

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود ومالية

بعنوان:

سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار
النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط
مع الإشارة إلى حالة الجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور:

البشير عبد الكريم

إعداد الطالب:

بلقطة براهيم

لجنة المناقشة:

أ.د/ راتول محمد	جامعة شلف	رئيسا
أ.د/البشير عبد الكريم	جامعة شلف	مقررا
أ.د/ زبيري رابح	جامعة الجزائر 3	عضوا
أ.د/ زايري بلقاسم	جامعة وهران	عضوا
أ.د/ مجيطة مسعود	جامعة الجزائر 3	عضوا
د/بوفليح نبيل	جامعة شلف	عضوا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أول الشكر لله الواحد القهار، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و نشكره على نعمه ظاهرها و باطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل، و نسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه " واعترافا بالفضل لأهله، وعملا بهذا الحديث نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

- الأستاذ الدكتور **البشير عبد الكريم** الذي أطرنا و أشرف على إتمام هذا العمل وتابعنا بآرائه السديدة وإرشاداته القيمة و نصائحه المفيدة، حفظه الله وأطال في عمره و جزاه عنا خير الجزاء.

- أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث و اخص بالذكر الدكتور **بوفليح نبيل** بما أفادني به من مراجع قيمة، وكذا الأستاذ **ترقو محمد** الذي ساعدني في الجانب القياسي.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

تشكرات

أول الشكر لله الواحد القهار، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و نشكره على نعمه ظاهرها و باطنها كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل، و نسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

بعد حمد الله وشكره والثناء عليه، أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة جامعة الشلف وعلى رأسهم مدير الجامعة وعميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما أخص بالشكر جميع الطاقم الإداري للجامعة لما قدموه من مجهودات جبارة لأجل إتمام الإجراءات الإدارية لهذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال المكتبة الذين قدموا لنا جميع التسهيلات التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل، وإلى كل أساتذة الكلية وطلبتها.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة حفظها الله ورعاها

إلى جميع إخوتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء والأحباب.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة الشلف.

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا، رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل

وإلى جميع من أعاننا على انجاز هذا العمل أثاب الله الجميع.

أهدي الجميع ثمرة جهدي.

بلقطة براهيم

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
XI	فهرس الأشكال والجداول والمخططات
أ - ز	المقدمة
08	الفصل الأول: محددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية
09	تمهيد
09	المبحث الأول: النفط: مميزاته ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية.
09	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط
12	المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط.
14	المطلب الثالث: موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية.
18	المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط
18	المطلب الأول: السوق النفطية.
23	المطلب الأول: سعر النفط وأهم العوامل المحددة له.
31	المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط في السوق النفطية.
38	المبحث الثالث: مكانة النفط وأهميته في اقتصاديات الدول العربية.
38	المطلب الأول: الطبيعة الربعية لاقتصاديات الدول العربية وظاهرة المرض الهولندي
56	المطلب الثاني: أهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية.
61	المطلب الثالث: دور العائدات النفطية في اقتصاديات الدول العربية.
64	خلاصة
66	الفصل لثاني: تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط
67	تمهيد
67	المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط.
67	المطلب الأول: دور الإيرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية.
74	المطلب الثاني: انعكاس تطورات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-

	2012.
79	المبحث الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط.
80	المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 1970-1989.
89	المطلب الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2000.
96	المطلب الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2012.
105	المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وأثرها على توازن الميزانية للدول العربية المصدرة للنفط.
105	المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وظاهرة العجز الموازي للدول العربية النفطية.
110	المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط وفائض الموازنة في الدول العربية النفطية.
112	المطلب الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط.
124	خلاصة
125	الفصل الثالث: تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
126	تمهيد
126	المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
126	المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر.
134	المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري
139	المبحث الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
140	المطلب الأول: دور الدولة في تحديد حجم الإنفاق العام
143	المطلب الثاني: توجهات النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1971-2012.
148	المطلب الثالث: انعكاس النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر.
155	المبحث الثالث: الإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار النفط
155	المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.
160	المطلب الثاني: دور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري.
164	المطلب الثالث: إجراءات احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.
181	خلاصة

182	الفصل الرابع: مبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة لمواجهة تقلبات أسعار النفط
183	تمهيد
183	المبحث الأول: المبادئ العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط.
183	المطلب الأول: تقييم الموقف المالي من المنظور الطويل الأجل.
189	المطلب الثاني: تقييم الموقف المالي من المنظور قصير الأجل.
193	المبحث الثاني: خيارات إدارة أوضاع المالية العامة في ظل طفرة موارد النفط المحققة.
193	المطلب الأول: فوائض الطفرة النفطية الحالية واستخداماتها.
201	المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية.
214	المطلب الثالث: التجارب الدولية في إدارة الفوائض النفطية.
232	المبحث الثالث: إستراتيجية التنوع الاقتصادي لمواجهة آثار تذبذب الإيرادات النفطية.
233	المطلب الأول: أهمية التنوع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية.
235	المطلب الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية.
243	المطلب الثالث: شروط وعناصر نجاح سياسة التنوع الاقتصادي.
246	خلاصة
247	الخاتمة
257	قائمة المراجع
269	الملاحق

فهرس الأشكال والمخططات
والجداول البيانية

قائمة الجداول والأشكال والمخططات

الترقيم	البيان	الصفحة
الجدول		
1-1	تطور احتياطي النفط المؤكد في العالم خلال الفترة 2000-2010	15
2-1	الطلب على مصادر الطاقة الأولية.	16
3-1	تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996-2011	25
4-1	تطور المعروض النفطي العالمي خلال الفترة 2000-2010	29
5-1	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1970-1982	33
6-1	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1983-1989	33
7-1	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1990-1999	35
8-1	تطور السعر الفوري لسلة خامات أوبك للفترة 2007-2011	38
9-1	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2002-2012	53
10-1	استقرارية متغيرات الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012	55
11-1	تطور إجمالي الصادرات النفطية العالمية والعربية خلال الفترة 2000-2010	60
12-1	تطور العائدات النفطية العربية تبعا لتطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة 2000-2010	61
13-1	نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2000-2010	62
14-1	العلاقة بين العائدات النفطية والميزان التجاري للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010	63
15-1	العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010	64
1-2	تطور كل نسبة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1970-2012	68
2-2	تطور حصتي الإيرادات النفطية والغير نفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية.	69
3-2	تطور حصة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية	70
4-2	تطور حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية.	71
5-2	تطور الدخل من الاستثمارات للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010.	72

73	تطور العلاقة بين نمو الإيرادات العامة و نمو النفقات العامة في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2012.	6-2
75	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-1999	7-2
77	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2008	8-2
78	تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2007-2012	9-2
82	تطورات النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار النفط في الدول العربية النفطية للفترة 1980-1989	10-2
83	توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1970-1990	11-2
86	تطور كل من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نمو النفقات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة 1973-1989	12-2
90	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2000	13-2
92	توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2000	14-2
97	تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2012	15-2
99	توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2012	16-2
100	تطور معدلات نمو التضخم في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012	17-2
101	تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2008	18-2
104	تطور كل من النفقات العامة، القطاع النفطي والغير نفطي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2012	19-2
107	تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1974-2000	20-2
110	تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2012	21-2

117	اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول).	22-2
117	الأثر الثابت للأفراد(الدول)	23-2
122	نموذج الآثار الثابتة الفردية للدول باستخدام المتغيرات الوهمية	24-2
123	نموذج الآثار الثابتة الفردية باستخدام المتغيرات الوهمية بعد إقصاء لمعاملات الثابتة غير المعنوية.	25-2
128	تطور سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي خلال الفترة 1966-1972	1-3
130	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	2-3
131	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2011	3-3
131	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	4-3
132	تطور الاستثمار في مجال المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1970-1979	5-3
133	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	6-3
134	تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2012	7-3
136	تطور العلاقة ما بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	8-3
141	تطور مؤشرات تطور حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1973-2012	9-3
144	تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار النفط خلال الفترة 1973-2012	10-3
149	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	11-3
150	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	12-3
152	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	13-3
155	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1971-2012	14-3
158	تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012	15-3
161	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	16-3
162	العلاقة بين معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	17-3
163	تطور العلاقة بين الجباية البترولية رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012	18-3
166	تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1992-2012	19-3
168	تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012	20-3
171	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2011	21-3

172	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012	22-3
173	دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة 2000-2005.	23-3
174	دور صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين الداخلي خلال الفترة 2006-2012.	24-3
176	مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1974-2012	25-3
178	تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات للفترة 1973-2012	26-3
200	مستوى الدين العام الداخلي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2002-2008	1-4
204	أهم صناديق الثروة السيادية في العالم لسنة 2013.	2-4
208	قائمة البلدان المتعددة الصناديق لسنة 2013.	3-4
208	تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب المورد لسنة 2013.	4-4
209	أصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية لسنة 2013.	5-4
211	توزيع استثمارات دول مجلس التعاون المقيمة بالدولار والعملات الأخرى	6-4
211	تقدير النسبة المثوية لأوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي.	7-4
212	رسملة مصاريف الدول الصناعية من طرف الصناديق السيادية العربية	8-4
212	تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية 2008	9-4
215	أهمية النفط والمنتجات النفطية في اقتصاد النرويج	10-4
216	تطور رأس مال صندوق السيادي النرويجي خلال الفترة 1996-2013	11-4
221	تطور العائد الحقيقي لعناصر المحفظة الاستثمارية للصندوق السيادي النرويجي خلال الفترة 2000-2013.	12-4
224	تطور هيكل الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012	13-4
225	تطور هيكل الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012	14-4
227	تطور تخفيضات الدين المحلي مقابل الفائض المالي التراكمي في السعودية خلال الفترة 2003-2012	15-4
231	تطور بنود الأصول المالية الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2004-2012	16-4
241	تطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1995-2012.	17-4

الأشكال		
29	الأهمية النسبية لأهم مناطق إنتاج النفط في العالم سنة 2010	1-1
36	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008	2-1
50	أثر الطفرة الخارجية على الاقتصاد	3-1
55	تطور حجم الواردات في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط خلال الفترة 2002-2012	4-1
58	تطور احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002-2010	5-1
59	إنتاج النفط الخام عربيا خلال الفترة 2002-2010	6-1
62	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010	7-1
88	تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات النفطية والغير نفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1972-1989	1-2
95	تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1991-2000	2-2
95	تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي غير النفطي ونمو النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1991-2000	3-2
103	العلاقة ما بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012	4-2
137	تطور نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للجزائر خلال الفترة 1970-2012	1-3
137	العلاقة ما بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2012	2-3
139	تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1984-2012	3-3
146	تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1970-2012	4-3
154	تطور العلاقة بين النفقات العامة والواردات و رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2012	5-3
157	تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1971-2012.	6-3
159	تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1971-2012	7-3
179	تطور مساهمة القطاع العمومي في تكوين القيمة المضافة في كل القطاعات بالجزائر خلال الفترة 1974-2010	8-3

197	تطور حجم الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012	1-4
199	معدل نمو الواردات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2002-2012.	2-4
210	ترتيب أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم لسنة 2013.	3-4
225	تطور رصيد الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012.	4-4
226	تطور رصيد الدين المحلي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2012.	5-4
227	تطور تخفيضات الدين المحلي السعودي خلال الفترة 2003-2012	6-4
230	تطور حجم الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2002-2012.	7-4
230	التوزيع النسبي لمختلف أصول مؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2012.	8-4
237	تطور مساهمة القطاعين النفطي والغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.	9-4
238	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.	10-4
239	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.	11-4
240	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.	12-4
242	نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة لدول العربية النفطية خلال الفترة 1980-2012	13-4
243	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.	14-4
المخططات		
218	إدارة صندوق المعاشات الحكومي الترويحي	1-4
219	العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	2-4
229	الهيكل التنظيمي للمؤسسة النقد العربي السعودي	3-5

المقدمة

المقدمة.

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبترو كيماوية، كما أن دوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

وضمن هذا الشأن تحتل البلدان العربية موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، وما يؤكد هذه المكانة هو المؤشرات المتعلقة بالاحتياجات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط الخام التي تسجلها. الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذ تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما مكنها من زيادة احتياطياتها الرسمية. وقد لعب التدخل الحكومي في الاقتصاد، من خلال سياسة الإنفاق العام على وجه التحديد، دورا هاما في رسم المعالم الأساسية لاقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط ضمن العقود الأربعة المنصرمة، حيث تعتبر الموارد المالية الهامة التي تحصلت عليها هذه الدول، بفعل تصدير ثروتها النفطية، والتي تأت من الارتفاع الكبير في أسعار النفط العامل الحاسم في جعل سياسة الإنفاق العام بذلك الزخم، هذا الارتفاع والزيادة المعتبرة في الموارد المالية، حدثت في مراحل مفصلية من مراحل التطور الاقتصادي لهذه البلدان، كونها حدثت أولا في سبعينات ومطلع ثمانينات القرن المنصرم، وهي مرحلة هامة كونها كانت تخطو خطواتها الأولى نحو بناء الاقتصاد، ومن ثم استغلت الموارد المالية في حسم خياراتها الاقتصادية، بتبني الخيار القائم على التدخل الحكومي من خلال التوسع في الإنفاق العام، والاستثماري منه بصفة خاصة، بإنشاء قاعدة إنتاجية قوامها القطاع العمومي، هدفت من خلاله إلى إقامة تنمية شاملة، تحقق تطلعات المجتمع إلى حياة أحسن بعد طول معاناة.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، و أن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناعات السياسة إدارتها بفاعلية، فإن التقلب في الأسعار قد مارس تأثيرا سلبيا كبيرا على الموازنة والرقابة على المالية العامة للدولة وذلك نتيجة أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار

النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، الأمر الذي يقود إلى مستويات من الإنفاق العام يكون من الصعب خفضها حينما يظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط.

وقد بذلت البلدان العربية النفطية بهذا الخصوص جهوداً معتبرة بهدف معالجة هذه الاختلالات، من خلال تحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة للإيرادات النفطية على الموازنة العامة، عن طريق تطبيق برامج تنموية أو سياسات إصلاحية، وتبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، ومحاولة تنويع اقتصادياتها، وعلى الرغم من مراحل الطفرات والركود التي مرت بها اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب، ويرجع البعض سبب هذا التعثر إلى عدة عوامل أهمها عدم ملائمة السياسات المتبعة للأوضاع والظروف الاقتصادية التي تتميز بها هذه الدول، وسوء تخصيص الموارد بالنسبة للبرامج التنموية المنفذة الأمر الذي يحتم على هذه الدول ومنها الجزائر تبني جملة من التدابير والسياسات من أجل الحد من الانعكاسات السلبية والآثار الاقتصادية غير المرغوبة على الموازنة العامة الناتجة عن تقلب أسعار النفط. ومن هنا يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي:

ما هي مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟
ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن لنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المكانة التي يحتلها النفط ضمن مصادر الطاقة المتعددة والبديلة حالياً ومستقبلاً؟
- هل يتحدد سعر النفط مثله مثل أي سلعة في السوق؟
- ما هي الآثار التي يخلفها تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية؟
- فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين نمو الإيرادات والنفقات العامة من جهة وأسعار النفط من جهة أخرى في الدول العربية المصدرة للنفط؟
- ما مدى فعالية السياسة الإنفاقية للدول العربية النفطية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية؟
- ما هي الجهود المبذولة من طرف الدول العربية المصدرة للنفط في سبيل الحد من الآثار الاقتصادية السلبية التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟ وما مدى نجاحها في تحقيق ذلك؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقتراح الفرضيات التالية:

- يعتبر النفط من أبرز أنواع الطاقة المتاحة حالياً، حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، وسيحتفظ النفط بهذه المكانة الريادية مستقبلاً.

- إن فهم عملية تسعير النفط يكتنفها الكثير من الغموض، وذلك لتعدد المتغيرات المؤثرة عليها واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

- إن التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات والناجحة بدورها عن تقلب أسعار النفط ستخلف أثارا سلبية على الوضع الاقتصادي لهذه الدول، وذلك لأن نسبة كبيرة من إنتاج هذه الدول تتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها.

- إن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، وذلك نتيجة أن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة من جهة، وأن تمويل نفقاتها العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية من جهة أخرى.

- لم تستفد الدول العربية النفطية كثيرا من الوفرة النفطية في توجيه الإنفاق العامة وجهة تنمية ضمن مضامينها الشاملة، وذلك لعدم وجود تصور واضح للأهداف المرجو تحقيقها، والمسار الذي يجب أن تسلكه لتحقيق هذه الأهداف.

- لقد اتبعت الدول العربية المصدرة للنفط سياسات متعددة لتحديد الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، والتي تتمثل في تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب.

• أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة اعتبارا من المكانة والأهمية المتميزة التي تحتلها البلدان العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية من خلال حجم الاحتياطات التي تمتلكها ومقدار الإنتاج والصادرات من النفط الخام التي تسجلها، وهو الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوري ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الأربعة الأخيرة.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها اعتبارا من حالة عدم الاستقرار واليقين التي تعرفها السوق النفطية والتي تجلت في الهزات المتتالية التي تعرضت إليها منذ سنة 1973 وحتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما انعكس على أسعار النفط بالتقلب صعودا ونزولا، وهو ما ولد في نهاية المطاف حالة من عدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بوضع الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، كون أن الإيرادات النفطية تعتبر الممول الأساسي للنفقات العامة في هذه البلدان، الأمر الذي سيحتم على هذه الدول اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات بغية الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة.

● هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذا الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تراوحتها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها، ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المكانة الحالية والمستقبلية التي يحتلها النفط ضمن ميزان الطاقة العالمي.

- التعرف على أهم محددات أسعار النفط ، ومسار تطور أسعار النفط.

- التعرف على موقع الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية وأهمية النفط ضمن اقتصادياتها.

- التعرف على مسار تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط.

- التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضع الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

- محاولة إبراز السبل والآليات العامة القادرة على مواجهه الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

● حدود الدراسة:

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في التطرق إلى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وذلك خلال الفترة 1973-2012، لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالظفرة النفطية الأولى سنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنتي 2008 و2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية. ونشير أنه قد تعذر علينا الوصول إلى كل بيانات هذه الفترة من مصادر رسمية متوافقة لجميع البلدان المعنية بالدراسة لذلك اكتفينا في الدراسة القياسية بمعالجة الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2012. وفيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا مجال الدراسة حول الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط والمتمثلة في السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، ليبيا، الجزائر، واستثنينا العراق نظرا لقلّة البيانات وللظروف الخاصة التي مرت بها خلال مرحلة الدراسة. كما تجدر الإشارة إلى تناول حالة الجزائر بشكل خاص.

● منهج الدراسة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها، وأهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال

استقراءنا للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها.

● **الدراسات السابقة:** تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا، و التي نشير إليها فيما يلي:

-دراسة لصندوق النقد الدولي المعدة من طرف قسم الشؤون المالية بعنوان

" The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom " 5 مارس 2007،

شملت دول مصدرة للنفط و تطرقت إلى دور المؤسسات المالية والمتعلقة بصناديق النفط والقواعد والمبادئ التوجيهية المالية والتشريع والمسؤولية المالية في إدارة عوائد الطفرة النفطية الأخيرة ، كما أشارت إلى علاقة أسعار النفط بالميزانية العامة، وتطرقت في الأخير إلى بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بإدارة العوائد المالية النفطية، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة العائدات النفطية في الدول المصدرة للنفط قد أدى إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة في إدارة العوائد المالية النفطية والتعامل مع تقلبات أسعار النفط على الرغم من قيام العديد منها بإنشاء صناديق للنفط.

-دراسة لنور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى بعنوان "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده" المنشورة في مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 1، سوريا، عام 2007، حيث تناولت هذه الدراسة تطورات أسعار النفط منذ اكتشافه وحتى سنة 2006، وكيفية تحديد سعره، والإشارة في ظل ذلك إلى العوائد المالية المتأتية للدول العربية، وكيفية توظيفها والاستفادة منها، وأهم السلبيات الناتجة عن ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية لم تستفد استفادة مثلى من هذه العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط.

-دراسة لـ أحمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد بعنوان "أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي" منشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، وقد تناولت الدراسة إلى تقلبات أسواق النفط وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في عرض النقود، أسعار الصرف، معدل التضخم، عوائد النفط في دول الخليج العربي، ومن ثم انتقال تأثير هذه المتغيرات الكلية إلى أداء الأسواق المالية من خلال الاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لأسواق الأوراق المالية وهي القيمة السوقية وحجم التداول والمؤشر العام لأسعار الأسهم. وقد توصلت الدراسة إلى أن عوائد أسواق النفط قد أظهرت تأثيرا معنوياً موجبا في أداء الأسواق المالية الخليجية،

وأن ارتفاع أسعار النفط ومن ثم عوائده يترك أثرا موجبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى أداء الأسواق المالية فيها على عكس الاتجاه بالنسبة إلى الأسواق المالية المتقدمة.

دراسة لـ "The Impact of Oil Price Shocks on the – Basak Ceylan , Hakan Berumentl" و "Economic Growth of Selected MENA Countries" وهي دراسة منشورة عن في مجلة الطاقة، الجمعية الدولية لاقتصاديات الطاقة، الولايات المتحدة الأمريكية ، العدد 1، المجلد 31، جانفي 2010. وتبحث هذه الورقة عن كيفية تأثير صدمات أسعار النفط في نمو الناتج في دول المختارة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي تعتبر إما مصدرة أو مستوردة للنفط وذلك باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR)، وتشير التقديرات حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط لها تأثير ذو دلالة إحصائية إيجابية بالنسبة للجزائر وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة. بينما لم يكن لصدمات أسعار النفط تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لكل من البحرين، جيبوتي، مصر، إسرائيل، الأردن، المغرب، وتونس.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت دراسة آثار تقلبات أسعار النفط على عناصر الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط، وتناولت أهم الآليات والسياسات الكفيلة في الحد من الآثار السلبية لها والمتمثلة في المبادئ العامة لتقييم المالية العامة في الأجل القصير والطويل الأجل، وإلى دور صناديق الثروة السيادية وأهم المعايير المرتبطة بها لتحقيق ذلك من خلال الاستشهاد بالتجربة النرويجية، وإلى إستراتيجية التنويع الاقتصادي وشروط تفعيلها.

● أقسام الدراسة:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من خمسة فصول:

تم التطرق في الفصل الأول إلى محددات أسعار النفط وانعكساتها على اقتصاديات الدول العربية حيث تعرضنا في البداية لميزات القطاع النفطي ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية، ثم تطرقنا إلى السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط، ثم أشرنا أخيرا إلى مكانة النفط وأهميته في اقتصاديات الدول العربية.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث تعرضنا في البداية إلى انعكاس تطور أسعار النفط على الإيرادات العامة ، ثم على الإنفاق العام ثم حاولنا أخيرا تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة لهذه المجموعة من الدول.

في الفصل الثالث تطرقنا إلى تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط حيث أشرنا في البداية إلى واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، ثم إلى تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، ثم تعرضنا إلى الإيرادات العامة وتوازن الميزانية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

في الفصل الرابع تطرقنا إلى مبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة لمواجهة تقلبات أسعار النفط حيث أشرنا في البداية للمبادئ العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط، ثم تعرضنا إلى خيارات إدارة أوضاع المالية العامة للدول العربية النفطية في ظل طفرة موارد النفط المحققة، ثم تناولنا في الأخير لإستراتيجية التنويع الاقتصادي، باعتبارها داعما أساسيا في تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة.

الفصل الأول: محددات أسعار النفط
وانعكاساتها على اقتصاديات الدول
العربية

تمهيد: يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده، والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات. واعتبارا من أن الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية هذا ما جعل للنفط دورا أساسيا في اقتصادياتها، إذ كان له أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة أهم العوامل المحددة لسعر النفط و التطورات والأزمات التي شاهدها أسعار النفط وذلك كما يلي:

المبحث الأول: النفط: مميزاته ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية.

المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط.

المبحث الثالث: مكانة النفط وأهميته في اقتصاديات الدول العربية.

المبحث الأول: النفط: مميزاته ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية.

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر من خلال دوره المؤثر في عملية التطور الاقتصادي، وستتجلى أهمية النفط مستقبلا من خلال الارتباط الوثيق بين زيادة نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة استهلاك الطاقة عموما، والتي ستعطي مؤشرا مهما في تحديد كيفية استعمال النفط كأحد مصادر للطاقة الناضبة، وبالتالي تحديد طبيعة التوجهات إزاء المصادر الأخرى. ومن خلال ذلك فإننا سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وإلى أهم المميزات التي تتصف بها الصناعة النفطية والتي تميزها عن مختلف الصناعات، كما سنحاول إبراز مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة المتعددة والبديلة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفط، بدأ بمفهوم النفط، وأصل نشأته، وحالات تواجده، وكذا مراحلها.

أولاً: مفهوم النفط: كلمة بترول *ptroleum* هي من أصل يوناني. وهي مشتقة من كلمتين، الأولى كلمة *petro* وتعني الصخر، وكلمة *leum* وتعني الزيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر¹. والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ودهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجته، وبالتالي كثافته النوعية². والتركيب الكيميائي للبتترول هو عبارة عن خليط من الهيدروكربونات التي تنتج من مركبين أساسيين هما الأيدروجين والكربون، بالإضافة إلى مجموعة من الشوائب العالقة التي تتمثل في كميات قليلة من النيتروجين والأكسجين والكبريت. والحالة السائلة للبتترول تسمى "الزيت الخام" والحالة الغازية له تسمى "الغاز الطبيعي"، أما الصورة الصلبة أو شبه الصلبة للبتترول فتعرف بالأسفلت أو القارة³.

ويتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ، وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية، ومقدار عمقها في باطن الأرض، وتكوينها الجيولوجي، فهناك مثلاً مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، خام بحر الشمال وغيرها⁴.

ثانياً: أصل النفط: لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكون البترول إلى قسمين، قسم يؤيد نظرية النشأة العضوية، أما القسم الآخر من الباحثين فإنه يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة البترول، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي:

1- نظرية النشأة العضوية: وفقاً لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية نباتية)، ومن المعتقد وفقاً لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جداً توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية⁵.

2- نظرية النشأة اللاعضوية: إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "منديليف"⁶، وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريتيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية جداً من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

¹ رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 199.

² حسان خضرم، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005، ص 2.

³ إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية، مصر، 2005، ص 21.

⁴ حسان خضرم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁵ إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 23.

⁶ إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 22.

لم تتلقى نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية، وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية.

ثالثا: حالات التواجد المادي والاقتصادي للبتترول: يوجد البترول في الطبيعة في ثلاث حالات هي:¹

- الحالة الصلبة أو شبه الصلبة كعروق الإسفلت، وهي حالة نادرة الوجود.
 - الحالة السائلة، وهي الحالة التي يسمى فيها البترول بالزيت الخام أو خام البترول أو النفط، ويتكون هذا الخام من خليط من المشتقات البترولية والتي يتم الحصول عليها عن طريق التصنيع والتقطير.
 - الحالة الغازية، ويقصد بها الغاز الطبيعي، والذي يتكون من عدة غازات منها الميثان، والإيثان، والبروبان، والبيوتان، والنروجين، وثاني أكسيد الكربون، وبعض الكبريت.
- وبالنسبة للحالة السائلة للبتترول (النفط) غالبا ما تكون موجودة مع الحالة الغازية (الغاز الطبيعي) وفي هذه الحالة المزوجة من التواجد غالبا ما يكون فيها البترول على شكل رغوي، قد يكون مصحوبا أحيانا ببعض الشوائب، مثل المياه والأملاح وبعض الكبريت والمواد الشمعية (برافين)، وعلى ضوء كمية الشوائب تتحدد ثلاثة أنواع رئيسية للحالة السائلة هي:²

- **النوع البرافيني (الشمعي):** والذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا معتبرا من هذا الشمع، ومن الزيوت الممتازة، ويعتبر من أجود أنواع الزيت الخام.
 - **النوع الأسفلتي:** والذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين، ونسبة عالية من المواد الأسفلتية ويعبر من أردأ أنواع النفط.
 - **النوع المختلط:** والذي يحتوي على كمية كبيرة من شمع البرافين والمواد الأسفلتية.
- وبناء على نسبة الشوائب الموجودة بالزيت الخام (النفط) تتحدد درجة جودة وكفاءة زيت البترول المستخرج، وأنه كلما قلت درجة لزوجة الزيت المستخرج، وقلة درجة كثافته النوعية، كلما خف وزنه وزادت قيمته الاقتصادية.
- رابعا: مراحل إنتاج النفط:** تنطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل تتمثل في التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق، ويمكن أن تقع محلة النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، وفيما يلي عرض ملخص لتلك المراحل:³

1-مرحلة التنقيب: وتعرف أيضا بالاستكشاف والاستطلاع، وتتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط أو البترول، من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية

¹ فرهاد محمد علي الأدهن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبتترول، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1999، ص143.

² رمضان محمد مقلد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص200.

³ حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية، وذلك بغية تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار.

2-مرحلة الإنتاج: وتمثل في حفر الآبار البترولية، بالنزول إلى مسافات بعيدة في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة، ثم استخراج أو ضخ البترول إلى سطح الأرض، وذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

3-مرحلة النقل: وتمثل في نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره، وكذا نقله من مراكز التكرير إلى أماكن استهلاكه، ويتم ذلك عن طريق الأنابيب وناقلات النفط.

4-مرحلة التكرير: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، بتحويله من المصدر الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين)، والمنتجات الوسطى (مثل الكيروسين، وزيت التدفئة)، والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود).

5-مرحلة التوزيع والتسويق: وتشتمل هذه المرحلة على تسويق وتوزيع البترول سواء في شكل خام أو منتجات بترولية، وتحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية وجغرافية.

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لصناعة النفط.

تتصف صناعة النفط ببعض المميزات والصفات التي تميزها عن باقي الصناعات، وتتمثل أهم هذه الخصائص والمميزات فيما يلي:

أولاً: صناعة ذات كثافة عالية من رأس المال والتكنولوجيا: يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة، وإلى تكنولوجيا عالية وذلك راجع إلى المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تتميز بها مرحلة الاستثمار الأولى والمتمثلة في البحث عن النفط، ولقد لعبت هذه السمة دوراً كبيراً في إرساء هيكل الصناعة النفطية على أسس احتكارية. ومع الازدياد المطرد في الطلب العالمي على النفط، وتركز قدرته الإنتاجية في عدد محدود من الدول فإن نفقات الاستثمار أخذت منحاً تصاعدياً، وفي هذا الصدد فقد ارتفعت كلفة العثور على النفط وتنميته منذ منتصف التسعينات بمعدل 10% سنوياً في المتوسط، ففي منتصف التسعينات كان الإنفاق الرأسمالي اللازم للعثور على طاقة إنتاجية خارج دول أوبك تعادل برميلاً يومياً لمدة عشر سنوات تقدر بنحو 14.6 ألف دولار، وبذلك تراوحت تكلفت العثور على النفط وتنميته حوالي 4 دولارات للبرميل في المتوسط، أما خلال الفترة 2001-2003 فإن حجم الإنفاق الرأسمالي اللازم للعثور على طاقة إنتاجية مماثلة ارتفع إلى نحو 25.2 ألف دولار، وبذلك ارتفعت كلفة العثور على النفط وتنميته إلى 7 دولار في المتوسط¹، وتشير تقديرات مؤسسة كامبرج لأبحاث الطاقة إلى ارتفاع مؤشر التكاليف الاستثمارية لمشاريع الصناعة الإستخراجية بحوالي 82.5% خلال الربع

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 311-312.

الأول من عام 2008 عن مستوياته خلال الربع الثالث للعام 2005، كما ارتفع مؤشر التكاليف الاستثمارية لمشاريع الصناعات اللاحقة بحوالي 36.8% خلال الربع الأول من عام 2009 عن مستوياته للعام 2005¹.

ثانياً: ازدياد التركيز الإنتاجي: يتركز الإنتاج العالمي من النفط في عدد قليل من البلدان وهذا التركيز مرشح للارتفاع في المستقبل باعتبار أن الاحتياطات الرئيسية هي الأخرى متركزة في عدد قليل من الدول. ولعل ما يؤكد اتجاه السوق العالمية للنفط إلى التركيز الإنتاجي هو أن حجم إنتاج وصادرات أوبك النفطية لم تتوقف عن النمو على الرغم من الاستثمارات الضخمة التي أنفقت للبحث عن النفط وإنتاجه في مناطق خارج المنظمة، حيث وتراوح التوقعات المستقبلية لحجم إمدادات أوبك من النفط الخام بحلول عام 2030 بين 30 مليون ب/ي وحوالي 48 مليون ب/ي².

ثالثاً: الطبيعة الإستغرافية للنفط: إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكانه، ويحتاج الكشف عن مكان جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى أي نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج يتطلب صرف مبالغ كبيرة تعاضد مع الزمن بسبب المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تميز الصناعة النفطية عموماً، وبالتالي فإنه كلما زاد استنفاد النفط من باطن الأرض كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد. فخلال السنوات الستين (1948-2008) ارتفع استهلاك النفط من حوالي 7 ملايين برميل يوميا إلى حوالي 85 مليون ب/ي، أي أن الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل عقد من الزمن، وإذا ما استمرت هذه المستويات وربما ستزيد، فإن هذا سيعني أن المخزون المؤكد حالياً سينضب بحدود 2055 تقريباً³، وإذا ما صدق هذا التوقع فإن هذا يعني أن ثلاثة أجيال من البشر قد استهلكت وتستهلك ما قد تولد وتراكم من الوقود الأحفوري خلال ملايين من السنين.

رابعاً: تركيز رأس المال: تتميز صناعة البترول العالمية بسيطرة عدد محدود من الشركات العاملة، وذلك يعود إلى الكثافة العالية من رأس المال التي تتطلبها هذه الصناعة والمستوى العالي للتكنولوجيا، الأمر الذي ينشأ عنه مخاطر رأسمالية مرتفعة، وفي ضوء ما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد كانت السمة البارزة في صناعة النفط العالمية قبل السبعينات تتمثل في سيطرة سبع شركات عالمية (الشقيقات السبع)، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهدت الصناعة النفطية تغيرات وتحولات مثيرة تمثلت في حركة الاندماج بين الشركات البترولية العالمية والتي تمخض عنها شركات عملاقة تعتبر نقطة تحول في إعادة تشكيل ملامح الصناعة البترولية.

¹ الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2010، ص 51-52.

² International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2009

³ عبد الرزاق فارس الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2009، ص 26.

وقد خصصت الشركات النفطية الخمس مصاريف رأسمالية على نشاط الاستكشاف والإنتاج قدرها 34.9 مليار دولار في عام 1997 وهو ما يشكل 61.3% من إجمالي النفقات الرأسمالية للمجموعات النفطية الكبرى، وارتفعت تلك المصاريف في عام 2007 لتصل إلى 70.1 مليار دولار وهو ما يمثل 72.1% من إجمالي المصاريف الرأسمالية¹.

رابعاً: احتمالية الاستكشاف: إن من أهم خصائص الصناعة النفطية، الطابع الاحتمالي لعمليات الاستكشاف. إذ ليس من المؤكد أن تكون نتائج كل عملية استكشاف ايجابية، حيث ترى شركات النفط العالمية بأن بعض اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج التي تبرمها مع الدول المصدرة للنفط ليست منصفة اقتصادياً، ومحفوفة بمخاطر عدم اكتشاف احتياطيات دولية كافية، وعليه تضطر الشركات النفطية العاملة عادة إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، وتوزيع جهدها الاستكشافي على مناطق عديدة، من أجل التقليل من مخاطر الاستثمار والرفع من احتمال اكتشاف احتياطيات جديدة، تعوض بما خسرت في المناطق التي كانت فيها نتائج الاستكشاف سلبية، وهذه الخاصية جعلت من الصناعة النفطية صناعة تنزع بالطبيعة إلى العالمية.

المطلب الثالث: موقع النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية.

يعتبر النفط في الوقت الحالي من أهم مصدر للطاقة المستخدمة في العالم، نتيجة لاكتسابه ميزة تنافسية تمكنه من تبوء صدارة السوق العالمية للطاقة. ويمكن الوقوف على هذه المكانة من خلال ما يلي:

1- الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة: يعتبر النفط أبرز أنواع الطاقة المتاحة حالياً، حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى. وبسبب ملائمة النفط كطاقة سائلة مركزة وسهلة النقل والتخزين، وبكلفة منخفضة، بالإضافة إلى الاستخدامات الثابتة لتوليد الطاقة الكهربائية، أصبح الوقود الذي يوفر المرونة المطلوبة لامتناس الزيادة في الطلب على المدى القصير، وبالتالي فهو مصدر الطاقة السائد في الأسواق العالمية².

يتميز النفط بامتلاك قوة تنافسية ضمن مصادر الطاقة البديلة، إذ للسلعة النفطية مقدار كمي ونوعي كبيرين لمستوى المنافع المتحققة والمتحصل عليها منها في تلبية الحاجات الإنسانية، وفي التنافس مع منافع المصادر الأخرى المتحققة أو المحصل عليها عند المقارنة فيما بينها بصورة ثنائية أو جماعية.

و يعتبر مقدار توفر الاحتياطي الممكن واستغلاله اقتصادياً هو الآخر عاملاً مؤثراً على حالة التنافس بين مصادر الطاقة الأخرى، وفي هذا الشأن فإنه وبالنسبة لاحتياطيات النفط فهي في نمو متزايد كنتيجة للاكتشافات

¹ عبد الفتاح دندي، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصص الأقطار الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 131، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف 2009، ص 37.

² أحمد شاكر العسكري، سعد خضر عباس، القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة وآفاقها المستقبلية، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 34، السنة العشرون، جامعة أسيوط، مصر، جويلية 2003، ص 159.

الجديدة أو إعادة تقييم الاحتياطيات في الحقول المكتشفة سابقا، و يوضح الجدول رقم (1-1) أن الاحتياطي المؤكد من البترول قد عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2010 بوصوله مستوى 1236.7 مليار برميل سنة 2010 بعدما كان لا يتعدى 1055.13 مليار برميل سنة 2000، أي بنسبة زيادة قدرها 17.18%.

الجدول(1-1): تطور احتياطي النفط المؤكد في العالم خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
احتياطي النفط المؤكد في العالم (مليار برميل)	1055.3	1124.24	1164.87	1165.59	1177.82	1236.7

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أعداد مختلفة من 2000 إلى 2010.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التطور التقني والتقدم التكنولوجي لمعدات استغلال مصادر الطاقة يعتبر من العوامل المؤثرة التي عززت من تنافسية النفط، وفي هذا الشأن فإنه وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، حينما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا شرعت شركات النفط في أكثر نشاطات الأبحاث طموحا على الإطلاق، وقد طورت معظم شركات النفط الكبرى مراكزها البحثية الخاصة بها، وعملت في مشروعات البحوث الأساسية والتطبيقات التقنية على حد سواء، فكان لها أبحاثها الخاصة بالحفر، والإنتاج وتسجيل الأداء، وكذا الأبحاث الخاصة بهندسة المكامن النفطية، وحينما انخفضت الأسعار تحولت الشركات النفطية إلى إستراتيجية جديدة تتمثل في تخفيض التكاليف وإضفاء المزيد من الفعالية على عمالياتها¹.

2-أهمية النفط بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة: يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزان الطاقة الكلية، وتطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حدة الأهمية النسبية لكل مصدر، والجدول التالي يبين ذلك:

¹ موهان كليكار، تطورات جديدة في صناعة النفط، "مستقبل النفط كمصدر للطاقة"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص230-231.

الجدول (1-2): الطلب على مصادر الطاقة الأولية. الوحدة: مليون طن مكافئ نفط

السنوات	1980	2000	2008	2020	2030	2035	متوسط النمو السنوي 2035-2008
النفط	3106	3647	4059	4346	4550	4662	0.5%
الفحم	1786	2292	3315	3699	3984	3934	0.6%
الغاز	1237	2089	2596	3132	3550	3748	1.4%
الطاقة النووية	186	675	712	968	1178	1273	2.2%
الطاقة الحيوية	147	226	276	376	450	476	2.0%
الكهرومائية	753	1041	1225	1501	1780	1957	1.7%
الطاقات الأخرى	12	53	89	268	521	699	7.9%
إجمالي الطاقة	7229	10023	12271	14556	16014	16748	1.2%

Source : International Energy Agency(IEA), World Energy Investment Outlook 2010.
www.iea.org/Textbase/about/copyright.asp.

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يخص تطورات احتياجات العالم من الطاقة فإنه ووفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية بناءً على السيناريو المرجعي، فإن احتياجات العالم من الطاقة ستزداد بنسبة 36.48% بين عامي 2008 و 2035، أي بمعدل نمو سنوي يصل في المتوسط إلى 1.2%، حيث يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2035 إلى 16.75 مليار طن مكافئ مقارنة بمستوى 12.27 مليار طن مكافئ سنة 2008. وستظل أنواع الوقود الأحفوري مهيمنة على مزيج الطاقة الأولية إذ ستأثر بنسبة 53% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب خلال الفترة 2035-2008، وسيبقى النفط تحديداً من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستخف، إذ كان يمثل النسبة 43% سنة 1980 لينخفض إلى مستوى 33% سنة 2008، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليصل إلى مستوى 27.8% في آفاق 2035. فيما شهد الطلب على الفحم نمواً ملفتاً إذ ارتفع بما يقارب 85.61% بين عامي 1980 و 2008، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه بنسبة 18.76% ما بين عامي 2008 و 2035.

ويأتي في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي ضمن مساهمته في ميزان الطاقة والذي يمثل تحدياً للنفط إذ بدأ في الصعود منذ العقود الأخيرة للألفية الثانية، حيث استخدم الغاز الطبيعي -الذي كان احتراقه أكثر فاعلية- شبكة أنابيب توزيع جعلت خطوط أنابيب النفط غير ملائمة، واستفادة من كونه أنظف أنواع الوقود الأحفوري¹، وبذلك فقد تضاعف الطلب عليه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و 2008، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2008 و 2035 بنسبة 44.37%، وتعرف حصة الغاز من ضمن مصادر الطاقة

¹ سيث دن، أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط، "مستقبل النفط كمصدر للطاقة"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص182.

استقراراً نسبياً إذ شكلت ما نسبته 20.84% و 21.15% خلال سنتي 1980 و 2008 على التوالي، ومن المتوقع أن تسجل ما نسبته 22.3% سنة 2035.

وتشكل هذه المصادر الثلاثة (النفط، الفحم والغاز) وهي كلها مصادر غير متجددة ما يقارب 81.25% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2008، في وقت تبقى فيه مساهمة مصادر الطاقة الأخرى متواضعة ومحدودة إذ لا تتجاوز 18.75%.

ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي، إلا أن معظم التوقعات تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن يتغير بشكل محسوس في المدى المنظور. وهو ما يعني بقاء الطلب على مصادر الطاقات البديلة منخفضاً وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ما له علاقة بكلفه استعمال هذه المصادر والمخاطر التي ينطوي عليها استعمال البعض الأخر كالطاقة النووية.

3- مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة: كانت النظرة السائدة إلى النفط تقوم على اعتباره عنصراً رئيسياً في قطاع الطاقة البالغ الأهمية، والذي يشكل حافزاً للتطور الاقتصادي، غير أن هيمنة النفط على الصعيد العالمي كمصدر للطاقة تأثرت في السنوات الأخيرة بعدد من التطورات، فبالنظر إلى محدودية هذا المورد من حيث قابليته للنفاذ والمزايا النسبية لمصادر الطاقة البديلة، وإمكانية حدوث تطورات تقنية كبرى، والمخاوف والضرورات البيئية الملحة، فإن هناك تحولات مهمة من المتوقع أن تحدث في سيناريو الطاقة العالمية¹. وبشكل عام يمكن إبراز وتحليل أهم العوامل التي سوف تؤثر على مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة فيما يلي:

● **ارتفاع أسعار النفط:** منذ ارتفاع أسعار النفط إثر الصدمة النفطية الأولى سنة 1973، بدأ الاهتمام العالمي بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة للنفط، والاستثمار بتطوير تقنيات تمكن من استخدامها في المجالات المختلفة، وبالأخص في توليد الكهرباء بهدف تقليص استهلاكها من النفط، وقد مر ذلك بفترة فتور بعد انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، إلا أن الاهتمام العالمي بالطاقة المتجددة والبديلة للنفط عاد وتعزز منذ بداية القرن الحالي، وبالأخص بعد ثورة أسعار النفط سنة 2004 ووصولها في منتصف 2008 إلى مستويات غير مسبوقة لامست مستوى 140 دولاراً للبرميل.

● **الاعتبارات البيئية:** إن أهم معضلة ينطوي عليها الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط بشكل خاص هي الأضرار البيئية الناجمة عنه، وعن نواتج احتراقه، إذ أن لتقنيات استخراج النفط ونقله ومعالجته - وعلى وجه الخصوص استخداماته النهائية (الاحتراق) - تأثيراً ضاراً على البيئة، وهذا بدوره يسبب أثاراً سلبية وغير مباشرة في الاقتصاد، فوفقاً لدراسة أجراها عشرات الباحثين لسنة 1998، يمكن ملاحظة أن 43% من إجمالي الأضرار

¹ جمال سند السويدي، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 7.

البيئية ناجمة عن استهلاك النفط، 37% ناجمة عن استهلاك الفحم، وأن 20% ناجمة عن استهلاك الغاز الطبيعي¹. هذا ما جعل مسألة الحفاظ على البيئة في مقدمة أولويات السياسات الطاقوية للبلدان والمنظمات العالمية وهو ما يشكل تحدي كبير للنفط مستقبلاً.

● **أمن الطاقة:** إن الجدل الدائر حول نظرية "ذروة النفط" وصدور بعض الدراسات والتقارير ذات النظرة المتشائمة، والتي تنذر عن قرب نضوب احتياطات النفط العالمية وتشكيك في بعض أرقام الاحتياطيات المعلنة للبلدان المنتجة خلقت جواً من التوتر والقلق حول مدى كفاية الطاقات الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، والتي تزامنت مع ظاهرة تصاعد الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية، ما عزز كثيراً من مكانة وموقع الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، ليس فقط لتنويع الطاقة ومصادر تجهيزها بل كضرورة لضمان أمن الطاقة في المستقبل، وهذا ما حدا بالبلدان المستهلكة للصناعة والمنظمات العالمية بتقديم الدعم والتشجيع للأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير للطاقات المتجددة².

المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط.

لقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول، الأمر الذي كرس ميزة عدم الاستقرار للسوق النفطية. ومن خلال ذلك فإن موضوع تسعير النفط يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره أوامر من الصعب فهمها، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

المطلب الأول: السوق النفطية.

تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة وهناك عدة أنواع للأسواق ومن أهم صورها سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار المطلق كنموذجين متطرفين يقع بينهما عدة صور أخرى مثل سوق المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة.

أولاً: مفهوم السوق النفطية: السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشتريين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل

¹ نجات وزير أجلو، التحديات البيئية وعصر ما بعد الوقود الأحفوري، "المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي"، المؤتمر السنوي الثامن للطاقة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص15.

² علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد127، المجلد 34، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف 2008، ص13-14.

مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبير حجمه.

ثانيا: أنواع السوق النفطية: تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي:

1- الأسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات¹، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موائئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتيسير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير. كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي لأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا².

2- الأسواق الآجلة: والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة³، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا. تستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبتترول، والدول المستوردة له، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للبتترول تتغير نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية

¹Olivire Riebel " l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418, paris, janvier/février 1999, p: 95.

² طاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص18.

³ ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت، 25 مارس 2008، ص4.

تؤثر على درجة التركيز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث. ويمكن تبين ذلك كما يلي:

1- شركات النفط العالمية: شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسى "أكسون الآن"، وشل، و بريتيش بتروليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل (Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكوناً مما عرف اصطلاحاً بالشقيقات السبع **Seven Sisters**¹ وهي: ستاندارد جرسى **Standard Jersey**، شل **Shell**، البريطانية للبترو **BP**، تكساكو **Texaco**، موبيل **Mobil**، ستاندارد كاليفورنيا **California**، جلف **Gulf**.

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة التي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن الخمسين (50) عاماً تحطم تدريجياً خلال عقد السبعينات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، من خلال فقدانها لقسم كبير من الصناعة النفطية التي كانت تسيطر عليها، فقد أصبح إنتاجها النفطي الذي كان يزيد عن 60% من الإنتاج الإجمالي بداية 1973، لا يمثل في نهاية السبعينات سوى نسبة 15%².

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترو في ظل عمليات الاندماج التي شهدتها مؤخراً ممتلئة في اندماج شركة "أكسون" و"موبيل" وكذ شراء شركة "توتال" الفرنسية لشركة "بتروفينا" البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس (Five Sisters) أو العمالقة الكبار (Super majors) وتمثل في: **BP-Amoc**، **Chevron Texaco**، **Total**، **Shell**، **ExxonMobil**، **Fina Elf**³.

2- الشركات المستقلة: لاشك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على صعيد الصناعة النفطية العالمية، ظهور شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقاً لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الإمتياز التقليدية من وجوه عدة. وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص70.

² Jean-pierre FAVENNEC, le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Technip, Paris,1998, p:34.

³ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص74، 106.

أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثاً عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقاً لمزايا التكامل وضمانات التنوع¹، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: بترابراز Petrobras البرازيلية (خصخصة 39%)، وسينوبك الصينية Sinopec (خصخصة 43%)².

2- الشركات الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دوراً كبيراً في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية³، وتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية، وشنتات أويل، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة النفط البرازيلية⁴، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وشركة النفط الوطنية العراقية وغيرها من الشركات. ولقد ساهمت هذه الشركات في عملية دمج الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني، وتمكينها من أن تؤدي دوراً أكبر في تطوير الاقتصاد المحلي، لاسيما في ما يتعلق بحركة التصنيع.

3- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا⁵، وهذا تداركاً للضعف الذي كانت تعاني منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت اللاعب الأساسي في السوق النفطية، وكان الأهداف الأساسية للمنظمة هي:⁶

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجمعة.
- إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية.
- الاهتمام بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة.

ولقد مرت المنظمة بعدت مراحل يمكن تقسيمها كما يلي:

¹ حسين عبد الله، البترول العربي "دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 67-68.

² الجميلي عاطف، الهيكل البنوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوبك)، الكويت، ربيع 2004، ص 47.

³ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي "الدور السياسي والاقتصادي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2009، ص 130.

⁴ عدنان شهاب الدين، المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 115.

⁵ حسان خضرم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁶ ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، نشأتها، تطوراتها، التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الكويت، شتاء 2008، ص 73.

أ-مرحلة التمكين (1960-1969): لقد انحصرت جهود أوبك خلال عقد الستينات في تثبيت أقدامها في مواجهة الهجوم العاتي الذي شنته الشركات الكبرى عليها، وفي تحقيق زيادة طفيفة في عائداتها عن طريق ما عرف بموضوع "تنفيق الإتاوة"^{*}.

ب-مرحلة تنامي دور الأوبك وسيطرتها على السوق النفطية (1970-1982): تميزت هذه المرحلة ازدياد الدور الذي تلعبه منظمة أوبك في السوق النفطية، وبهذا فإن السوق النفطية قد تحولت من "سوق مشتري" إلى "سوق بائع"، وبذلك أصبحت المنظمة هي المتحكمة بقرار تسعير البترول عالميا من خلال تحديد سعر ثابت والذي يطلق عليه "سعر زيت الإشارة".

ج-مرحلة انحسار دور الأوبك وتآكل المكتسبات (1982-2000): شهد عقد الثمانينات والتسعينات تآكل المكاسب التي حققتها أوبك وفقد سيطرتها على السوق النفطية، فمع تزايد انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج المنظمة ليس ملتزما بأسعارها، فقدت المنظمة سيطرتها على السوق النفطية، الأمر الذي على تزايد حدة الخلافات بين الدول الأعضاء في المنظمة.

د-مرحلة التكيف والتجاذب مع الدول الصناعية المستهلكة (2000-إلى حد الآن): لقد كان لتكيف أوبك مع المتغيرات في أوضاع وهيكل سوق البترول العالمية، وإتباع أعضائها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في البورصات العالمية تأثيرا في استعادتها زمام المبادرة وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق.

4-الدول المنتجة خارج منظمة أوبك: تتصف هذه المجموعة من الدول في الغالب بأنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، وأن من بينها دول تتعارض مصالحها الجوهرية مع مصالح أوبك لانتمائها إلى مجموعة الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة البريطانية والنرويج، وهو ما يمثل ضغطا على منظمة الأوبك.

5-الوكالة الدولية للطاقة (نادي الدول المستهلكة): نتيجة للمستجدات والتغيرات التي طرأت على السوق النفطية في فترة السبعينات والتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيه من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك، أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين وتنسيق مواقفهم، بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية. وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة والمتمثل في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة، اتبعت هذه المنظمة عدة استراتيجيات تتمثل فيما يلي:¹

^{*} ويتضمن هذا المبدأ عدم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للبلد المنتج للنفط.

¹ مكي مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات "لنفط والتنمية العربية في عقد التسعينات"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 22-23.

- ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.
- العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في هذا المجال.
- البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة أوبك.
- الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديه.

المطلب الثاني: سعر النفط وأهم العوامل المحددة له.

بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة، فإن لدراسة و تحليل أسعار النفط ضرورة ملحة، وذلك على الرغم من صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

أولاً: مفهوم سعر النفط: السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين¹، وتتمثل العناصر المحسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

1-الكلفة الذاتية للسعر النفطي: والتي تتكون من: الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت، والكلفة المتغيرة والتي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، كلفة الفاقد والتي تتمثل في الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة النفطية المستغلة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي².

2-الدخل الصافي (الربح الاقتصادي النفطي): والذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الربح النفطي -بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة- بين الدول المصدرة (معبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبراً عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية)³.

ثانياً: أنواع السعر النفطي: يمكن التمييز بين المصطلحات التالية لأسعار النفط:

¹ محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1، دار شموع الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية، 2003، ص347.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص348.

³ حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص244.

- **الأسعار الفورية (spot prices):** هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع¹، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، وبإختصار هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا.
- **الأسعار الآجلة أو المستقبلية (future prices):** وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها.
- **السعر الإسمي:** وهو القيمة النقدية التي تعطى للبرميل من النفط والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.
- **السعر الحقيقي:** وهو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط². أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس.

ثالثا: العوامل المحددة لسعر النفط.

يعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحدها قوى السوق، مع مجموعة العوامل غير الاقتصادية (السياسية والمؤسسية). ويعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر النفط، وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار النفط عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب على النفط، ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر فيما يلي:

1-الطلب على النفط: يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية-كخام أو منتجات بترولية- عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية³، ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة⁴ حيث يعتمد الطلب على الخام بالطلب على المنتجات النفطية فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام.

1-1-تطور الطلب العالمي على النفط: وفيما يلي جدول يبين تطور الطلب على النفط لسنوات مختارة وفق المجموعات الدولية.

¹ الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص17.

² حسين عبد الله، أسعار النفط، "التصحیح عبر آليات السوق"، سلسلة كراسات اقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد 154، مصر، 2005، ص25.

³ محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية، مصر، 1978، ص147.

⁴ حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد164، المجلد 41، مصر، أفريل 2006، ص34.

الجدول (1-3): تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996-2011 الوحدة: مليون ب/ي

السنوات	1996	2000	2008	2011
إجمالي الطلب العالمي	71.7	76.4	85.7	88.8
الدول الصناعية	45.9	47.9	47.6	42.1
-أمريكا الشمالية	22.2	24.1	24.2	22.2
-أوروبا الغربية	14.9	15.1	15.3	12.6
-المحيط الهادي	8.8	8.7	8.1	7.3
الدول النامية	20.7	23.9	33.2	38.4
إجمالي الشرق الأوسط وإفريقيا	6.3	6.8	10.1	9.9
-الدول الآسيوية النامية	10.1	12.2	17.3	18.3
ومنهم: الصين	3.7	4.7	8.0	9.0
الهند	1.7	2.0	3.1	3.4
دول أخرى	4.7	5.5	6.2	5.9
دول أمريكا اللاتينية	4.3	4.9	5.8	5.5
البرازيل	1.8	2.2	2.5	2.4
الدول الأخرى	2.5	2.7	3.3	3.1
الدول المتحوّلة	5.1	4.6	4.9	4.8
الإتحاد السوفياتي سابقا	4.4	3.8	4.1	3.1
دول أوروبا الشرقية**	0.7	0.8	0.8	1.7

** دول أوروبا الشرقية لا تتضمن الدول التي انضمت إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

المصدر: وكالة الطاقة الدولية على الموقع: www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

لقد ارتفع مستوى الطلب العالمي على النفط من مستوى 71.7 مليون برميل/ي سنة 1996 إلى مستوى 76.4 مليون برميل/ي سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 6.55%، ليصل إلى مستوى 88.8 مليون برميل سنة 2011، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 16.23% عن ما كان عليه في سنة 2000، وتعتبر هذه الارتفاعات في مستوى الطلب العالمي على النفط كنتيجة لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي شهدت مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة والتي تعتبر من أبرز العوامل المحددة للطلب على النفط، ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع مستوى الطلب على النفط، زيادة مستويات التصنيع في الدول الصناعية الكبرى، وزيادة مساهمة الاقتصاديات الصاعدة في الاستهلاك النهائي للنفط. ولتحليل هذه التطورات في مستوى الطلب العالمي على النفط فإننا سنقوم بتحليل مستوى التطور الحاصل في كل مجموعة دولية على حدة وذلك كما يلي:

● **الدول الصناعية:** تستحوذ هذه المجموعة على أكبر نسبة من الطلب العالمي على النفط، والتي بلغت سنة 2011 ما يقدر بـ 47.41% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وهذه النسبة تتوافق مع الطابع الصناعي لاقتصاديات هذه المجموعة من الدول والتي تحتاج إلى مستويات مرتفعة من الاستهلاك النفطي، وتأتي في مقدمة

هذه المجموعة دول أمريكا الشمالية التي تستحوذ على نسبة 52.73% من إجمالي طلب المجموعة، ثم دول أوروبا الغربية بنسبة 29.93%، ثم دول المحيط الهادي بنسبة 17.34% وذلك سنة 2011.

● **الدول النامية:** تشكل هذه المجموعة الدولية نسبة 43.24% من إجمالي الطلب العالمي على النفط سنة 2011، بعدما كانت لا تشكل سوى 28.8% سنة 1996، وذلك بعد أن ارتفع مستوى الطلب على النفط لهذه المجموعة من مستوى 20.7 مليون برميل يومي سنة 1996 إلى مستوى 38.4 مليون برميل يومي سنة 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 85.5%، ويعود الفضل الكبير في هذا المستوى من الارتفاع إلى الدول الآسيوية النامية والذي ارتفع مستوى طلبها من النفط بنسبة 81.18% خلال الفترة 1996-2011، وتأتي في مقدمة هذه الدول الصين والهند والتي ارتفع حجم طلبهما على النفط بنسبة 2.43 مرة و 2 مرة على التوالي خلال نفس الفترة، ويعود السبب في ذلك إلى معدلات النمو المرتفعة التي يشهدها اقتصاد هذين البلدين والتي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى أدائه، وكذا إلى زيادة النمو السكاني وازدهار المستوى المعيشي الذي رفع من الاستهلاك الفردي من الطاقة وخاصة النفط.

● **الدول المتحولة:** لقد انخفضت حصة مساهمة هذه المجموعة الدولية في الطلب العالمي على النفط من مستوى 7.11% سنة 1996 إلى مستوى 5.40% سنة 2011، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار طلب هذه المجموعة من الطلب على النفط، في الوقت الذي عرف فيه الطلب العالمي ارتفاعا ملحوظا، ويستحوذ الإتحاد السوفيتي سابق على نسبة 64.58% من مجموع طلب هذه المجموعة سنة 2011.

1-2-العوامل المؤثرة على الطلب النفطي: يتأثر الطلب على النفط بطيف واسع من العوامل، تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- **أسعار المنتجات النفطية:** باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في دول الإتحاد الأوربي نحو 70% من تلك الأسعار الأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي¹، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط

ب- **سعر النفط:** يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيير للطلب على النفط بصورة علاقات عكسية فيما بينهما حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايد. ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على

¹ حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور "معالم محورية على الطريق، ط1، دراسات إستراتيجية، العدد14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص22.

الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغيير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل¹.

د- السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطاً على الطلب البترولي ومن ثم على سعر البترول، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدايل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي².

و- السياسات الحكومية المؤثرة عكسياً في نمو الطلب: تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، والمحرك الرئيسي لهذه السياسات في كثير من الأحيان هو قضية أمن الطاقة والاهتمامات المتزايدة حول قضية التغير المناخي وهما في واقع الأمر قضيتان مترابطتان ترابطاً وثيقاً. وتتمثل هذه السياسات في:³

- فرض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية أو رفع أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد الخزنة العامة أو الرغبة في الحد من الاعتماد على النفط الخارجي.

- التمدد التي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة والهادف إلى تقليل كمية النفط اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط.

- التدابير الرامية إلى الحد من استخدام النفط من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل فرض الضرائب.

- اتخاذ تدابير لتعزيز تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال الجمع بين خطط السوق والخطط المالية المحفزة. وبشكل عام فمن غير المحتمل أن تكون لهذه السياسات المتخذة من طرف الدول المستهلكة للنفط آثار كبيرة على الطلب النفطي على المدى القصير، وأن أثر هذه السياسات هو عملية تراكمية، ستتراكم مع مرور الزمن، وبالتالي لا يمكن تجاهلها في الأجل الطويل.

ي- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية: يبرز أثر الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية على الطلب على النفط كلما ازدادت تقلبات الطلب النفطي، وذلك في ظل زيادة درجة حساسية الطلب على النفط لأي أنباء تتردد حول أية مخاطر قد تهدد بانقطاع الإمدادات النفطية بفعل تلك الظروف، وذلك على خلفية المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة.

¹ أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 66.

² إبراهيم نور، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41، مجلة السياسة الدولية، مصر، أبريل 2006، ص 42.

³ هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، "إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2008، ص 30.

ه- النمو الاقتصادي: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حالياً مرتبط أساساً باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتماً على ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.¹

ز- المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط: تعتبر المضاربات في السوق البترولية الآجلة من الأسباب التي ليس لها ارتباط بأساسيات السوق التقليدية، والتي تتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع، أو الاحتفاظ بعقوده الآجلة كوسيلة مالية آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط، فيلجأ المستهلكون لزيادة طلبهم على النفط بغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار مستقبلاً.

ن- الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: لقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة بوضوح أن هناك عوامل مؤثر من خارج السوق النفطية، مثل الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير حاد وطويل الأمد على الطلب على النفط، ويأتي تأثير تلك العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.²

ع- السكان: إن العدد السكاني كلما كان كبيراً فإنه يؤثر على زيادة وتوسيع الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى، وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان. ولما كان هذا العامل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الأساسية، فإن تأثير السكان يتحدد بكونه مؤثراً نسبياً ومتكاملاً مع بقية العوامل الأساسية وخاصة الدخل القومي.

2- العرض النفطي: إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم³، ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية.

1-2- تطور العرض النفطي: سنتعرض من خلال الجدول رقم (1-3) إلى تطورات إنتاج النفط خلال الفترة 2000-2010، حيث ارتبط إنتاج النفط خلال هذه الفترة بمتغيرات العرض والطلب وبالجهد التي تبذلها دول

¹Nassima Hamidoche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocarbures, CREAD, 2005, P :80.

² كريستوف آلسوب ويسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية (1-2)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، حريف 2010، ص 37.

³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 162.

منظمة أوبك وبعض الدول الأخرى المنتجة للمحافظة على استقرار سعر برميل النفط. وقد عرف إنتاج النفط ارتفاعاً مستمراً على طولاً الفترة 2002-2007 إذ انتقل من مستوى 65.42 مليون ب/ي سنة 2002 إلى مستوى 86.34 مليون ب/ي سنة 2007 وهي الفترة التي اقترنت مع الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط، ويعود هذا الارتفاع في الإنتاج إلى الزيادة في الطلب على النفط- و يمثل الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الطلب في كل من الطلب الصيني والهندي وكوريا الجنوبية- والذي يقترن بدوره بالزيادة في معدلات النمو العالمية، في حين عرفت سنتي 2008 و2009 انخفاضاً في الإنتاج العالمي للنفط ويعود السبب في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي دفع بدول منظمة الدول المصدرة للنفط إلى تخفيض حصص إنتاجها. وبعد عودة مؤشرات تعافي الإقتصاد العالمي خلال عام 2010 سجل إنتاج النفط نمو إيجابياً قدره 1.85 % مقارنة بعام 2009.

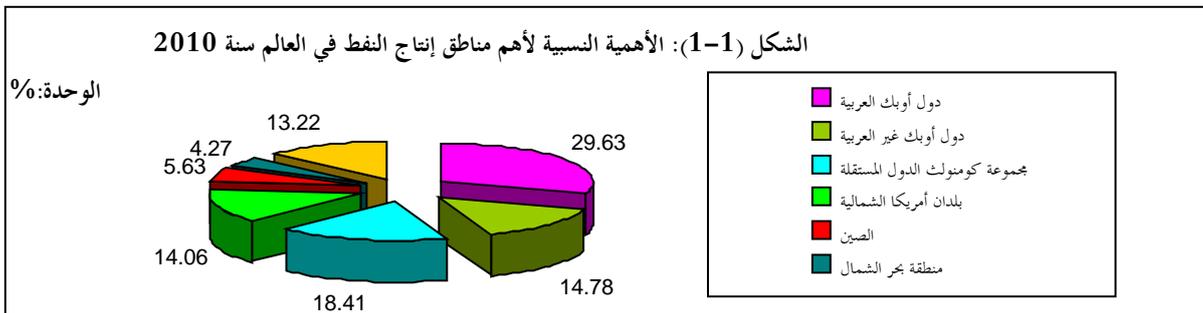
الجدول(1-4): تطور المعروض النفطي العالمي خلال الفترة 2000-2010. الوحدة: ألف ب/ي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاج النفط	67087.2	67037.4	65426	68512.1	71243.4	72373.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
إنتاج النفط	81561.7	86346.4	85043.7	70502.6	71810.4	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، 2000-2010

الأهمية النسبية لأهم المناطق المنتجة للنفط:

يتوزع الإنتاج النفطي العالمي وفق المجموعات الدولية بنفس جغرافية الاحتياطي النفطي، لكن المدير بالملاحظة أن نسبة مساهمة هذه المجموعات في الإنتاج تختلف عن نسبة مساهمتها في حجم الاحتياطي المؤكد وهذا ما يمثله الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة (أوبك)، 2010.

بالنظر إلى توزيع الإنتاج النفطي العالمي وفق المجموعات الدولية خلال عام 2010، يلاحظ استحواذ الدول العربية على نسبة 29.63% من إجمالي الإنتاج العالمي أي ما يعادل 21.28 مليون برميل يوميا، وتعتبر مساهمة الدول العربية في إنتاج العالمي ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الاحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل بنسبة 57.76%

من إجمالي الاحتياطي العالمي لنفس العام، في حين أن دول أوبك الغير نفطية تستحوذ على نسبة 14.78% من إجمالي الإنتاج العالمي والذي يعادل 10.61 مليون برميل يوميا والأمر ينطبق مع هذه المجموعة مثلها مثل دول أوبك العربية حيث أن نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي والتي بلغت 24.90% في نفس السنة، ويعود اختلاف نسبة مساهمة دول منظمة أوبك إجمالا في الإنتاج العالمي مع نسبة مساهمتها في الاحتياطي العالمي في التزام دول المنظمة بسقف إنتاج معين من خلال تحديد الحصص للدول المنظمة إليها تتماشى مع ظروف السوق العالمية للنفط، وذلك للحفاظ على مستوى معين من سعر النفط يرضي المستهلكين والمنتجين على حد سواء. في حين أن العكس ينطبق على المجموعات الدولية الأخرى، فنجد أن مجموعة دول كومنولث الدول المستقلة التي استحوذت على 18.41% من الإنتاج العالمي وهو ما يعادل 13.22 مليون برميل في حين أن حصتها من الاحتياطي العالمي لم تمثل سوى 8%، وبلدان أمريكا الشمالية التي استأثرت بحصة تبلغ 14.06% من الإنتاج والتي لا تملك سوى 2.88% من إجمالي احتياطي العالم، والصين التي يشكل إنتاجها 5.36% من إجمالي الإنتاج العالمي في الوقت التي لم تتجاوز حصتها من الاحتياطي العالمي بنسبة 1.64%، كما أن منطقة بحر الشمال بلغت حصتها ما يمثل 4.27% من إجمالي الإنتاج العالمي، ومجموعة باقي دول العالم التي بلغت مساهمتها في الإنتاج العالمي نحو 13.22%، لتمثل سوى 2.91% و4.20% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط على التوالي.

2-2- العوامل المؤثرة على العرض النفطي: يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل تتمثل أبرزها فيما يلي:

أ- الطلب على النفط وسعره: يأتي مستوى الطلب على النفط والسعر السائد له من أهم محددات العرض النفطي، إذ يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وما يعزز ذلك، سياسات منظمة أوبك في تحديد حصص إنتاج أعضائها، بحيث أنها تعمل على رفع حصصها في حالة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، وتقوم بتخفيض الحصص في الحالة العكسية.

وباعتبار أن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فإن العوامل المؤثرة في الطلب النفطي تصبح نفسها المحددة للعرض النفطي، كعدد السكان والنمو الاقتصادي وأسعار مصادر الطاقة البديلة، ومختلف العوامل التي سبق ذكرها.

ب- مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها: إن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة للنفط له تأثير كبير على عرض السلعة النفطية سلبيا بتقليل حصته وإيجابيا بتزايد وارتفاع حصته في السوق الدولية، ففي حالة توفر المصادر البديلة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن لذلك تأثير سلبي على عرض النفط، وأسعاره، والعكس يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة وبأسعار عالية.

ج- التكاليف والتكنولوجيا السائدة في مختلف مراحل إنتاج النفط: يعتبر دور التقدم التكنولوجي أساسيا في الدفع إلى استغلال المناطق النفطية الصعبة مثل المياه العميقة، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الاكتشاف والتنقيب. إذ تشير دراسة نفطية أعدتها مؤسسة "جولدمان زاكس" في نيويورك للمدة (1991-1994) حول تكلفة الاكتشاف والتطوير لهذه الشركات انخفضت خلال السنوات الثلاث إلى 6.43 دولار لكل برميل نفط مكافئ أي بنسبة 35%¹ ويرجع هذا الانخفاض إلى التحسينات التي أدخلت على وسائل الحفر الأفقي التي تحقق وفرا في التكاليف.

د- أهداف وسياسات المنتجين: يتحدد العرض النفطي بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات الأجيال المستقبلية. وتدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تفرزها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص.

و- المخزونات النفطية: تحتفظ الشركات التجارية، وخصوصاً في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمخزونات من الخام والمنتجات، المكررة (مخزونات تجارية)، لأغراض تشغيلية، سواء أكانت لأعمال التكرير لديها، أو لمواجهة التقلبات في الطلب، بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات. ويتغير هذا المخزون، زيادة أو نقصاناً، بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي. وتقاس كفاية المخزون في وقت ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعني، مقارنة مع متوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، ويقاس أيضاً بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب، أو الواردات النفطية (بالأيام)². ويعتبر المخزون النفطي وخاصة التجاري منه لدى الدول الصناعية وكفايته بعدد أيام الاستهلاك، من المؤشرات الرئيسية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط.

هـ- الإمكانيات الإنتاجية المتاحة: يعتبر حجم الإمكانيات المتاحة في الحقول في وقت معين من محددات العرض النفطي، ويعتمد حجم الاحتياطات النفطية والإمكانيات الإنتاجية بدورها على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، كما يعتمد أيضاً على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط في السوق النفطية.

مرت سوق النفط العالمية بعدت دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما أثر على أسعار النفط صعوداً ونزولاً. ووفقاً لما سبق فإننا سنخصص هذا المبحث لتبيان أهم الأزمات التي شهدتها

¹ هيثم عبد الله سلمان، مرجع سبق ذكره، ص32.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص125.

السوق النفطية إبتداءً من عام 1973 وحتى تطورات أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باعتبار أن هذه الفترة عرفت تغيرات كبيرة في صناعة النفط العالمية.

أولاً: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2000.

ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات وتفاعلات حرب أكتوبر 1973، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشتريين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضاً شديداً في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية.

1- صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973 و 1979).

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص (من 1 إلى 3 دولارات للبرميل) الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع للتخلص من النمو في الإنتاج الواسع من النفط بعد وضع أعداد كبيرة من حقول النفط العملاقة في الشرق الأوسط، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار. ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبتروال منتظماً وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوي 36 دولار للبرميل سنة 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية، وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل حتى سنة 1982.

الجدول (1-5): تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1970-1982. الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
أسعار النفط	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	
أسعار النفط	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، 2006.

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لأن النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف خلال الفترة 1973-1982 كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير إيجابيا على الدول المصدرة له.

2- أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986: إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للبترول خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول إستراتيجية تهدف إلى خفض أسعار البترول، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على بترول دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون إستراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الإستراتيجية في خفض أسعار البترول بسبب اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بصورة حادة عام 1986.

الجدول (1-6): تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1983-1989. الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط	30.1	28.1	27.5	13.0	17.7	14.2	17.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، 2006.

لقد بدأت حرب الأسعار في الأسبوع الثالث من شهر فيفري عام 1983 عندما قامت بريطانيا والنرويج غير الأعضاء في الأوبك بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولارات للبرميل، وكرد فعل لذلك قامت نيجريا بخفض أسعار نفطها بـ 5.5 دولار للبرميل وذلك لمواجهة نفط بحر الشمال المنافس للخام النيجري¹، وبذلك انخفضت الأسعار في متوسط هذا العام إلى 30.1 دولار للبرميل، وفي عام 1984 كانت السوق لا تزال تعاني من فائض في العرض مما جعل المنظمة تخفض من إنتاجها في أكتوبر عام 1984 بمقدار 1.5 مليون ب/ي، وهو

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 13-14.

ما أدى إلى إعلان الترويج في بداية الأسبوع الثالث من نفس العام إلى تخفيض سعر نفطها إلى مستوى 28.5 دولار للبرميل، وبعد يومين من ذلك نهجت بريطانيا نفس النهج بتخفيض سعر نفطها بمقدار 1.35 دولار للبرميل يصل إلى مستوى 28.65 دولار للبرميل، مما أدى إلى تحلي نيجريا عن السعر المحدد من طرف أوبك بتخفيضه بمقدار 2 دولار للبرميل ليصل إلى 28 دولار للبرميل¹.

ومع انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول المنظمة ليس ملتزما بأسعارها، فقدت أسعار أوبك أهميتها، وفقدت بذلك دول أوبك أسواقها، ولم يكن عبء تحمل ذلك عادلا بين دول الأعضاء في المنظمة، عندها قررت المنظمة أنما لن تستمر في حمل مسؤولية المنتج المكمل، تاركة لغيرها من الدول المصدرة إطلاق الإنتاج إلى أقصاه، وكانت النتيجة انهيار الأسعار إلى نحو 13 دولار للبرميل في متوسط عام 1986.

ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم عاد السعر لتستقر حول 17 دولار للبرميل خلال العام 1987 وذلك بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي، إلا أنه عاد للانخفاض عام 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل شتاء تلك الفترة. ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط في الارتفاع مما أدى إلى استقرار الأسواق.

3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999: في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب الأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي. وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1991/1990 وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف جمهوريات الإتحاد السوفياتي المتفكك، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991-1994 إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و 1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر بـ 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الجدول (1-7): تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة 1990-1999. الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار النفط	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، تقرير الأمين العام، 2006.

كان الاتفاق الذي توصلت إليه الدول النفطية في فيينا في 23 مارس 1999 والقاضي بتخفيض الإمدادات النفطية من أبرز العوامل الرئيسية التي ساعدت على إعادة التوازن إلى السوق النفطية، إذ أخذت الدول العربية النفطية زمام المبادرة لتنسيق الجهود الرامية لتخفيض الفائض من السوق النفطية، وقد تزامن ذلك مع الانتعاش الذي شهده الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انتعاش أسعار النفط من جديد.

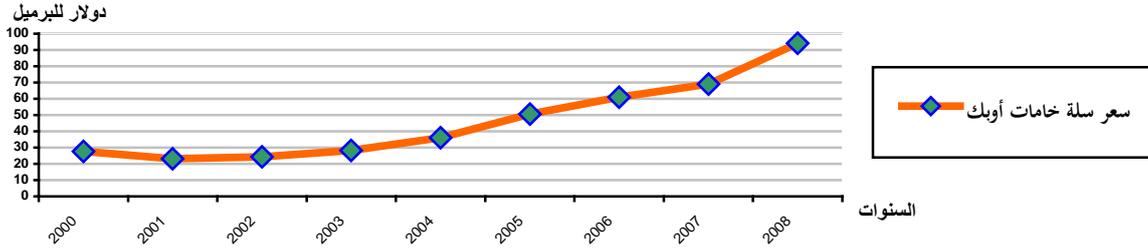
ثانياً: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011.

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعباً رئيسياً في السوق بعد فترة غياب طويلة جسدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صحبت هذه الفترة (2000-2011) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية-البريطانية على العراق منذ مارس 2003، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط.

1- طفرة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008.

بينما انخفضت الأسعار الإسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلا عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلتا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي قدره 25.38% في المتوسط -مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض - ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف.

الشكل (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، 2008.

لقد توافرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع غير المسبوق الذي شهدتها الأسعار، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة. ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيما يلي:

- يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة، وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008، حيث انتقل من 2.2% عام 2001 إلى 5.2% سنة 2007¹.

- لقد أثبتت الدراسات أن لتغير أسعار صرف الدولار أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط². إذ أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيًا، بل تزامن مع عوامل أخرى أدت بشكل واضح إلى اتساع فجوة الفرق في الأسعار بين قيمتها الحقيقية والاسمية.

- لقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض وبين الزخم السعودي في الطلب العالمي.

- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.

¹ منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك "، تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من 2001-2008.

² حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008، ص30.

● ضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة¹، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقد الماضي، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة - أغلبها في آسيا-

● كما يعتبر العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم الأحداث السياسية المؤثرة على السوق النفطية وذلك باعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط. وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجيريا، وبما أن فنزويلا ونيجيريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية².

2- تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة 2008-2011.

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال الفترة 2008-2011، إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل، أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15 خلال النصف الأول من عام 2008، وبلغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008، لتتخف في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من عام 2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار للبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في الانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار خلال الربع الثاني من 2009 إلى مستوى 83.8 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2010، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و118 بدءا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2011.

¹ حسام الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص30.

² سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعلم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، 1992، ص23.

الجدول (1-8): تطور السعر الفوري لسلة خامات أوبك للفترة 2007-2011 الوحدة: دولار للبرميل

اليان	2007	2008	2009	2010	2011
جانفي	50.7	88.4	41.5	76.0	92.8
فيفري	54.5	90.6	41.4	73.0	100.3
مارس	58.6	99.0	45.8	77.2	109.8
متوسط الربع الأول	54.6	92.7	42.9	75.4	101.0
أفريل	63.6	105.2	50.2	82.3	118.1
ماي	64.5	119.4	57.0	74.5	109.9
جوان	66.9	128.3	68.4	73.0	109.0
متوسط الربع الثاني	65.0	117.6	58.5	76.6	112.3
جويلية	71.9	131.2	64.6	72.5	111.6
أوت	68.7	112.4	71.4	74.2	106.3
سبتمبر	74.2	96.9	67.2	74.6	107.6
متوسط الربع الثالث	71.6	113.5	67.7	73.8	108.5
أكتوبر	79.3	69.2	72.7	79.9	106.3
نوفمبر	88.8	49.8	76.3	82.8	110.1
ديسمبر	87.1	38.6	74.0	88.6	107.4
متوسط الربع الرابع	85.1	52.5	74.3	83.8	107.9
المعدل السنوي	69.1	94.4	61.0	77.4	107.5

المصدر: التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، أعداد مختلفة.

المبحث الثالث: مكانة النفط وأهميته في اقتصاديات الدول العربية.

لقد لعب النفط دورا أساسيا في اقتصاديات الدول العربية إذ كان له أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية، فهو يمثل أهم مصدر للدخل القومي للدول العربية النفطية والذي تشكل العائدات النفطية فيه العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها، إذ ساهمت في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

المطلب الأول: الطبيعة الربعية لاقتصاديات الدول العربية وظاهرة المرض الهولندي.

يعتبر النفط من الموارد الاقتصادية الناضبة لأنه ذو طبيعة استنزافية، فالنفط باعتباره مصدرا غير متجدد، لا يعدو أن يكون نوعا من الأصول أو رأس المال، فعائد النفط ليس دخلا لرأس مال مملوك، وإنما هو تصرف في هذا الأصل ومن هذا المنطلق فإن الدول النفطية تملك أصولا عينية في باطن الأرض تتمثل في آبار النفط وحين تبيعها فإنها تستبدل أصولا نقدية أو مالية بهذه الأصول العينية. بالإضافة إلى أنه يشكل الجزء الأكبر من إيراداتها، إذ

يمثل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي من جهة، ونسبة أكبر من إجمالي صادراتها الوطنية، وبهذا فإن ربح النفط هو الذي كرس الطابع الريعي لاقتصاديات هذه الدول.

أولاً: الربح في النظرية الاقتصادية.

يمكن القول بأن الربح بمفهومه الواسع ينصرف إلى كافة أشكال الدخول التي تعود إلى هبات الطبيعة، كالمناجم والمعادن والنفط، ومن جانب آخر، لا بد من التأكيد أن الربح يعتبر ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات المتقدمة منها والمتخلفة، بيد أن الخلاف ينحصر فقط في المدى الأهمية النسبية التي يمثلها الربح بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى، ذلك أن ظاهرة الربح لا تمثل عادة في الاقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي، وهذا عكس حال الدول النفطية.

أولاً: مفهوم الربح: الربح مفهوم ملتبس يصعب معه أن نجد تعريفاً محدداً ومتفقاً عليه، وإنما هناك تعريفات كثيرة تعددت بتعدد رؤى الباحثين. ويختلف الربح عن غيره من أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأخرى، من حيث كونه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة النادرة، المتمثلة في كونها محدودة الكمية ولا يمكن زيادتها عن طريق دفع أثمان مرتفعة لها، كما أنه لا توجد نفقة إنتاج لها، فالربح ما هو إلا فائض، بمعنى أنه لا يعتبر مقابلاً لأي مجهود أو تضحية يتحملها مالك الأرض في سبيل عرضها، مما يستلزم حصوله على ما يعوضه عن ذلك المجهود وتلك التضحية¹. ولقد تعددت آراء النظريات الاقتصادية في تناولها لمفهوم الربح عبر تاريخ الفكر الاقتصادي والتي يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

1- الربح عند المدرسة الكلاسيكية: يتصور الطبيعيون الربح في علاقته المرتبطة بالطبيعة أو العمل الزراعي باعتباره العمل الوحيد المنتج في نظرهم، وهم يتشابهون إلى حد كبير بذلك مع آراء التجاربيين في موضوع الربح، ويعد ويليام بيتي، وأدم سميث، وديفيد ريكاردو أبرز من يعكس فكر هذه المدرسة في موضوع الربح.

● **مفهوم الربح عند ويليام بيتي:** يشير وليام بيتي مسألة الربح من خلال تعريفه له بأنه الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض. هذا الجزء يساوي في رأي بيتي الناتج الكلي مطروحاً منه الأجور والبذور، فهو يمثل الفائض المتحقق من الإنتاج الزراعي، وهو يتضمن الربح الذي لم يتميز عنده بعد، وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الأجور (أي ما يحصل عليه العمال) والربح (أي ما يحصل عليه ملاك الأراضي)². بالإضافة إلى ذلك نجد عند بيتي ما يعرف بفكرة الربح الفرقي، هذا الربح راجع إلى سببين، أولاهما اختلاف الأرض في الخصوبة وثانيهما اختلاف الأرض في موقعها (قرباً أو بعداً) من السوق.

¹ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 495.

² محمد الدويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، جزء 1، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص 219.

• **الريع عند آدم سميث:** لقد أشار سميث إلى ريع الأرض في كتابه (طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، إذ يشير إلى أن اللحظة التي أصبحت فيها الأرض موضوعاً للملكية خاصة، فإن ملاك الأراضي يحبون أن يحصلوا حيث لم يبدروا، ويطلبون ريعاً حتى بالنسبة للمنتجات الطبيعية للأرض التي لم تكلف العامل سوى مشقة جنيهاً، بحيث ينبغي له أن يتنازل لمالك الأرض عن جزء من حصاده، هذا الجزء من الناتج (أو ما يعادله نقداً) يشكل ريع الأرض، وهو يشكل بالنسبة لسعر غالبية السلع الجزء الثالث من الأجزاء التي يتألف منها السعر (بجانب الأجور والأرباح)¹، واعتبر سميث أن كون أصل الريع هو عطاء الطبيعة للإنسان بعد طرح نتاج عمل الإنسان منها، وقد أشار إلى ذلك بقوله " أن الريع يزداد بمقدار جودة المرعى"، كما فهم سميث الريع على أنه ثمن احتكار ناتج من مالك الأرض يبذل قصارى جهده في أن لا يترك للمزارع الذي يستأجر أرضه سوى ذلك الجزء من الناتج الذي يكفي فقط لاسترداد رأس المال الذي أنفقه المزارع، وأن يسمح له بالإضافة إلى ذلك بالحصول على الريح العادي للاستثمار والذي يتساوى مع الريح الأراضي الزراعية الأخرى المجاورة.

• **الريع عند دافيد ريكاردو:** يعد دافيد ريكاردو من أبرز الاقتصاديين الذين عالجوا مفهوم الريع، حتى راحت نظرية الريع تقترن باسمه، مع أنه ركز اهتمامه في تفسير أسباب زيادة الريع أكثر مما بحث في أصل نشأته. فالريع حسب ريكاردو هو المبلغ الذي يدفع لقاء استعمال قوى التربة التي لا تنفذ، وبعبارة أخرى لقاء خصوبة الأرض وجودتها²، هو إذن ثمن يدفع للملاك نظير ملكية الأراضي وندرة عنصر الأرض وكفاءة خصوبتها. أما عن كيفية تحديد الريع فقد بين ريكاردو أن ذلك يتوقف على درجة التفاوت في خصوبة الأراضي وعلى مدى بعدها عن أماكن الاستهلاك والتي هي من يحدد الطلب على هذه المنتجات. فالريع حسب ريكاردو بدلاً من أن يكون آية على كرم الطبيعة فإنه يعبر عن حقيقة قاسية تتمثل في ندرة الأراضي الجيدة واضطرار المجتمع تحت ضغط النمو السكاني وزيادة الحاجة إلى زراعة أراضي رديئة سواء من حيث الخصوبة أو من حيث الموقع، فلو كانت الأراضي تتمتع بنفس الخصائص فلا مجال لدفع أي مقابل لاستغلالها³، ولكن لأن الأرض تختلف في قوتها المنتجة فإنه يجب دفع ريع مقابل استغلالها، ومنذ اللحظة التي تبدأ فيها زراعة أرض أقل خصوبة فإن الريع يبدأ في الظهور بالنسبة للأرض الأعلى خصوبة منها، ومعدل هذا الريع يتوقف على الفرق في الإنتاجية الخاصة لكل من هذين النوعين من الأرض.

2- النظرية النيوكلاسيكية: وفق هذه النظرية تمتد فكرة الريع لتغطي كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها منعدم المرونة⁴، وحالة الأرض كأهم مثال على ذلك. ويدفع الريع حتى في الحالة التي تكون فيها الأرض

¹ مصطفى حسين مصطفى، تطور نظرية الريع، ط1، جامعة المنوفية، مصر، 1990، ص81.

² محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، دار الكتب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2002، ص468.

³ زكريا بيومي، عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد السياسي - نظرية التوزيع والتحليل في الاقتصاد الكلي -، جزء2، القاهرة، بدون ناشر، 1993، ص181.

⁴ محمد الدويدار، مرجع سبق ذكره، ص776.

متجانسة) من حيث الخصوبة والموقع)، فالفرق بين أنواع الأراضي لا يفسر الربح وإنما يشكل فروقا في الربوع التي تدفع للأراضي التي تختلف فيما بينها، وعليه فإن مفهوم الربح وفق المدرسة النيوكلاسيكية يتمثل في كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة، وبالتالي فإن ربح الأرض لا يحكمه قانون خاص، فالأرض مال اقتصادي شأنه في ذلك شأن الأموال الأخرى، وثن أي مال هو نتيجة لقيمة استعماله، ويعتبر مارشال من أهم رواد هذه المدرسة والذي قدم فكرة شبه الربح.

● **مفهوم الربح عند مارشال:** قدم مارشال فكرة شبه الربح، والتي يقصد بها الربح الذي يرد على انعدام مرونة عنصر الإنتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض في الزمن القصير¹، وفقا لذلك فقد لاحظ مارشال أن عرض الآلات والتجهيزات الفنية محدود ولا يمكن زيادة الكمية الموجودة منها، وبالتالي يمكن لهذه الآلات أن تحصل في هذا الأجل على دخول أكبر بكثير من ثمن عرضها إذا ما حدث ارتفاع لسبب ما في أثمان المنتجات التي تسهم في إنتاجها، ومن ثم فالزيادة في الدخل تعد من قبيل الربح أو الفائض الاقتصادي، وتصبح هذه الآلات في موقف شبيه بالأرض، لكن الزمن كفيل بإزالة السبب الذي من أجله تحصل الآلات على ربح لأنها ستزيد من كميات الإنتاج بسبب ارتفاع الدخل، عكس الأرض، فربح الآلات وقتي وليس دائم، وينطبق القول على كافة عناصر الإنتاج الأخرى في الزمن القصير والتي تتميز بثبات عرضها في الزمن القصير والتي تحقق ربحا يتمثل في الفرق بين دخلها العادي ودخلها المتحصل عليه في هذه الفترة.

3- المدرسة الاشتراكية الماركسية: الربح في نظر ماركس هو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة، ويزيد على ذلك على أنه يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع المزارع الرأسمالي - شأنه في ذلك شأن أي رأسمالي آخر - الحصول عليه من استخدامه لرأسماله². وحسب ماركس فإن معدل فائض القيمة المنتج في الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج في فروع النشاطات الأخرى وذلك ناتج من أن الملكية الخاصة للأراضي (التي تكون محدودة) تحول دون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة إلى النشاطات الأخرى، والزيادة في فائض القيمة المنتج في الزراعة لا تذهب إلى الرأسمالي وإنما تذهب إلى ملاك الأراضي لما لهم من احتكار والذي يمكنهم من رفع الربح كلما زاد مقدار فائض القيمة المنتج في الزراعة. ويميز ماركس بين نوعين من الربح وهما الربح الفرقي أو الإحتلافي والربح المطلق، فالربح الفرقي هو فائض الربح الذي يتم الحصول عليه في الزراعة التي تكون فيها ظروف الإنتاج أكثر ملائمة بالنسبة للربح المتوسط، فهو إذن يمثل الفرق بين السعر العام للإنتاج كما تحدده أوضاع الإنتاج على الأراضي الأكثر سوءا والسعر الفردي للإنتاج على الأراضي المتوسطة والأراضي الأكثر خصوبة³. أما

¹ محمد الدويدار، مرجع سبق ذكره، ص476.

² نفس المرجع السابق، ص462

³ أحمد جامع، الموجز في الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1970، ص118، 119.

بالنسبة للريع المطلق فهو الريع الذي يحصل عليه مالك الأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها، ويتوقف القدر الذي يدفع كريع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية والطلب على سلعها.

4- مفهوم الثروة البترولية (الريع) عند هارولد هوتلينغ: يعتبر هوتلينغ أن الثروة البترولية في الأرض هي عبارة عن قيم رأسمالية للمالكها، حيث أنها تنتج له عائد عن طريق تحديد قيمتها، فالآبار البترولية هي أصول منتجة، ففي حالة توازن السوق فالمنتجين وأصحاب هذه الأصول مستعدين لتحمل مخاطر الصناعة البترولية إذا كان هناك مقابلا مساويا لهذه الثروة. فملخص فكرة هوتلينغ هي أن المفاضلة بين إنتاج المزيد من البترول كمورد إقتصادي ناضب، وبين بقائه في باطن الأرض يعتمد على السعر المتوقع له مستقبلاً مقارنةً بالعائد على الاستثمار في الأسواق المالية الدولية (سعر الفائدة)¹، بحيث أن الموارد الطبيعية الناضبة المخزونة في باطن الأرض ما هي إلا أصل من الأصول التي يمتلكها المجتمع مثلها مثل الأرصدة الرأسمالية الأخرى التي يمتلكها الفرد أو المجتمع، ومن ثم اعتبر هوتلينغ أن المحدد الرئيسي الذي يجب أن يكون دليلاً للمنتج في تقدير ما إذا كان يجب عليه الإسراع في استخراج ما في باطن الأرض حالياً أو ينتظر مستقبلاً هو سعر الفائدة السائد في سوق رأس المال². وبذلك فإنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب جدول زمني أمثل للاستخراج، وهو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعاً منظماً لسعر المورد بمعدل سنوي يعادل سعر الفائدة. وبشكل عام فإن هذا النموذج يقوم على الفرضيات التالية:³

- احتياطي المورد الناضب ثابت لا يتغير.
- ثبات سعر الفائدة.
- توفر المعلومات بشكل كافي في كل فترات استغلال المورد الطبيعي
- سيادة المنافسة الكاملة.
- التكلفة الحدية لاستخراج المورد ثابتة.

¹ أنور ابوالعلا، هارولد هوتلينغ واقتصاديات البترول، من الموقع الإلكتروني: www.twsyat.net/forum/showthread.php?t=45769 أطلع عليه

يوم 2015/06/15

² إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 108-109

³ Sylvie fauchaux, jeun-françois noel , economie des ressources naturelles et de l'environnement , armand colin éditeur, paris , 1995 p :92

من خلال ما سبق فإن نتائج هذا النموذج تتلخص في تحديد أسعار المورد الناضب في المستقبل وكذا تحديد الكميات المستقبلية من المورد في الفترات المختلفة، ويكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر " هوتلينغ" هو الذي يحقق المعادلة التالية:¹

$$P_t = P_0 e^{rt}$$

P_t : سعر المورد الناضب في الزمن t

P_0 : سعر المورد الناضب في الزمن الابتدائي $t = 0$

e : أساس اللوغاريتم الطبيعي

r و t : هما على التوالي سعر الفائدة والزمن.

ثانيا: الطابع الربعي لإيرادات النفط: على الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد الدخول الربعية إلا أنه يبدو أن هناك شبه اتفاق بشأن الطبيعة الربعية للعائدات النفطية، ويأتي ذلك من خلال انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، وبخاصة أن أسعار الصادرات النفطية كما تتحدد في السوق العالمي، تعتبر منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلي، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط، تعتبر في غاية الضآلة لدرجة يمكن معها اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة². وحتى تكون دولة منتجة للمواد الخام أو مصدرة لها تصنف بكون أن اقتصادها ذو طابع ربعي، يجب أن يتحصل الدخل (الريع) فيها من الخارج وأنه يشكل في الوقت نفسه نسبة كبيرة من ناتجها الإجمالي³. وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن معظم الدول النفطية وخاصة العربية منها تمثل نموذجا تتجسد فيه كل مدلولات الاقتصاد الربعي، وهذا ما يضيف الطابع الربعي للعائدات النفطية، وذلك باعتبار أن العائدات النفطية الخارجية تشكل جزءا مهما من ناتجها المحلي، كما أن الدولة هي اللاعب الأساسي لتوزيع وإدارة الموارد النفطية، فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الريع الخارجي وبدورها تلعب دور الوسيط من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الاحتياطي النفطي نتيجة للاستنزاف الذي يحصل فيه أو زيادته باستكشافات جديدة هو الآخر ينعكس على الصادرات النفطية مما ينقل الدولة من حالة إلى أخرى، وثمة عوامل أخرى لها

¹ كتنوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003، ص: 20

² عبد الله جناحي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

³ حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الربعية " المملكة العربية السعودية نموذجا"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص: 63.

الأثر نفسه مثل الأسعار العالمية للنفط الخام، ودرجة استقلالية الدولة وسيادتها على مواردها الطبيعية هي الأخرى تؤثر في العائدات الربعية الخارجية، وبالتالي فهي المعيار الأهم في إطلاق صفة الاقتصاد الربعي أم لا.

كما يجب أن لا نغفل تأثير الربيع - المتولد عن الظاهرة النفطية - على تطور المنطقة العربية خلال الحقب الماضية، إذ لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول العربية غير النفطية أيضا، بحيث أصبحت تشارك في بعض خصائصها صفات الدول النفطية الربعية، وذلك من خلال استفادتها غير المباشرة من الربيع النفطي في شكل حوالات نقدية من العاملين خارج البلاد، والمساعدات الخارجية من الدول العربية النفطية، والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف.

ثالثا: سمات الاقتصاديات العربية الربعية: تتسم الدول العربية النفطية منها وغير النفطية من الخصائص والسمات التي تجعلها من قبيل الاقتصاديات الربعية، وإجمالاً يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1- الربيع الخارجي كمصدر أساسي للدخل: حسب تصنيف البنك الدولي للاقتصاديات الربعية فإنه يعتبر اقتصاد ربعي كل اقتصاد تتجاوز نسبة الربيع إلى ناتجها الإجمالي أكثر 10% وأكثر من 40% من إجمالي الصادرات، ووفقا للجدول أعلاه والذي يمثل تطور نسبة العائدات النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وبالنسبة للصادرات الإجمالي للدول العربية، فإنها تتجاوز بكثير الحدود التي حددها البنك الدولي للوصف الاقتصاد فإنه الربعي، وبذلك فإن اقتصاديات الدول العربية النفطية تعد من قبيل الاقتصاديات الربعية.¹ فهذه الدول تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة وحيدة هي النفط، وبهذا فإن اقتصادياتها تستند نوع من الربيع الخارجي، وتمثل إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي.

2- ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة: تعتبر الضرائب كأحد المصادر الأساسية للدخل، والذي يعتمد حجم الوعاء الضريبي فيها على بشكل كبير على حجم القاعدة الإنتاجية المحلية، ومدى تقدمها باعتبارها ذات دور أساسي وأهمية بالغة في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية. وفي حالة الدول العربية النفطية تعتبر الإيرادات غير النفطية مرتبطة بإيرادات النفط، إذ أن الضرائب الجمركية وضرائب الدخل وضرائب الشركات تعتمد على حجم النشاط الاقتصادي والذي يستند بدوره في تولده على الإيرادات النفطية²، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الضرائب المحلية تعتبر مصدرا ضئيلا لإيرادات الحكومة والإنفاق العام نتيجة لانتهاج سياسة مالية مسترخية تجلت في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب، والتي تمثل جزءا من العقد الاجتماعي غير الرسمي بين الدولة والمجتمع في معظم الدول العربية النفطية.

¹ حامد عباس محمود المرزوك، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الربعية " المملكة العربية السعودية نموذجا"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص 24.

² يوسف خليفة يوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 32، العدد 01، جامعة الكويت، الكويت، 2004، ص 11.

3- ضعف حلقات القطاع النفطي: تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن قطاع النفط يتصف بالإنعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في إنتاج السلع والخدمات وتنوعه، ومن ثم في محدودية أثره على تنوع الهيكل الإنتاجي¹، ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، والتي تتمثل في الحلقات الإنتاجية والاستهلاكية والمالية.

تنقسم الحلقات الإنتاجية إلى حلقات إلى حلقات خلفية وأمامية، فالحلقات الخلفية تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، إذ أن قطاع النفط يعتمد على تقنية متطورة واستثمارات كبيرة في مراحلها الأولى لا بد من تحقيقها في فترة قصيرة، الأمر الذي لا يساعد على قيام القطاع النفطي بدور فعال في تطوير صناعات أخرى (حلقات خلفية). في حين تتعلق الحلقات الأمامية باستخدام القطاعات الأخرى لمنتجات القطاع النفطي كمدخلات إنتاجية، وبالنسبة لهذه الحلقات فإن منتجات القطاع النفطي تصدر إلى دول مستهلكة على شكل نفط خام، حيث يصنع ويستفاد منه في تنشيط شتى المجالات المرتبطة بالنفط والتي تعتبر محدودة في البلدان العربية النفطية².

أما الحلقات الاستهلاكية فتشتمل في المساعدة التي يخلقها القطاع النفطي في زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الاستهلاكية، غير أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها في الدول العربية لأسباب عدة أهمها أن القطاع النفطي يتسم بالكثافة الرأسمالية وقلة في العمالة التي تسيطر عليها العمالة الوافدة، الأمر الذي لا يحفز على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. وتتمثل الحلقة المالية في محاولة القطاع العام في استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الغير نفطية والذي لم يرقى إلى المستوى المطلوب في الدول العربية.

4- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل: حيث أن أسعار الصادرات النفطية كما تتحدد في السوق العالمية، تعتبر منفصلة تماما عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط تعتبر في غاية الضآلة، لدرجة اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة³، فأسعار النفط تتحدد بمجموعة من العوامل الخارجية المحددة للطلب والعرض النفطي والتي سبق التطرق لها، وبالتالي فإن الجهد الإنتاجي المبذول في المجتمع ليس له في الغالب علاقة مع ما يعود على هذه الدول من عائدات نفطية.

5- توليد دخول ريعية مشتقة كنتيجة لإعادة تدوير الريع النفطي: عندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع النفطي داخل الاقتصاد الوطني فإن ذلك يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية

¹Mayer J.et al(eds), development policies in natural resources economies, U.K: Edward Elgar,1999,P14..

² يوسف خليفة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص18.

³ محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الريعية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العاشرة، العدد103، بيروت، لبنان، 1987، ص94.

(المشتقة) من خلال برنامج الإنفاق العام، والمتمثلة في عن العمولات وعوائد المضاربات العقارية المتولدة عن الإنفاق على مشروعات البناء والتشييد، وكذا تحويلات ومدفوعات الرفاه¹ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بإعادة تدوير جزء من الربح النفطي اتجاه العالم الخارجي من خلال محفظة الاستثمارات الخارجية، والتي تؤدي بدورها إلى تعميق الطبيعة الربعية للاقتصاديات العربية النفطية، نظرا لما تولده محفظة الاستثمارات الخارجية من أنواع جديدة من الدخول الربعية (عائدات الأسهم، الفوائد على الأسهم والسندات) التي تضاف إلى حصيلة الدخل القابل للتصرف لدى الدولة الربعية.

6- الدور المتعاظم للدولة في الاقتصاد: تنبع أهمية دور الدولة في الاقتصاد من حقيقة أن الدولة هي الجهة الرئيسة التي تحصل على الربح الخارجي نتيجة لنمط ملكية الحقول النفطية في هذه الدول، وسيتم ذلك أن تلعب الدولة دور الوسيط بين القطاع المنتج للربح وبقية القطاعات الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة، مما يمكن الدولة من أن تلعب دورا رئيسا في إعادة توزيع الربح على السكان² فالدولة التي وضعت تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع.

وما يمكن استنتاجه أخيرا هو أن الاقتصاديات البلدان العربية تعتبر من قبيل الاقتصاديات الربعية نتيجة للميزات التي ذكرناها أنفا، والتي يتمثل أهمها بمدى مساهمة نسبة الربح الخارجي في حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم المشاركة في توليد الربح ودورها في توزيعه، أما السمات الأخرى التي تميز هذه الدول فإنها تساهم في تكريس الطابع الربعي لهذه الاقتصاديات.

رابعا: علاقة الربح النفطي للدول العربية بظاهرة المرض الهولندي.

ترتبط نظرية نقمة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse) تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مقارنة بتلك البلدان الفقيرة من حيث وفرتها على هذه الموارد، وهي تمس حاليا عددا لا يستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط، فبالرغم من الوفرة الكبيرة في العائدات النفطية، إلا أن معظم اقتصاديات هذه البلدان المصدرة حققت أداء اقتصاديا مخيبا، وضعفا واضحا في مؤشرات التنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى الخصائص السابقة الذكر تتميز الدول العربية النفطية عن غيرها من دول العالم بظاهرة المرض الهولندي «Dutch Disease» وهي ظاهرة تنشأ وتزايد أعراضها خاصة في فترات الطفرات النفطية وهي فترات تتميز بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أو

¹ محمود عبد الفاضل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة النفطية الربعية في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص98.

² Abdelkader sid-ahmed , L'OPEP passé present et perspectives, Office des publications universitaires, alger 1980 p :104

الزيادة الكمية في مستوى الصادرات النفطية علما أن هناك تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد بأعراض هذا المرض وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي.

1- مفهوم المرض الهولندي: تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي "Dutch Disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من الموارد الطبيعية، وخاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتداء من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975¹، ففي سنة 1959 تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال و التي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشاً في قطاع الصناعة التحويلية خاصة. و في هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد (J.D.Sachs & A.M.Warner (1995) واحدة من أكثر الدراسات شمولا، والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، حيث استخلصا هذان الاقتصاديان أنه من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، إذ أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989². ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد و النمو إلى أربعة عوامل رئيسية:³

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

- إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح، حيث تقوم الدولة (السلطة الحاكمة) بعملية توزيع الربح الناتج عن تدفق إيرادات المورد الطبيعي، وهو الوضع الذي سوف يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض حافز العمل لدى أفراد البلد وبالتالي انخفاض حافز خلق الثروة، كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للاتفاقيات التجارية مع دول أخرى، مما يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار.

¹ Arzelier , Marie-Pierre , " Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 , P.120.

² Sachs J.D. & Warner A.M., " Natural Resource Abundance and Economic Growth ", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398 , Cambridge, December 1995 , P:2,3 .

³ Gylfason T, " Natural Resources ,Education, and Economic Development", European Economic Review 45, 2001, P:848-850.

- إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية بإعطاء اهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم.

ويشير مصطلح العلة الهولندية، المرض الهولندي، لعنة الموارد، نقمة الموارد إلى معنى واحدا رغم اختلاف طرق وأوجه التعريف، إذ تعرف على أنها:

هي حالة الانفجار (boom) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية¹.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه ظاهرة تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى ارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول ويؤدي كذلك إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات²

وقدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لظاهرة لعنة الموارد، ومفادها أنها ظاهرة معقدة يمكن فيه لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى هدر وكساد وفساد ونزاع، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية، وآليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي، وتتضمن قضايا رئيسية تتمثل فيما يلي:³

- "المرض الهولندي" وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية، التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان هذا الإنفاق موجهها أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غي النفطية.

- التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط (إما توقعاً لإردار الإيرادات أو لدعم مستويات الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية).

- الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن أن يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الربح، وفيها تتركس الحكومة اهتماما أكبر لوظائف إعادة التوزيع التي يحتمل أن تكون غير فعالة، بدلا من وظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد.

2- آثار المرض الهولندي على الاقتصاد: نظرية المرض الهولندي أو القطاع المزدهر تركز على إعادة التخصيص القطاعي للعناصر الإنتاجية، والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية يكون سببها اكتشاف مورد أو ارتفاع سعره في

¹ Marc-antoine adam, "la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole, université de montréal, 2003; p8.

²Clément Gignac, Mondialisation Prix des Matière Première « Dutch Disease » Congrès de ASDEQ Rellexions Préliminaires. Québec, Canada 04 Mai 2006.

³ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أبريل 2010، ص13.

السوق الدولية، وبذلك فإن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الاقتصاد تظهر من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد.

يحدث أثر انتقال الموارد عندما يؤدي ارتفاع مداخيل الثروة إلى ازدهار أسعار السلع المحلية الغير المتداولة خارجيا "سلع قطاع التجهيز والخدمات" نتيجة ارتفاع الطلب المحلي مما يؤدي إلى انتقال الموارد "رأس المال والعمل" من القطاع الصناعي إلى قطاع التجهيز والخدمات لتلبية الطلب المتزايد وهو ما يسبب ضعف وانكماش القطاع الصناعي وتراجع صادراته نحو الخارج. أما الثاني (أثر الإنفاق) فيعمل على سحب عناصر الإنتاج من القطاعات المنتجة للسلع التبادلية المعدة للتصدير أساسا مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع الغير تبادلية مثل قطاع الخدمات، ويؤدي ذلك إلى إنكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي أو قطاع الإنتاج الأولي (القطاع الأول) وقطاع الخدمات (القطاع الثاني) على حساب قطاع الصناعة والزراعة (القطاع الثالث) ¹.

ولما كان القطاع المزدهر الذي هو القطاع النفطي لا يستوعب إلا عددا صغيرا من القوى العاملة وذلك بسبب اعتماده على التقانة العالية، فإن هذه النظرية تركز على أثر الإنفاق الذي يعمل وفق الآلية التالية: إنه عندما تقوم الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإنها ستأثر على الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاع التبادلي وغير التبادلي ²، ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع الصناعية والزراعية، ومن ثم استقرار أسعار هذه السلع أما القطاعات الغير تبادلية (قطاع الخدمات) فإن زيادة الطلب على منتوجاتها يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها بسبب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج في هذه القطاعات، ومن ثم تتم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى الصناعات الغير تصديرية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (أي زيادة الأسعار النسبية للسلع الغير تبادلية)، ويتراجع بذلك النشاط في قطاع السلع التبادلية (قطاع الصناعة والزراعة) التي تتعرض للمنافسة الدولية ولا تستطيع تحديد أسعار منتوجاتها كما هو الحال في قطاع السلع التبادلية، وهذا ما يفسر ضعف التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

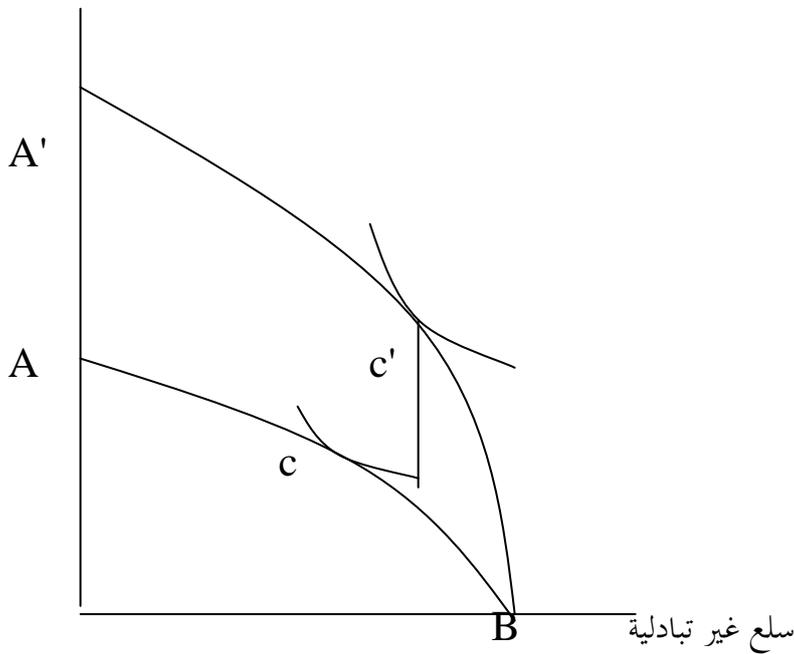
يمكن تمثيل أثر المرض الهولندي ببيانها من خلال الشكل (1-3)، السلع غير التبادلية التي يتم قياسها على المنحنى الأفقي، بينما تقاس السلع التبادلية على المنحنى الرأسي. يمثل المنحنى AB إمكانيات الإنتاج المحلية أي قبل حدوث الطفرة في سعر المورد الطبيعي، وبذلك فإن وضع التوازن يتحقق عند تقاطع هذا المنحنى مع منحنى

¹ فليح حسين خلف، إقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 77.
² عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2001، ص 38.

السواء عند النقطة C. بمأن الطفرة تؤدي إلى حركة عوامل الإنتاج، فإن أثرها يكون عبارة عن انتقال منحني إمكانيات الإنتاج إلى المستوى A'B نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناتج أصلا عن ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الغير تبادلية، وبالتالي أدت الطفرة في سعر المورد الطبيعي إلى التوسع في الإنفاق من طرف الحكومة إلى حدوث ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع الغير التبادلية، وهذا ما أدى إلى انتقال عوامل الإنتاج لهذا القطاع لارتفاع العائد والأجور، ويتراجع بذلك النشاط في قطاع السلع التبادلية الموجهة للتصدير. فالملاحظ أن الرفاه الاجتماعي للمجتمع قد ارتفع ولكن ذلك قد تحقق على حساب إعادة تخصيص الإنتاج لصالح قطاع الخدمات وتراجع القطاع الصناعي والزراعي.

الشكل(1-3): أثر الطفرة الخارجية على الاقتصاد

سلع تبادلية



SOURCE: Abdelkader sid-ahmed, économies de l'industrialisation a partir des ressources naturelles, tome II, O.P.U alger, 1983 p :25

2-تحديد العلاقة بين ريع النفط وظاهرة المرض الهولندي: لقد لاحظ الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن النفط بدلا من أن يؤدي إلى تحسين وضع الدول التي تحظى بوجوده على أراضيها، أدى ويؤدي في الواقع إلى ظواهر سلبية تتمثل في ازدياد اعتماد البلد على النفط، بحيث يصبح الاعتماد كليا على ريع النفط بعد فترة قصيرة من الزمن، كما يتدهور الاقتصاد الوطني غير المعتمد على النفط تدريجيا مع مرور الزمن، بحيث يكون النمو فيه سلبيا بدلا من أن يتحسن مع زيادة ريع النفط في البلد، وقد وجد الباحثون في هذا الإطار أن النمو في القطاعات غير النفطية ينخفض عكسيا مع زيادة نسبة النمو في الإيرادات من قطاع النفط نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني

الإجمالي، وهذا ما أثبت رقميا فيما كان معروفا في الأوساط الاقتصادية بظاهرة "الداء الهولندي"¹. إذ يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ فيها بهذه التغيرات الدورية.

يتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخيل النفط على الاقتصاد في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة و النفقات العامة، حيث أن عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بـ "دورية السياسة المالية" والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) و تكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل)²، وتؤدي التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة، تشمل كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب، و الأسعار النسبية، و تقلبات سعر الصرف الحقيقي ذات التأثير السلبي على تنافسية الصادرات المحلية، وزيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد النفطية، كما أن التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في المدى الطويل، وبما ينطوي هذا من آثار سلبية على الاستثمار الخاص و على النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط³، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار فقد توصل من خلال الدراسة المعدة من طرف Kamilya (Tazhibayva , anna Ter-Martirosyan) في سنة 2008 أن السياسة المالية تتجه لتكون توسعية عندما ترتفع أسعار البترول (العينة تشمل 10 دول مصدرة للنفط)، وأن استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البترول في البلدان المصدرة للبترول لها تأثير سلبي على الدورة الاقتصادية خاصة في تلك البلدان التي تتميز بصغر حجم القطاع خارج المحروقات.

3-جوانب المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية النفطية: تتجلى عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية النفطية من خلال ما يلي:

أ-ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية: إن الزيادة الكبيرة في أسعار الموارد النفطية في سوق النفط العالمية قد شجع الدول العربية النفطية على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهذا ما أدى إلى حركة عوامل الإنتاج من خلال عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (قطاع النفط)، وسحب عناصر الإنتاج من السلع المنتجة لسلع التبادلية المعدة للتصدير مثل الصناعة والزراعة إلى

¹ Farouk AL-Kasim, "managing petroleum resources, the Norwegian model in a broad perspective, oxford institute for energy studies, UK 2006

ترجمة ، فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت، مارس 2010، ص388-389.

² Manasse Paolo, " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS", International Monetary Fund , working Paper ,2006,P.04.

³Barnett S.& Ossowski R., "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2002,P.15.

القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع الخدمات، ويؤدي ذلك إلى انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة)¹.

وفيما يتعلق بالدول العربية النفطية فإنه ومن خلال الجدول رقم (1-9) يتبين أن الاعتماد على القطاع النفطي يعتبر من السمات الرئيسية التي تتميز بها هذه الدول، وذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع الإستخراجي ضمن الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة أقصاها 53.29% سنة 2008 وأدناها 35.6% سنة 2002، وقد نما القطاع الإستخراجي بنسبة 19.83% في المتوسط خلال الفترة 2002-2012، ولا شك أن اعتماد هذه الدول على هذا المورد باعتباره مصدرا رئيسيا للدخل، يجعل جميع جهودها التنموية عرضة للتقلبات في الأسعار والكميات المنتجة منه التي تتحدد في الغالب في الأسواق العالمية.

¹ فليح حسين خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الجدول (1-9): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2012-2002
الوحدة: * مليون دولار، **%

السنوات	القطاع الإستخراجي*	الزراع والصيد والغابات *	الخدمات*	الصناعة التحويلية*	القطاع غير النفطي*
2002	146160	19344	159363	39693	264408
2003	183669	20453	178161	44132	282284
2004	243471	22546	216914	54668	345958
2005	356998	23034	238795	63963	384225
2007	494540	25774	330014	85646	541235
2008	680373	27348	408024	102791	596389
2009	404763	29314	438404	101841	647245
2010	575146	30459	480275	107400	712878
2011	792805	33667	568405	133193	862828
2012	892976	35336	628931	148384	945213
السنوات	مساهمة الزراعة في ن.م.إ.م.إ.	مساهمة الخدمات في ن.م.إ.م.إ.	مساهمة الصناعة في ن.م.إ.م.إ.	مساهمة القطاع النفطي في ن.م.إ.م.إ.	مساهمة القطاع غير النفطي في ن.م.إ.م.إ.
2002	4.71	38.81	9.66	35.6	64.40
2003	4.4	38.23	9.47	39.42	60.58
2004	3.82	36.80	9.27	41.31	58.69
2005	3.10	32.21	8.63	48.62	51.83
2007	2.49	31.86	8.26	47.75	52.25
2008	2.14	31.95	8.05	53.29	46.71
2009	3.84	41.67	9.68	38.48	61.52
2010	2.36	37.28	7.90	44.65	55.34
2011	2.03	34.33	8.04	47.88	52.11
2012	1.92	34.21	8.07	48.58	51.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر كبيرة جدا حيث لم تقل عن 31% خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى نسبة لها سنة 2009 بـ 41.67%، بينما سجلت أدنى نسبة سنة 2007 بما مقداره 31.86%، وقد نمى هذا القطاع بنسبة 14.71% في المتوسط خلال الفترة 2002-2012، أما فيما يتعلق بالزراعة والصناعة فإن مساهمتهما في الناتج المحلي تعتبر ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5% ولم يحقق سوى معدل نمو في المتوسط قدره 6.21% خلال الفترة 2002-2012، أما الصناعة فإنها هي الأخرى لم تتجاوز نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي 10%، وقد حققت معدل نمو في المتوسط قدره 14.09% خلال نفس الفترة. كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم المساهمة المعتبرة للقطاع

غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن النشاط الاقتصادي في القطاع الغير نفطي مرتبطا ارتباطا شديدا بالنشاط في القطاع النفطي.

من خلال التحليل السابق تتجلى عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية حيث ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة)، فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية للدول العربية النفطية ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ملكية الدولة للنفط وبسبب كونه المصدر الرئيسي للناتج، قد جعلت من القطاع العام مسيطرا على النشاط الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح. وبقدر ما تم تحقيقه من إنجازات إلا أن السياسات التي اتبعت بشأنها قد تسببت في العديد من الاختلالات، وهي اختلالات تفاقمت حدتها بمرور الوقت وباتت تشكل قيда على عملية التنمية ذاتها.

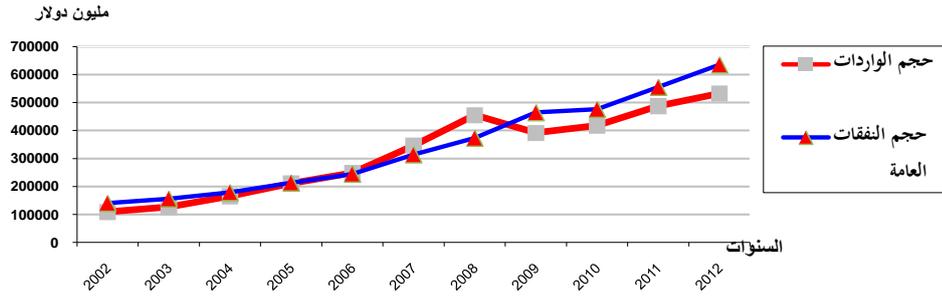
ومن الممكن تفسير ضعف الأداء النسبي في القطاعات غير المعنية بالموارد الطبيعية (النفط)، بأن انحسار النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات يرجع لتأثير تزايد قيمة صادرات الموارد على سعر الصرف والقدرة التنافسية¹، حيث يصبح بالإمكان زيادة الإنفاق بالعملة المحلية ما إن يوجه جزء من تدفقات العملة الأجنبية الجديدة إلى الداخل ويصرف بالعملة المحلية، ومن خلال هذه القنوات المتنوعة تؤدي التدفقات الإستثنائية للعملات عادة إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة، ويصبح ذلك مصدرا للصعوبات في الاقتصاد إذا عرقل تنوع الصادرات أو قوى النشاطات التقليدية على المنافسة². وفي الدول العربية النفطية مازالت صادراتها خارج المحروقات بعيدة على المستوى المطلوب إذ لا تتجاوز مساهمتها إجمالي الصادرات ما نسبته 5%.

عندما تقوم الدول باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإنها ستؤثر على الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاع التبادلي وغير التبادلي (أثر الإنفاق)، ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي تكون عبارة عن الزيادة في الواردات من السلع الزراعية والصناعية، وفي حالة الدول العربية النفطية أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2002-2012 إلى نمو الواردات بنسبة 17.19% في المتوسط خلال هذه الفترة إذ انتقلت من مستوى 109.041 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 533.035 مليار دولار سنة 2012 وذلك في أعقاب متوسط نمو للنفقات العامة قدر بـ 16.28% خلال نفس الفترة، ولقد عرفت الواردات منحا تصاعديا تزامنا مع المنحى التصاعدي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2002-2012 وهذا ما يبينه الشكل رقم (1-4).

¹ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات أحذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص8

² صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، أبريل 2007، ص4.

الشكل (1-4): تطور حجم الواردات في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط خلال الفترة 2002-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007-2012.

أما القطاعات غير التبادلية (قطاع الخدمات) فإن زيادة الطلب على منتجاته والتي نمت في الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 14.71% في متوسط فترة 2002-2012، قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج في هذه القطاعات، ومن ثم تتم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ب- دورية السياسة المالية في الدول العربية النفطية: إن الخاصية الأساسية التي تميز الموازنة العامة بالنسبة للدول العربية النفطية هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لأن الإيرادات النفطية تمثل المورد الرئيسي للموازنة المرتبطة ارتباطاً قوياً بسعر النفط، الأمر الذي يجعل مستوى إيرادات تصدير النفط هي المحدد لسياسة الإنفاق العام في هذه الدول، وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة القناة التي تنقل تقلبات أسعار النفط إلى بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمثلاً عندما تنخفض أسعار النفط نتيجة لصدمة بترولية معاكسة فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض في النفقات العامة و بالتالي انخفاضاً موافقاً في الطلب على الاستهلاك و الاستثمار، مما سوف يؤثر سلباً على النمو. ويمكن الوقوف على دورية السياسة المالية للدول العربية المصدرة للنفط من خلال مدى استقرارية عناصر الميزانية المتمثلة في الإيرادات والنفقات وكذا رصيد الميزانية للفترة 1990-2012.

الجدول (1-10): استقرارية متغيرات الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012

الانحراف المعياري	المتوسط	
5.76	35.90	إجمالي النفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
22.50	40.48	إجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
5.2	10.05	رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
31.19	41.13	سعر النفط (دولار)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تقلبا كان سعر البترول الذي تميز بانحراف معياري مرتفع قدره 31.19 دولار للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2012، و قد انتقل تأثيره إلى متغيرات عناصر الميزانية، إذ تميزت إجمالي الإيرادات بعدم استقرارية مرتفعة مقارنة بمتغيرات النفقات، و هذا يرجع إلى التأثير المباشر لتقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة، وإلى مقدار التعديل في النفقات العامة الذي يكون أقل من مقدار التعديل في الإيرادات نتيجة حدوث انخفاض في أسعار النفط، وبهذا فقد سجلت إجمالي الإيرادات العامة انحراف معياري قدره 22.5% بينما سجلت النفقات العامة انحراف معياري قدره 5.76%.

أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 5.2%) وهذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع أسعار النفط.

المطلب الثاني: أهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية.

يتضح لنا الدور الفاعل والموقع المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبترول على خارطته العالمية من خلال استحوادها على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، و باعتبار النفط العربي مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية.

أولاً: خصائص النفط العربي: يتميز النفط العربي بعدة خصائص تميزه عن أنواع النفط الأخرى في بقية أنحاء العالم ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

1- تكاليف إنتاج النفط العربي تعتبر أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى من العالم، إذ يتصف نفط الكويت و العربية السعودية بأنه الأرخص تكلفة بين كل أنواع النفط في العالم حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولارا كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي إلى ما يلي:

- اتسام أبار بلدان الشرق الأوسط بأنها ذات احتياطيات غزيرة تتوافر فيها إمكانات التدفق الذاتي. وكمثال على ذلك فإن الجزء الأكبر من احتياطيات النفط العراقية يوجد في حقول عملاقة حيث أن نسبة 68.7% من الاحتياطيات يوجد في ثلاثة حقول فقط، وأكثر من 92% من الاحتياطيات موجودة في أفضل 8 حقول¹.

- أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض المكامن عن 1000م في الحقول الشمالية للعراق.

¹Ghazi M. Haider, "Economies of oilfields development ventures in Iraq, in Middle East Economic" Survey *MEES*, February 23, 2004, D1.

- أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول. يظهر من مقارنة معدل إنتاجية البئر في مناطق مختلفة أن أبار النفط العربي تتميز بغزارة إنتاجها فطبقاً لدراسة أجريت عام 1994 تبين أن معدل إنتاجية البئر في بلدان الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك قد بلغ 4082 برميل/ي بينما قدر بـ 815 برميل/ي في أوروبا والبحر المتوسط، و 581 برميل/ي في إفريقيا، و 345 برميل/ي في جنوب شرق آسيا، و 176 برميل/ي في أمريكا الجنوبية، و 15 برميل/ي في الولايات المتحدة الأمريكية¹. كما تمثل سبعة من حقول المملكة العربية السعودية وهي: الغوار، البقيق، الشيبية، السفانية، الظلوف، البري والمرجان، طاقة إنتاجية مشتركة تبلغ 7.25 ملايين برميل يومياً، ويسهم حقل الغوار والذي يعد من أكبر الحقول في العالم بخمسة ملايين برميل يومياً².

2- الموقع الجغرافي لمناطق إنتاج البترول يشكل مركزاً متكاملًا لإنتاج وتصدير البترول إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج البترولي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل، فالموقع المتوسط للخليج العربي بين الشرق والغرب يمكنه من تزويد قارات آسيا وأستراليا وأوروبا الجنوبية والشمالية. كما توفر قناة السويس مسافات ضخمة تقدر بآلاف الأميال لتزويد أوروبا بالطاقة، وتوفر 30% من أجور النقل في حالة نقل البترول من رأس الرجاء الصالح³.

3- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت الذي توجد بنسبة عالية في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية.

4- تؤدي ميزة انخفاض تكلفة نقل وإنتاج البترول في الدول العربية إلى ارتفاع عوائد رأس المال المستثمر وبالتالي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات البترولية، حيث أن هذه الميزة تعطي للنفط العربي أهمية كبيرة كمصدر لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تتنافس الشركات الأجنبية المتخصصة في التنقيب والإنتاج للظفر بعقود في المنطقة العربية.

5- ضخامة كميات الاحتياطات النفطية العربية، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام 1945 عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب.

6- تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة ومادة خام للصناعات البتر وكيماوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في

¹ عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² فاتح بيرو، الأفق المستقبلية للطاقة العالمية: الانعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الأوسط، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 363-364.

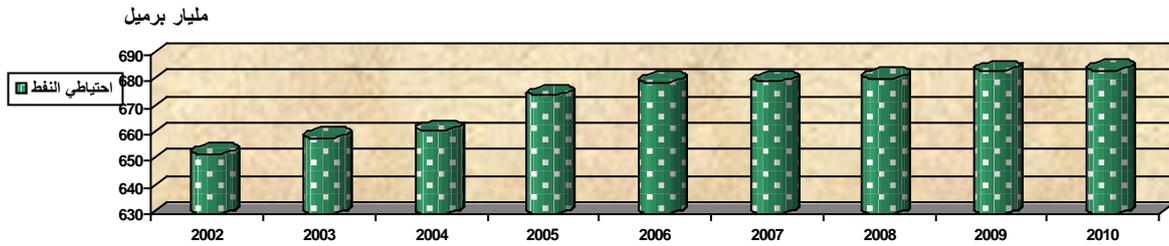
³ يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 31.

العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

ثانياً: احتياطات النفط العربية.

لقد شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة خلال الفترة 2002-2010 تطوراً ملحوظاً، فخلال عام 2002 لم تكن الدول العربية تمتلك سوى 652.42 مليار برميل أي ما يشكل حوالي 58.59% من الإحتياطي العالمي الذي قد بلغ مستوى 1113.48 مليار برميل آنذاك، وأخذ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول العربية في الارتفاع إلى أن وصل إلى مستوى 683.66 مليار برميل عام 2010 رغم انخفاض حصتها عالمياً إلى مستوى 57.51% نظراً للارتفاع الملحوظ في إجمالي الاحتياطي العالمي الذي بلغ مستوى 1188.73 مليار برميل.

الشكل (1-5): تطور احتياطات النفط العربية المؤكدة خلال الفترة 2002-2010



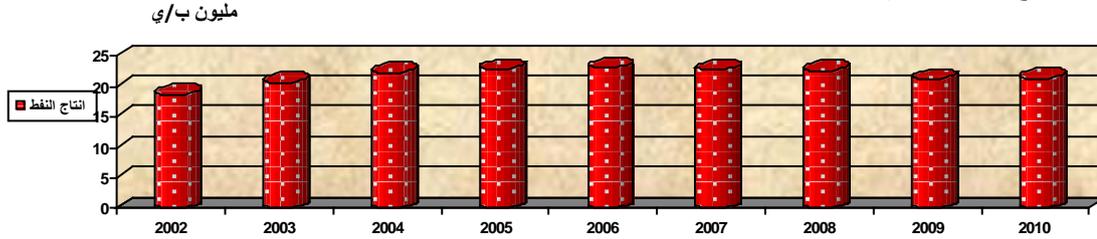
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)

ثالثاً: إنتاج النفط عربياً: مر إنتاج الدول العربية من النفط الخام بعدة مراحل خلال الفترة 2002-2010، حيث ألفت الظروف التي شهدتها كل مرحلة بظلالها على مستويات إنتاج النفط في الدول العربية والتي يرتبط إنتاج سبع دول منها بما تتخذه منظمة أوبك من قرارات تتعلق بالحصص الإنتاجية.

ففي عام 2002 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 18.67 مليون ب/ي أي ما يشكل حوالي 28.46% من إجمالي الإنتاج العالمي، ليرتفع إلى مستوى 22.97 مليون ب/ي خلال عام 2006 وهو أعلى مستوى إنتاج مسجل خلال الفترة 2002-2010، ويعود هذا المستوى المرتفع من الإنتاج إلى قرارات أوبك القاضية برفع حصص الإنتاج لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وفي عام 2009 وتمشيا مع ما تم الاتفاق عليه من قبل منظمة الأوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى مستوى 21.12 مليون ب/ي، ولم يتغير مستوى إنتاج كثيرا عن مستوى 2009 حيث سجل ما قيمته 21.21 مليون ب/ي وهو ما يمثل 29.42% من إجمالي الإنتاج العالمي، ومرد ذلك يعود إلى الاستقرار الذي عرفته السوق النفطية في هذه السنة والذي أدى إلى المحافظة على حصص الإنتاج.

والجدير بالملاحظة هنا أن مساهمة الدول العربية في الإنتاج العالمي (29.42%) تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الإحتياطي المتوفر لديها والذي يشكل نسبة 57.51% من الإحتياطي العالمي مع العلم أن العكس هو الحاصل بالنسبة للمجموعات الدولية الأخرى والتي تطرقنا إليها في الفصل الأول.

الشكل (1-6): إنتاج النفط الخام عربيا خلال الفترة 2002-2010



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك). ويوجد من بين الثلاثة عشر (13) بلدا الذي تجاوز معدل إنتاجها 2 مليون ب/ي عام 2010 أربع دول عربية وهي السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بعد روسيا، والعراق والكويت والإمارات العربية في المرتبة الثامنة والتاسعة والعاشر عالميا من حيث إنتاج النفط على التوالي.

وعند مطابقة بيانات احتياطيات وإنتاج النفط في البلدان العربية، يتبين لنا أنه توجد إمكانيات كبيرة لدى البلدان العربية لزيادة طاقتها الإنتاجية الحالية والمستقبلية نظرا لحجم الاحتياطيات الضخمة المتوفرة لديه، كما أن إنتاج البلدان العربية لا يشكل سوى أقل من ثلث الإنتاج العالمي من النفط في الوقت الذي تمتلك فيه أكثر من نصف الاحتياطيات العالمية المؤكدة منه، وهذا ما يشكل مفارقة ضمنية.

إن ضخامة الهامش بين الإمكانيات النفطية للبلدان العربية من جهة، وبين مستويات إنتاج النفط فيها من جهة أخرى تضع علامات استفهام كبيرة أمام البلدان العربية التي ترغب في الاستثمار في الصناعة النفطية، إذ تدعو هذه الحالة إلى التساؤل حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه هذه البلدان قبل القيام بالتضحية بمزيد من الأموال على عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط، ناهيك عن تكاليف صيانة الطاقات الإنتاجية الحالية وتكاليف إضافة طاقات إنتاجية جديدة حفاظا على استقرار السوق النفطية.

ثالثا: الصادرات العربية من النفط الخام: تشكل صادرات الدول العربية من النفط أهمية معتبرة على المستوى العالمي، إذ تراوحت مساهمتها ضمن إجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة 2000-2010 ما بين 34.93% و43.41%، وقد مرت صادرات الدول العربية من النفط الخام خلال الفترة 2000-2010 بمراحل مختلفة اتسمت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وقد انتقلت حجم الصادرات النفطية العربية من مستوى 15.11 مليون ب/ي عام 2000 وهو ما يمثل 39% من إجمالي الصادرات العالمية إلى مستوى 17.81 مليون ب/ي عام 2008 وهو ما يمثل 43% من إجمالي الصادرات العالمية، لتتخفف إلى مستوى 16.02 مليون ب/ي سنة 2010 وهو ما يمثل 42% من إجمالي الصادرات العالمية.

الجدول(1-11): تطور إجمالي الصادرات النفطية العالمية والعربية خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات العالمية (مليون ب/ي)	38.8	38.07	37.29	39.13	42.33	42.83
صادرات البلدان العربية(مليون ب/ي)	14.53	13.3	14.12	15.92	16.82	16.82
نسبة مساهمة البلدان العربية في إجمالي الصادرات(%)	37.44	34.93	37.86	40.68	39.73	39.27
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
إجمالي الصادرات العالمية(مليون ب/ي)	43.66	40.27	41.02	38.09	38.15	
صادرات البلدان العربية(مليون ب/ي)	17	17.18	17.81	15.63	16.02	
نسبة مساهمة البلدان العربية في إجمالي الصادرات(%)	38.93	42.66	43.41	41.03	41.99	

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة: 2000-2011.

رابعاً: أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي: نظراً إلى أن الدول العربية تمتلك قاعدة ضخمة من موارد الطاقة، فسيكون مستوى الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في الدول العربية أمراً حيويًا بالنسبة لآفاق سوق الطاقة العالمية على المدى المتوسط والبعيد، وسيعتمد حشد ذلك الاستثمار اعتماداً كبيراً على سياسات الإنتاج والاستثمار الخاصة بالدول الرئيسية المنتجة. وعلى المدى الأبعد ستشكل دول الشرق الأوسط معظم الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط فمن المقدر أن يصل الطلب العالمي على نفط الدول العربية في عام 2030 مستوى 39.5 مليون ب/ي بعد أن بلغ مستوى 25 مليون ب/ي عام 2005 وبذلك سيصل حجم الزيادة في الطلب على النفط في هذه البلدان إلى 14.5 مليون ب/ي، أي حوالي 44.3% من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على النفط التي ستبلغ 32.7 مليون ب/ي خلال نفس الفترة.¹

ومن المحتمل أن يكون للمملكة العربية السعودية والعراق نصيب كبير في معظم الزيادة في إنتاج الدول العربية من النفط، وستواصل المملكة العربية السعودية دورها الحيوي في تحقيق التوازن لسوق النفط العالمية، وسيكون استعدادها وقدرتها على القيام باستثمارات ملائمة التوقيت في الطاقة الإنتاجية للنفط عاملاً رئيسياً حاسماً في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأسعار، إذ ستطلب المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية وزيادتها مزيداً من الاستثمار في المستقبل، وهناك 70 حقلاً تحتوي على 50% من الاحتياطيات المثبتة، تنتظر التطوير، وتقدر شركة أرامكو السعودية أنه بوسعها رفع الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون برميل/ي والمحافظة عليها عند هذا المستوى حتى عام 2033، دون وجود أي احتياطيات إضافية.²

¹ مظفر البرازي، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقع وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، الكويت، شتاء 2008، ص 141.

² فاتح بيرو، مرجع سبق ذكره، ص 363-364.

من خلال ما سبق ذكره وبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية التي سبق ذكرها والمرتبطة بالإمكانيات العربية من حيث الاحتياطيات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج، وكذا زيادة أهمية الإمدادات العربية من النفط في السوق النفطية العالمية، تبرز أهمية الاستثمار في قطاع النفط للمحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية، وهو ما سيرفع التحدي بالنسبة للدول العربية لمواجهة هذه التطورات من خلال تخصيص المتطلبات الاستثمارية اللازمة لمواجهة التطورات المستقبلية للسوق النفطية الدولية.

المطلب الثالث: دور العائدات النفطية في اقتصاديات الدول العربية.

تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول العربية والمحرك الأساسي لعملية التنمية في الوطن العربي، إذ ساهمت في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي في الدول العربية لابد من التوقف عند تأثيرات هذه العائدات على المتغيرات الرئيسية في هذه الدول كالناتج المحلي الإجمالي والميزانيات العامة وميزان الحساب الجاري .

أولاً: تطور حجم العائدات النفطية: كان للتقلبات التي شهدتها معدلات أسعار النفط الخام العربية و مستويات إنتاجها وحجم الصادرات النفطية لكل دولة عربية خلال الفترة 2000-2010 انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الجدول(1-12): تطور العائدات النفطية العربية تبعاً لتطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار النفط (دولار للبرميل)	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6
العائدات النفطية (مليار دولار)	189.31	139.25	135.52	163.83	223.63	341.85
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
أسعار النفط (دولار للبرميل)	61	69.1	94.1	61	77.4	
أسعار النفط (دولار للبرميل)	424.81	435.4	623.9	389.50	491.54	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2000 - 2011.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010، شهدت العوائد السنوية من صادرات النفط الخام للدول العربية تطوراً ملحوظاً، إذ انتقلت من حوالي 189.31 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 491.544 مليار دولار خلال عام 2010. ولقد كان التطور في حجم العوائد متوازماً مع التطور في الأسعار في أغلب الحالات، حيث تناسب مقدار التغير في حجم العوائد السنوية من صادرات النفط الخام طردياً مع التغير في الأسعار.

ثانياً: أثر العائدات المالية النفطية على اقتصاديات الدول العربية: لتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الإقتصادي في الدول العربية لابد من التوقف عند تأثيرات هذه العائدات على المتغيرات الرئيسية في هذه الدول كالناتج المحلي الإجمالي والميزانيات العامة وميزان الحساب الجاري.

1- مساهمة العائدات النفطية في إجمالي الصادرات: تمثل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي الصادرات العربية والتي تراوحت ما بين 53.15% و 73.09% خلال الفترة 2000-2010 إذ ترتفع هذه النسبة مع المستويات المرتفع للعائدات النفطية المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما يعكس تبعية اقتصاديات الدول العربية للقطاع النفطي، كما أن مسار التطور الحاصل في قيمة صادرات الدول العربية يتحرك تبعاً لتطور الصادرات النفطية وهو ما يعكس العلاقة القوية بينهما.

الجدول (1-13): نسبة مساهمة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات في الدول العربية خلال الفترة 2000-2010
الوحدة: %

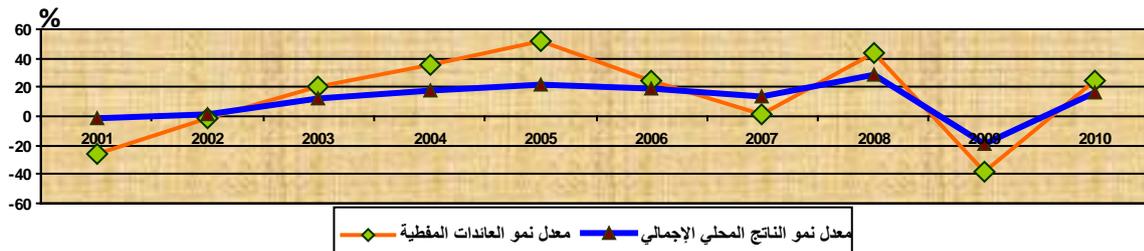
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات	73.07	58.48	54.75	53.15	54.79	60.07
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات	61.34	53.92	58.42	53.92	54.34	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2004 إلى 2011.

2- العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي: لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سنوية متباينة خلال الفترة 2000-2010 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط التي مارست بدورها تأثيراً مباشراً على العائدات النفطية. حيث يبين الشكل (1-7) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتغير نزولاً وصعوداً تبعاً لتغير معدل نمو الإيرادات النفطية، وقد حققت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها على الإطلاق خلال الفترة 2000-2010 سنة 2008 بمعدل نمو قدره 29.03% والذي تزامن مع أعلى معدل نمو مسجل للعائدات النفطية والمقدر بـ 43%، حيث تزامن ذلك مع المستويات المرتفعة لأسعار النفط. وهو ما يدل على وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي ومعدل نمو العائدات النفطية.

الشكل (1-7): العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية في الدول العربية النفطية

خلال الفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2000-2011.

3- العائدات النفطية والميزان التجاري: يلعب النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول العربية المصدرة له، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الموازين التجارية للبلدان النفطية، وتبين لنا أهمية الإيرادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري من خلال العلاقة الطردية التي تلازم معدل نمو العائدات النفطية ونمو الفائض التجاري، حيث سجل الميزان التجاري للدول العربية فائضا على طول فترة الدراسة والتي تزامنت مع المستويات المرتفعة للعائدات النفطية، ولكن هذا الفائض عرف تذبذبا بين الارتفاع والنزول تبعا لتغير العائدات النفطية، وقد سجلت أعلى قيمة لرصيد الميزان التجاري سنة 2008 بما يقدر بـ 322.8 مليار دولار والمتزامنة مع أعلى قيمة مسجلة للعائدات النفطية، في حين أدى الانخفاض الكبير للعائدات النفطية سنة 2009 إلى انخفاض مواز في الفائض المحقق للميزان التجاري بأكثر من 60% وهو ما يبرز قوة العلاقة الطردية المباشرة بين الميزان التجاري والعائدات النفطية للبلدان العربية المصدرة للنفط.

الجدول (1-14): العلاقة بين العائدات النفطية والميزان التجاري للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة العائدات النفطية(مليار دولار)	189.31	139.25	135.52	163.83	223.63	341.85
نمو العائدات النفطية (%)	-	26-	2-	21	36	52
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار)	109.5	77.35	75.27	109.82	145.32	234.2
نمو رصيد الميزان التجاري (%)	-	29-	2-	45	32	61
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
قيمة العائدات النفطية(مليار دولار)	424.81	435.4	623.9	389.50	491.54	
نمو العائدات النفطية (%)	24	2	43	37-	26	
رصيد الميزان التجاري	291.7	272.1	322.8	127.99	249.28	
نمو رصيد الميزان التجاري (%)	24	6-	18	60-	94	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2000 - 2011.

4- العائدات النفطية والموازنة العامة: إن حجم الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط يتحدد أساساً بمستوى مداخل الصادرات النفطية التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني أن الموازنة العامة في هذه تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وبهذا فإن سلوك الموازنة العامة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية.

الجدول (1-15): العلاقة بين العائدات النفطية والموازنة العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة العائدات النفطية	189.31	139.25	135.52	163.83	223.63	341.85
رصيد الموازنة العامة	5.63	17.9-	20.19-	6.37	35.47	89.41
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
قيمة العائدات النفطية	424.81	435.4	623.9	389.50	491.54	
رصيد الموازنة العامة	149.1	115.2	250.5	73.98-	20.56	

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة: 2000 - 2011.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه بعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2003-2008 والتي ترتبت عنها زيادات ملموسة في العائدات النفطية، تحققت فوائض هامة للميزانيات العامة للدول العربية، إذ سجل أعلى فائض للموازنة العامة للدول العربية خلال هذه الفترة سنة 2008 بقيمة 250.5 مليار دولار، وقد تزامن ذلك مع المستوى الكبير الذي حققته العائدات النفطية خلال نفس السنة، في حين أن انخفاض العائدات في عام 2009 قد صاحبه تحول الفائض إلى عجز بمقدار 73,98 مليار دولار خلال ذات العام. من خلال ما سبق تتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع لنفط في تمويل الموازنة العامة للدول العربية كما تبرز لنا العلاقة الطردية المباشرة التي تجمع الموازنة العامة بالعائدات النفطية.

خلاصة: كخلاصة يمكن الخروج بها في نهاية هذا الفصل:

- تتمتع الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها وتمثل في، الكثافة العالية من رأس المال والتكنولوجيا عالية، وازدياد التركيز الإنتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الإستنفادي للنفط، واحتمالية عملية اكتشافه، ومن خلال استعراضنا لمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة، فإن النفط سيبقى تحديداً من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستتناقص، ورغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي، إلا أن معظم التوقعات تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن يتغير بشكل محسوس في المدى المنظور.

- تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترو، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار و بذلك فقد مرت السوق النفطية

بعديد الأزمات ومن أهمها صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات، و أزمة انخفاض أسعار النفط عام 1986 والأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي أَلقت بظلالها على السوق النفطية خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

- تتبوأ الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة البترول العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، وبذلك فإن للنفط أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية، والذي تشكل العائدات النفطية فيه العمود الفقري لاقتصاديات هذه البلدان والمحرك الأساسي لعملية التنمية فيها، إذ ساهمت في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الأقطار العربية المصدرة للنفط حيث لعبت دورا رئيسيا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

الفصل الثاني: تحليل وضعية الموازنة
للدول العربية المصدرة للنفط في ظل
تقلبات أسعار النفط

تمهيد: تقوم سياسة المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط بشكل أساسي في تحويل الإيرادات المتحققة من استغلال ثروة المنطقة من الموارد الطبيعية إلى قرارات خاصة بالإنفاق، والتي تشكل النتائج الاجتماعية والاقتصادية من أجل الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء، وبذلك فإن تقلب أسعار النفط - واستمرار صدمات أسعاره - يتسبب في درجة عالية من عدم اليقين بشأن الإيرادات الحكومية. وإذا كانت إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط مرتبطة مباشرة بالمداخيل النفطية الخارجية فليس ثمة شك من أن النفقات العامة تتأثر سلبا وإيجابا مع حجم تلك العائدات، وبهذا فإن مستويات الإنفاق العام ظلت هي الأخرى تابعة بشكل عام لتحركات أسعار النفط، لكنها تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط. وعليه ومن خلال هذا الفصل وبناء على مكانة النفط في اقتصاديات الدول العربية الذي أوردناه في الفصل الثاني فإننا سنخصص هذا الفصل لتحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط (الدول العربية النفطية) في ظل تقلب أسعار النفط، والمشملة على كل من السعودية، قطر، الإمارات، عمان، الكويت، ليبيا والجزائر، وقد استثنينا العراق لاعتبارات قلة البيانات المتوفرة حولها. وذلك من خلال تناول العناصر التالية:

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

المبحث الأول: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط.

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط

تعتبر الإيرادات العامة الوجه الآخر للنفقات العامة، إذ أن نمو الإنفاق العام يواجه دائما قيودا صارمة تتمثل في الحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة، وفي حالة الدول المصدرة للنفط فإن هناك مصدر مهم للإيرادات العامة والتي يتمثل في الإيرادات النفطية، ونتيجة أن سعر هذا المورد يعتمد على ظروف ومحددات خارجية، فإنه من شأنه ذلك أن يغيرا الكثير من طبيعة الفرضيات السائدة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالمالية العامة.

المطلب الأول: دور الإيرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية.

تلعب الإيرادات العامة دورا محوريا في عملية التنمية في الدول العربية النفطية، حيث اكتسبت مكانتها وأهميتها من خلال الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام، هذا ما أتاح لحكومات هذه الدول إمكانية مواجهة احتياجات الإنفاق وتذليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عن طريق سياسات إعادة توزيع هذه الإيرادات وتحريك الاقتصاد. وبهذا فإن الإيرادات العامة تعتبر من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطات الحكومية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. وفيما يلي سنبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيرادات العامة بشكل عام و الإيرادات النفطية بشكل خاص في اقتصاديات الدول العربية النفطية من خلال ما يلي:

أولاً: أهمية الإيرادات العامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية.

لقياس الدور الذي يمكن للحكومات أن تلعبه من خلال أداة الإيرادات العامة ينبغي قياس حجم هذه الإيرادات في الاقتصاد القومي وأفضل مؤشر للدلالة على ذلك هو نسبة الإيرادات للناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للدول العربية النفطية فإن الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول(1-2): تطور كل نسبة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1970-2012
الوحدة: %

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008	2010	2012
السعودية	34.3	74.1	90.1	42.5	35.8	27.41	36.47	48.61	61.6	43.4	46.7
الإمارات	19.1	47.0	42.5	26.2	31.2	33.33	46.38	37.99	29.8	25.3	22.9
الكويت	36.5	113.6	97.5	73.4	31.3	38.22	28.72	32.72	46	51.3	65.9
عمان	40.0	49.6	65.2	38.7	45.9	34.52	29.97	38.17	32.7	36.6	46.9
قطر	49.8	76.3	86	46.4	45.3	40.73	28.34	38.39	33.6	33.7	40.4
الجزائر	25.4	40.9	38	37.8	29.9	29.98	38.22	40.98	47	36.3	40.1
ليبيا	51.8	50.3	67.8	36	38.3	34.1	35.91	68.03	67.8	66	75.8
المتوسط	36.58	64.54	69.58	43.0	36.81	34.04	34.95	43.62	51.14	39.38	45.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

International Monetary Found [IMF], Government Finance Statistics yearbook (Washington, D.C, Various Issues).

لقد عرفت نسبة مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تغيرات مستمرة خلال الفترة 1970-2010، وذلك وفقاً للمراحل المختلفة التي شهدتها تطورات أسعار النفط، فلقد انتقلت نسبة متوسط هذا المؤشر للبلدان العربية النفطية من نسبة 36.68% سنة 1970 إلى نسبة 69.58% سنة 1980، ومرد هذا الارتفاع الملحوظ يعود إلى زيادة معدلات نمو الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة -والناجمة بدورها عن أسعار النفط المرتفعة- بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للبلدان النفطية وعدم تمكنها من استغلال الفوائض النفطية للرفع من معدلات نمو الناتج الغير نفطي. في حين شهدت نسبة هذا المؤشر انخفاضاً متواصلاً خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-1995، إذ انخفض متوسط هذا المؤشر للدول العربية النفطية إلى نسبة 34.04% بعد أن كان قد سجل ما نسبته 69.58% سنة 1980، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية والتي تعود بدورها إلى انخفاض مستويات أسعار النفط وحجم إنتاجه خلال هذه الفترة.

ومع الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة والتي تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي فيها نتيجة الطفرة النفطية التي عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي، انتقل متوسط نسبة هذا المؤشر من 34.95% سنة 2000 إلى 43.62% سنة 2005 ثم إلى 51.14% سنة 2008، إلا أن هذه النسبة تعتبر

منخفضة بمقارنة بالنسب المسجلة خلال طفرتي النفط الأولى والثانية والسبب في ذلك يعود إلى جهود هذه الدول في تنمية صادراتها غير النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني ودعم القطاع الخاص. ونتيجة تأثيرات الأزمة المالية الأخيرة على أسعار النفط انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته 39.38% سنة 2010، لترتفع إلى ما نسبته 45.46% سنة 2012 وذلك بعد تحسن وارتفاع أسعار النفط.

وتجدر الإشارة أنه في جميع دول العالم فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المحدد الرئيسي للإيرادات التي عادة ما يتم تحصيلها من خلال الضرائب، أما في الدول العربية المصدرة للنفط فإن الإيرادات العامة والتي تأتي من مصدر خارجي هي من أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، والمحددة لمعدلات نموه، والتقلبات التي شهدتها هذه الإيرادات من جراء عدم استقرار أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، أو التذبذب في الكميات المصدرة منه، قد عكست نفسها في قيمة هذا المؤشر للبلدان العربية المصدرة للنفط.

ثانياً: أهمية الإيرادات النفطية ضمن مكونات هيكل الإيرادات العامة.

يتضح من تحليل مكونات الإيرادات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط بأن الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة، فمن خلال الجدول (2-2) يتبين بأن متوسط مساهمة الإيرادات النفطية لمجمل البلدان العربية المصدرة للنفط الرئيسية عام 1970 هو 79.9% ليرتفع في مطلع الثمانينات إلى أكثر من 84%، إذ ساعدت حركتنا تصحيح الأسعار في عامي 1973 و 1979 على زيادة قيمة العائدات النفطية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى زيادة أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة. ولقد تسبب تسارع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينات و تواصل مستوى الأسعار المنخفضة له خلال فترة التسعينات إلى انخفاض قيمة الإيرادات النفطية مما أدى إلى انخفاض مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة حيث سجلت سنتي 1990 و 1993 حوالي 71.25% و 68.2% على التوالي.

الجدول (2-2): تطور حصتي الإيرادات النفطية والغير نفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية.

السنوات	1970	1980	1993	2000	2005	2008	2009	2011	2012
الإيرادات النفطية (%)	79.9	84.17	68.2	82.33	83.25	84.93	76.45	82.55	85.09
الإيرادات غير النفطية (%)	20.1	15.83	31.8	17.67	16.75	15.07	23.55	17.45	14.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

International Monetary Found [IMF], Government Finance Statistics yearbook (Washington, D.C, Various Issues).

لقد أدت فورة أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي إلى تعزيز أهمية مساهمة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة، فخلال هذه الفترة عرفت الإيرادات النفطية زيادات كبيرة وتسارعا في معدلات نموها مما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والتي سجلت ما نسبته 83.25% و 84.93% خلال سنتي 2005 و 2008 على التوالي، لتتخفف مساهمتها إلى 76.45% سنة 2009 نتيجة

انخفاض أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية، ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي والذي صاحبه ارتفاع في أسعار النفط العالمية ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية والتي سجلت ما نسبته 85.09% سنة 2012. وقد سجلت أعلى مساهمة للإيرادات النفطية خلال سنة 2012 في ليبيا بنسبة 95.6%، تليها الكويت والسعودية بنسبة 94.5% و 91.8% على التوالي، بينما سجلت أدنى نسبة مساهمة لقطر بنسبة 59.9% وهو ما يوضحه الجدول رقم (2-3).

الجدول (2-3): تطور حصة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية. الوحدة: %

السنوات	1970	1980	1990	2000	2005	2008	2009	2011	2012
السعودية	85.8	91.7	78.3	93	91.1	89.3	85.2	92.6	91.8
الإمارات	96.6	95.4	88.4	82.7	93.2	80.9	58.3	61.4	82.4
الكويت	79.4	64.1	61.3	88.4	91.9	93.1	93.9	95.6	94.5
عمان	92.5	93.4	82.8	86.5	98.2	78.6	77.4	82.7	85.4
قطر	96.3	91.8	73.9	80.2	81.8	57.4	49.0	69.6	59.9
الجزائر	20.81	63.19	46.96	74.34	76.32	78.8	65.6	69.5	65.3
ليبيا	88.3	89.2	66.5	88.0	95.7	88.6	84.6	94.2	95.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس مراجع الجدول (2-2).

تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى، إذ لم تتجاوز متوسط مساهمة هذا المصدر في أغلب الدول العربية النفطية نسبة 10%، وهو ما يقل بكثير عن المستويات المسجلة لدى الدول النامية الأخرى، حيث تجلت السياسة المالية المسترخية في تبني سياسة الحد الأدنى من الضرائب، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتسم بقاعدة ضريبية ضعيفة جدا، وتبلغ مساهمة هذا المصدر أدنى مستوياتها في الكويت إذ بقيت تتراوح ما بين 1.2% إلى 4.1% طيلة المدة 1970-2012، وبالنسبة لليبيا التي كانت فيها نسبة هذا المورد أفضل من مثيلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي في تلك المجموعة إلا أن طغيان المورد النفطي أدى إلى انخفاض مساهمتها من 24.3% في عام 1990 إلى 3.9% في عام 2012، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات الضريبية في الجزائر حيث تراوحت ما بين 18.6% و 56.4% خلال الفترة 1970-2012.

الجدول (2-4): تطور حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية. الوحدة: %

السنوات	1970	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2012
السعودية	7.6	2.0	13.3	4.3	5.4	3.2	4.7	5.2
الإمارات	0.7	0.9	9.2	11.1	4.2	3.7	4.5	4.1
الكويت	2.4	1.2	1.6	4.1	2.5	1.9	1.7	1.1
عمان	1.1	1.2	13	8.3	1.2	9.1	8.5	6.5
قطر	0.6	1.1	4.4	3.2	2.6	2.2	3.6	3.2
الجزائر	56.4	34.1	46.6	23.6	21.5	18.6	29.4	31.0
ليبيا	11.6	7.8	24.3	8.1	3.2	4.5	5.9	3.9
متوسط البلدان النفطية	11.48	6.9	16.05	8.96	5.8	6.17	8.32	7.85

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

International Monetary Found [IMF], Government Finance Statistics yearbook (Washington, D.C, Various Issues).

ولقد كان انخفاض العائدات النفطية خلال فترة التسعينات حافزا للدول العربية المصدرة للنفط للسعي من أجل تنويع مصادر دخلها، والتي تعكسها ثمرة جهود الإصلاح الضريبي المستمرة منذ منتصف التسعينات المتمثلة في العمل على زيادة مرونة الأنظمة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتقوية الإدارة من خلال تحسين إجراءات التقييم والتحصيل والمحاسبة، والمراجعة الضريبية، وترشيد الإعفاءات، وتوسيع العمل بالضريبة على القيمة المضافة، الأمر الذي انعكس على زيادة قيمتها بالنسبة لأربع دول عربية نفطية (الجزائر، عمان، الكويت وليبيا)، حيث انتقلت من مستوى 6.7 مليار دولار سنة 1990 إلى مستوى 31.59 مليار سنة 2012. إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بقيت ضئيلة نتيجة ارتباطها بالإيرادات النفطية من جهة، وهذا من خلال تأثير هذه الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على الإيرادات الضريبية، ومن جهة أخرى نتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية والتي أدت إلى التوسع في الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط. وتقتصر الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا إلى حد كبير على ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي وعلى الرسوم الجمركية، حيث لا تفرض حاليا ضريبة القيمة المضافة في هذه الدول، ويذكر في هذا السياق أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز ضمن الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل مستوى الإيرادات الضريبية في هذه الدول منخفضا.¹

¹ ماجد المنيف، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، جامعة الكويت، الكويت، ص110. 1996، ص97.

وفيما يخص الإيرادات الغير الضريبية فإنها هي الأخرى لا تساهم إلا بنسبة متواضعة في الإيرادات العامة في معظم بلدان هذه المجموعة من الدول، والتي تتكون من الرسوم على الخدمات الحكومية وعائدات مبيعات مؤسسات القطاع العام، نتيجة تقديم الخدمات العامة برسوم بسيطة لا تعبر عن التكلفة الحقيقية لها، أو بدون مقابل في بعض الأحيان.

وتعتبر عائدات الاستثمارات من المصادر التي أصبحت تستخدم في تمويل جانب الإيرادات في الميزانية العامة والتي ترتبط بدرجة وثيقة بالنفط، وعلى الرغم من أن بعض تلك البلدان لا تنشر أية معلومات تتعلق باستثماراتها الخارجية والعائد منها إلا أن ما يتوفر فيها يشير أن عائدات تلك الاستثمارات قد أسهمت في تمويل جانب مهم من الإيرادات الحكومية، حيث كانت مساهمة هذا المصدر في كل الكويت وقطر يمثل 34.6% و 20.3% على التوالي سنة 1990، ولقد شهد عقد التسعينات انخفاضا كبيرا في العائدات الاستثمارية وذلك نتيجة تسهيل بعض هذه الأصول لمواجهة العجز المتفاقم في الميزانية، بحيث انخفضت نسبة هذا المصدر بالنسبة للبلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط من 10.5% عام 1990 إلى 1.87% عام 2000¹. فيما أدت طفرة أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 إلى ارتفاع حصيلة الدخل من الاستثمارات والذي يتمثل في العائد من توظيف فوائضها المالية في الخارج من مستوى 2.99 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 36.4 مليار دولار عام 2012 وبذلك فقد انتقلت نسبة مساهمة هذا المصدر في إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط من نسبة 1.87% سنة 2000 إلى ما يمثل 4.36% سنة 2012.

الجدول (2-5): تطور الدخل من الاستثمارات للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2010.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الدخل من الاستثمارات الدخل (مليار دولار أمريكي)	2.99	3.3	3.66	3.80	8.27	9.31
نسبة الدخل من الاستثمارات في إجمالي الإيرادات (%)	1.87	2.4	2.71	2.17	3.62	2.90
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2012
قيمة الدخل من الاستثمارات الدخل (مليار دولار أمريكي)	12.2	16	30.1	35.2	32.8	36.4
نسبة الدخل من الاستثمارات في إجمالي الإيرادات (%)	3.03	3.70	4.82	8.46	6.46	4.36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ومما يستوجب الإشارة إليه في الأخير هو أن ارتفاع نسبة مساهمة إيرادات النفط الخام في تمويل الميزانية العامة للدولة يعني تخلفا في مساهمات قطاعي الصناعة والزراعة، وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للميزانية العامة، بالإضافة إلى ضعف قدرة الجهاز المصرفي في الاستجابة للتأقلم مع التطورات التقنية الجارية في هذا القطاع

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 94.

في الدول المتقدمة وحتى المجاورة. ومن ناحية أخرى فإن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة، أي الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تجعل الصلة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة مفقودة، وبالتالي حرمان صانع السياسة من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي المحلي الذي يجعله تحت رحمة العوامل الخارجية، كما يعني ذلك أن النظام المالي الحالي لا يحقق العدالة الاجتماعية المفترضة بين الأفراد نظراً لإعفاء الجميع من الضرائب المباشرة على الدخل أو الأرباح، في الوقت الذي تتاح فيه السلع والخدمات المدعمة للجميع.

ثالثاً: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة: تعتمد حكومات الدول العربية النفطية في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة لهذه المجموعة من الدول، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، ومن العوامل المسؤولة عن الارتباط الوثيق والموجب بين إيرادات النفط ونفقات الحكومة هو أن مستويات الضرائب المفروضة على القطاع غير النفطي ظلت شديدة الانخفاض تاريخياً.

الجدول (2-6): تطور العلاقة بين نمو الإيرادات العامة و نمو النفقات العامة في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2012.
الوحدة: %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نمو الإيرادات العامة	-3.84	8.43	-9.2	-2.54	13	16.32	-2	-33.92
نمو النفقات العامة	28.84	-14.85	-8.7	-6.67	3.56	7.84	7.25	-6.03
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نمو الإيرادات العامة	38.77	63.69	-14.15	-1.16	15.17	32.9	47.48	18.54
نمو النفقات العامة	-1.04	13.2	5.62	-2.4	10.92	14.59	19.41	14.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012		
نمو الإيرادات العامة	14.11	47.6	-38.54	22	13.26	25.31		
نمو النفقات العامة	28.19	18.92	18.58	7.68	16.55	14.4		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وكما يوضح الجدول أعلاه فإن هناك ارتباط موجب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أن مستوى النفقات العامة كان يميل إلى الارتفاع (أو الانخفاض) مع ارتفاع الإيرادات (أو انخفاضها) في الغالب، إلا أن التغيير في النفقات العامة كان أقل بشكل عام من التغيير في الإيرادات العامة وهو ما يعكسه معدل النمو السنوي لكليهما خلال الفترة 1990-2012 إذ سجل هذا كمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 8.10% بالنسبة للنفقات العامة، في حين سجل هذا المعدل ما نسبته 9.81% للإيرادات العامة، وبذلك فإن التغييرات في أرصدة المالية العامة الكلية كانت أقل من التغييرات في الإيرادات العامة، مما يوضح أن سياسة المالية العامة عملت على

ادخار جزء من الإيرادات النفطية غير المتوقعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وذلك تفاديا لتقلب النفقات العامة عند تراجع الإيرادات أثناء انخفاض أسعار النفط أو الاحتفاظ بها للأجيال القادمة.

وتنعكس هذه السمة المتعلقة بإدارة الإيرادات العامة في صافي تراكم الأصول المالية، حيث أنه مع تزايد الإيرادات النفطية بعد عام 2002 تراكمت أصول مالية كبيرة لدى الدول العربية النفطية، والتي استعانت بها الدول النفطية في الاستمرار في الزيادة في النفقات العامة خلال عام 2009 رغم انخفاض أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية (الأزمة المالية العالمية)، والاحتفاظ بجزء منها للأجيال القادمة. والجدير بالإشارة أن هذا النمط قد سجل خلال دورات أسعار النفط السابقة، إذ أن الدول العربية النفطية قد راكمت فوائض مالية -على الرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق- خلال حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، تلاها نحو عقدين من حالات العجز في الموازنة العامة التي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط والتي استخدمت هذه الفوائض في تمويل النفقات العامة خلال هذه الفترة¹. كما تعكس سياسة ادخار جزء من الإيرادات العامة أثناء فترات ارتفاع أسعار النفط الجمود النسبي في اتجاه النفقات العامة نحو الانخفاض والتي يصعب خفضها مع التراجع الكبير في أسعار النفط.

المطلب الثاني: انعكاس تطورات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-2012.

بعد أن كانت الإيرادات العامة للدول العربية النفطية متواضعة خلال فترة الستينات وما قبلها بسبب تدني أسعار النفط ومحدودية إنتاجه، فإنه وبعد سيطرة الدول المصدرة للنفط على السوق النفطية وتحول هذه الأخيرة إلى سوق بائعين، بعد التصحيح السعري لسنة 1973، حدثت زيادة كبيرة في حجم الإيرادات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط، إذ ازدادت تلك الإيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي فقط من 46.1 مليار دولار سنة 1975 إلى 157.8 مليار دولار عام 1981²، وخلال الفترة 1983-1990 عرفت الإيرادات الحكومية للدول العربية النفطية تراجعاً كبيراً بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وما تبعه في مستويات الإنتاج للدول المصدرة له بغية الحفاظ على إعادة التوازن للسوق النفطية، إذ تأرجحت الإيرادات في موازنات تلك الدول ما بين (74.6-106.74 مليار دولار) خلال الفترة (1985-1990)، ولقد واصلت الإيرادات الحكومية للدول العربية في اعتمادها على العائدات المتأتية من تصدير النفط وأثرها بتحركات أسعار النفط خلال فترة عقدي التسعينات من القرن الماضي، وخلال العقد الأول من القرن الحالي.

¹ بيدرو رودريغيز، قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي، " دول مجلس التعاون الخليجي ، تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي بسوده عدم اليقين، صندوق النقد الدولي، 2011، ص36.

² جميل الطاهر، عبد الفتاح دندي، النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي-الفرص والتحديات المستقبلية-، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد113، المجلد31، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع 2005، ص50.

أولاً: انعكاس تطورات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999.

لقد عرفت الإيرادات العامة لحكومات الدول العربية المصدرة للنفط خلال عقد التسعينات تذبذباً كبيراً والذي ارتبط بالتذبذب في العائدات النفطية الناتجة بدورها عن تذبذب أسعار النفط بين الانخفاض والارتفاع، وهو الأمر الذي يعكس الارتباط القوي بين حجم الإيرادات العامة لهذه المجموعة من الدول وبين العائدات النفطية والذي ترتبط بدورها بتحركات أسعار النفط، فلقد تراوحت الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط ما بين 83.82 مليار دولار كأدنى قيمة لها والمسجلة سنة 1994 و122.83 مليار دولار والتي تمثل أقصى قيمة والمسجلة سنة 1997.

الجدول (2-7): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

1990-1999.

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار للبرميل)	العائدات النفطية (مليون دولار)	معدل نمو الإيرادات العامة (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)	معدل نمو العائدات النفطية (%)
1990	106474	22.3	88777	-	-	-
1991	84010	18.6	85361	-3.84	-16.59	-21.09
1992	92621	18.4	92557	8.43	-1.07	10.25
1993	84614	16.3	84038	-9.20	-11.41	-8.64
1994	83826	15.5	81900	-2.54	-4.90	-0.93
1995	94814	16.9	92552	13.00	9.03	13.10
1996	110211	20.3	107662	16.32	20.1	16.24
1997	122839	18.7	105507	-2.00	-7.88	-11.45
1998	94565	12.3	69710	-33.92	-34.22	-23.01
1999	95644	17.5	70010	0.43	42.27	1.14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

لقد عرفت الإيرادات النفطية انخفاضاً قدره 3.84% سنة 1991 غير أن تلك الحالة لا تعود إلى تراجع أسعار النفط فحسب وإنما إلى نشوب حرب الخليج الثانية، وتوقف الصادرات النفطية الكويتية بالكامل إضافة إلى انخفاضها في عموم دول مجلس التعاون لاضطراب الحالة الأمنية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإيرادات العامة بنسبة 21.09% مقارنة بسنة 1990، وبعد أن سجلت العائدات النفطية زيادة بنسبة 8.34% سنة 1992 رغم تسجيل انخفاض طفيف في أسعار النفط وذلك بسبب العودة إلى مستويات الإنتاج التي سبقت الحرب، وعودة حجم الصادرات النفطية الكويتية إلى طبيعتها، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية لدول العربية النفطية بنسبة 10.25% مقارنة بسنة 1991.

لقد شهدت سنتي 1993 و1994 انخفاضاً في حجم الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 8.64% و 0.93% على التوالي وذلك تزامناً مع انخفاض العائدات النفطية بنسبة 9.20% و 2.54% على

التوالي والتي تعود بدورها إلى انخفاض في أسعار النفط بنسبة 11.41% و 4.90% خلال نفس السنتين على التوالي، في حين عرفت الفترة 1995-1997 ارتفاعا مستمرا في حجم الإيرادات العامة والتي تزامن مع المستويات المرتفعة للعائدات النفطية.

لقد أدت صدمة أسعار النفط التي شهدتها السوق الدولية سنة 1998 نتيجة تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا والتي سجلت فيها أسعار النفط أدنى مستوى لها وأعلى معدل انخفاض لها خلال فترة التسعينات والمقدر بـ 34.22% إلى تسجيل أدنى قيمة للعائدات النفطية وأعلى معدل انخفاض لها خلال نفس الفترة والمقدر بـ 33.92%، الأمر الذي أدى إلى تسجيل أعلى معدل انخفاض في الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999 بنسبة 23.01%، وقد عرفت المملكة العربية السعودية أعلى معدل انخفاض في الإيرادات العامة والذي بلغ ما نسبته 31.1% تليها الإمارات العربية بنسبة 24%. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط بنسبة 42.27% سنة 1999 مقارنة بسنة 1998 إلا أن العائدات النفطية لم تسجل إلا ارتفاعا بسيطا نسبته 0.43% ومرد ذلك يعود إلى إجراءات التخفيض التي أقرتها منظمة أوبك على الدول العربية المنضمة إليها بغية إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية، وهو ما أدى إلى تسجيل ارتفاع طفيف في قيمة الإيرادات العامة للدول العربية النفطية تقدر نسبته بـ 1.14%.

ثانيا: انعكاس تطورات أسعار النفط على الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2008.

لقد شهدت الدول العربية المصدرة للنفط بحلول العقد الأول من القرن الحالي نموا كبيرا في قيمة إيراداتها الحكومية، إذ انتقلت من مستوى 159.92 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 676.54 مليار دولار سنة 2008، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 19.75%، ويعود ذلك في الأساس إلى الطفرة التي عرفتتها أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008، والتي ترتب عليها زيادات كبيرة في حجم العائدات المتأتية من تصدير النفط، التي تعتبر الممول الرئيسي لميزانيات هذه المجموعة من الدول، فلقد نمت العائدات النفطية للدول العربية النفطية بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 16.21% خلال الفترة 2000-2008، حيث انتقلت من مستوى 158.35 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 526.77 مليار دولار سنة 2008.

الجدول (2-8): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

2008-2000

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار للبرميل)	العائدات النفطية (مليون دولار)	معدل نمو الإيرادات العامة (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)	معدل نمو العائدات النفطية (%)
2000	159920	27.6	158359	63.69	57.71	67.20
2001	137280	23.1	134530	-15.04	-16.3	-14.15
2002	134919	24.3	132963	-1.16	5.19	-1.72
2003	175161	28.2	153531	15.17	16.04	29.82
2004	228075	36	203531	32.90	27.66	30.20
2005	320101	50.6	300171	47.48	40.55	40.35
2006	401655	61	355842	18.54	20.55	25.47
2007	458350	69.1	378589	6.39	13.27	14.11
2008	676541	94.1	526773	39.14	36.18	47.60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

تبرز العلاقة القوية ما بين الإيرادات العامة وبين أسعار النفط من جهة، والعائدات النفطية من جهة أخرى من خلال تتبع معدلات نموها خلال الفترة 2008-2000، فلقد سجلت سنة 2000 أعلى معدل نمو للإيرادات العامة خلال هذه الفترة والمقدر بـ 67.20%، والذي تزامن مع أعلى معدل نمو سنوي للإيرادات النفطية وأسعار النفط والتي سجلت ما نسبته 63.59% و 57.71% على التوالي. في حين سجلت سنتي 2001 و 2002 انخفاضاً في الإيرادات الحكومية بمقدار 14.15% و 1.72% على التوالي، وذلك تزامناً مع انخفاض العائدات النفطية بنسبة 15.04% و 16.3% على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2001، وانخفاض إنتاج النفط لهذه المجموعة من الدول سنة 2002 بسبب التزاماتها في إطار منظمة أوبك بتخفيض حصص إنتاجها لإعادة الاستقرار إلى أسعار النفط والتي شهدت تحسناً طفيفاً قدره 5%.

لقد شهدت الفترة 2003-2005 وتيرة متزايدة في الإيرادات العامة والتي يعكسها التزايد المتواصل لمعدلات نموها، إذ انتقلت من معدل نمو قدره 29.82% سنة 2003 إلى معدل نمو قدره 40.3% سنة 2005، وقد تزامن ذلك مع الوتيرة المتزايدة لمعدلات نمو العائدات النفطية خلال نفس الفترة والتي انتقلت من مستوى 15.17% سنة 2003 إلى نسبة 47.48% سنة 2005 والتي تعود هي الأخرى إلى تزايد معدلات نمو أسعار النفط والتي انتقلت بدورها من معدل نمو قدره 16.3% سنة 2003 إلى معدل نمو قدره 40.55% سنة 2005. فيما أدى تراجع معدلات نمو أسعار النفط سنتي 2006 و 2007 إلى انخفاض وتيرة الزيادة في العائدات النفطية وكذا الإيرادات العامة والتي يعكسهما الانخفاض في معدلات نموها خلال هذين السنتين.

لقد سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط لها على الإطلاق والمقدرة بـ 676.54 مليار دولار مسجلتا بذلك معدل نمو قدره 47.60% وقد تزامن ذلك مع أعلى قيمة مسجلة

العائدات النفطية خلال هذه السنة والبالغة ما قيمته 526.77 مليار دولار وذلك بمعدل نمو قدره 39.14%، ويعود السبب في ذلك إلى الأرقام الغير مسبقة والقياسية التي سجلتها أسعار النفط خلال تلك السنة، والتي لامست سقف 140 دولار للبرميل.

ثالثاً: انعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الإيرادات العامة.

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على كافة بنود الإيرادات العامة في معظم الدول العربية المصدرة للنفط وجاءت هذه التداعيات في فترات متقدمة أو متأخرة طبقاً لطبيعة هذه البنود، والظروف الاقتصادية المؤثرة فيها. وتأتي الإيرادات النفطية في مقدمة البنود المتأثرة بالأزمة المالية العالمية باعتبارها المورد الأساسي لميزانيات الدول المصدرة للنفط.

الجدول (2-9): تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2007-2012.

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الإيرادات العامة (مليون دولار)	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	الإيرادات غير النفطية (مليون دولار)	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات (%)	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات (%)
2007	69.1	458350	374246	84104	81.65	18.35
2008	94.4	676541	574.578	101963	84.93	15.07
2009	61.0	415804	317906	97898	76.45	23.55
2010	77.4	507278	410775	96503	81.00	19.00
2011	107.5	666840	550503	116337	82.55	17.45
2012	109.5	835645	711070	124575	85.09	14.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2010 - 2013.

لقد أدت تداعيات الأزمة المالية إلى انخفاض حاد في إجمالي الإيرادات العامة، فبعد أن سجلت نمو قياسي عام 2008 قدر بـ 47.60% وذلك بفعل الارتفاع القياسي في قيمة الإيرادات النفطية البالغ نسبة 53.53% وذلك في أعقاب ارتفاع النفط بنسبة 36.6%، فإنها تراجعت من نحو 676.54 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 415.80 مليار دولار في عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 38.54%، ويعود هذا التراجع الكبير بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية للدول العربية والذي بلغت نسبته 44.67% إثر تراجع عوائد صادراتها النفطية جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط التي انخفضت بنسبة 36.6% من جهة، والانخفاض في حصة إنتاج النفط نتيجة لقرار منظمة أوبك الهادف إلى استقرار أسعار النفط من جهة أخرى. وبعودة التعافي للاقتصاد العالمي وعودة أسعار النفط للارتفاع خلال الفترة 2010-2012 فقد عادت الإيرادات النفطية للارتفاع حين سجلت زيادة تقدر بنسبة 29.21% و 34.01% و 29.16% خلال سنوات 2010، 2011، 2012 على الترتيب، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تسجل ارتفاع في قيمة الإيرادات العامة بنسبة 22% و 31.45% و 25.31% خلال نفس السنوات على الترتيب.

وباعتبار أن الإيرادات النفطية هي الممول الرئيسي للميزانيات الدول العربية النفطية فإن القطاع غير النفطي في هذه المجموعة من الدول يرتبط بشكل أساسي بالقطاع النفطي، وهو ما يجعل العناصر الأخرى من الإيرادات غير النفطية مرتبطة بدورها بالإيرادات النفطية، وبذلك فإنه وبعد ارتفاع قيمة الإيرادات غير النفطية سنة 2008 بنسبة 21.23%، فإنها تراجعت سنة 2009 بنسبة 4% وذلك بفعل انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، بسبب انخفاض عائدات تصدير النفط. ومع تعافي الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاديات الدول العربية النفطية بشكل خاص من تداعيات الأزمة المالية فإن الإيرادات غير النفطية عرفت نموا معتبرا قدرت نسبته بـ 20.55% سنة 2011.

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة على مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط، فبعد أن ارتفعت مساهمتها سنة 2008 بنسبة 3.28% فإنها انخفضت سنة 2009 بنسبة 8.48%، لتعاود الارتفاع سنوات 2010 و 2011 و 2012 بنسبة 4.55% و 1.55% و 2.54% على التوالي وذلك بعد ارتفاع قيمتها.

المبحث الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط.

تلعب السياسات الإنفاقية في الدول العربية المصدرة للنفط دورا هاما وبارزا في التأثير على اتجاهات نمو وتطوير الاقتصاد القومي، وبيئدئ ذلك التأثير بواسطة توزيع الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية بما يخدم الأهداف والأغراض المطلوب تحقيقها، ويعكس تخصيص الموارد والسياسة الاستثمارية الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا لهذا الإطار فقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط في الربع الأخير من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي زيادات ملحوظة للتدخل الحكومي، والذي يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم مظاهره، حيث أطلقت الدول العربية المصدرة للنفط خلال طفرة أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي برامج إنفاق طموحة على البنية الأساسية والخدمات العامة، ومع الانخفاض النسبي في أسعار النفط خلال النصف الثاني من الثمانينات وأغلب سنوات عقد التسعينات للقرن الماضي واجهت هذه البلدان مشكلات متزايدة تتمثل بالتزام حكومات هذه الدول بأنواع معينة من الإنفاق لم تستطع التحلي عنها عندما انحسرت أسعار النفط، مما اضطرها للسحب من احتياطياتها الخارجية والاقتراض أحيانا. ومع المنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي عادت مستويات الإنفاق العام للتزايد المستمر في هذه المجموعة من الدول.

المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 1970-1989.

لقد تمكنت الدول العربية النفطية خلال فترة السبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي من تخصيص مبالغ هائلة من مواردها المالية للاستثمار والاستهلاك، ساهمت مساهمة فعالة وإيجابية في إحداث تغييرات جذرية في البنية الأساسية والاجتماعية، مما ساعد في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، ونتيجة لذلك فقد تميز الإنفاق الحكومي في هذه المجموعة من الدول خلال هذه الفترة بالزيادة المستمرة بسبب الإنفاق المتزايد على المشاريع التنموية، وعدد آخر من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن نمو الإنفاق خلال هذه الفترة أدى إلى التزام حكومات الدول العربية النفطية بأنواع معينة من الإنفاق لم تستطع التخلي عنها عندما انحسرت كميات وأسعار النفط خلال الفترة 1982-1989، مما اضطرها جميعا إلى السحب من احتياطياتها المتراكمة خلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط، والاقتراض أحيانا. وفيما يلي سنتعرض بداية للتطور الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية خلال الفترة 1970-1989، ثم سنشير إلى أهم الخصائص الذي تميز بها المسار الإنفاق خلال هذه الفترة، وآثاره على اقتصاديات هذه الدول.

أولا: تطور المسار الإنفاقي للدول العربية النفطية خلال الفترة 1970-1989.

لقد عرفت البلدان العربية المصدرة للنفط ارتفاعا ملحوظا في حجم نفقاتها العامة مع بداية عام 1973 لتستمر في الارتفاع حتى عام 1982 وذلك تزامنا مع الطفرة التي عرفتها أسعار النفط في مطلع السبعينات (1973) وأواخر السبعينات (1979) بعد التطورات التي شهدتها السوق النفطية، حيث واکب ارتفاع أسعار النفط زيادة في إنتاجه مما انعكس بالإيجاب على العائدات المالية المتأتية منه على البلدان العربية المصدرة للنفط، إذ ارتفعت العائدات النفطية من مستوى 22.4 مليار دولار سنة 1973 إلى مستوى 197.25 مليار دولار سنة 1981¹.

لقد استخدمت البلدان العربية العائدات النفطية المتزايدة للتوسع في الإنفاق العام إذ انتقلت قيمة هذا الأخير من مستوى 42307.5 مليون دولار عام 1975 وهو ما يمثل 50% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى مستوى 179970.3 مليون دولار عام 1981 وهو ما يمثل نسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي²، وقد سجلت النفقات العامة لسنة 1981 ما قيمته 83.2 مليار دولار في السعودية، و9.2 مليار دولار في الكويت، و11.9 مليار دولار في الإمارات، و4.1 مليار دولار في قطر، و3.5 مليار دولار في عمان، و13.21 مليار دولار في ليبيا، و12.37 مليار دولار في الجزائر. وقد عكست تلك التطورات بشكل أساسي السياسات التوسعية التي اتبعتها

¹ جميل الطاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية: الاستهلاك والعائدات البترولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد 111، الكويت، 2004، ص75.

² حسني علي خريوش، الملامح الرئيسية للسياسات المالية في الدول العربية وآثارها على عمليات التنمية الاقتصادية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، مارس، 1986، ص10.

البلدان المصدرة للنفط، إذ أدت الزيادة في أسعار النفط إلى تعاضم المردود المالي لتلك الدول، مما دفع بها إلى انتهاج سياسة توسعية طويلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 1973-1982، ومن المؤكد أن الإنفاق العام في الدول العربية النفطية قد حقق خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات إنجازات إيجابية ملموسة على شكل خدمات اجتماعية، وتكوين رأس المال واحتياطات أجنبية، وبنية هيكلية أساسية، ولكن هذا التوسع في الإنفاق العام قد صاحبه عدم اهتمام بإدارة الموارد المالية، الأمر الذي ترتب عليه حدوث حالات عجز في الميزانية العامة خلال فترة انحسار الموارد جعلت الترشيد في مخصصات هذه الميزانية أمراً ضرورياً.

ويعتبر المسار الإنفاقي المتزايد خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات كنتيجة إلى أن الدول العربية النفطية هي بلدان نامية وأن العديد منها كانت تعد قبل سنة 1973 من بين أقل الدول نمواً في العالم، لذلك فإن سهولة الإيراد العام وسرعة نموه نتيجة ارتفاع أسعار النفط قد سهلت زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الإعانات والتحويلات والدفاع وعلى إقامة البنى الأساسية والمشروعات الإنتاجية على السواء. وبدلاً من أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى نمو الإيراد العام فان سهولة نمو الإيراد العام الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط أو بتغيير في الضرائب والرسوم أو بفرض رسوم وضرائب جديدة جعل التوسع في الإنفاق العام عملية سهلة، وقد أدت سهولة الإنفاق العام إلى زيادة تطلعات المجتمع وطلب المزيد من الإنفاق العام، وبذلك وبدون وعي منها وضعت حكومات هذه الدول نفسها في دائرة يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة. وينبغي الاعتراف بأن التوسع في الإنفاق العام في العديد من الأقطار العربية كان لا يتناسب والطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي، وكنتيجة لذلك فإن هذه البلدان واجهت مشاكل داخلية كبيرة تتمثل في تسجيل معدلات تضخم عالية ومشاكل خارجية على شكل عدم التوازن الخارجي.

وفي الوقت الذي أدت فيه الطفرة المالية إلى تزايد الإنفاق بشكل كبير في ظل عدم وجود ضوابط، لم يكن في حساب تلك الحكومات أن الدول المتقدمة (المستوردة للنفط) تخطط لإستراتيجية مدروسة للهيمنة على مسار إنتاج النفط وتسعيه، فلقد أثبتت التغيرات التي حدثت في السوق النفطية بتحويلها من سوق بائعين إلى سوق مشتريين، هذا ما جعل أسعار النفط تنخفض من حوالي 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى مستوى 13 دولار للبرميل سنة 1986، وبذلك سجلت العائدات النفطية أدنى مستوى لها خلال فترة الثمانينات إذ بلغت 51.5 مليار دولار سنة 1986، الأمر الذي أثر على نطاق واسع في المالية العامة والإنفاق العام للدول العربية المصدرة للنفط، إذ انخفضت النفقات العامة إلى 94.22 مليار دولار عام 1986 بعدما سجلت ما قيمته 124.3 مليار دولار عام 1980، وقد سجلت أدنى قيمة لها خلال حقبة الثمانينات سنة 1988 بما يقدر بـ 92.10 مليار دولار، حيث فرضت تلك التطورات قيوداً تمويلية مهماً على عمليات التوسع في الإنفاق العام الجاري والاستثمارات المحلية، إذ كانت الأموال النفطية وما تفرغ منها من قنوات هي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التوسع في الإنفاق العام في البلدان النفطية.

الجدول (2-10): تطورات النفقات العامة تبعا لتطورات أسعار النفط في الدول العربية النفطية للفترة 1980-1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
أسعار النفط (دولار للبرميل)	36	34.2	31.7	30.1	28.1
النفقات العامة (مليون دولار)	124307.66	123751.45	116901.43	125995.9	120381.63
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط (دولار للبرميل)	27.5	13	17.7	14.2	17.3
النفقات العامة (مليون دولار)	108977.19	94222.47	105047.79	92106.898	93698.04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- اسماعيل الزبيرى، النفط والتنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد20، العدد73، الكويت، 1995، ص100.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة. مع تحويل قيمة النفقات إلى الدولار الأمريكي باستعمال أسعار الصرف.
- بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) مع تحويل قيمة النفقات إلى الدولار الأمريكي باستعمال أسعار الصرف.

وباعتبار أن الإنفاق العام قد نمت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (1970-1982) دون أدنى تخطيط مسبق، ليتحول إلى مارد له نزعة للتخريب أكثر من نزعته للبناء، والمشكل أن القدرة محدودة في السيطرة عليه رغم وجود نقص في موارد تغذيته خاصة في ظل الاعتقاد بأن عملية النقص في الموارد هي عملية مؤقتة¹، إذ أنه من بين الصعوبات التي تواجه البلدان العربية النفطية هي عدم مرونة الاستهلاك الخاص والنشاط الاستيرادي في اتجاه التخفيض، فلقد تراكمت خلال سنوات الوفرة المالية سلوكيات وعادات استهلاكية واستيرادية جديدة تستعص على عمليات التخفيض والتكيف مع أوضاع العسر المالي وتراجع العائدات النفطية. وبهذا فقد تمثلت سمة دائمة من سمات السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط والمتمثلة في العجز من كبح جماح ارتفاع الإنفاق عند ارتفاع أسعار النفط، وكانت النتيجة أنه كان من الصعب خفض مستوياته عند تراجع أسعار النفط، وبهذا فإنه لم تكن هناك مرونة كافية للنفقات العامة في مواجهة نقص الإيرادات العامة.

لقد أدت كل المعطيات التي سبق ذكرها خلال هذه المرحلة (1983-1989) إلى تبني أغلب البلدان العربية المصدرة للنفط إلى إتباع سياسة العجز في الموازنة العامة، والاعتماد على السحب من احتياطاتها المالية، مع الاعتماد الجزئي على الجهاز المصرفي المحلي، وقد رافق ذلك إتباع معظم البلدان العربية المصدرة للنفط لسياسات مالية تقييدية استهدفت الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في حجم الطلب الكلي.

ثانيا: توزيع الإنفاق العام للدول العربية النفطية خلال الفترة 1970-1990

من خلال تفحص التطورات التي طرأت على مكونات الإنفاق العام الكلي للبلدان العربية المصدرة للنفط، وبخاصة المكونات الأساسية وهما الإنفاق الجاري والاستثماري والذي يبينه الجدول رقم (2-11)، فإننا نجد أن

¹ جاسم خالد السعدون، مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 102، بيروت، 1987، ص13.

حصة الإنفاق الجاري في معظم دول مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط قد فاقت حصة الإنفاق الاستثماري ونسبة كبيرة ماعدا ليبيا والسعودية خلال الفترة 1970-1980، وفي بعض الدول مثل الكويت وقطر وعمان فإن حصة الإنفاق الجاري كانت تشكل ضعفي حصة الإنفاق الاستثماري أو أكثر، ويعود السبب في ذلك إلى أن الثروة المفاجئة نتيجة ارتفاع أسعار النفط قد دفعت هذه البلدان إلى توسيع التزاماتها ونشاطاتها، وبخاصة في مجال الخدمات العامة، مما زاد من الأجور وتكلفة شراء السلع والخدمات. وقد استمر هذا الاتجاه في الفترات اللاحقة لتشمل هذه الخاصية جميع الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1985-1990.

الجدول (2-11): توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1970-1990

1990-1985		1985-1980		1980-1970		
الإنفاق الجاري/الإنفاق العام(%)	الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام(%)	الإنفاق الجاري/الإنفاق العام(%)	الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام(%)	الإنفاق الجاري/الإنفاق العام(%)	الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام(%)	
37.2	46.8	43.3	32.4	41.2	31	السعودية
20.1	78.2	24.9	61.8	27	68.5	الكويت
15.6	78.2	22.3	59.6	43.5	50.9	الإمارات
12.4	87.6	22.8	77.3	32	68	قطر
17.5	82.5	23.5	76.4	30.9	69.1	عمان
31.1	49.4	45.1	30.8	50.7	31.6	ليبيا
37.7	61.4	44.3	55.5	32.3	63.2	الجزائر
24.51	69.15	32.31	56.25	36.8	54.61	المتوسط

المصدر: عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 57.

*البلدان التي لا تكون مجموع حصة الإنفاق فيها يساوي 100% فإن النسبة المتبقية فيها تعبر عن مقدار التحويلات لمؤسسات القطاع العام والخاص.

ولقد عرفت حصة الإنفاق الجاري ارتفاعا مستمرا على حساب حصة الإنفاق الاستثماري إذ انتقل متوسط حصة الإنفاق الجاري للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة من نسبة 54.61% خلال الفترة 1970-1980 إلى نسبة 56.25% خلال الفترة 1980-1985، في حين انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري من 36.8% إلى 32.31% خلال نفس الفترة، والسبب في ذلك يعود إلى أن معدلات نمو الأول كان أعلى من معدلات نمو الثاني وذلك بسبب توسع أدوار الدول العربية المصدرة للنفط في الخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة في مجالات التعليم والصحة والإعانات والتحويلات وكذلك بسبب زيادة الإنفاق على الدفاع.

أما خلال الفترة اللاحقة وهي الفترة 1985-1990 فإن سياسات التقشف بغية التخفيض من الإنفاق العام بسبب تراجع الإيرادات النفطية والناجمة هي الأخرى عن تراجع أسعار النفط قد طالت أوجه الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الجاري، مما أدى إلى أن تستمر حصة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام بالزيادة على حساب الإنفاق الاستثماري، إذ أن الإنفاق الجاري يشبه في بعض الأوجه التكاليف الثابتة للمؤسسة، وبالمقابل فإن الإنفاق الرأسمالي يعتمد على الموارد الإضافية التي تستطيع الحكومة توفيرها.

ثالثاً: خصائص المسار الإنفاقي للفترة 1970-1989.

لقد تميز المسار الإنفاقي المتعاضم إبان الوفرة المالية التي عرفتها الدول العربية النفطية ثم انحسار الموارد خلال الفترة 1970-1989 بالعديد من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

- الاعتماد شبه الكلي على الموارد المالية المتأتية من النفط في تمويل التوجه الإنفاقي الإغداقي وهو ما جعل هذه الأقطار رهينة مورد آيل للنضوب، ومورد تتحكم فيه إلى حد كبير العوامل الخارجية.
- جاء التوجه الإنفاقي المتعاضم عشوائياً إلى حد كبير، لأنه لم تكن هناك أولويات منتقاة ومدروسة، كما أن هذه الأقطار لم تكن مهياًة للاستفادة المثلى من تلك الموارد المتعاضمة، إذ أن الوفرة المالية أدت إلى الإسراف في الإنفاق في برامج أو مشاريع قد لا تكون هناك جدوى من ورائها، أو لا تمثل درجة متقدمة في سلم الأولويات للبرامج والمشاريع التي يرجى تنفيذها.
- لا شك في أن اعتماد الميزانية على الوفرة المالية المتأتية من النفط قد ألغى دور الضريبة في تمويل النفقات والتي تعتمد عليها الميزانية في الكثير من الدول الأخرى، ورغم أنه يبدو من غير المنطقي في غمرة هذه الوفرة اللجوء إلى الضريبة، إلا أن لغيابها تأثيرات سلبية متعددة لعل أبرزها غياب مشاركة أفراد المجتمع في البرامج التي تنفذها الحكومة، وكذلك غياب الدور الرقابي على أداء الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ البرامج.
- لقد تضخمت الأجهزة الحكومية نتيجة التوجه الإنفاقي المتعاضم، وتوسعت توسعاً عشوائياً، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإدارة العامة في هذه البلدان بشكل تجاوزت نسبتها إلى الناتج القومي نسبة تكلفة الإدارة العامة إلى الناتج القومي في الدول المتقدمة.
- لم تستفد الدول العربية النفطية كثيراً من الوفرة النفطية في توجيه الإنفاق وجهة تنمية ضمن مضامينها الشاملة، وذلك نتيجة أن هذه الدول لم تكن مهياًة لهذا التدفق من الإيرادات المالية، وليس لها تصور واضح للأهداف المرجو تحقيقها والمسار الذي يجب أن تسلكه لتحقيق هذه الأهداف، وبذلك فإن مسار الإنفاق العام في هذه الدول اشتمل على الخصائص لتالية:¹
- غياب مبدأ إنتاجية الإنفاق العام.
- تضخم الإنفاق على الاستهلاكات العامة دون تحديد واضح للعائد منها.

¹ رياض الشيخ، خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت، الجمعية الاقتصادية، الكويت، 1983، ص43.

- الطبيعة الاستهلاكية والجارية على الإنفاق العام حتى ما يتعلق بالمشاريع الإنشائية.
- خلو أدوات الرقابة على الإنفاق العام من معايير الكفاءة الفنية والاقتصادية، ومن التمحيص الدقيق للسياسات الاقتصادية والإنفاقية البديلة.
- لقد خصصت الدول العربية النفطية جانبا كبيرا من النفقات على مشاريع البنية الأساسية، والتي تعتبر مرتكزا هاما للانطلاق نحو بناء قاعدة إنتاجية، إلا أنها تميزت في هذه الدول بغلبة المظهر الحضاري للتنمية، كما أنها لم تتسق مع معايير الكفاءة والفعالية، ولم تنسجم مع إطار استراتيجي تنموي واضح يتمثل في بناء قاعدة إنتاجية قوية.
- لقد وجه قد كبير من الإيرادات العامة نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، وقد أدى ذلك إلى نشوء نظم رفاه مفرطة في السخاء، وكذلك إلى وجود فجوة واسعة بين الجهد والمردود في القطاع العام وكذلك القطاع الخاص، وترتب على ذلك كله اعتماد مفرط على الحكومة وما تسعى إلى تيسره من رفاه، وبروز تكلفة اجتماعية كبيرة للإيرادات المالية من النفط.¹
- عدم سلامة أسلوب إعداد الميزانية في ظل عدم وجود أهداف واضحة وأولويات منتقاة ومدروسة، إذ تتجاوز المبالغ المصروفة على بعض أوجه الإنفاق ما هو معتمد أصلا في الميزانية، وهذا ما يعطي مؤشر على عدم ترابط التخطيط والميزانية.

رابعا: انعكاس التطور في الإنفاق العام على اقتصاديات الدول العربية النفطية للفترة 1970-1989.

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية النفطية، ويعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية، ومؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق مثل هذه الأهداف، وينبثق هذا الدور للإنفاق العام نتيجة ضعف ومحدودية السياسة المالية للدول العربية النفطية في جانب الإيرادات، بحكم أنها تتأثر بالعوامل الخارجية، ولا ترتبط إلا بالقليل مع النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يضيف أهمية خاصة على سياسة الإنفاق العام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وعلى الاستقرار الاقتصادي. ومن هذا المنطلق سوف نبين أهم انعكاسات سياسة الإنفاق العام على اقتصاديات الدول العربية النفطية خلال الفترة 1970-1989 من خلال دراسة علاقة الإنفاق العام بالمتغيرات الاقتصادية التالية:

1-علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي: إن تحديد طبيعة دور الإنفاق العام في النمو الاقتصادي يبدو ذو أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية النفطية، وذلك من واقع ضعف القطاع الخاص، وجود هياكل الإنتاج في هذه الدول، وقد ترتب على ذلك ضرورة اضطلاع الدولة بالدور الأساسي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية بحكم

¹ يوسف صايغ، المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، السنة العاشرة، العدد103، بيروت، 1987، ص35.

ملكيتها لقطاع النفطى باعتبارها المورد الأساسى لتوليد الدخل والإنتاج، وبهذا فقد اعتبر الإنفاق العام المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادى فى هذه الدول، إذ لعب دوراً رئيسياً فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمار فى قطاعات الإنتاج التقليدية فى الصناعة والزراعة، والبنية التحتية المادية والاجتماعية، وهو الأمر الذى يضفى أهمية خاصة على سياسة الإنفاق العام فى التأثير على النمو الاقتصادى فى الدول العربية النفطية.

الجدول (2-12): تطور كل من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى و معدلات نمو النفقات العامة للدول العربية النفطية خلال الفترة 1973-1989. الوحدة: * مليون دولار، ** %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الناتج المحلى الإجمالى*	53279.96	91333.08	102850.42	126145.63	143384.36	159730.34
معدل نمو الناتج**	-	71.42	12.61	22.65	13.66	11.4
معدل نمو النفقات العامة**	-	32.4	4.5-	36.14	37.57	3.8
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الناتج المحلى الإجمالى*	232855.24	309856.02	307355.58	267347.17	252601.06	248008.15
معدل نمو الناتج**	45.78	33.06	0.8-	13.01-	3.8-	1.81-
معدل نمو النفقات العامة**	23.68	58.56	0.44-	5.5-	7.78	4.45-
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	
الناتج المحلى الإجمالى*	247111.35	212935.97	224717.94	220464.44	234652.78	
معدل نمو الناتج**	0.36-	13.83-	5.53	1.89-	6.43	
معدل نمو النفقات العامة**	9.47-	13.54-	11.48	12.32-	1.72	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- بيانات منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، بنك المعلومات الصناعية، الدوحة، 2000.
- مصرف ليبيا المركزى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة، مع تحويل القيم إلى الدولار الأمريكى باستعمال أسعار الصرف.
- بيانات الديوان الوطنى للإحصاء والتخطيط (ONS)، مع تحويل القيم إلى الدولار الأمريكى باستعمال أسعار الصرف.
لقد حققت الدول العربية النفطية جميعها معدلات نمو اقتصادية عالية خلال فترة الوفرة المالية (1973-1980)، وكانت معدلات النمو هذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لجهود الدولة القطرية وتدخلها الدائم فى الاقتصاد، وفى هذا الصدد فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية النفطية من 53.28 مليار دولار عام 1973 إلى 309.86 مليار دولار عام 1980، ثم بدأ بالانخفاض إلى أن وصل إلى 212.93 مليار دولار عام 1986 ليعاود الارتفاع بعد ذلك حيث وصل إلى 234.65 مليار دولار سنة 1989.

يتضح من خلال ما سبق أن الناتج المحلى الإجمالى فى هذه المجموعة من الدول لم يأخذ شكلاً متسقاً وإنما متقلبا فى معدلات نموه، ومرتبطة ارتباطاً شديداً بالتغير فى معدل نمو الإنفاق الحكومى المرتبط بدوره بتقلب

الإيرادات النفطية، وبهذا فقد كانت سنوات الارتفاع الشديد في معدلات النمو الاقتصادي هي السنوات التي عرفت زيادة في معدلات نمو الإنفاق العام والمرتبطة بزيادة الإيرادات النفطية والممتدة خلال الفترة 1973-1980، ثم تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بعد هذه الفترة بالانخفاض وذلك نتيجة التخفيض في حجم النفقات العام خاصة الاستثمارية منها والتي تعود بدورها إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط. وبهذا فإن النمو في الناتج لهذه الدول لا يعكس تطورا في الجهاز الإنتاجي والقطاعات الاقتصادية وإنما هو متعلق بحجم الإنفاق العام الذي يتركز بدوره على الإيرادات النفطية وأسعار النفط.

2- علاقة الإنفاق العام بالتضخم: لقد أدى تزايد الإنفاق العام خلال فترة الوفرة المالية إلى زيادة حادة في السيولة المحلية لجميع الدول العربية النفطية مما أتاح للمواطنين قدرة شرائية مرموقة مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم وزيادة الطلب على السلع والخدمات، والذي تحول فيما بعد إلى نزوع استهلاكي مفرط تعدى تلبية الحاجة المعقولة لسلع وخدمات أساسية إلى أخرى كمالية وترفيهية¹، وقد اضطرت هذه الدول للاستيراد الواسع النطاق لتلبية الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، كما تعاضم استيراد المعدات والتجهيزات التي هي ضرورية للبنية الأساسية التي خصصت لها الدول العربية النفطية جزءا كبيرا من نفقاتها، ولأن مستويات الأسعار العالمية ارتفعت بسرعة عالية في أوائل السبعينات الأمر الذي ولد جانب من التضخم مستوردا في اقتصاديات هذه البلدان، مما أدى إلى اشتداد الضغوط التضخمية. ففي الفترة 1975-1979 بلغ متوسط التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 10% سنويا، ووصلت هذه المعدلات إلى متوسط سنوي قدره 15.6% في المملكة العربية السعودية، وظلت أدوات السياسة النقدية تتسم بعدم الفعالية، إذ ضيق الربط الفعلي لعملات بلدان مجلس التعاون الخليجي بالدولار أكثر فأكثر من اشتغال أدوات السياسة النقدية بفاعلية². وبشكل عام يمكن حصر أسباب زيادة الضغوط التضخمية في التضخم الخارجي (المستورد) والتضخم الداخلي (الناتج من التركيب الاحتكاري للسوق المحلية والاحتكاكات القطاعية)

لقد أدى انخفاض الإنفاق العام نتيجة هبوط الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات إلى انخفاض معدلات التضخم في الدول العربية النفطية، حيث انخفض هذا المعدل في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3.7% خلال الفترة 1980-1984 وإلى ما دون 1% خلال الفترة 1985-1989³، انخفض في الجزائر من 10.78 خلال الفترة 1975-1981 إلى 8.23% خلال الفترة 1982-1989. ومرد ذلك يعود إلى تباطؤ نمو الائتمان والسيولة المحلية والضغط على الطلب المحلي خلال تلك الفترة، الأمر الذي أدى انخفاض الواردات السلعية.

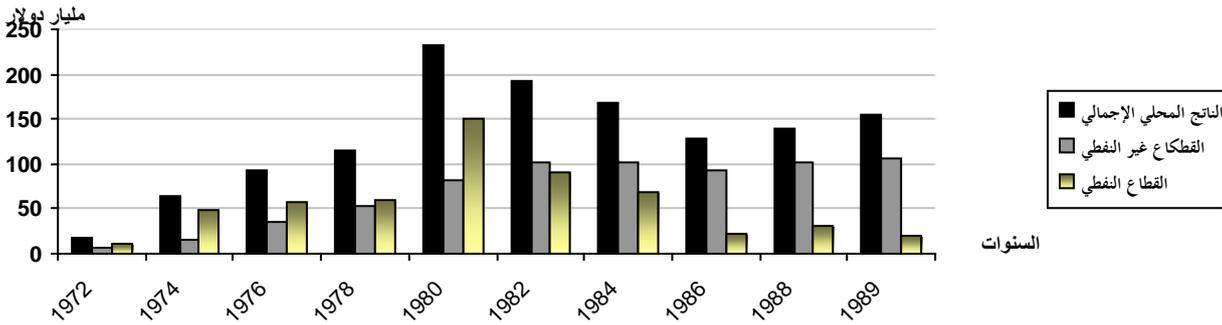
¹ يوسف صانع، المستقبل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص36.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص8.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص8.

3- علاقة الإنفاق العام بالقطاع غير النفطي: لقد عملت الدول العربية النفطية على تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض تأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية لها، ففي ذروة ارتفاع العائدات من النفط خلال الفترة 1973-1982 تركز الإنفاق العام نحو بناء التجهيزات الأساسية، وتطوير البنية الأساسية الصناعية.

الشكل (2-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات النفطية والغير نفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1972-1989. (بالأسعار الجارية)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول إحصائية لـ - بيانات منظمة الخليج للإستشارات الصناعية، بنك المعلومات الصناعية، الدوحة، 2000.

لقد حققت الدول العربية النفطية نجاحات عدة في توسعة قاعدة القطاع الوطني لديها وتطوير القطاعات الرديفة للنفط، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ففي دول مجلس التعاون الخليجي انتقلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي من مستوى 6.32 مليار دولار عام 1972 إلى مستوى 101.25 مليار دولار عام 1982 ثم إلى 105.09 مليار دولار عام 1989. وبذلك فقد ارتفعت مساهمة القطاع الغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتنتقل من نسبة 36.8% سنة 1972 إلى ما نسبته 52.6% سنة 1982 ثم إلى 67.9% سنة 1989، وتجدر الإشارة إلى أن الفترة 1989-1982 قد شهدت معدلات مرتفعة لمساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة انحصار القطاع النفطي الذي أدى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة إلى ليبيا فقد انتقلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي من مستوى 1.33 مليار دولار عام 1970 إلى مستوى 13.57 مليار دولار عام 1980 ثم إلى 24.84 مليار دولار عام 1990¹، هذا ما جعل مساهمة القطاع الغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا ترتفع من نسبة 36.93% سنة 1970 إلى ما نسبته 38.16% سنة 1980 ثم إلى 75.91% سنة 1990. وفيما يتعلق بالجزائر فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غير النفطي من مستوى 8.88 مليار دولار عام 1974 إلى مستوى 30.65 مليار دولار عام

¹ يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجمهورية العربية الليبية، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007، ص67. (بتصرف).

1981 ثم إلى 45.7 مليار دولار عام 1989¹، وبذلك فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 66.85% سنة 1974 إلى 69.11% سنة 1981 ثم إلى 82.4% سنة 1989.

المطلب الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2000.

رغم ما شهدته الدول العربية النفطية من انحصار للموارد خلال الأزمة النفطية لسنة 1986 إلا أنها مازالت تراوح مكانها من حيث اعتمادها الكبير على النفط، من حيث عدم وجود قاعدة اقتصادية قوية قادرة على الإنتاج ومدرة للدخل، فقد جاءت فترة تسعينات القرن الماضي حبلى بأحداث جسام تركت ضلالا قاتمة على الدول العربية النفطية، والتي أنتجها تدهور أسعار النفط وتقلبها الشديد، بالإضافة إلى نتائج حرب الخليج الثانية التي تركت تأثيرات سلبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وتحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها اقتصاديات الدول العربية النفطية كان على حكوماتها أن تشرع في عملية تكييف بنيوي غير مسبوق بغيت التغلب على المشاكل الاقتصادية الناتجة عن انخفاض العائدات النفطية، ومن بين هذه العمليات البنوية انتهجها لسياسات مالية تقييدية تستهدف الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي كوسيلة للتحكم في جانب الطلب، فعمدت إلى ترشيد الإنفاق العام من خلال سياسات عدة منها تخفيض تكاليف عقود الإنشاءات، وتجميد التوظيف في القطاع الحكومي، وتقليص الدعم، والحد من الإنفاق على المشاريع الجديدة، وغيرها من الإجراءات. وفيما يلي سنتعرض بداية للتطور الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2000، ثم سنشير إلى أهم الخصائص الذي تميز بها المسار الإنفاق خلال هذه الفترة، وأخيرا سنتطرق إلى آثار تطور الإنفاق العام على اقتصاديات هذه الدول خلال الفترة المشار إليها.

أولا: تطور الإنفاق العام للدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2000

من خلال التمعن في تطورات النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2000 والتي يظهرها الجدول (2-13)، فإن السمة البارزة التي تميزت بها النفقات العامة خلال هذه الفترة هي تقلبها الشديد بين الارتفاع والانخفاض ومرد ذلك يعود إلى التقلب الشديد في العائدات النفطية والناجمة بدورها عن تقلب أسعار النفط.

¹ منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الجدول (2-13): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

2000-1990

السنوات	النفقات العامة (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار/البرميل)	العائدات النفطية (مليون دولار)	معدل نمو النفقات (%)	معدل نمو الإيرادات النفطية(%)	معدل نمو أسعار النفط(%)
1990	114355	22.3	88777	-	-	-
1991	147346	18.6	85361	28.84	3.84-	16.59-
1992	125453	18.4	92557	14.85-	8.43	1.07-
1993	114432	16.3	84038	8.7-	9.20-	11.41-
1994	106797	15.5	81900	6.67-	2.54-	4.90-
1995	110605	16.9	92552	3.56	13.00	9.03
1996	119282	20.3	107662	7.84	16.32	20.1
1997	127934	18.7	105507	7.25	2.00-	7.88-
1998	120217	12.3	69710	6.03-	33.92-	34.22-
1999	118961	17.5	96737	1.04-	38.77	42.27
2000	134670	27.6	158358	13.20	63.69	57.71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وبشكل عام فإن النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط قد انتقلت من مستوى 114.35 مليار دولا سنة 1990 إلى مستوى 134.67 مليار دولار سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع قدرها 17.76%، وقد تزامن ذلك مع انتقال العائدات النفطية من مستوى 88.77 مليار دولار عام 1990 إلى مستوى 158.35 مليار دولار سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع قدرها 78.37% وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط بنسبة 23.76% خلال نفس الفترة. ويبدو من خلال ذلك أنه رغم الظرف الذي فرض بعض التقليل في الإنفاق العام بغية تصحيح مساره المتعاطم إلا أنه مازال في جوهره يحافظ على نفس التوجه السابق و يتصف بالجمود في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية، وهذا راجع إلى قلة المرونة في هيكل الموازنة العامة لغالبية الدول العربية النفطية، الذي يجعل هامش التصرف والحركة من خلال الموازنة محدود للغاية، وذلك نظرا لكون الجزء الغالب من موازنات هذه الدول يمثل نفقات جارية من رواتب وغيرها والتي مثلت خلال فترة التسعينات حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي¹ مقارنة بالنفقات الرأسمالية التي لم تمثل سوى 7% من الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

لقد شهدت سنة 1991 ارتفاعا كبيرا في حجم النفقات العامة والتي ارتفعت بنسبة 28.84% مقارنة بسنة 1990 وذلك على الرغم الانخفاض العائدات النفطية بنسبة 3.84% والناجمة عن انخفاض أسعار النفط بنسبة 16.59% خلال نفس السنة، ويعود هذا الارتفاع في حجم النفقات إلى التخصيص الكبير للميزانيات الداعمة

¹ جاسم المناعي، الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 14-12 ماي، 2001، ص3.

للعجلة الحربية لدول الخليج العربي المعنية بالواجهة في حرب الخليج الثانية، حيث قفزت النفقات العامة في كل من المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات بمعدلات نمو قدرها 33%، 111%، 23.1%، على التوالي. وبعد انتهاء الحرب بدأت مرحلة جديدة في المسار الإنفاقي للدول العربية المصدرة للنفط، إذ أخذت حجم النفقات العامة منحاً تنازلياً إلى أن بلغت أدنى مستوياتها سنة 1994 إذ انخفض بنسبة قدرها 27.52% مقارنة بسنة 1991 وقد تزامن ذلك مع الانخفاض المتواصل في أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض مواز في العائدات النفطية. وقد جاء هذا التخفيض في الإنفاق العام من أجل معالجة العجز التي طرأت على ميزانيات الدول العربية النفطية بالشكل الذي يؤدي إلى مستوى مقبول للنمو الاقتصادي وضمان استقراره على المدى الطويل، لكن ترشيد الإنفاق الحكومي ركز على تخفيض الإنفاق الرأسمالي بدلا من تخفيض الإنفاق على التسليح والنفقات الجارية التي شملت الأجور والرواتب والإنفاق على الصيانة، والتشغيل وأعباء الدين العام. وهذا التخفيض لتقليص العجز في الموازنة العامة غير مرغوب فيه لأنه يحد من النمو الاقتصادي في الأمد الطويل، في حين لم يخف الإنفاق العسكري لكي يواكب حجم الإيرادات بل زاد في معظم الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-1994 إذ وصل في أربع دول من مجلس التعاون الخليجي إلى 26% من إجمالي الإنفاق العسكري للدول النامية، و16% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.¹ وقد عادت النفقات العامة للارتفاع خلال الفترة 1995-1997 إذ ارتفعت بنسبة 12.79% سنة 1997 مقارنة بسنة 1994 وذلك تزامنا مع ارتفاع العائدات النفطية.

إن الهبوط الحاد في أسعار النفط لسنة 1998 قد سبب اختلالا كبيرا في ميزانيات الدول العربية النفطية، مما اضطر جميعها وبدون استثناء إلى ضغط النفقات لتقليص العجز في ميزانياتها، حيث انخفضت النفقات العامة بنسبة 6.03% تبعا لانخفاض العائدات النفطية بنسبة 33.92% مقارنة بسنة 1997. وعلى الرغم من زيادة حصيلة العائدات النفطية بنسبة 33.77% سنة 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أن النفقات العامة عرفت انخفاضا يقدر بـ1% خلال نفس السنة، حيث أدى الظرف الذي مرت به المالية العامة للدول العربية النفطية خلال السنوات السابقة بأن تتخذ تلك الدول مجموعة من الإجراءات من شأنها ترشيد النفقات العامة للحد من العجز المتواصل في ميزانياتها ولمواجهة صدمات أسعار النفط وحالة عدم اليقين والتقلبات الدورية التي تكتنفها كتلك التي مرت بها سنة 1998.

ثانيا: توزيع الإنفاق العام للدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2000

بمتابعة حصة كل من الإنفاق الجاري والاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2000 يتبين أن نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام قد ازدادت بدرجة ملحوظة في

¹ هيل عجمي جميل، إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2005، ص82.

أغلب دول المجموعة مقارنة بالفترة السابقة الدراسة، إذ انتقلت من نسبة 69.15% خلال الفترة 1985-1990 إلى ما نسبته 76.76% خلال الفترة 1990-1995 ثم إلى 80.13% للفترة 1995-2000. ويعود السبب في ذلك إلى جمود ونمو الإنفاق الجاري في أحيان أخرى، وهذا نتيجة نمو التوظيف الصافي في القطاع الحكومي حتى في فترات انحصار الموارد وهو ما أدى إلى زيادة التخصيصات لبند الأجور والرواتب، وينطبق الأمر نفسه على النفقات المتكررة النسق والتي تمثل جزءاً من الإنفاق الاستهلاكي الذي لا ينصب على مجالات إنتاجية والذي يمثل التزاماً على الخزينة العامة، بالإضافة إلى زيادة بند خدمة الدين العام ضمن الإنفاق الجاري، كما يعتبر التخصيص الكبير للإنفاق العسكري والتسليح خلال حرب الخليج والفترة التي أعقبتها من بين الأسباب الرئيسية في نمو حجم الإنفاق الجاري. في حين أن انخفاض حصة الإنفاق الاستثماري يعود إلى إلغاء وتأجيل الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية بسبب أوضاع العجز المالي التي مرت به هذه البلدان خلال أغلب فترات عقد التسعينات نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

الجدول (2-14): توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-1990

2000-1995		1995-1990		
الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام (%)	الإنفاق الجاري/الإنفاق العام (%)	الإنفاق الاستثماري/الإنفاق العام (%)	الإنفاق الجاري/الإنفاق العام (%)	
22.3	74.2	30.2	61.1	السعودية
11.5	85.3	8.4	90.3	الكويت
17.1	80.4	17.3	78.4	الإمارات
8.9	90.1	11.8	88.2	قطر
18.4	81.6	17.2	82.8	عمان
20.1	75.4	20.3	72.4	ليبيا
26.08	73.92	35.81	64.18	الجزائر
17.16	80.13	20.14	76.76	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

International Monetary Fund [IMF], Government finance statistics year book (Washington, DC, Various Issues).

ثالثاً: خصائص المسار الإنفاقي للدول العربية النفطية للفترة 2000-1990

من خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة للدول العربية النفطية خلال فترة التسعينات يتبين لنا أن التقلب الشديد في أسعار النفط خلال هذه الفترة قد أدى بالدول العربية النفطية إلى تبني تعديلات وتوجهات جديدة للمسار الإنفاقي تختلف عن المرحلة السابقة التي تميزت بوفرة الموارد. وبشكل عام فإنه يمكن حصر أهم الخصائص التي تميز بها المسار الإنفاقي للدول العربية المصدرة للنفط خلال فترة التسعينات فيما يلي:

- استمرار التوجه الإنفاقي المتعاضم رغم الظرف الذي فرض بعض التقليل في هذا التوجه، إذ أن الدول العربية النفطية وإن قلصت بعض أوجه الإنفاق إلا أنها حافظت على نفس التوجه السائد خلال سنوات الوفرة المالية.
- إن تقليص حجم الإنفاق فرضته ظروف معينة تتمثل في انخسار الموارد النفطية، ولم يأتي نتيجة إرادة ذات توجه تنموي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإيجابيات التي جاءت نتيجة لهذا التقليل هي نتيجة تلقائية، ولا يمثل الأمر كله تغييرا جوهريا في طبيعة الإنفاق ومساره. وقد كان من الأجدر أن تكون فترة انخسار الموارد بالنسبة للدول العربية النفطية فرصة لتغيير جذري في توجه الإنفاق العام، بحيث يتم تقليص الإنفاق الجاري وفق أولويات مدروسة، وتحمل قدر من التضحية، وتوجيه قدر أكبر من الإيرادات نحو أصول إنتاجية ذات مردود مستمر.
- استمرار نمو الإنفاق الجاري الذي يمثل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق العام رغم انحصار الموارد، ويعود ذلك إلى التخصيص الكبير لبند الرواتب والأجور نتيجة الزيادة الكبيرة في الوظائف العامة، وهو ما فرض عبئا ماليا كبيرا كان من الصعب إزاحته في فترة تقلص الإيرادات النفطية، في حين عرف الإنفاق الاستثماري انخفاضا كبيرا من خلال تخفيض الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وذلك للضغط على الإنفاق العام.
- التفاوت الكبير بين الإنفاق المقدر في الميزانية والإنفاق الفعلي، وهذا يعود إلى التفاوت الكبير بين الإيرادات المقدر والإيرادات الفعلية وذلك نتيجة ارتباط هذه الأخيرة بأسعار النفط التي تتحدد بعوامل خارجي. وتشير المعلومات المتوفرة حول هذه الخاصية أن ازدياد الإنفاق الفعلي عن المتوقع خلال الفترة 1990-2002 للمملكة العربية السعودية قد بلغ 11 مليون دولار سنويا.¹
- مازالت الدول العربية النفطية تنظر إلى مشكلة انخسار العائدات المالية من النفط على أنها وضع مؤقت، وأنها صعوبات مؤقتة ذات طبيعة تدفقات نقدية أكثر منها مشاكل جذرية، بحيث أنه خلال هذا الوضع المؤقت يمكن أن تتخذ بعض الإجراءات البسيطة لتقليل الإنفاقي بعض المرات والمحافظة على نفس مستواه في أحيان أخرى، واتبعت في سبيل تحقيق ذلك نفس الأساليب التقليدية المتمثلة في تأجيل أو إلغاء بعض الاستثمارات الرأسمالية، أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتمويل النفقات الجارية المتعاضمة.
- إن تعاضم الإنفاق الجاري إلى حد كبير قد أدى إلى تقليص ما كان يسمى بالفوائض المالية المتراكمة خلال فترة الطفرة النفطية، وتآكلها خلال فترة انخسار الموارد المالية النفطية، كما تم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي والذي أدى إلى تراكم العجزات في ميزانيات الدول العربية النفطية.

¹ ماجد عبد الله المنيف، اقتصاديا دول الخليج العربي بين إرث الطفرة النفطية وتحديات المستقبل، مجلة التعاون الاقتصادي، العدد 91، الكويت، أبريل 2003،

رابعاً: انعكاس التطور في الإنفاق العام على اقتصاديات الدول العربية النفطية للفترة 1990-2000.

على الرغم من الارتفاع الكبير للعائدات النفطية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط خلال الفترة 1973-1982 وحجم التراكمت المالية التي كانت الممول الرئيسي للنفقات العامة خاصة الاستثمارية منها، إلا أنها لم تستطع المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية خلال حقبة انحصار الموارد، وما أعقبه من جمود للنفقات الاستثمارية والتي تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات هذه الدول في ظل تنامي دور حكومات هذه الدول في الاقتصاد، حيث يؤول الربيع من النفط ذي المصدر الخارجي إلى الدولة التي تعمل من خلال سياستها الإنفاقية إلى إعادة توزيع الربيع إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد تعمقت المشكلات الاقتصادية في هذه البلدان أساساً خلال سنوات التسعينات وذلك بعد تآكل النفطية المتراكمة. ويمكن إبراز أهم الآثار الاقتصادية لجمود النفقات العامة بشكل عام، وانخفاض النفقات الاستثمارية بشكل خاص على اقتصاديات هذه الدول خلال فترة التسعينات من القرن الماضي فيما يلي:

1- كان الاعتقاد لدى دول العربية النفطية بأن تخفيض الإنفاق الاستثماري خلال فترة انحسار الموارد سيخفف من الضغط على الإنفاق العام وعجز الموازنة، لكنه على الرغم من التخفيض الكبير في حجم الإنفاق الاستثماري بشكل مطلق - وكنسبة من الإنفاق العام - خلال عقد التسعينات، إلا أن عجز ميزانيات هذه الدول قد استمر على طول هذه الفترة، بمتوسط سنوي قدره 21.77 مليار دولار خلال الفترة 1990-1999.

2- لقد تم تمويل العجز خلال السنوات الأولى من الاحتياطي الذي تكون خلال سنوات الطفرة النفطية، وبعد تأكلها تم اللجوء إلى الاقتراض من البنوك المحلية، أو من المؤسسات والصناديق شبه الحكومية، وخصوصاً صناديق التقاعد ذات الموارد المالية المرتفعة. وقد أدى تراكم العجز بشكل عام إلى ارتفاع حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية النفطية، حيث أصبح يشكل سنة 1999 ما يقدر بـ 129.50 مليار دولار وهو ما يمثل 42.90% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وقد سجلت السعودية النسبة الأكبر منه والتي بلغت 55.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، تلتها ليبيا بنسبة 52.8%، ثم الكويت بنسبة 47.3%¹، وقد اضطرت بعض الدول العربية الأساسية المصدرة للنفط إلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج لتمويل عجز الميزانية العامة والتي تتمثل في الجزائر وعمان.

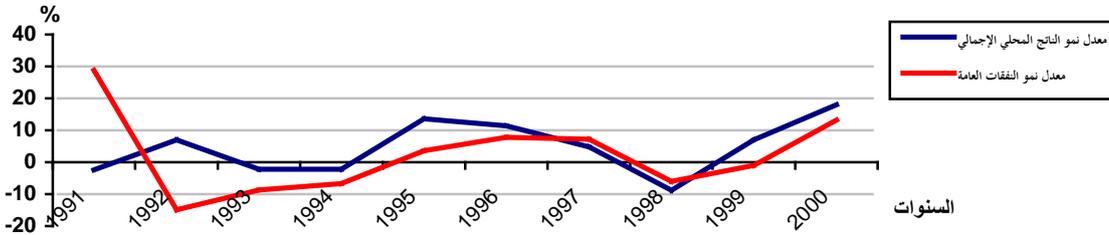
3- لقد أدى الجمود النسبي في حجم النفقات العامة بشكل عام وانخفاض النفقات الاستثمارية بشكل خاص خلال فترة التسعينات والتي تعود بدورها إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط، إلى تناقص معدلات النمو الاقتصادي، حيث تراوحت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الاسمي بين أدنى معدل له (-8.82%) والمسجل سنة 1998 وأعلى معدل بـ 18.01% والمسجل سنة 2000، وبشكل عام فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي متوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 4.3% خلال الفترة 1990-2000، ويشير

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

الشكل (2-2) إلى العلاقة القوية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو النفقات العامة في أغلب سنوات فترة التسعينات.

الشكل (2-2): تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط

خلال الفترة 1991-2000

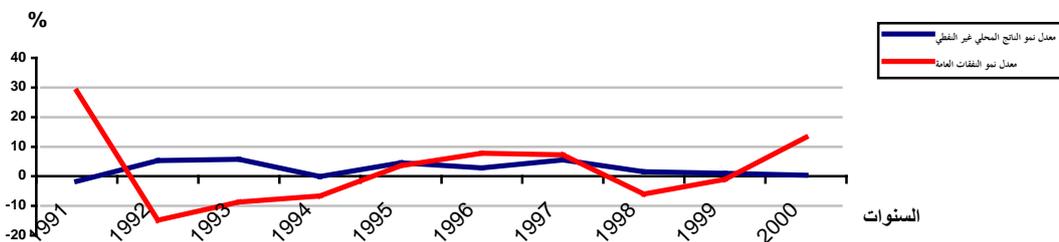


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

4- إن هيمنة قطاع النفط ودور الإنفاق الحكومي في اقتصاديات الدول العربية النفطية جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي عموماً ونمو القطاعات الإنتاجية البديلة (القطاع غير النفطي) مرتبطة بزيادة أسعار النفط وإيراداته وبدرجات متفاوتة بين دول المجموعة، فلقد أدى انحصار العائدات النفطية خلال فترة التسعينات وما نتج عنه من انخفاض في الإنفاق الاستثماري بالقيمة المطلقة-أو كنسبة من الإنفاق العام- والذي يعتبر المحرك الأساسي للقطاعات غير النفطية، إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلي غير نفطي مقارنة بفترة وفرة الموارد (1973-1982)، فلقد تراوحت معدلات نمو هذا الأخير بين أدنى نسبة مسجلة له والمقدرة بـ(1.66%) سنة 1990 وأعلى نسبة له والمسجلة سنة 1993 بـ5.35% وهذا خلال الفترة 1990-2000، وبشكل عام فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي متوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 2.4% خلال هذه الفترة. والشكل التالي يبين حجم الترابط بين معدل نمو النفقات العامة ونمو الناتج المحلي غير النفطي.

الشكل (2-3): تطور العلاقة بين نمو الناتج المحلي غير النفطي ونمو النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط

خلال الفترة 1991-2000



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة التسعينات قد شهدت معدلات مرتفعة لمساهمة القطاع غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين 62.46% و73.04% وذلك نتيجة انحصار القطاع النفطي الذي أدى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2012.

كان للتطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام خلال الفترة 2000-2012 والتقلبات الحادة والمفاجئة التي عرفتها، انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط والتي تعتبر الممول الرئيسي لحجم النفقات العامة. فلقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة فورة أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق الذي شهد تطورا كبيرا، في حين أنه ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل الحاد، الأمر الذي نتج عنه تناقص للتدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، إذ تمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام، ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي وتحسن أسعار النفط عادة العائدات النفطية للارتفاع الأمر الذي مكن السلطات المالية من مواصلة النهج التوسعي للسياسة المالية من خلال زيادة النفقات العامة. وفيما يلي سنتعرض بداية للتطور الإنفاق الحكومي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012، ثم سنشير إلى توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري، ثم نتطرق في الأخير إلى آثار التوسع في الإنفاق العام على اقتصاديات هذه الدول.

أولا: تطور الإنفاق العام للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012

لقد شهد العقد الأول من القرن الحالي تغيرات كبيرة في السوق النفطية أسفرت عن طفرة في أسعار النفط خلال الفترة 2000-2012، الأمر الذي ترتب عنه زيادة كبيرة في العائدات المالية للدول المصدرة للنفط. ولقد اتبعت هذه الدول نتيجة ذلك نفس السياسات التي انتهجتها خلال الطفرتين السابقتين، من دون أن تتكيف مع حركة الديناميكيات المتغيرة، فلقد زادت من حجم الإنفاق العام بهدف توزيع المكاسب النفطية الجديدة غير المتوقعة، وقد كان الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية التي استخدمت للتأثير في الأداء الاقتصادي، إذ لجأت الدول العربية المصدرة للنفط إلى زيادة الإنفاق الداخلي على المصروفات الجارية والرأسمالية، عبر تخصيص المزيد من الموارد على البنية التحتية وبرامج النهوض بالخدمات الاجتماعية والموارد البشرية وتنويع مصادر الدخل، وفيما يلي جدول يبين تحركات النفقات العامة وفق لتحرك أسعار النفط والعائدات النفطية:

الجدول (2-15): تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

2012-2000

السنوات	النفقات العامة (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار للبرميل)	العائدات النفطية (مليون دولار)	معدل نمو أسعار النفط(%)	معدل نمو العائدات النفطية(%)
2000	136342	27.6	158359	57.71	63.69
2001	144013	23.1	134530	16.3-	14.15-
2002	140546	24.3	132963	5.19	1.16-
2003	155900	28.2	153531	16.04	15.17
2004	178644	36	203531	27.66	32.90
2005	213319	50.6	300171	40.55	47.48
2006	244891	61	355842	20.55	18.54
2007	313934	69.1	378589	13.27	6.39
2008	373331	94.1	459848	36.18	21.46
2009	442700	61.0	304104	35.17-	33.86-
2010	476706	77.4	391094	26.88	28.60
2011	555601	107.5	512359	38.89	31
2012	635649	109.5	610979	1.86	19.24

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وفقا للجدول أعلاه فقد شهدت النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط زيادات كبيرة خلال الفترة 2000-2012 وذلك بانتقالها من مستوى 136.34 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 635.65 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل متوسط معدل نمو سنوي قدره 13.68%، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية والتي انتقلت بدورها من مستوى 158.35 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 610.98 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل متوسط معدل نمو سنوي قدره 11.90%، وذلك في أعقاب ارتفاع أسعار النفط من مستوى 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى مستوى 109.5 دولار للبرميل سنة 2012. ويعزى توجه الإنفاق نحو الارتفاع خلال هذه الفترة بشكل عام إلى جهود الإصلاح وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز والقطاع العقاري، وكذا الخدمات الاجتماعية، وفي تفعيل دور القطاع الخاص بهدف تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

ويتبين لنا كذلك من خلال الجدول أعلاه أن هناك تناسب الطردي ما بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدل نمو العائدات النفطية والتي تتناسب بدورها مع معدلات نمو أسعار النفط، باستثناء سنة 2001 التي عرفت زيادة في النفقات العامة بقيمة 5.62% رغم انخفاض العائدات النفطية بنسبة 14.15%، وكذا سنة 2009 التي عرفت نموا في النفقات العامة بنسبة 18.58% على الرغم من انخفاض العائدات النفطية بنسبة 33.86% وذلك نتيجة طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدول العربية النفطية والتي وازنتها اعتبارات

ارتبطت بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة، ومدى مرونة السياسات المالية في العمل على التصدي لتباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العام والاتجاه التوسعي فيه خلال الفترة 2000-2012، فإن وتيرة نموه لم تواكب مستوى النمو في العائدات النفطية خلال هذه الفترة كما كان يحدث في الماضي حيث أن معدلات نمو النفقات العامة كانت أقل من معدلات نمو العائدات النفطية، والذي يعني أن النفقات العامة قد زادت بمعدلات تقل عن معدل الزيادة في العائدات النفطية، وهذا ما يعني أن الدول العربية المصدرة للنفط كانت متحفظة في زيادة الإنفاق العام ومراكمة لاحتياطات مالية، وكانت متحمسة لدفع بعض ديونها الداخلية والخارجية، لذلك فإن التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2008، ارتبط بسياسة عامة أكثر صرامة نسبياً لتقليص الدين العام والذي بلغه نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى 2.43% سنة 2008 مقارنة مع نسبة 50.67% في سنة 2001، كما يعود ذلك إلى إتباع سياسة ضبط النفقات العامة وخاصة في الأجور والمرتبات وذلك ما حصل في كل من دولتي قطر والكويت للفترة (2003-2007)¹.

ثانياً: توزيع الإنفاق العام للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012: فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق الكلي بين شقيه الاستهلاكي والاستثماري خلال الفترة 2000-2012 فإنه يتبين لنا من خلال الجدول (2-16) أن نفقات التسيير مثلت النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة على امتداد هذه الفترة، إلا أنه عند تحليل تطور حصة كل من نفقات الجارية والاستثمارية إلى إجمالي النفقات يتبين ارتفاع نمو حصة هذه الأخيرة مقارنة بالنفقات الجارية، إذ أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام قد ازدادت بدرجة ملحوظة في أغلب دول المجموعة، إذ انتقل متوسط هذه النسبة من 19.30% خلال الفترة 2000-2005 إلى ما نسبته 36.02% خلال سنة 2008 ثم انخفضت إلى 25.04% سنة 2012، مقابل انخفاض حصة النفقات الجارية من 80.70% سنة 2000 إلى 63.98% سنة 2008 لترتفع إلى ما يقارب 75%، حيث يندرج ذلك ضمن توجهات حكومات هذه الدول بما يتماشى مع الحاجة لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية التي يواجهها اقتصاديات هذه البلدان، من خلال إحداث تغييرات هيكلية تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية بتبنيها لسياسة مالية توسعية تتميز برشادة الإنفاق العام عكستها عودة ميلان كفت نفقات الاستثمارية على حساب النفقات الاستهلاكية، والتي عكسها تسجيل نفقات الاستثمارية لمعدلات نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات الجارية، وهذا من خلال المخصصات الاستثمارية الكبيرة التي رصدتها هذه المجموعة من الدول من أجل تحديث بنيتها الاقتصادية الأساسية

¹ روبرت لوني، اقتصاد الخليج إلى أين؟ فرص التكيف مع الطفرة النفطية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2007، ص 50.

الجدول (2-16): توزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

الوحدة: %

2012-2000

2012		2010		2008		2005-2000		
الإنفاق الاستثماري/ الإنفاق العام	الإنفاق الجاري/ الإنفاق العام							
29.96	70.04	30.40	69.59	25.24	74.76	13.20	86.80	السعودية
10.57	89.43	11.67	88.36	29.92	70.08	2.48	97.52	الكويت
20	80	20.43	79.56	33.86	66.13	17.35	82.65	الإمارات
25.50	74.5	26.69	73.30	35.28	64.71	22.94	77.06	قطر
35.28	64.72	39.49	60.15	41.53	58.46	36.53	63.47	عمان
10.27	89.72	57.53	42.46	65.5	34.78	43.41	56.58	ليبيا
31.15	68.85	40.47	59.52	47.09	52.91	32.47	67.52	الجزائر
25.04	74.96	30.89	69.11	36.02	63.98	19.30	80.70	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، العددين: 2008، 2013.

ثالثا: انعكاس التوسع في الإنفاق العام على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2000-2012.

اعتبارا من أن سياسة الإنفاق العام تمثل حجر الزاوية بالنسبة لحكومات الدول العربية النفطية في التأثير على النشاط الاقتصادي، فإن زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق العام الذي شهد تطورا كبيرا خلال الفترة 2000-2012 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، قد خلف آثارا اقتصادية هامة على هذه البلدان، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1- أثر التوسع في الإنفاق العام على مستوى التضخم: تعتبر النفقات العامة المرتكزة بشكل رئيسي على إيرادات النفط في الدول العربية النفطية العامل الرئيسي المحدد لحجم الودائع والائتمان وبالتالي لعرض النقود، حيث تقوم السلطات المالية بتحويل الإيرادات النفطية عن طريق بنوكها المركزية إلى عملة محلية للاضطلاع بنفقاتها الاعتيادية، في حين نجد أن السياسة النقدية تتصف بعدم فاعليتها عموما، خاصة من حيث الوسائل الكمية، لذلك فإن الطريق الأمثل لمعالجة التضخم وحجم الطلب الكلي في هذه البلدان يكون من خلال التحكم في النفقات العامة. والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2012.

الجدول (2-17): تطور معدلات نمو التضخم في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	1.1-	0.1-	0.6	0.2	0.3	1.1	1.8	4.1	9.9	5.1	5.3	5.0	2.9
الإمارات	3.1	2.8	2.9	3.1	5.0	6.2	10.0	11.1	12.3	1.6	0.9	0.9	0.7
الكويت	1.8	1.3	0.9	1.0	1.3	4.1	3.0	5.5	10.6	4.0	4.0	4.7	3.2
عمان	-1.2	-0.8	-0.3	0.2	0.7	1.9	3.4	24.8	4.6-	3.4	3.2	4.0	2.9
قطر	1.7	1.5	0.2	2.3	6.8	8.8	11.8	13.6	15.2	6.1-	4.3-	1.0	1.9
الجزائر	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	11.3
ليبيا	-2.9	-9.2	-9.5	-2.1	-2.2	2.0	3.3	6.2	10.4	2.4	2.4	15.9	6.0
المتوسط	0.24	-	-	1.03	2.21	3.67	5.08	9.86	8.38	2.3	2.3	5.14	4.12

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

لقد أدى التوسع في الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة بين 2000-2008 والذي سجل متوسط معدل نمو سنوي قدره 24.83%، نتيجة زيادة عوائد الصادرات النفطية إلى بروز التضخم في بشكل رئيسي، حيث ارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية النفطية بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 0.24% سنة 2000 إلى معدل قدره 8.38% سنة 2008. وتباينت معدلات التضخم في الدول العربية النفطية سنة 2008 وسجلت أعلى مستوياتها في قطر والإمارات وليبيا، حيث بلغت على التوالي 15.2% و 10.6% و 10.4%، بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من عمان والجزائر بمعدل 4.6% و 4.9% على التوالي.

ويمكن حصر الأسباب للزيادة الضغوط التضخمية إلى جانبين رئيسيين هما:

أ- طفرة الاستيراد من الخارج: يعتبر جزء كبير من الضغوط التضخمية راجع إلى التضخم المستورد، من خلال حركة واردات السلع الغذائية والصناعية من البلدان المتقدمة في ظل ارتفاع أسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية في زيادة وتيرة التضخم في معظم الدول العربية. فبينما قفزت عوائد النفط خلال الفترة 2000-2008 قفز معها أيضا الاستيراد من الخارج بشكل هائل، وفي حالة الدول العربية النفطية أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2008 إلى نمو الواردات بنسبة 43.68% في المتوسط خلال هذه الفترة، من خلال زيادة حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية المستوردة وارتفاع معدلات الإنفاق الاستثمار في مجال البنية التحتية والإسكان. وفي هذا الشأن فقد شهدت أسعار السلع الأولية خلال هذه الفترة طفرة غير مسبوقه من حيث اتساع شمولها ومدة استمراره، التي تجاوزت الستة أعوام من الارتفاعات المتواصلة، حيث أخذت أسعار السلع الأولية منحاً تصاعدياً منذ 2002 إلى منتصف 2008 فقد ارتفع مؤشر

أسعار السلع الاستهلاكية إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف إذ انتقل من 65 في عام 2002 إلى 172 في عام 2008، وقد تسارعت وتيرة التغير في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية خلال عامي 2004 و 2005 عندما بلغ معدل التغير في مؤشر الأسعار 23.7% و 24.3% على التوالي، وتواصل ارتفاع الأسعار خلال عامي 2006 و 2007 ولكن بوتيرة أخف بلغت خلالها معدلات التغير 20.7% خلال عام 2006 و 11.8% خلال عام 2008، وخلال الربع الأخير من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 شهدت أسواق السلع الاستهلاكية طفرة جديدة، عندما قفز مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية إلى مستويات غير مسبوقه بلغت 219 خلال شهر جويلية 2008¹.

ب-زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي: يعتبر الإنفاق العام المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية في الدول العربية النفطية، فبنموه تنمو وتنشط الحركة الاقتصادية. وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومات تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات الناتجة عنها، وبالتالي كان لزاما عليها أن تعيد ضخ أو إعادة تدوير جانب هام من هذه الأموال والإيرادات في الاقتصاد القومي على شكل إنفاق سواء كان جاريا أو استثماريا، وقد انعكست تلك الزيادة في مستويات ومعدلات الإنفاق العام في صورة آثار تضخمية، فالإنفاق الجاري في شكل أحور ومشتريات سلعية وخدمية يساعد على زيادة السيولة لدى الأفراد وبالتالي يزيد من الميل للاستهلاك وهذا من شأنه تغذية الموجة التضخمية إضافة إلى ارتفاع الإنفاق الخاص المرتبط بارتفاع معدلات نمو السيولة المحلية التي انتقلت كمتوسط للدول العربية النفطية من 7.78% عام 2000 إلى 30.53% لتتخفف إلى 23.78% سنة 2008 والتي يسهم فيها الائتمان المحلي بالجانب الأكبر منها.

الجدول (2-18): تطور معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2008 الوحدة: %

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
17.65	19.55	19.31	11.61	18.48	6.93	14.77	6.57	4.35	السعودية
19.20	41.68	23.12	33.78	23.25	13.19	10.97	10.56	11.12	الإمارات
15.77	19.09	21.66	12.28	12.06	7.83	4.75	12.81	6.32	الكويت
23.06	37.18	24.48	21.36	3.95	2.51	5.24	9.21	6.02	عمان
19.78	32.68	37.97	43.25	20.53	15.79	11.80	0.01-	10.68	قطر
16.04	21.50	18.67	11.23	11.04	15.61	17.30	22.30	13.03	الجزائر
54.99	42.02	6.24	29.18	9.19	8.06	5.43	17.62	3.00	ليبيا
23.78	30.53	21.64	23.24	14.07	9.99	10.03	11.29	7.79	المتوسط

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

¹ الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مستويات الإنفاق العام الاستثماري، لاسيما في قطاعات التشييد والخدمات والمرافق العامة قد أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور والأرباح الموزعة دون أن تقابلها زيادة محددة في التدفقات السلعية. والأمر كذلك عندما تتجه الاستثمارات العامة بصورة مكثفة إلى مشروعات الخدمات والمرافق، حيث أنها تعطي دفعة هائلة للطلب دون أن يقابلها زيادة في المعروض من السلع، وبالتالي فإن الاختلال يزداد بين مستوى الطلب الفعال وبين حجم المعروض مما يساعد على ارتفاع حدة الضغوط التضخمية.

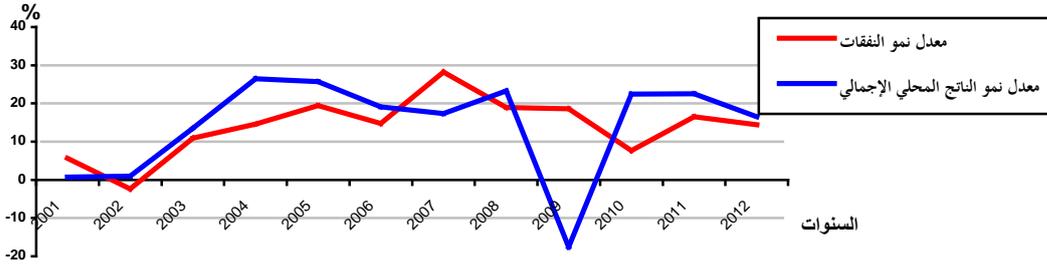
لقد انخفض متوسط معدل التضخم في الدول العربية النفطية لسنتي 2009 و2010 إلى حوالي 2.4% وذلك رغم المستوى المرتفع من النفقات العامة، ويرجع هذا الانخفاض في معدلات التضخم في معظم الدول العربية النفطية بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية بنسبة تقدر بحوالي 31%، وانخفاض أسعار السلع الغذائية بحوالي 15% ومدخلات الإنتاج بحوالي 25% ومنتجات الطاقة بحوالي 37% سنة 2009.¹ وتمثل الانخفاضات الحادة في أسعار السلع نهاية لأبرز فترة انتعاش تاريخية في أسعار السلع الأولية، والذي يرجع سببه الرئيسي إلى معدلات النمو للاقتصاد العالمي القوية، بيد أنه بلغ نقطة النهاية مع التباطؤ المفاجئ في الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كما يعزى التراجع في معدلات التضخم إلى انخفاض الطلب المحلي وظهور حركة تصحيحية لأسعار المساكن والإيجارات التي ارتفعت بشكل لافت خلال عام 2008 في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد عادت معدلات التضخم في الدول العربية النفطية للارتفاع سنة 2011 حيث سجلت كمتوسط معدل قدره 5.14% لهذه السنة، و4.12% لسنة 2012، وترجع زيادة مستويات التضخم في الدول العربية النفطية لعدة أسباب تختلف من دولة إلى أخرى، أهمها زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة، وارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر.

2- أثر التوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: يتطلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق سواء كان إنفاقا استثماريا أم استهلاكيا، وعلى الرغم من أن العلاقة الموجبة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تلازم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن ما يميز الدول العربية النفطية عن البلدان الأخرى هو وجود الربح النفطي الذي جعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة، فمنحنى نفقات تلك الدول تتميز بالتقلب نتيجة اعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي لها و تكون بدورها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعند تتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي للدول العربية المصدرة للنفط نلمس ذلك الأثر طول سنوات الدراسة من خلال الشكل (2-4).

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

الشكل (2-4): العلاقة ما بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

لقد سجل معدل النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط اتجاهها تصاعديا بصورة متسارعة إذ انتقلت من مستوى 0.76% سنة 2000 إلى مستوى 22.50% سنة 2011، وقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 13.47% خلال الفترة 2000-2012، وقد تزامن ذلك مع التزايد الكبير الذي شهدته النفقات العامة خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 13.68%، ويظهر من خلال الشكل الترابط الكبير بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب فترات الدراسة.

3- أثر التوسع في الإنفاق العام على القطاع غير النفطي: لقد استفاد القطاع غير النفطي بشكل كبير من الإنفاق العام الهادف ومن الزيادات الحادة في الإنفاق الرأسمالي الموجه إلى تحديث البنية الأساسية الصناعية، وتقليص القيود في القطاعات الرئيسية والممولة من طرف الإيرادات النفطية المرتفعة خلال الفترة 2000-2012. وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الاقتصادي في قطاع النفط يؤثر في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الإنفاق العام، حيث يلعب الناتج المحلي النفطي دورا كبيرا في توليد الدخل في الناتج المحلي الغير نفطي من خلال مستوى الإنفاق العام، وبما أن مستوى الإنفاق العام يعتمد على الإيرادات النفطية فإن مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط يعتمد في المقام الأول على مستوى النشاط الاقتصادي في قطاع النفط، بمعنى آخر تحدد الروابط المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط مستوى النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط، وبهذا فإن العلاقة بين القطاعين النفطي وغير النفطي في اقتصاديات الدول المصدرة للبترو ت تعتبر تفاعلية وديناميكية في آن واحد وأن النشاط الاقتصادي في القطاع الغير نفطي مرتبطا ارتباطا شديدا بالنشاط في القطاع النفطي. وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول(2-19): تطور كل من النفقات العامة، القطاع النفطي والغير نفطي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

2012-2000

الوحدة: *مليون دولار أمريكي، **%

السنوات	القطاع النفطي *	معدل نمو القطاع النفطي **	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي *	مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي **	النفقات العامة *	معدل نمو النفقات العامة **	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي غير النفطي **	القطاع غير النفطي *	معدل نمو القطاع غير النفطي **
2000	164794	-	403394	59.14	136342	14.61	57.14	238600	-
2001	143647	-12.83	406476	64.66	144013	5.62	54.79	262829	10.15
2002	146160	1.75	410568	64.40	140546	2.40-	53.15	264408	0.6
2003	183669	25.66	465953	60.58	155900	10.92	55.22	282284	6.76
2004	243471	32.55	589429	58.69	178644	14.59	51.63	345958	22.55
2005	356998	46.62	741223	51.83	213319	19.41	55.51	384225	11.06
2006	442990	24.08	882716	49.81	244891	14.80	55.69	439726	14.44
2007	494540	11.63	1035775	52.25	313934	28.19	58.00	541235	23.08
2008	680373	37.57	1276762	46.71	373331	18.92	62.59	596389	10.19
2009	404763	40.51-	1052008	61.52	442700	18.58	68.40	647245	8.52
2010	475146	17.38	1288024	55.34	476706	7.68	66.87	712879	10.14
2011	784111	65.02	1577832	50.30	555601	16.55	70.00	793721	11.34
2012	892976	13.88	1838189	51.42	635649	14.40	67.25	945213	19.08

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2001-2012.

وفي هذا الصدد فقد انتقل قيمة القطاع الغير نفطي من مستوى 238.6 مليار دولار سنة 2000 إلى مستوى 945.21 مليار دولار سنة 2012 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.15%، إلا أن معدل النمو السنوي للاقتصاد النفطي - يشار إليه أحيانا بوصفه الاقتصاد غير الكربوني - تجاوز نمو الاقتصاد الغير النفطي، هذا ما أدى إلى الانخفاض في حصة القطاع غير النفطي في إجمالي حصة الناتج الكلي من معدل 64.40% سنة 2002 إلى 51.42% في العام 2012. وكما يتضح من الجدول (2-19) ذكره فقد شكلت النفقات العامة العمود الفقري للناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تراوحت نسبة مجموع الإنفاق العام إلى مجموع الناتج غير النفطي في دول العربية المصدرة للنفط ما بين 53% و 57.14% خلال السنوات 2000-2003 والتي تعتبر نسبة كبيرة جدا تعكس أهمية النفقات العامة في توليد الدخل خارج القطاع النفطي، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا مستمر خلال الفترة 2004-2012، حيث وصلت إلى مستوى 70% سنة 2011 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة، هذا ما يعكس تزايد أهمية النفقات العامة في توليد الدخل خارج قطاع النفط.

ويتبين لنا من خلال الجدول (2-19) العلاقة الطردية القوية بين معدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي، حيث أن معدلات النمو في القطاع غير نفطي تتحرك في أغلب فترات الدراسة تبعاً لمعدل نمو النفقات العامة

وفيما يتعلق بتأثير التغير في الإنفاق العام على الناتج المحلي غير النفطي في الدول العربية المصدرة للنفط فقد أوضحت دراسة (Espinoza and Senhadji 2011) أن مضاعفات الإنفاق الحكومي-التغير في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كرد فعل لتغير في الإنفاق الحكومي- قد تباينت تبايناً كبيراً في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تراوحت بين 0.2 و 0.3 للمضاعف قصير الأجل وبين 0.4 و 0.7 للمضاعف طويل الأجل. كما اكتشف المؤلفان مضاعفات مختلفة للنفقات الرأسمالية والنفقات الجارية، مع وجود مضاعف طويل الأجل للنفقات الرأسمالية يتراوح بين 0.6 و 1.1، ومضاعف للنفقات الجارية يتراوح بين 0.3 و 0.7 وبهذا فقد توصلت الدراسة أن آثار المضاعف تكون كبيرة في حالة النفقات الرأسمالية¹.

ولقد اتضح لنا من العلاقة السائدة بين الإنفاق العام والناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2000-2012، أن النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط مازال مرهوناً بالإنفاق العام، وهذا يعني أن هذه الدول لم تتمكن إلى الآن من خلق وتطوير أنشطة اقتصادية قوية خارج قطاع النفط تمكنها من تخفيض اعتمادها عن مصدر يكاد يكون وحيداً لتوليد الدخل فيها، وبهذا فإن للربع النفطي أثر سلبي على تحقيق الإستدامة الاقتصادية في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال تأرجح معدلات النمو بين ارتفاع قياسي وانخفاض حاد والاختلال الكبير في الهيكل الإنتاجي، الذي يلعب فيه قطاع النفط دوراً كبيراً على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المبحث الثالث: تطورات أسعار النفط وأثرها على توازن الميزانية للدول العربية المصدرة للنفط.

لقد تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار صدمات أسعاره طيلة فترة أربعين سنة في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في إيرادات الدولة في الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل شبه كلي على العائدات النفطية، وذلك في الوقت التي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الإيرادات من التدني في الإيرادات العامة، مما أحدث تذبذباً كبيراً في أرصدة المالية العامة لهذه الدول خلال هذه الفترة، وفيما يلي سنبين مختلف المراحل التي عرفتها المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط وظاهرة العجز الموازي للدول العربية النفطية.

لقد تبعت وضعية الموازنة العامة للدول العربية النفطية نفس مسار الإيرادات العامة إذ عانت طيلة عقدي الثمانينات وتسعينات القرن الماضي من عجز موازي بعد أن حققت فوائض مالية كبيرة خلال الفترة 1973-

¹Espinoza, Rafael and Abdelhak Senhadji (2011), "How Strong are Fiscal Multipliers in the GCC? An Empirical Investigation," IMF Working Paper 11/61 (Washington: International Monetary Fund).

1982، وقد جاء هذا التحول على إثر التقلبات التي عرفتها السوق النفطية، وضعف القدرة على وضع التوقعات المناسبة لها، فضلا عن عدم قدرة السلطات في السيطرة على الإنفاق العام، وفيما يلي سنبين علاقة تقلبات أسعار النفط بظاهرة العجز الموازي الذي لازم الدول العربية النفطية وأدوات تمويل هذا العجز.

أولاً: انعكاس تقلب أسعار النفط على الموازنة العامة للفترة 1973-1999.

بعد أن حققت البلدان العربية النفطية فائضا في موازنتها العامة لمعظم عقد السبعينات ومطلع الثمانينات، والذي يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في العائدات النفطية على إثر الفورة التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981)، فإنه وبعد هذه الفترة أي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات قد عانت من عجز في موازنتها العامة، وقد جاء ذلك نتيجة للتدهور المتواصل التي عرفته الإيرادات النفطية على إثر التقلبات في السوق النفطية، كما يعود ذلك أيضا إلى معدلات النمو العالية في الإنفاق الحكومي واستمرار حكومات هذه المجموعة من الدول في الإنفاق بنفس الوتيرة التي اعتادت عليها في السنوات التي سبقت انخفاض الإيرادات النفطية. وقد سجلت كل من المملكة العربية السعودية وعمان أول عجز لهما في عام 1982، وتبعتهما قطر عام 1984، ولم يكن بالإمكان اعتبار الميزانية الكويتية متمتعة بفائض إلا بعد إضافة عائدات الاستثمار الكويتي في البلدان الأجنبية، أما في الإمارات العربية المتحدة فقد ظلت الميزانية الاتحادية تعاني من العجز منذ أوائل الثمانينات. وبالنسبة لجزائر وليبيا فقد سجلتا أول عجز سنتي 1983 و1980 على التوالي.

ولا شك في أن تراكم العجزات يمثل عبئا تزداد وطأته كلما استمرت حالة العجز حتى وإن قل معدلها في بعض السنوات، وحتى ولو ارتفعت أسعار النفط نسبيا فهي غير قادرة على مجاراة المسار الإنفاقي الكبير. وقد جرى تمويل العجز بالاعتماد على ما يعرف بالفوائض المالية النفطية المتراكمة والتي جرى السحب منها، إلا أن تعاظم الإنفاق الجاري إلى حد كبير سرع من تقليصها وتآكلها خلال فترة انحسار الموارد المالية النفطية، ولذلك تم اللجوء بعد ذلك إلى الاقتراض المحلي والخارجي، مع أنه كان هناك اقتراض حتى قبل تآكل الاحتياطي المالي النفطي، وذلك لعدم إمكانية السحب من الاحتياطي في أحيان تبدو فيها الحاجة إلى مزيد من المال لتغطية احتياجات الإنفاق.

الجدول (2-20): تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية تبعاً لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1974-2000
الوحدة: مليون دولار

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
رصيد الموازنة	12446	11938	14744	15415	5935	26410	59431	34555	20071-
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
رصيد الموازنة	18370-	31521-	12171-	32910-	17808-	24749-	4370-	17018-	50541-
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الموازنة	16898-	15926-	25967-	20382-	16091-	4989-	26268-	23685-	13095

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الفترة (1974-1993): عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 123.
-الفترة (1994-2000): الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عجز الموازنة العامة قد أصبح ظاهرة مستمرة على طول الفترة الممتدة ما بين 1982-1999 وذلك بسبب التحولات التي عرفتها السوق النفطية والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الأمر الذي ترتب عنه انخفاض في الإيرادات النفطية، في الوقت الذي لم يجري فيه تخفيض مماثل في الإنفاق العام يتناسب مع هبوط الإيرادات وبذلك فقد سجلت سنة 1986 ذروة العجز الموازي خلال فترة الثمانينات بمقدار 31.52 مليار دولار وذلك في أعقاب انهيار أسعار النفط ووصولها إلى مستوى 13 دولار للبرميل، وفي المرحلة اللاحقة كان لحرب الخليج الثانية الأثر البالغ في تعميق العجز في ميزانيات هذه الدول وذلك ببلوغه أعلى قيمة له على الإطلاق خلال الفترة 1982-1999 ببلوغه مستوى 50.54 مليار دولار سنة 1991، والتي تحملت الكويت العبء الأكبر منها بحدود 25.5 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك على ارتفاع النفقات العسكرية والحربية، وكذا انخفاض عائدات النفط بسبب توقف الصادرات النفطية الكويتية بالكامل إضافة إلى انخفاضها في عموم دول مجلس التعاون لاضطراب الحالة الأمنية في المنطقة¹، ليتقلص بعدها العجز في الموازنة العامة سنتي 1992 و 1993 وذلك نتيجة التخلص في النفقات العسكرية التي كانت تثقل كاهل الدول الخليجية وإلى عودة إنتاج النفط إلى مستواه المعهود.

وعموماً فإن حجم العجز الموازي في البلدان العربية المصدرة للنفط كان يتأثر بدرجة كبيرة بالتقلبات في سعر النفط، ففي السنوات التي شهد فيها سعر النفط نوعاً من الانتعاش مثل سنتي 1996 و 1997 فإن مقدار العجز انخفض بشكل ملحوظ، وبالمقابل فإن السنوات التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط بشكل كبير مثل سنتي 1994 و 1998 والتي سجلت أسعار نفط خلالها 15.5 و 12.3 دولار للبرميل على التوالي، فإن مقدار العجز المالي قد شهد ارتفاعاً كبيراً.

¹ محمد عبد العزيز التويجري، عدنان جعفر آل حسن، العوامل المؤثرة على عجز الموازنة في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 96، جامعة الكويت، الكويت، ص 85.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تلجأ إلى تطوير إيرادات بديلة للنفط بل قامت بالسحب من الأرصدة المالية المستثمرة في الخارج، وهو ما أدى إلى تخفيض نسبة عوائد الاستثمارات الخارجية في إجمالي الإيرادات والتي شكلت في بعض السنوات نسبة عالية من إيرادات الميزانية، ونتيجة لذلك فإن ظاهرة الفوائض النفطية قد بدأت بالتلاشي تدريجياً حتى اختفت تماماً مع نهاية أزمة الخليج الثانية، ولا ريب أن استمرار العجز المالي على طول هذه الفترة والاستمرار في الاقتراض لتلبية احتياجات الإنفاق وتمويل هذا العجز، يعني أنه لم يكن هناك في الإمكان تخصيص قدر من الإيرادات لتوجيهها وجهة إنتاجية في تكوين قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي ومدرة للدخل، بل إنه كان من الصعب حتى تسديد الديون وخدماتها بعد أن استمر تراكمها.¹

وبينما كان العجز ظاهرة ملازمة لاقتصاديات بعض هذه البلدان منذ عام 1982 وحتى عام 1999 (السعودية، الإمارات، الكويت) فإن بلدان نفطية أخرى قد شهدت تقلبات بين العجز والفائض (عمان، قطر، الجزائر، ليبيا)، وبالرغم من أن العجز المالي هو الحالة الغالبة، إلا أن هذه البلدان قد شهدت سنوات من توازن أو فائض الميزانية². فبالنسبة للجزائر فقد سجلت فائضاً لسنتي 1990، 1991 بمقدار 22.55 و0.774 مليار دولار على التوالي، وخلال سنتي 1996 و1997 بمقدار 13.68 و11.45 مليار دولار على التوالي، أما عمان فقد سجلت فائضاً خلال سنتي 1990 و1997 بمقدار 397 و105 مليون دولار على التوالي، وليبيا سجلت فائضاً خلال سنتي 1995 و1996 بمقدار 93 و89 مليون دولار على التوالي، وقطر خلال سنتي 1990 بمقدار 70 مليون دولار.

ثانياً: أدوات تمويل العجز الموازني

لقد اعتمدت البلدان العربية المصدرة للنفط في السنوات الأولى من مسيرة العجز الموازني التي شهدتها خلال الفترة 1982-1999 على السحب من احتياطياتها المالية المتراكمة خلال الرواج النفطي الذي شهدته خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث أدت الزيادة الكبيرة في إيرادات الصادرات النفطية نتيجة التحسن الكبير والمفاجئ الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري الخارجي لصالح صادرات النفط بعد سنة 1973 وإلى غاية 1982 والذي ظهر في شكل تراكم فوائض في موازين المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط، التي تم تحويلها إلى أصول مالية أو أدوات دين في ذمة الغير، وهكذا فقد نتج عن الارتفاع المفاجئ والسريع للإيرادات النفطية، وتفوق نسب تراكم تدفقات الدخل النفطي على المقدرة الاستيعابية لمعظم اقتصاديات الدول النفطية، نشوء ظاهرة جديد وغير مألوفة في التاريخ الاقتصادي الحديث، تتمثل في اقتران ظاهرة التخلف بظاهرة تصدير رأس المال للخارج، وقد ساعد على ذلك انعدام وجود سوق مالية عربية نشطة ومتحررة من سيطرة شبكة المصارف الدولية تقوم بدور الوسيط المالي المطلوب على صعيد المنطقة العربية لتحقيق قدر من التوازن في توزيع السيولة النقدية

¹ أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد، ط1، مركز الدراسات والبحوث العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص9.

² عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص128.

والأموال القابلة للاستثمار بين البلدان العربية النفطية وغير النفطية¹. ففي المراحل الأولى تم تمويل العجز من إيرادات الاستثمارات المالية، وفي مراحل لاحقة وتحت ضغط تزايد النفقات العامة وثبات أو تدهور العائدات اضطرت هذه البلدان لتسييل بعض أصول تلك الاستثمارات، وفي معظم البلدان النفطية كان السحب من الاحتياطي يشكل المصدر الوحيد أو الرئيسي لتمويل العجز.

وحتى منتصف الثمانينات كانت معظم البلدان العربية النفطية تستطيع أن تغطي عجز ميزانيتها بسهولة عن طريق السحب من احتياطياتها الأجنبية، حيث أنه وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط والذي جعل البلدان العربية النفطية تواجه وضعاً لم تكن معتادة عليه خلال سنوات الوفرة المالية، إلا أن المشكلة كانت بصورة أساسية مشكلة نقص في تدفق النقود لا مشكلة إعسار شامل، ولكن عندما تبين أن بطء عملية عودة الانتعاش إلى أسعار النفط، وبدأ عجز الميزانية يظهر على أنه ليس عابراً، بدأ عدد من بلدان العربية النفطية وخصوصاً عمان والكويت، يتطلع للاقتراض من الأسواق المحلية للتغلب على العجز، حيث بدأت كل من عمان والكويت بإصدار السندات في نوفمبر 1987، وأضافت عمان الصكوك إلى برنامجها في عام 1991، وبدأت السعودية بإصدار أسهمته حسابات الإيداعات السهمية المصرفية في عام 1984، ولكنها استعاضت عنها بصكوك التنمية الحكومية في عام 1988 والذي وصل إلى 44 مليار دولار عند نهاية 1992، والذي كان هو الأكبر من نوعه في المنطقة كلها، وقد كان ذلك يعكس حجم العجز في الميزانية الذي تحتاج إلى تغطيته، وفي نوفمبر عام 1991 بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار سندات خزينة². وفي بعض البلدان التي لا تتوفر لديها احتياطات مالية كبيرة مثل عمان والجزائر، فإنها لجأت إلى الاقتراض من الخارج أو للتمويل التضخمي من البنك المركزي.

لقد ازداد الاعتماد على التمويل عن طريق الاقتراض الداخلي بعد أزمة الخليج في البلدان التي تعتمد تقليدياً على احتياطياتها المالية الهائلة مثل السعودية والكويت وقطر، ولقد أدى تفشي وتعمق سياسات التمويل بالعجز إلى تزايد الدين العام في دول هذه المجموعة حتى أصبح يشكل سنة 1999 ما يقدر بـ 129.50 مليار دولار وهو ما يمثل 42.90% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية المصدرة للنفط، وقد سجلت السعودية النسبة الأكبر منه والتي بلغت 55.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، تلتها ليبيا بنسبة 52.8%، ثم الكويت بنسبة 47.3%، ثم قطر بنسبة 40%، والجزائر بنسبة 21.7% في حين لم تسجل الإمارات وعمان إلا ما نسبته 8.2% و11.4% على التوالي³، ومعظم هذا التمويل المحلي قد تأتي من بيع أذونات خزينة أو من خلال الاقتراض من المصارف التجارية وذلك لأن معظم حكومات هذه البلدان لا تقوم بالاقتراض على الإطلاق من المصرف المركزي⁴. وإلى

¹ محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض لتطورات والاتجاهات في القطاعات النقدية والمالية في منطقة الإسكو، 1994، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، ص 75.

³ صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

⁴ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 137.

جانبا ذلك، استمرت بعض الدول في الاعتماد على عوائد الاستثمارات الحكومية والسحب من الاحتياطيات العامة لغايات تمويل العجز، حيث لجأت الإمارات إلى استخدام كل من هذين المصدرين، وقامت الكويت بتمويل العجز من خلال السحب من الاحتياطيات العامة للدولة.

وفيما يتعلق بالاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل العجز كان محدودا، حيث تم اللجوء إلى هذا المصدر من طرف دولتين هما الجزائر وعمان والذي وصل فيها حجم الدين الخارجي إلى مستوى 28.015 و3.6 مليار دولار سنة 1999 على التوالي وهو ما يمثل 58.3% و 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط وفائض الموازنة في الدول العربية النفطية.

كان للتطورات الكبيرة و التقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار النفط خلال الفترة 2000-2012 انعكاسات واضحة على حجم الإيرادات والنفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى التأثير على الوضع الكلي للموازنة العامة، وفيما يلي سنتعرض لانعكاس تطورات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2008 ثم خلال الأزمة المالية العالمية ومع لحقتها من تطورات حتى عام 2012.

أولا: انعكاس تطورات أسعار النفط على الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2008

إن انعكاس الطفرة النفطية على زيادات عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانية العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2008 قد أدى إلى تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات العامة لتلك الدول، وذلك بانتقالها من مستوى 23.578 مليار دولار سنة 2000 والتي يمثل 14.17% من إجمالي الإيرادات العامة، إلى مستوى 286.68 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يمثل 42.37% من الإيرادات العامة.

الجدول (2-21): تطور رصيد الموازنة العامة للدول العربية النفطية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2012
الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الموازنة	23578	6733-	5627-	19261	49431	106782	156764
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
رصيد الموازنة	144416	286683	26896-	30572	111239	199996	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2001-2013

باستثناء سنتي 2001 و2002 التي سجل خلالها رصيد الميزانية للدول العربية المصدرة للنفط عجزا طفيفا في حدود 4.9% و 4.17% من إجمالي الإيرادات العامة على التوالي، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض حجم الصادرات النفطية، فإنه وخلال الفترة 2003-2006 عرف رصيد الميزانية لهذه المجموعة من الدول فائضا شهد ارتفاعا كبيرا وتزايد مستمر متناسبا مع المنحى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط والذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي تعتبر الممول الرئيسي لميزانيات هذه المجموعة من الدول، فقد ارتفعت نسبة

فائض الميزانية إلى الإيرادات العامة من 10.99% سنة 2003 إلى مستوى 39.02% سنة 2006. ورغم المستوى الكبير الذي سجله الفائض في رصيد الميزانية سنة 2007 إلا أنه شهد انخفاضاً مقارنة بسنة 2006 بلغ 25.09% وذلك رغم تواصل ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة، والسبب في ذلك يعود إلى نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من معدل نمو الإيرادات وذلك بفعل التوسع في قنوات الإنفاق العام، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض نسبة الفائض إلى إجمالي الإيرادات بنسبة 11.8%.

لقد شهد الوضع الكلي للموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط ارتفاع الفائض بمقدار يقارب الضعف سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 وذلك جراء تجاوز النمو في إجمالي الإيرادات العامة النمو في إجمالي النفقات، وبذلك فقد حققت نسبة الفائض إلى إجمالي الإيرادات أكثر من 42% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة 2000-2008، مدفوعة بالارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية جراء الارتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط.

ثانياً: تقلبات أسعار النفط في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الموازنة العامة.

نتيجة الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل الحاد للدول العربية المصدرة للنفط، الأمر الذي نتج عنه تناقص في التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطررها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، حيث تمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام الذي أثر على استقرار أوضاع المالية العامة بشكل عام.

أدت تبعات الأزمة إلى تراجع حاد في الوضع الجاري للموازنة العامة التجميعية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط، فقد تراجع الفائض الكلي بمدة بعد سنوات من النمو المطرد ليتحول إلى عجز سنة 2009 قدره 26.89 مليار دولار عام 2009، وجاء الانخفاض في الفائض الكلي نتيجة تراجع إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 38.54% في عام 2009 ونمو إجمالي الإنفاق الجاري بنسبة 13.55%، ومع تحول الفائض الكلي في الموازنة العامة المجمعة للدول العربية المصدرة للنفط إلى عجز، فإنه وبعد أن بلغت نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 22.45% سنة 2008، فقد وصلت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.55% سنة 2009. ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية وانتعاش اقتصاديات الدول العربية النفطية وذلك بفعل ارتفاع إيراداتها النفطية الذي أسهم في ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 22% و 31.45% و 25.31% خلال السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، فقد عاد الوضع الكلي للموازنة العامة للدول العربية النفطية ليسجل فائضاً وصل إلى مقداره 199.99 مليار دولار سنة 2012 والذي سجل نسبة 10.88% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

لقد بينت حدة التراجع في الأوضاع المالية في معظم الدول النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية أن جميعها ليست بمنأى عن الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية، حتى لو كان في إمكان بعضها الاعتماد على

الفوائض المالية التي نمت خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة، حيث يبقى استخدام هذه الفوائض مقتصرًا على المدى القصير وضمن هوامش ضيقة. وبذلك فإنه من الضروري إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، وبحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

المطلب الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط.

سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة تأثير أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستعمال معطيات بانيل لـ 7 دول عربية رئيسية مصدرة للنفط وهي السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، الجزائر، ليبيا خلال الفترة 1990-2012 بمقدار 23 مشاهدة، ولهذا الغرض سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل الدول، ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بناؤها والمتمثلة في تقدير نماذج الأثر الثابت، ونماذج الأثر العشوائي، واختيار النموذج الملائم لدراسة أثر أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: تقدير النموذج الإجمالي (Pooled)

1- تقدير النموذج: من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين أسعار النفط ورصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قمنا بأخذ أسعار النفط (P_{it}) كمتغيرة مستقلة، ورصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (SB_{it}) كمتغيرة تابعة، حيث سنقوم في البداية بدراسة الاستقرارية لهاتين المتغيرتين.

أ-دراسة الإستقرارية للمتغيرة المستقلة (P_{it}): من خلال الاختبارات التي أجريت على السلسلة الزمنية لهذه المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي قمنا بالتفريق من الدرجة الأولى وتوصلنا من خلال الاختبارات الإحصائية إلى أن المتغيرة ($D(P_{it})$) مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى¹.

ب-دراسة الإستقرارية للمتغيرة التابعة (SB_{it}): من خلال الاختبارات التي أجريت على هذه المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة مستقرة عند المستوى².

من خلال دراسة الإستقرارية للسلسلتين السابقتين يمكن اقتراح النموذج التالي:

$$SB_{it} = b_0 + b_1 D(P_{it}) + \varepsilon_{it}$$

من خلال تقدير النموذج حصلنا على النتائج التالية:³

¹ أنظر الملحق رقم 5 و6.

² أنظر الملحق رقم 7.

³ أنظر الملحق رقم 8.

$$SB_{it} = -2.43 + 22.73 D(P_{it})$$

$$\begin{matrix} T(-1.2912) & (2.9795) \\ P(0.1982) & (0.0034) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.0551 \quad F = 8.8776 \quad (0.0033)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما ارتفعت فروقات أسعار النفط بـ 1% يرتفع رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 22.73%.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية لمعامل $D(P_{it})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05 (0.0034)، وعدم وجود معنوية إحصائية للثابت b_0 لأن احتمال إحصائية T أكبر من 0.05 (0.1982).

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

- من خلال تحليل معامل التحديد R^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 5.51%، أما النسبة الباقية (94.49%) فتعود إلى عوامل أخرى، ويمكن تفسير ذلك اقتصادياً بأن هذا يعتبر كمحصلة للجمود النسبي في النفقات العامة على الرغم من انحصار الموارد الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وكذا أن سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط كانت أكبر من سرعة نمو الإيرادات وبالتالي رصيد الموازنة العامة.

2- النموذج ذو التباين المتجانس.

أ- اختبار الكشف على عدم تجانس التباين (اختبار وايت (White)).

يقوم اختبار "وايت" على اختبار العلاقة بين مربعات الأخطاء وعدة متغيرات مفسرة وفق النموذج التالي:¹

$$e_{it}^2 = b_0 + b_1 \cdot d(P_{it}) + b_2 [d(P_{it})]^2$$

- حيث أن الأخطاء e_{it} نتحصل عليها من خلال النموذج السابق.

- إحصائية اختبار "وايت" تعطى بالعلاقة التالية:

$$\chi^2 = NT * R^2 \rightarrow \chi_c^2$$

حيث c تمثل عدد المتغيرات المفسرة في النموذج.

ومن خلال الأخطاء المتحصل عليها في النموذج يمكن حساب إحصائية "وايت" كما يلي:

$$\chi^2 = (7 \times 23) \times (0.055182) = 8.884302$$

¹ Sevestere Patrick, Econométrie des données de panel, Dunod, Paris, 2002, p:37-38.

نلاحظ أن الإحصائية المحسوبة $\chi^2 = 8.884302$ هي أكبر من الإحصائية الجدولية (5.991)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية عدم وجود تجانس في التباين.

ب-إعادة تقدير النموذج: نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، سنقوم بإعادة تقدير النموذج وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وهذا من أجل الحصول على تقديرات (BLUE). ومن خلال عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:¹

$$SB_{it} = -1.15 + 13.6D(P_{it})$$

$$\begin{matrix} T(-1.7105) & (4.9612) \\ P(0.0892) & (0.0000) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.1393 \quad F = 24.61 \quad (0.000002)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP، حيث أنه كلما ارتفعت فروقات أسعار النفط بـ 1% يرتفع رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 13.6%.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية لمعامل $D(P_{it})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05 (0.0000)، وعدم وجود معنوية إحصائية للثابت b_0 لأن احتمال إحصائية T أكبر من 0.05 (0.0892).

-إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائيا.

-من خلال تحليل معامل التحديد R^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 13.93%، أما النسبة الباقية (86.07%) فتعود إلى عوامل أخرى، ويمكن تفسير ضعف هذه النسبة اقتصاديا بأن ذلك يعتبر كمحصلة للجمود النسبي في النفقات العامة على الرغم من انحصار الموارد الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وكذا أن سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة للنفط كانت أكبر من سرعة نمو الإيرادات وبالتالي رصيد الموازنة العامة.

على الرغم من قبولنا لهذه النتائج فهي لا تعتبر من النماذج المعبرة للعلاقة بين هاتين المتغيرتين، وعليه فإننا سنقوم بتقدير نماذج أخرى.

3- تقدير نموذج الأثر الإجمالي باستخدام التباطؤ الزمني: تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل. ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الإنحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وإدخال ذلك في النموذج، حتى يتسنى تقييم تأثير القيم الماضية للمتغيرة المستقلة على قيمة المتغيرة

¹ أنظر الملحق رقم 9.

التابعة الحالية. ومن أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين أسعار النفط ورصيد الموازنة بشكل أكثر واقعية وبشكل دقيق قمنا بأخذ بعين الاعتبار التباطؤ الزمني لأربع فترات لتأثير أسعار النفط¹، وذلك باعتبار أن أسعار النفط للسنوات الماضية تؤثر على حجم الفوائض المالية المدخرة وهو ما يؤثر على حجم النفقات العامة في السنوات اللاحقة أي أنه سيحدد معالم السياسة المالية المستقبلية إن كانت توسعية أو انكماشية وبالتالي فإن ذلك سيؤثر في نهاية المطاف على رصيد ميزانية الدولة. ومن خلال عملية التقدير حصلنا على النموذج التالي:²

$$SB_{it} = -3.54 + 18.27 D(P_{it}) + 17.82 D(P_{it-1}) + 20.41 D(P_{it-2}) + 8.06 D(P_{it-3}) + 11.75 D(P_{it-4})$$

$T(-3.5118)$	(5.8749)	(5.7623)	(6.4558)	(2.6282)	(3.6472)
$P(0.0006)$	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0097)	(0.0006)

$$\bar{R}^2 = 0.4021 \quad F = 17.8156 \dots \dots \dots (0.0000)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP، حيث أن رصيد الموازنة كنسبة من GDP يرتفع بـ 18.27% إذا ارتفعت فروقات أسعار النفط لنفس السنة بـ 1%، وبـ 17.82% إذا ارتفعت فروقات أسعار نفط السنة الماضية بـ 1%، وبـ 20.41% إذا ارتفعت فروقات أسعار النفط قبل سنتين بـ 1%، وبـ 8.06% إذا ارتفعت فروقات أسعار النفط قبل ثلاث سنوات بـ 1%، وبـ 11.75% إذا ارتفعت فروقات أسعار النفط قبل أربع سنوات بـ 1%. ويمكن تفسير هذا الارتباط إلى أن أسعار النفط لنفس السنة تؤثر على رصيد الموازنة من خلال تأثيرها على جانب الإيرادات لنفس السنة، في حين أن أسعار نفط السنوات الماضية تؤثر على حجم المدخرات النفطية والتي تعتبر في كثير من الأوقات ممول رئيسي لعجز الموازنة من جهة، ومن جهة أخرى فإن أسعار النفط المنخفضة والتي تؤدي لمشكلة انحسار العائدات المالية ينظر إليها أنها وضع مؤقت، وأنها صعوبات مؤقتة ذات طبيعة تدفقات نقدية أكثر منها مشاكل جذرية، بحيث أنه خلال هذا الوضع المؤقت يمكن أن تتخذ بعض الإجراءات البسيطة لتقليص الإنفاق بعض المرات والمحافظة على نفس مستواه في أحيان أخرى، لذلك نجد أن أسعار نفط السنوات السابقة لها دور في تحديد رصيد الموازنة العامة.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية للثابت b_0 ولمعاملات $D(P_{it})$ ، $D(P_{it-1})$ ، $D(P_{it-2})$ ، $D(P_{it-3})$ ، $D(P_{it-4})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05.

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

¹ تم اختيار 4 تأخيرات وفقاً لإحصائية أكايك وشواتز.

² أنظر الملحق رقم 15.

-من خلال تحليل معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 40.21%، أما النسبة الباقية (59.79%) فتعود إلى عوامل أخرى.

ثانيا: **تقدير نماذج الأثر الثابت:** يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول)، ونموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) ونتائج تقدير النماذج موضحة فيما يلي:

1- تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول): إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد أعطتنا النتائج التالية:¹

$$SB_{it} = -1.83 + 14.44 D(P_{it})$$

$$\begin{matrix} T(-1.8993) & (3.5768) \\ P(0.0679) & (0.0005) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.3431 \quad F = 10.8944 \quad (0.00000)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP، حيث أنه كلما ارتفعت فروقات أسعار النفط بـ 1% يرتفع رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 14.44%.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية لمعامل $D(P_{it})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05 (0.005)، وعدم وجود معنوية إحصائية للثابت b_0 لأن احتمال إحصائية T أكبر من 0.05 (0.0679).

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

-من خلال تحليل معامل التحديد R^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 34.31%، أما النسبة الباقية (65.69%) فتعود إلى عوامل أخرى، ويمكن تفسير ضعف هذه النسبة اقتصادياً لعدم تناسب نمو كل من النفقات والإيرادات العامة وكذا لسرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نمو رصيد الموازنة.

- **اختبار وجود الأثر الثابت الفردي:** يسمح اختبار "ستيودنت" باختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي الخاص بالدولة، وعليه فهو يسمح لنا بمعرفة وجود أو عدم وجود الأثر الثابت لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من نماذج الانحدار، ولكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، وفي هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار "فيشر" والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$F = \frac{(R_1^2 - R_0^2)}{(1 - R_1^2)/(nT - n - k)} \rightarrow F(n-1, nT - n - k)$$

¹ أنظر الملحق 10.

حيث: R_1^2 : يمثل معامل التحديد للنموذج ذو الأثر الثابت، بينما R_0^2 : يمثل معامل التحديد للنموذج الإجمالي (Ploood) ، K يمثل عدد المتغيرات المفردة.

إذا كان $F \geq F_{0.05}^{(n-1, nT-n-K)}$ نرفض الفرضية H_0 (عدم وجود أثر فردي).

أما إذا كان $F \leq F_{0.05}^{(n-1, nT-n-K)}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 .

الجدول (2-22): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول).

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: P_OIL			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.631706	(6,146)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

من خلال نتائج الاختبار المتوصل إليها في الجدول (2-22) يتبين أن الإحصائية المحسوبة لفيشر $F_{calcul} = 10.63$ والتي يقابلها الاحتمال $prob = 0.0000 < 0.05$ وبذلك فإننا نرفض الفرضية H_0 وعليه الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى، وعليه فإن تأثير فروقات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا التأثير موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-23): الأثر الثابت للأفراد(الدول)

البلد	الأثر	البلد	الأثر
السعودية	2.680642	عمان	-2.102734
الكويت	-8.913532	ليبيا	6.094041
الإمارات	-2.511286	الجزائر	2.642757
قطر	2.110112		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين فروقات أسعار النفط ورصيد الموازنة كنسبة من GDP في أربعة دول تأتي على رأسها ليبيا والذي يعكس الارتباط القوي لرصيد الموازنة بأسعار النفط وهذا نتيجة طبيعة لعدم تنوع الاقتصاد لهذا البلد وارتباطه المفرط بالنفط، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثانية وذلك باعتبارها أول دولة عربية في إنتاج وتصدير النفط، ثم تأتي الجزائر ثم قطر. في حين توجد علاقة عكسية بين فروقات أسعار النفط ورصيد الموازنة كنسبة من GDP في كل من الكويت والإمارات وعمان، ويعتبر ذلك كنتيجة للأزمة التي عرفتها الكويت والإمارات بسبب حرب الخليج الأولى والنفقات العسكرية الكبيرة التي تحملتها هذه الدول أمام تناقص الإيرادات النفطية بعد تناقص صادراتها من النفط وهو ما أدى إلى تحمل عجز موازي كبير على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، أما بالنسبة لعمان فإن العلاقة السلبية تعود إلى تسجيل عجز موازي في أغلب

الفترة 1990-2001 باستثناء سنتي 1990 و 1997 في مقابل ارتفاع أسعار النفط في عديد من سنوات هذه الفترة وتسجيل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي لجل سنوات هذه الفترة.

2- تقدير نماذج الأثر الثابت للدول باستخدام التباطؤ الزمني: نتائج تقدير النماذج باستخدام تأثير الإبطاء الزمني لأسعار النفط بأربع سنوات موضحة فيما يلي:¹

$$SB_{it} = -3.54 + 18.27 D(P_{it}) + 17.82 D(P_{it-1}) + 20.41 D(P_{it-2}) + 8.06 D(P_{it-3}) + 11.75 D(P_{it-4})$$

$T(-4.0275)$	(6.8129)	(6.6823)	(7.4865)	(3.0478)	(4.2295)
$P(0.0001)$	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0029)	(0.0006)

$$F = 15.1971 \dots \dots \dots (0.0000) \bar{R}^2 = 0.5554$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أننا تحصلنا على نفس نموذج الأثر الإجمالي باستخدام التباطؤ الزمني لعلاقة ما بين أسعار النفط ورصيد الموازنة.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية للثابت b_0 ولمعاملات $D(P_{it})$ ، $D(P_{it-1})$ ، $D(P_{it-4})$ ، $D(P_{it-3})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05.

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

- من خلال تحليل معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 55.54% وهي نسبة معتبرة، أما النسبة الباقية (44.46%) فتعود إلى عوامل أخرى.

* اختبار وجود الأثر الثابت الفردي للدول باستخدام التباطؤ الزمني: من خلال نتائج الاختبار المتوصل إليها في الملحق (17) يتبين أن الإحصائية المحسوبة لفيشر $F_{calcul} = 7.89$ والتي يقابلها الاحتمال $prob = 0.0000 < 0.05$ وبذلك فإننا نرفض الفرضية H_0 وعليه الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى، وعليه فإن تأثير فروقات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP يختلف من دولة إلى أخرى.²

3- تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات): لا يمكن تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) لأن أسعار النفط (المتغير المستقل) ثابت بالنسبة لجميع الدول في نفس السنة.

ثالثاً: تقدير نماذج الأثر العشوائي: يتم تقدير هذه النماذج من خلال تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول) ونموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات) ونتائج تقدير النماذج موضحة فيما يلي:

¹ أنظر الملحق رقم 16.

² أنظر الملحق رقم 17.

1- تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول): إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد أعطتنا النتائج التالية:¹

$$SB_{it} = -2.43 + 22.73D(P_{it})$$

$$\begin{matrix} T(-1.2502) & (2.9841) \\ P(0.2131) & (0.0033) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.0553 \quad F = 8.9050 \quad (0.0033)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP، حيث أنه كلما ارتفعت فروقات أسعار النفط بـ 1% يرتفع رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 22.73%.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية لمعامل $D(P_{it})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05 (0.0033)، وعدم وجود معنوية إحصائية للثابت b_0 لأن احتمال إحصائية T أكبر من 0.05 (0.2131).

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

- من خلال تحليل معامل التحديد R^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 5.53%، أما النسبة الباقية (94.47%) فتعود إلى عوامل أخرى، ويمكن تفسير ضعف هذه النسبة اقتصادياً لعدم تناسب نمو كل من النفقات والإيرادات العامة وكذا لسرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نمو رصيد الموازنة.

* اختبار وجود الأثر العشوائي للأفراد: من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدينا اختبار "Breusch and Bagan"، حيث يعتمد هذا الاختبار على "مضاعف لاقرانج" حيث يختبر الفرضية التالية:

$$H_0: \text{عدم وجود أثر عشوائي}$$

$$H_1: \text{وجود أثر عشوائي}$$

والتي يتم اختبارها عن طريق الإحصائية التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^n \left(\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{n=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}} - 1 \right]^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذه الإحصائية تتبع توزيع "كاي تربيع" ذات درجة حرية واحدة.

¹ أنظر الملحق رقم 11.

من خلال نتائج الاختبار المتوصل إليها في الملحق (13) يتبين أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية الجدولية (احتمال LM أكبر من 0.05) وبذلك فإننا نقبل الفرضية H_0 وعليه فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرة المفسرة، أي أن أثر الدول عشوائي.¹

2- تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الدول) باستخدام التباطؤ الزمني: إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للدول باستخدام تأثير الإبطاء الزمني لأسعار النفط بأربع سنوات أعطتنا النتائج التالية:²

$$SB_{it} = -3.54 + 18.27 D(P_{it}) + 17.82 D(P_{it-1}) + 20.41 D(P_{it-2}) + 8.06 D(P_{it-3}) + 11.75 D(P_{it-4})$$

$T(-2.0190)$	(6.8129)	(6.6823)	(7.4865)	(3.0478)	(4.2295)
$P(0.0457)$	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0028)	(0.0000)

$$\bar{R}^2 = 0.4787 \quad F = 23.9584 \dots (0.0000)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أننا تحصلنا تقريبا على نفس نتائج نماذج الأثر الثابت للدول باستخدام التباطؤ الزمني لعلاقة ما بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة.

*** اختبار وجود الأثر العشوائي للدول باستخدام التباطؤ الزمني:** من خلال نتائج الاختبار المتوصل إليها في الملحق (19) يتبين أن الإحصائية المحسوبة أقل من الإحصائية الجدولية (احتمال LM أكبر من 0.05) وبذلك فإننا نقبل الفرضية H_0 وعليه فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرة المفسرة، أي أن أثر الدول عشوائي. أي أن الأثر العشوائي لأسعار النفط على رصيد الموازنة العامة باستخدام التباطؤ الزمني لأربع سنوات لا يختلف من دولة إلى أخرى.³

3- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات): إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن أعطتنا النتائج التالية:⁴

$$SB_{it} = -2.43 + 22.73 D(P_{it})$$

$T(-1.2502)$	(2.2344)
$P(0.3341)$	(0.0269)

$$R^2 = 0.03180 \quad F = 4.9925 \quad (0.0269)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن هناك علاقة طردية ما بين الفروقات في أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة كنسبة من GDP، حيث أنه كلما ارتفعت فروقات أسعار النفط بوحدة واحدة يزيد رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 22.73%.

¹ أنظر الملحق رقم 13.

² أنظر الملحق رقم 18.

³ أنظر الملحق 19.

⁴ أنظر الملحق 14.

- نلاحظ أن هناك معنوية إحصائية لمعامل $D(P_{it})$ لأن احتمال إحصائية T أقل من 0.05 (0.0269)، وعدم وجود معنوية إحصائية للثابت b_0 لأن احتمال إحصائية T أكبر من 0.05 (0.3341).

- إحصائية F تثبت المعنوية الكلية لمعاملات النموذج لأن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائياً.

- من خلال تحليل معامل التحديد R^2 نستنتج بأن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 3.18% ، أما النسبة الباقية (96.82%) فتعود إلى عوامل أخرى.

4- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن باستخدام التباطؤ الزمني: إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن باستخدام تأثير الإبطاء الزمني لأسعار النفط بأربع سنوات أعطتنا النتائج التالية:¹

$$SB_{it} = -3.54 + 18.27 D(P_{it}) + 17.82 D(P_{it-1}) + 20.41 D(P_{it-2}) + 8.06 D(P_{it-3}) + 11.75 D(P_{it-4})$$

$T(-3.5487)$	(5.7860)	(5.6752)	(6.3582)	(2.5885)	(3.5921)
$P(0.0457)$	(0.0008)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0108)	(0.0005)

$$\bar{R}^2 = 0.4787 \quad F = 17.8156 \dots \dots \dots (0.0000)$$

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أننا تحصلنا تقريبا على نفس نتائج نموذج الأثر الإجمالي باستخدام التباطؤ الزمني للعلاقة ما بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة.

رابعا: نموذج الآثار الثابتة الفردية للدول باستخدام المتغيرات الوهمية: لقد استخدمنا المتغيرات الوهمية لتقدير نموذج الآثار الثابتة الفردية للدول، وذلك وفقا المنهجية التالية:

m2: يساوي 1 في حالة السعودية ويساوي 0 في ما عداه.

m3: يساوي 1 في حالة الكويت ويساوي 0 في ما عداه.

m4: يساوي 1 في حالة ليبيا ويساوي 0 في ما عداه.

m5: يساوي 1 في حالة عمان ويساوي 0 في ما عداه.

m6: يساوي 1 في حالة قطر ويساوي 0 في ما عداه.

m7: يساوي 1 في حالة الإمارات ويساوي 0 في ما عداه.

ومن خلال عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية:

¹ أنظر الملحق 20.

الجدول (2-24): نموذج الآثار الثابتة الفردية للدول باستخدام المتغيرات الوهمية.

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 01/23/15 Time: 11:52				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 154				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.699564	4.987351	-0.140268	0.8887
D(PP?)	17.00352	18.83548	0.902739	0.3683
SB?(-1)	0.592911	0.779454	0.760674	0.4482
M2?	-0.656296	6.806972	-0.096415	0.9233
D(PP?)*M2?	18.49082	26.58323	0.695582	0.4879
SB?(-1)*M2?	0.001464	0.854907	0.001712	0.9986
M3?	-9.024427	6.871036	-1.313401	0.1913
D(PP?)*M3?	41.76074	26.61729	1.568933	0.1190
SB?(-1)*M3?	-0.216606	0.783705	-0.276388	0.7827
M4?	4.019360	6.952570	0.578111	0.5642
D(PP?)*M4?	-5.173407	26.67168	-0.193966	0.8465
SB?(-1)*M4?	-0.317645	0.883947	-0.359348	0.7199
M5?	-0.876337	7.258191	-0.120738	0.9041
D(PP?)*M5?	-10.31329	26.54428	-0.388532	0.6982
SB?(-1)*M5?	0.045587	1.223167	0.037269	0.9703
M6?	1.365909	6.787390	0.201242	0.8408
D(PP?)*M6?	-16.29297	26.97050	-0.604103	0.5468
SB?(-1)*M6?	0.092014	0.954869	0.096362	0.9234
M7?	-1.255182	7.088904	-0.177063	0.8597
D(PP?)*M7?	3.610057	26.78682	0.134770	0.8930
SB?(-1)*M7?	0.146972	0.987424	0.148844	0.8819
R-squared	0.292946	Mean dependent var	-0.785550	
Adjusted R-squared	0.186622	S.D. dependent var	22.87879	
S.E. of regression	20.63380	Akaike info criterion	9.017862	
Sum squared resid	56625.24	Schwarz criterion	9.431992	
Log likelihood	-673.3754	Hannan-Quinn criter.	9.186080	
F-statistic	2.755220	Durbin-Watson stat	1.257459	
Prob(F-statistic)	0.000298			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

لقد استخدمت المتغيرات الوهمية لتقدير نموذج الآثار الثابتة الفردية، وكانت النتائج حسب الجدول أعلاه، وهي توحي أن النموذج المقدر غير جيد من الناحية الإحصائية وذلك لأن المقدرات غير معنوية، وكذلك معامل التحديد المعدل ضعيف (18.66) وذلك بالرغم من أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية لأن احتمال إحصائية فيشر F أكبر من 0.05، بالإضافة إلى خلو النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين. ويمكن تحسين النموذج من طريق إقصاء المتغيرات غير المعنوية، ويبدو أن قيمة الثابت غير معنوي بالنسبة لجميع الدول، فلو أقصينا هذه الثوابت نحصل على النتائج المبينة في الجدول أسفله:

الجدول (2-25): نموذج الآثار الثابتة الفردية باستخدام المتغيرات الوهمية بعد إقصاء لمعاملات الثابتة غير المعنوية.

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 01/23/15 Time: 12:07				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 154				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP?)	16.16078	17.72801	0.911595	0.3635
SB?(-1)	0.550761	0.714225	0.771131	0.4419
D(PP?)*M2?	17.67982	25.09651	0.704473	0.4823
SB?(-1)*M2?	0.031782	0.793803	0.040038	0.9681
D(PP?)*M3?	30.57367	25.08771	1.218671	0.2250
SB?(-1)*M3?	-0.136228	0.718561	-0.189585	0.8499
D(PP?)*M4?	-1.364117	25.44580	-0.053609	0.9573
SB?(-1)*M4?	-0.186279	0.815365	-0.228461	0.8196
D(PP?)*M5?	-10.74467	25.32497	-0.424272	0.6720
SB?(-1)*M5?	0.225298	1.085120	0.207625	0.8358
D(PP?)*M6?	-14.67800	25.56760	-0.574086	0.5668
SB?(-1)*M6?	0.136500	0.899939	0.151676	0.8797
D(PP?)*M7?	3.102293	25.69222	0.120748	0.9041
SB?(-1)*M7?	0.284831	0.901390	0.315990	0.7525
R-squared	0.265998	Mean dependent var	-0.785550	
Adjusted R-squared	0.197841	S.D. dependent var	22.87879	
S.E. of regression	20.49100	Akaike info criterion	8.964357	
Sum squared resid	58783.35	Schwarz criterion	9.240443	
Log likelihood	-676.2555	Hannan-Quinn criter.	9.076502	
Durbin-Watson stat	1.255303			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.

بالإعتماد على معيار "أكايك وشواتز" فإن هذه النتائج أحسن من النتائج السابقة، إلا أن المقدرات غير معنوية وبالتالي فإننا نستنتج أنه لا يوجد اختلاف في تأثير أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى، وهذا يدل على أن هذه الدول تمتلك نفس الخصوصية لتأثير أسعار النفط على رصيد موازنتها العامة، كما أن أنها تتمتع بنفس السمات الدالة على رعية اقتصادياتها.

من خلال تقدير النماذج السابقة يتبين أن أحسن نموذج يمثل تأثير أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة هو النموذج ذو الأثر الثابت للأفراد (الدول) باستخدام التباطؤ الزمني، أي أن الفروق في أسعار النفط تفسر رصيد الموازنة كنسبة من GDP بـ 55.54% وكما أشرنا سالفاً فإن ذلك يدل على أنه كما أن لأسعار النفط الآنية تأثير على رصيد الموازنة العامة لنفس السنة، فإن لأسعار النفط للفترات الماضية دور كبير في تحديد معالم السياسة المالية من خلال حجم الفوائض المالية المدخرة، والتي تلعب دوراً مهماً في تمويل النفقات، وتعطي مؤشراً هاماً حول الاستمرار أو عدم الاستمرار في السياسة المالية المتبعة.

خلاصة: يمكن استخلاص من هذا الفصل النتائج التالية:

- تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدرا ثانويا للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساسا من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى.

- تعتمد حكومات الدول العربية النفطية في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة لهذه المجموعة من الدول، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، ومن العوامل المسؤولة عن الارتباط الوثيق والموجب بين إيرادات النفط ونفقات الحكومة هو أن مستويات الضرائب المفروضة على القطاع غير النفطي ظلت شديدة الانخفاض تاريخيا.

- تمثلت سمة دائمة من سمات السياسة المالية في البلدان العربية النفطية تتمثل في العجز عن كبح جماح الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار النفط، وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي، حيث أن التقليل فيه كان يطال أوجه الإنفاق الرأسمالي على عكس الإنفاق الجاري الذي تميز باستمرارية نموه.

- يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية النفطية، ومؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق مثل هذه الأهداف، وينبثق هذا الدور للإنفاق العام نتيجة ضعف ومحدودية السياسة المالية للدول العربية النفطية في جانب الإيرادات، بحكم أنها تتأثر بالعوامل الخارجية، ولا ترتبط إلا بالقليل مع النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يضيء أهمية خاصة على سياسة الإنفاق العام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وعلى الاستقرار الاقتصادي.

- لقد تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار صدمات أسعاره طيلة فترة أربعين سنة في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في إيرادات الدولة في الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، وذلك في الوقت التي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الإيرادات العامة، مما أحدث تذبذبا كبيرا في أرصدة المالية العامة لهذه الدول خلال هذه الفترة.

الفصل الثالث: تحليل وضعية الموازنة
العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد: إن تنامي الوزن النسبي لإيرادات النفط في موازنات الدول العربية النفطية في ظل اعتماده على مصدر واحد للدخل، يجعل القرارات المتعلقة بالإيرادات والنفقات عرضة لمخاطر التقلبات النفطية، لاسيما وأن تقلبات سوق النفط العالمية تخضع لعوامل ليس للدول المنتجة إلا دور محدود في التأثير عليها. ولهذا فإن معالجة موضوع التغيرات في أسعار النفط وما يشكله من مخاطر على الموازنة العامة يكتسب بعدا استراتيجيا بسبب ضعف التنوع في مصادر الإيرادات لتلك الدول ولضخامة حجم التخصيصات الإنفاقية في الموازنة لاستيعاب الزيادات في الأسعار، ومن هنا فإن هذه الدول تدرك ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتلافي الآثار السلبية لصددمات أسعار النفط على الموازنة العامة. انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لتناول العناصر التالية:

المبحث الأول: المبادئ العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط.

المبحث الثاني: خيارات إدارة أوضاع المالية العامة في ظل طفرة موارد النفط المحققة.

المبحث الثالث: إستراتيجية التنوع الاقتصادي لتنويع مصادر تمويل الخزينة.

المبحث الأول: المبادئ العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط.

يشكل اعتماد الدول العربية النفطية على ثروة النفط مصدر ضعف بالنسبة لموازنتها العامة إذا ما نظرنا إلى الطابع المتقلب لأسعار النفط العالمية، ولذلك فإن هذه المجموعة من الدول تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادياتها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل، وفي هذا الإطار فإنه يمكن اقتراح بعض المبادئ العامة التي تعد مهمة بالنسبة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل الآثار التي تفرزها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة بالنسبة للدول العربية النفطية.

المطلب الأول: تقييم الموقف المالي من المنظور الطويل الأجل.

تواجه السياسة المالية على المدى الطويل تحديين أساسيين، الأول مرتبط بالتأثير الاقتصادي لتدفقات إيرادات النفط في ظل إمكانية ظهور آثار ما يعرف **بالمرض الهولندي**، والتي تتسم بارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما يصاحبه من تأثير سلبي على قطاع السلع التجارية غير المرتبطة بالنفط، والثاني يتمثل في عدم اليقين المميز للثروة النفطية والمستمد من الطابع الإستفادي للنفط.

أولا: آليات مواجهة آثار المرض الهولندي: إن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، ويمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو

تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، وفيما يلي أهم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة في مواجهة آثار المرض الهولندي:

● إدارة سعر الصرف الثابت أو المربوط على نحو يجعل السلع التجارية غير النفطية قادرة على المنافسة، حيث يمثل اعتماد سعر صرف ثابت طريقة فعالة للحيلولة دون ارتفاع القيمة الاسمية للعملة والذي يمكن أن يقوض قدرة السلع غير النفطية التجارية على المنافسة¹، حيث لا يوجد تبرير اقتصادي لأسعار الصرف المرنة بما أنها لا تيسر تحقيق سياسة نقدية فعالة، إذ أن الوظيفة الأساسية لأسعار الصرف المرنة هو الدور الذي تلعبه في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وتخصيص الموارد في الأجل الطويل، ونظراً إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تحددها الأسعار المحلية فلا يكون هناك جدوى لاعتماد سعر صرف مر.

● تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية (السلع القابلة للتبادل) من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية. إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويكمن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلي حصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية².

● من الممكن تخفيف أثر هذه الظاهرة من خلال توخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، فإذا لم تجر إدارة النفقات العامة بحذر ولم تصمم كما يجب، فيمكن أن تشكل السبب الرئيسي للإصابة بأثر المرض الهولندي، لذا فإنه ينبغي أن تجري إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة تماشياً مع المبدأين التوجيهين التاليين:

- يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقاً مع النمو القوي واستقرار الاقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي، إذ يشكل صندوق النفط الآلية الرامية إلى إدارة الطلب حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات النفط مرتفعة، وتحرر الأموال عندما تكون تدفقات العائدات منخفضة.

- يكتسب توزيع النفقات العامة بين الاستهلاك والاستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات غير التجارية، ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو 2006-2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.

ص11.

² Corden W.Max , " Exchange Rate Policy and Resource Boom", Australian National University, Canberra , ACT 2600 , 1982, p28.

خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق ارتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يحد في الأجل الطويل من هذه الآثار، وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية. وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثمارية فيجب على الدول العربية المصدرة للنفط أن تحتاط من تكرار سياسة الاستثمار المنتهجة خلال الفترة ما بين الطفرتين الثانية والثالثة والتي عرفت أداء استثماري ضعيف، حيث لم تكن الترتيبات المتخذة لتعزيز الاستثمار الخاص في هذه الفترة كافية لرفع معدلات النمو، لأنها لم تعالج مسألة المخاطر وحجم السوق، كذلك بنيت هذه السياسات على أساس الاعتقاد الضمني بأن القطاع الخاص والعام يتنافسان على الموارد نفسها، لكن التجارب تدل على أن الأمر ليس كذلك، ونتيجة لذلك ينبغي أن تضخ كمية أولية من رأس المال كي ترتفع الاستثمارات العامة والخاصة بالتوازي، وتمنح للاقتصاد فرصة جديدة للنمو، غير أنه قبل ذلك لابد من خفض مخاطر الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن، كما ينبغي أن يخضع الاستثمار العام للمساءلة ويتحلى بالكفاءة¹.

● يترتب عن ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عن أثر النفقات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل عام وبالنفط بشكل خاص زيادة في الطلب على النقود، وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالنفط عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها، و بما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الذي يؤدي الانتعاش فيه إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية. وبصفة عامة تستهدف سياسة التعقيم التدفقات الغير مرتقبة للعمات الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري والخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار والتضخم، و تتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف².

● إن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق، والتي أحيانا ما تدعو الحاجة إليها في الأجل الطويل، حيث يؤكد الكثير من المحللين على دور الشفافية المالية في تحسين إدارة إيرادات موارد النفط، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة³.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو 2006-2007، مرجع سبق ذكره، ص12.

² Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris, 1991, p :31.

³ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية الموارد، مرجع سبق ذكره، ص4.

• زيادة مساهمة التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري وغيرها من العوامل القائمة على المعرفة في الأجل الطويل، غير أن ذلك يتطلب في المراحل الأولى استثمارات منتظمة في البحث والتطوير والإطار المؤسسي، ومستقلة عن تقلب الإيرادات وأسعار النفط، ومن شأن ذلك خلق ذلك النوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يمكنه من تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة وكفاءة القطاع العام في الأجل الطويل¹، غير أن تحقيق ذلك يتطلب مستوى أعلى من التكامل الإقليمي بين الدول العربية المصدرة للنفط من خلال إنشاء صندوق إقليمي بين هذه المجموعة من الدول لتثبيت استقرار الاستثمار والنمو.

ثانياً: عدم اليقين بشأن الثروة النفطية: تواجه السياسة المالية العامة في الدول العربية النفطية العديد من التحديات، وبالتركيز على الأجل الطويل فإن التحدي الأكبر بالنسبة لبلد منتج للنفط يتمثل في مدى الحكمة من استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد لإيرادات النفط القابل للنفاد، وبالتالي تقدير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال، وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق توجيه سياسة مالية تصون ثروة البلد من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من النفط التي يجب إنفاقها، وادخارها، واستثمارها²، وتستمد هذه القرارات أهميتها نظراً لنصيب الأكبر للنفط في إيرادات المالية العامة لهذه الدول، وقابليتها للنضوب، وتقلب أسعارها، حيث أن عدم اليقين فيما يتعلق بالثروة النفطية ذاتها الناجم من عدم اليقين بشأن قضايا مثل مسار أسعار النفط مستقبلاً، وحجم احتياطات النفط، وتكلفة استخراجها هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل³.

من خلال تحليلنا لعناصر الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، نجد أنها قد واجهت التحدي المتمثل في مقدار الإنفاق، والادخار والاستثمار الواجب تصميمه، حيث اتسمت بوجود ارتباط قوي بين النفقات والإيرادات العامة، إذ أن مستوى الإنفاق كان يرتفع (ينخفض) مع ارتفاع الإيرادات (انخفاضها)، لكن ليس بنفس مقدار التغير في الإيرادات العامة، وهو الأمر الذي جعل التغيرات في رصيد الموازنة أقل بشكل عام من التغير في الإيرادات العامة، مما يوضح أن سياسة المالية العامة عملت على ادخار جزء من الإيرادات غير المتوقعة وذلك تمهيداً لتقلب النفقات عند تراجع الإيرادات، كما يعكس الترابط بين القطاع النفطي والغير النفطي حجم الاستثمار الذي خصصته هذه الدول بغيت دفع القطاع غير النفطي ليسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، غير أن هذه القرارات لم تصنع بقواعد سليمة لمواجهة التحديات الطويلة الأجل، حيث أن هذه الدول دخلت في دورة اتسمت بعجز موازني طيلة فترة التسعينات نتيجة عدم التخطيط المناسب لمقدار النفقات والاستثمارات. ونتيجة

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو، مرجع سبق ذكره، ص12.

² بيدرو رودريغيز، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011، ص32.

³ ستيفن بارنيت ورولاندر أوسوسكي، مالذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد1، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003، ص38.

الارتباط الشديد للنشاط الاقتصادي في القطاع الغير نفطي بالنشاط في القطاع النفطي فإن الهياكل الاقتصادية الحالية للدول العربية النفطية مرتبطة بالنفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغييرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج تمهيدا لمواجهة التحديات المتعلقة بعدم اليقين في ثروة النفط، لذا فإنه على الدول العربية النفطية إعادة النظر في إدارتها للموازنة العامة بغيت مواجهة هذا التحدي، وتشتمل المبادئ الرئيسية لتقييم الموقف المالي من المنظور طويل الأجل على النقاط التالي:

1-الميزان الرئيسي غير النفطي وربطه بثروة البلد: تتمثل أفضل طريقة لفحص الجانب المالي في الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، ويتمثل مقياس العجز المرتبط بهذا الموضوع في العجز غير النفطي الرئيسي، والذي يقيس حجم الموارد النفطية التي توجهها الحكومة إلى الاقتصاد¹، والذي يوضح أن الإيرادات تستبعد الدخل النفطي على أساس أنه أشبه بالتمويل، ويقدم هذا الميزان مؤشرا مفيدا للغاية لقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار. ومن المنظور طويل الأجل يتحدد هدف الحكومة في اختيار عجز رئيسي غير نفطي يتسق مع القدرة على الاستمرار ماليا، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اليقين الذي يحيط بالثروة النفطية بعين الاعتبار، ويتحدد العجز غير النفطي القابل للاستمرار بثروة البلد أكثر مما يتحدد بتدفق الإيراد النفطي².

ورغم خاصية عدم اليقين المرتبطة بالثروة النفطية، فإن هذه الاعتبارات تجعلنا نستخلص أن رصيد المالية العامة الأولي غير المرتبط بالنفط هو مؤشر مهم لقياس وجهة السياسة المالية العامة وقابليتها للاستمرار في البلدان الغنية بالموارد النفطية، لذا فإنه ينبغي أن يستخدم هذا المقياس كأساس لتحديد سياسة المالية العامة ومستويات الإنفاق، وتشير دراسة Barnett and Ossowski والمتعلقة بالبلدان المنتجة للنفط أن عددا قليلا منها يبرز الرصيد غير النقدي (الميزان الرئيسي غير النفطي) في الموازنة³.

2-فرضية الدخل الدائم كركيزة للمحافظة على استهلاك الثروة: وحسب هذا المعيار تدخر البلدان في كل فترة جزءا من إيرادات مواردها النفطية بهدف تراكم ثروات مالية وتحقيق مسار للدخل المستقبلي يضمن وضع الإنفاق الحكومي في مسار يتسم بالثبات والعدالة عبر الأجيال⁴، إذ على الحكومة أن تراكم أصولا من أجل تحمل العجز غير النفطي عندما يتم نفاذ النفط، وبصورة خاصة يجب أن توجد أصول متراكمة كافية لأن يمول عائد هذه الأصول العجز غير النفطي حالما ينضب الدخل النفطي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وبالتالي الحفاظ على مستوى كلي ثابت للثروة (سواء كانت موارد غير مستغلة أو أصول مالية) ينبغي أن يتساوى العجز المالي الأساسي غير المرتبط بالنفط مع تقدير الدخل الدائم من ثروة البلد (على الرغم من أن هذا التقدير قد يكون في حاجة

¹ بيدرو رودريغيز، مرجع سبق ذكره، ص34.

² ستيفن بارنيت، مرجع سبق ذكره، ص37.

³ Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries, fiscal Affairs Department; IMF Working paper, October 2002, p13

⁴ بيدرو رودريغيز، مرجع سبق ذكره، ص41..

للتعديل بصورة دورية بسبب صعوبة تقييم أصول الموارد الطبيعية)، ومن الناحية العملية قد تسمح الحكومة بانحراف المستوى الفعلي للعجز الأساسي غير المرتبط بالموارد لفترة معينة عن تقدير الدخل الدائم وذلك لأسباب اقتصادية كلية، أو بسبب قرارها الاعتماد على بعض من ثروتها من الموارد، أو ثروتها المالية بغرض زيادة الاستثمار المادي والبشري والذي سيعوض الانخفاض في ثروة الموارد أو الثروة المالية¹، ويعتمد ذلك على عدد من القضايا تتمثل في جودة الاستثمار ومدى ملائمته، فضلا عن القدرة التنافسية وهيكل السوق ووفورات الحجم، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي مراعاة النتائج الاقتصادية الكلية في الأجل القصير.

3- المدخرات الوقائية لتجنب حالة عدم اليقين للإيرادات النفطية: إن المعايير المستمدة من فرضية الدخل الدائم هي قواعد مهمة، ولكنها لا تأخذ في الحسبان حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلب إيرادات الموارد النفطية نتيجة تقلب أسعار النفط، ويوفر هذا التقلب حافزا للحكومات على تكديس مخزونات إضافية من الموارد المالية أكبر مما توصي به فرضية الدخل الدائم، وذلك كدافع تحوطي للادخار يواجه عدم اليقين المرتبط بتقلب إيرادات الموارد النفطية، ولكن الصعوبة تكمن في معايير وقواعد المطبقة في احتساب الادخار والتي تأخذ بعين الاعتبار في الحسبان هذا الاعتبار الخاص بالمدخرات التحوطية. وفي هذا السياق تناقش دراسة *Bens and Carvalho Filho* دافع الادخار التحوطى لدى مصدري الموارد القابلة للنضوب في سياق تقديرات الحساب الجاري التوازني، وعلى الرغم من اختلاف مثل هذا السياق عن سياق المالية العامة، فإنه مفيد للدول العربية النفطية نظرا لأن الإيرادات الخارجية والمالية تأتي بشكل كبير من صادرات النفط، وقد وجد المؤلفان بالإستعانة ببيانات 2006 مدخرات تحوطية مثلى تبلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي لمتوسط البلدان التي شملتها العينة التي استخدمت، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بلغت 5.6% من إجمالي الناتج المحلي في الكويت، و2.5% في المملكة العربية السعودية، و2.4% في الإمارات العربية المتحدة، و25.7% في قطر².

4- قاعدة استهلاك العصفور في اليد: وتستهدف هذه القاعدة عجزا غير نفطي مساويا للعائد المتوقع على الأصول المالية الراهنة، وقد أطلق عليها هذا الاسم (قاعدة العصفور في اليد) لأن قرارات الاستهلاك لا يتم توقعها على أساس أصول موجودة في اليد بالفعل، وتتمثل إحدى مزايا هذه القاعدة في أنها تسلط الضوء على احتمال أن تخفض صدمة ما قيمة احتياطات النفط المتبقية إلى الصفر، فمثلا يمكن أن تفضي إنجازات تكنولوجية إلى مصادر بديلة للوقود أكثر فاعلية ومردودية بالنسبة للتكلفة³. ويمكن النظر إلى هذا النهج المحافظ جدا على أنه شكل متطرف للادخار على سبيل الحيلة، إذ أنه يعادل افتراض أنه لن توجد أية عائدات نفطية في المستقبل، غير

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، مرجع سبق ذكره، ص55.

² Rudolfs Bems and Irineu Carvalho Filho, current account and precautionary savings for exporters of exhaustible resources, Research Department; IMF Working paper 09/33, Washington, February 2009, p19.

³ ستيفن بارنيت، مرجع سبق ذكره، ص38.

أنه قبل نضوب الاحتياطات النفطية أو تقادمها، ستكون الثروة النفطية أكبر من الثروة المالية المتراكمة، وبالتالي تؤدي هذه القاعدة إلى عجوزات غير نفطية رئيسية جد مقيدة.

5- دور الاستثمار الحكومي: يعتبر الاستثمار الحكومي أحد العناصر المهمة لمواجهة التحديات طويلة الأجل، فإذا حقق الإنفاق الاستثماري الحكومي المحلي عائدا في المستقبل، يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير طريقة حساب العجز المالي في القطاع غير النفطي تبعا لفرضية الدخل الدائم، مما يؤدي إلى عجز أولي أكبر في القطاع غير المعتمد على النفط مقارنة بالعجز الذي تشير إليه فرضية الدخل الدائم، فقد يكون من الأمثل أن يوجه جزء من المدخرات إلى رأس المال العام والخاص بدلا من توجيهه إلى مراكمة أصول أجنبية¹.

إن التحديد الكمي لأثر الاستثمار الحكومي على المعايير القياسية لفرضية الدخل الدائم ليس بالمهمة السهلة، ولا سيما مع حالة عدم اليقين المتعلقة بالعائد المستقبلي على الاستثمار، بالإضافة إلى صعوبة قياس الجزء من تلك الاستثمارات الذي يمثل الإضافات الفعلية لمخزون رأس المال في بلد ما، وذلك الجزء الآخر الذي يمثل بديلا لمخزون رأس المال القائم.

المطلب الثاني: تقييم الموقف المالي من المنظور قصير الأجل.

تعتبر المبادئ الرئيسية لتقييم الموقف المالي الطويل الأجل التي نوقشت فيما سبق مؤشرات مالية عريضة، غير أنه يتم ضمن هذه المؤشرات في نهاية المطاف الربط الوثيق بين الموقف المالي الطويل الأجل، والاعتبارات القصيرة الأجل.

إن الاعتماد على إيرادات النفط يفضي إلى تقلب في التدفقات المالية النقدية نتيجة تقلب أسعاره، مما يجعل المالية العامة عرضة لتأثير متغير خارجي متقلب يخرج الجانب الأكبر منه عن سيطرة واضعي السياسات، وعلى سبيل المثال فإن تدهور أسعار النفط سنتي 1998 و1999 قد أدى إلى ارتفاع عجوزات موازنة الحكومة في بعض الدول العربية النفطية إلى ما يقارب 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد انعكست هذه المعطيات سلبا على كثير من القطاعات الاقتصادية في الدول النفطية². وتوجد دلائل كثيرة على أن أسعار النفط تبدي تقلبات في الأجل القصير وتقلبات ضخمة في الأجل المتوسط، فقد تصاعد المتوسط السنوي لأسعار النفط بنسبة 30% تقريبا خلال الفترة 1995-1996، وهبط بنسبة 36% خلال الفترة 1997-1998، ثم ارتفع إلى أكثر من الضعف في الفترة 1999-2000، وانخفض بنسبة 35.38% خلال الفترة 2008-2009، علاوة على هذا فإن توقع هذه التقلبات أمر صعب، إن لم يكن مستحيلا في كثير من الأحيان.

¹ بيدرو رودريغيز، مرجع سبق ذكره، ص43.

² حاسم المناعي، مرجع سبق ذكره، ص3.

إن قلة المرونة في هيكل الموازنة الحكومية لغالبية الدول العربية النفطية يجعل هامش التصرف والحركة من خلال الموازنة أمر محدود للغاية، فنظرا لكون الجزء الغالب من موازنات هذه الدول يمثل نفقات جارية من رواتب وغيرها والذي يمثل حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنفقات الرأسمالية والتي لا تزيد عن 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإن مثل هذا الوضع لا يفسح سوى مجالا محدودا لمعالجة عجز الموازنة العامة بصورة فعالة. حيث أن تخفيض الإنفاق الرأسمالي في مثل هذه الظروف قد يؤدي إلى نتائج عكسية نظرا للحاجة في مثل هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستثمارات المطلوبة لتحريك النشاط الاقتصادي المتأثر أصلا من تقليص الإنفاق العام¹.

أما بالنسبة للوسائل الأخرى لعلاج العجز الموازني فإن الاقتراض قد يبدو الأسهل والأكثر إغراء نظرا لتصنيف الائتماني الجيد نسبيا للدول العربية النفطية، وبقاء مديونية الكثير منها ضمن مستويات مقبولة، غير أن ذلك يجعل من هذه البلدان عرضة لخطر زيادة سعر الفائدة على القروض الأجنبية، وأيضا نضوب فرص الحصول على قروض جديدة لظهور مخاوف تتعلق بالقدرة على الاستمرار. وفي أغلب الحالات تميل الدول العربية النفطية إلى الاقتراض المحلي لكونه أقل حساسية من جهة، ولتوفر السيولة المحلية من جهة أخرى، إلا أنه مع ذلك فإن لهذا الخيار التمويلي سلبيات معروفة، حيث أنه من شأن اقتراض الحكومة من السوق المحلي بشكل واسع أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية، بالإضافة إلى احتمال أن يؤدي ذلك إلى شح في السيولة التي يحتاجها القطاع الخاص وبالتالي إلى تهميش نصيب القطاع الخاص من الموارد التمويلية، ولكن العيب الأكبر لاقتراض الحكومة المحلي يكمن في أن توفر مثل هذا الحل السهل من شأنه أن لا يدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات جذرية لمعالجة الاختلالات المالية، وأن يؤجل أكثر من الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بتصحيح الوضع. من خلال ما سبق يمكن طرح جملة من المبادئ الرئيسية لتقييم الموقف المالي من المنظور القصير الأجل في النقاط التالية:

أولاً: ضمان سلاسة النفقات العامة: ويتمثل ذلك في مواجهة النمط المتقلب للإنفاق لعام من خلال ضمان سلاسة مساره في مواجهة تقلبات أسعار النفط، بدلا من جعلها ترتفع وتنخفض مع أسعار النفط، إذ تؤدي التغيرات الضخمة والغير متوقعة في الإنفاق إلى زعزعة استقرار إجمالي الطلب وتفاقم حالة عدم اليقين، وتفضي إلى التقلب الاقتصادي الكلي، وتزايد الأخطار بالنسبة للمستثمرين في القطاع غير النفطي. حيث تقود التقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي بالنسبة للقطاع الخاص إلى صعوبة وضع خطط طويلة الأجل للاستثمار واتخاذ القرارات، مما يثبط من فعاليته وبالتالي نمو القطاع غير النفطي، وعلى وجه الخصوص فإن التدفقات الضخمة والمفاجئة في الإنفاق الحكومي تصعب إدارتها، ومن ثم تبرز أهمية سلاسة مسار الإنفاق الحكومي في مواجهة تقلبات أسعار النفط والإيرادات المتأتية منه، ومن شأن استعمال افتراضات متحفظة لأسعار النفط في إعداد

¹ جاسم المناعي، مرجع سبق ذكره، ص3.

الموازنة العامة، وتخطيط الإنفاق العام أن يساعد في اعتماد الإنفاق العام على إيرادات النفط في المدى القصير، وضمن سلاسة مساره¹.

ثانياً: متانة المركز المالي والضريبي: يتيح المركز الضريبي والمالي القوي لحكومة البلد المنتج للنفط مجالاً للمناورة أثناء هبوط أسعار النفط، إذ تستطيع الحكومة أن تتبع سياسات مالية قصيرة الأجل تنفادى عدم الاستقرار المالي، وتعزل الاقتصاد المحلي عن تأثير تقلب الدخل النفطي، وتتمثل أهم العوامل المساعدة على متانة المركز المالي والضريبي في الانتقال من الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية إلى مزيد من الاعتماد على الضرائب الداخلية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وزيادة مرونة عناصر الإيرادات، هذا بالإضافة إلى المساعدة على زيادة كفاءة إدارة النفقات الحكومية وتحسين مردوديتها وجدواها، وإعادة ترتيب أولوياتها بما يحقق أهداف التنمية والنمو الاقتصاديين بشكل أفضل².

ثالثاً: كسر استجابة الإنفاق الحكومي لاتجاهات أسعار النفط المتقلبة: في البلدان العاجزة عن التكيف مع تقلبات دخل النفط بسبب قيود مالية مرتبطة بالقدرة على الاستمرار وشواغل أخرى للسياسات، يجب أن يتمثل هدف أساسي يتمثل في إتباع إستراتيجية مالية تهدف إلى كسر استجابة الإنفاق المسارير للاتجاهات الدورية لأسعار النفط المتقلبة، بما في ذلك استخدام أدوات التحوط للمساعدة في تقليل عدم اليقين في إيرادات النفط وتقلباتها³، ويعني هذا ضمان القضاء على التحيز للسياسات المالية التوسعية خلال فترات الرواج النفطي وتوجيه الموازن المالية غير النفطية الحكيمة، وخفض العجز المالي غير النفطي على مر الوقت.

رابعاً: فرض قيود قانونية في شكل قواعد مالية: لأجل تجنب دورية و تذبذب النفقات، لا بد على الدول النفطية من فرض قيود قانونية على سياساتها المالية لمساعدتها على عزل سياستها المالية عن الضغوط السياسية في شكل قواعد مالية. و تعرف القواعد المالية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بأنها مجموع الآليات المؤسسية التي من المفروض أن تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية⁴، و عادة ما توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الاقتراض، و بشكل عام فهي القواعد التي تعزز ضبط أوضاع الميزانية العامة، وفك ارتباط سياسة الإنفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير، و تختلف صياغة و تصميم القواعد المالية و التشريعات التي تحدد المسؤولية المالية من بلد لآخر.

¹ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات لآخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص12.

² حاسم المناعي، مرجع سبق ذكره، ص5.

³ ستيفين برانيت، مرنيت، مرجع سبق ذكره، ص39.

⁴ Barnett S.& Ossowski R., Ibid, p20.

وتلعب القواعد المالية الملائمة دورا هاما في الحد من التوسع في إنفاق الفوائض المالية أثناء فترات تراكم المداخيل إذا كان عدم التقيد بهذه القواعد يترتب عليه تكاليف كبيرة تعوض الحوافز المنحرفة للإنفاق الزائد خارج إطار الإنفاق المخطط في الميزانية، أما في حالة تراجع الإيرادات فإن القاعدة المالية الجيدة من شأنها أن تساهم في تقليل تقلبات سياسة الإنفاق العام وجعلها أكثر ثباتا، خاصة إذا كانت هذه القاعدة قد حافظت على الفوائض المالية في مراحل الانتعاش السابقة.¹

خامسا: تعزيز دور المؤسسات: تشير معظم الدراسات الحديثة أن المؤسسات الجيدة ونوعية الإدارة العامة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على السياسة الاقتصادية وذلك لتجنب مشكلة إدارة المداخيل الناتجة عن الارتفاع الكبير في حجم التدفقات المالية وما يقابلها من نمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام، و البلدان المنتجة والمصدرة للنفط هي في أمس الحاجة لهذا النوع من المؤسسات من أجل تعزيز نظام إدارة المالية العامة، لأن ارتفاع العائدات الغير متوقعة والإنفاق العام في هذه البلدان يجعل من تقوية قدرات الإدارة و الشفافية المالية خاصة أمرا مستعجلا. و ضمن هذا السياق تشير دراسة لصندوق النقد الدولي (2007) إلى أن المؤسسات ذات النوعية الجيدة تؤدي إلى عجز أقل خارج النفط، وأن البلدان التي تتميز بانخفاض مؤشر الفساد فيها تكون علاقة الارتباط بين النفقات و عائدات النفط ضعيفة، وتبين هذه النتائج أن البلدان التي لها مؤسسات ضعيفة تتجه لزيادة نفقاتها العامة عندما ترتفع مداخيلها، كما تشير الدراسة كذلك أن العديد من البلدان التي كان فيها مؤشر فعالية الحكم ضعيفا كان إنفاقها العام ضعيفا.²

سادسا: تسبب التغيرات السعرية للنفط مخاطر كبيرة ممكنة على تنبؤات الإيرادات وغيرها من المتغيرات الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن شأن ذلك أن يؤثر على تنبؤات الإنفاق والتمويل على المدى القصير والمتوسط، ولذلك فإنه ينبغي أن تتسم وثائق الموازنة السنوية بشفافية الافتراضات الأساسية لأسعار النفط وكيفية تحديدها، وعلاوة على ذلك ينبغي إجراء تحليلات للحساسية اتجاه هذه المخاطر بغية معالجتها، كما يجب إعلانها لخبراء خارجيين بغية فحصها.³

سابعا: تحويل مخاطر تقلب أسعار النفط إلى الأسواق المالية (سياسة التحوط): تستطيع السلطات المعنية تدعيم الإجراءات السابقة والتي يمكن أن لا تكفي وحدها من أجل تفادي تأثير تقلب أسعار النفط بوسائل أخرى للتحوط من هذه التغيرات في الأسعار، مثل العقود المستقبلية و عقود الاختيار والتي تحول المخاطر إلى أسواق المال العالمية. وتسمح هذه الأدوات المالية بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلا مما يجعل إعداد الميزانية أكثر

¹ Perry Guillermo, "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region?", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, February 2002, p2-7.

² INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007, P:23.

³ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ، مرجع سبق ذكره، ص63.

واقعية ودقة، كما أن عملية التحوط توفر بعض الحماية ضد الانخفاض الكبير في أسعار النفط، و تساعد البلدان المنتجة للبتروول على تحويل مخاطر تقلبات أسعار النفط خارج البلد، ومن الناحية النظرية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البتروول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، وهذا التحوط يسمح بجعل تدفقات المداحيل الحكومية أكثر استقراراً و قابلية للتنبؤ، ويوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير، والتكيف معه بمرونة أكبر.¹

ثامنا: كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة: إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه، لأن التوسع المفاجئ لبرامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار كبيرة، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومية كبيرة الحجم تتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ قد يؤدي إلى التبذير والهدر المالي، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض.

المبحث الثاني: خيارات إدارة أوضاع المالية العامة في ظل طفرة موارد النفط المحققة.

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الأول من القرن الحالي أجواء طفرة نفطية جديدة، تجسدت في الارتفاعات الكبيرة والمتوالية في أسعار النفط بصورة تجاوزت طموحات أكثر المتفائلين في الدول المصدرة للنفط، وهو الأمر الذي أفضى إلى تضاعف حجم الإيرادات النفطية في تلك الدول ومنها الدول العربية النفطية. في ظل قناعة الدول العربية النفطية بأن الإيرادات النفطية تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، إضافة إلى أن الأصل المشتق منها ناضب، نجد أن هذه الدول أمام تحد كبير يكمن في طريقة انتهاز فرصة الفوائض المالية الضخمة المتولدة عن ارتفاع أسعار النفط (وما ستولده من فوائض محتملة خلال السنوات المقبلة)، وذلك من أجل إعادة النظر في إستراتيجية إدارة تلك الفوائض وآلياتها بطريقة إنتاجية أكثر مما كان عليه الوضع خلال الطفرتين النفطيتين السابقتين.

المطلب الأول: فوائض الطفرة النفطية الحالية واستخداماتها.

بعد أن تكبدت معظم الدول العربية النفطية عجوزات مالية خلال فترة التسعينات، انتقلت الحسابات المالية المجتمعة للدول العربية النفطية بقوة إلى تحقيق الفوائض خلال الطفرة التي عرفتها أسعار النفط بداية القرن الحالي، و ذلك نتيجة للإدارة السليمة لهذه العوائد النفطية الضخمة من خلال التوجه للادخار على حساب التوسع في الإنفاق، الأمر الذي أدى إلى مراكمة فوائض مالية ضخمة، والتي أثارت الكثير من الاهتمامات والتساؤلات من متخذي القرار في الدول النفطية المعنية، وفي الدول المتقدمة، حول كيفية إدارة الدول المصدرة للنفط ومنها الدول العربية النفطية لتلك الفوائض.

¹ International Monetary Fund, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", Ibid, P:8.

أولاً: الاعتبارات المتعلقة باستخدام الفوائض المالية: تواجه الدول العربية النفطية في استخدامها واستثمارها للفوائض المحققة من إيرادات النفط عدة تحديات يجب أخذها بعين الاعتبار، والتي تتمثل في ضمان الاستقرار المالي لهذه الفوائض، وكذا تقديرها السليم لطاقة استيعاب اقتصادياتها لهذه الفوائض.

1- اعتبارات الاستقرار المالي لحسابات الفوائض المالية: انتقل تأثير تقلب الإيرادات النفطية الحاد ليطال الموقف المالي الحكومي- نظراً لما تشكله الإيرادات النفطية من حصة كبيرة للإيرادات الحكومية- والذي من شأنه أن يتسبب في عدم الاستقرار الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة إما قصيرة الأجل وهي التي تنتج عادة من تقلبات أسعار النفط، أو طويلة الأجل والتي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاذ، مما يضيف المزيد من المعضلات والتحديات لإدارة الاقتصاد الكلي، ومن هنا تبرز مسألة كيفية إدارة الفوائض النفطية لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد في الأجلين القريب أو البعيد على حد سواء¹. وتنحصر خيارات حكومات الدول العربية النفطية في توظيف هذه الفوائض المالية في مسارين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي، وذلك كما يلي:

● **المسار الأول (الاستثمار المحلي):** وتمثل في استخدام جزء من الفوائض المالية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، ويختلف ذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية باختلاف البلدان واختلاف الظروف الزمني²، إلا أن استثمار معظم أو جل الفوائض النفطية في الاقتصاد المحلي قد يعرضها لتناقض الغلة، كما سيترتب على ذلك حدوث ما يعرف بظاهرة "الداء الهولندي" الذي أشرنا إليه فيما سبق، والذي يمكن تجنبه إذا ما وجهت الحكومة الجزء الأكبر من الإنفاق إلى المشاريع والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية.

● **المسار الثاني (الاستثمار الخارجي):** ويتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية وتميئتها باستثمارها في أصول خارجية، ومن ثم تقوم بإعادتها تدريجياً إلى الاقتصاد المحلي، وينطوي هذا المسار على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي. ويعتبر تراكم الأصول الأجنبية مهما لاستخدامه في الأوقات اللازمة بغرض تحقيق استقرار الميزانية، إضافة إلى تقاسم الثروة النفطية مع الأجيال القادمة عن طريق إنشاء صناديق لهذا الغرض. غير أنه من المساوئ المترتبة على هذا المسار هو انعدام الشفافية والمساءلة والحوكمة، علاوة على ما تمثله آثار تقلبات أسعار العملات والتضخم العالمي في القيم الحقيقية للأصول الخارجية، هذا إلى جانب حساسية الدول الغربية

¹ أحمد الحوشان، جون كوالز، الفائض المالي السعودي، مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص 236.

² ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص 252.

بشأن الصناديق المخصصة لاستثمار الفوائض النفطية، والتي من الممكن أن تعتمد إلى الحيلولة دون إمكانية استثمارها، إضافة إلى مخاطر التجميد أو المصادرة تحت أي دافع في أوقات النزاع¹.

2- الاعتبارات المحيطة بتقدير الطاقة الاستيعابية: تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها الاستخدام المنتج للتمويل المحلي والأجنبي داخل اقتصاد الدولة، أي توظيف الموارد المالية بكفاءة وفعالية في قطاعات الاقتصاد المنتجة²، ويمكن التمييز عند الحديث عن الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما بين النظرة الإنمائية والتي نقصد بها مجموع قيمة الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، وبين نظرة ضيقة إلى الطاقة المذكورة حيث تعني طاقة الامتصاص المالية المستنفذة في المدفوعات الخارجية للاستيراد من مختلف السلع والخدمات، ويتعلق الأمر هنا بالبنية الاستيرادية التي تحدد حجم الامتصاص الوطني لمداخيل النفطية للدول العربية النفطية³.

وتتوقف النظرة الإنمائية لمفهوم الطاقة الاستيعابية على العديد من العوامل أهمها، توافر الإطار المناسب لتوسيع القاعدة الإنتاجية، كوجود عناصر الإنتاج اللازمة فضلا عن المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي، كما يعتبر من تلك العوامل أيضا توافر حجم الطلب المستند إلى اتساع الأسواق المحلية والخارجية⁴. وفي ضوء هذا المفهوم للطاقة الاستيعابية يشيع الاعتقاد بضعف طاقة امتصاص العديد من البلدان العربية النفطية في ظل الوفرة المالية المتولدة عن ارتفاع أسعار النفط، والتي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحجم الاقتصاد، مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي وأنها تتسع مع تزايد الاستثمارات وما يرافقها من تطور.

ويمكن أن تصنف الدول العربية النفطية السبعة إلى دول ذات طاقة استيعابية ضعيفة، والتي تتميز بمساحة صغيرة جدا، وعدد سكان قليل، وموارد اقتصادية تشمل النفط والغاز فقط، وتشمل كل من الكويت، قطر والإمارات، ودول ذات طاقة استيعابية قليلة والتي تتميز بمساحة كبيرة نوعا ما وبعدها سكان قليل وموارد اقتصادية محدودة، وتشمل سلطنة عمان، ودول ذات طاقة استيعابية متوسطة والتي تتميز بمساحة كبيرة وعدد سكان معتبر، ولديها بعض التنوع في مواردها الاقتصادية وتشمل: الجزائر، السعودية، ليبيا.

تؤدي النظرة قصيرة المدى إلى الاعتقاد إلى قصور الطاقة الاستيعابية للهياكل الإنتاجية للدول العربية النفطية عن الحجم الملائم لاستثمار فائض الأموال النفطية في الإنتاج المحلي، الأمر الذي يبرر تحري وتكشف مواطن أخرى لاستثمار تلك الأموال، حيث تدفقت تلك الأموال إلى الخارج نحو الاستثمار المالي الربيعي سواء لشراء

¹ أحمد الحوشان، جون كوالز، مرجع سبق ذكره، ص238.

² عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة، القاهرة، مصر، 2002، ص87.

³ عبد القادر سيد أحمد، توقعات الطاقة، الفوائض المالية والتنمية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979، ص126.

⁴ وجددي محمود حسين، متراكم إيرادات البترول العربية بين سلبيات الحاضر وإيجابيات المستقبل، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد9، المملكة العربية السعودية، 1983، ص16.

السندات وأذونات الخزانة للدول الغربية أو في الإيداعات المصرفية بالعملات الأجنبية الرئيسية، كما اتجه جانب منها نحو الاستثمار العقاري ونشاط المضاربات، واتجه جانب منها نحو المساهمة في مشاريع إنتاجية لأجنبية أو مشتركة، والواقع أن التقدير السليم لحجم الطاقة الاستيعابية في الدول العربية النفطية يتطلب ما يلي: ¹

أ- التمييز بين المدى القصير الذي قد لا تتحمل فيه الهياكل الأساسية للأجهزة الإنتاجية، فضلا عن حجم الطلب في بعض البلدان العربية النفطية، تكثيف الاستثمارات على وجه يستوعب تلك الفوائض المالية المتراكمة، وبين المدى الطويل الذي يمكن أن يضم خططا متوسطة وطويلة الأجل لإقامة التجهيزات الأساسية، وتهيئة الهياكل الإنتاجية على وجه يقبل التوسع الكبير والتدريج في الاستثمارات الإنمائية من خلال التقدير السليم لحجم الطاقة الاستيعابية لكل مرحلة.

ب- النظرة الشاملة على مستوى جميع الدول العربية النفطية وحتى الغير نفطية منها، وليس فقط بالنظر إلى اقتصاد كل قطر عربي على حدها، وهنا تبرز الأهمية الحيوية للتعاون العربي من أجل توطين تلك المدخرات في الاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تُخدم أهداف التنمية للبلدان العربية النفطية وغير النفطية مجتمعة، وفي إطار خطة شاملة تدرس احتياجات تلك التنمية ومتطلباتها على المدى الطويل.

ثانيا: استخدامات الدول النفطية العربية للفوائض المالية المحققة.

لقد انعكست الطفرة النفطية الأخيرة بصورة جلية على حجم العوائد النفطية المحققة بالدول العربية النفطية لتبلغ عوائد تلك الصادرات خلال عام 2012 نحو 610.98 مليار دولار، مقارنة بنحو 132.96 مليار دولار عام 2002 أي بزيادة قدرها 478.02 مليار دولار، وهو ما ولد فوائض مالية تراكمت خلال هذه الفترة والتي قدمت عدة خيارات عن كيفية إدارة أوضاع المالية العامة، ففي السنوات الأولى من الطفرة النفطية استعملت حكومات هذه الدول إيرادات النفط الفائضة بحكمة لبناء أصول أجنبية، وسداد ديون الحكومة، غير أن الحجم الضخم للطفرة النفطية وطول مدتها سمح لها بالفعل بأن توسع من نطاق خيارات السياسة لتشمل برامج البنية التحتية الضخمة والطموحة وزيادة تقديم المنافع الاجتماعية، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بفوائض في الحسابين المالي والجاري، وفيما يلي سنبين الأوجه الأساسية التي استخدمت فيها الفوائض النفطية:

1- الاحتياطات المالية: لقد راکمت دول العربية النفطية خلال العقد الأول من القرن الحالي احتياطات مالية هائلة نتيجة الصدمات السعرية التي أحدثت فجوة بين الإنفاق (المخطط منه والفعلي) والإيرادات الفعلية، ونتيجة لإتباع سياسات إنتاج لا تقوم على الحاجة الحقيقية للموازنات العامة، ونتيجة أيضا لتعاملها مع الإيرادات النفطية بطريقة أكثر حصافة ومحافظة مقارنة بالطفرة النفطية السابقة ². وقد كان لزيادة أسعار النفط تأثير كبير على

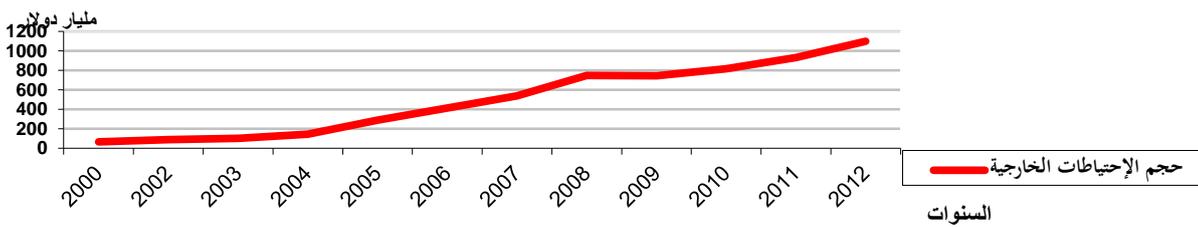
¹ وجدي محمود حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17-19.

² عبد الرزاق الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص 258.

الوضع الاقتصادي الخارجي للبلدان العربية النفطية، وهو ما مكّنها من مراكمة فوائض كبيرة في الحسابين المالي الجاري، ومن أن تصبح مصدر مهم لرأس المال على المستوى الدولي، ومستثمرة في بقية أنحاء الشرق الأوسط والعالم. وفي الوقت نفسه، أصبحت أكثر جذباً للمستثمرين الأجانب، وهو ما جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لقد بلغ حجم الاحتياطات المالية الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط حوالي 1098.52 مليار دولار سنة 2012 بعدما كانت لا تتعدى 66.49 مليار دولار عام 2000، وتتصدر السعودية و الجزائر وليبيا قائمة الدول العربية المصدرة للنفط من حيث حجم الاحتياطات القائمة في عام 2012 برصيد بلغ نحو 656.464 و 191.297، 117.89 مليار دولار على التوالي. ويذكر تقرير المعهد الدولي للمالية أيضاً أن التوزيع الجغرافي لأصول بلدان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية، هو 56.6% في الولايات المتحدة الأمريكية، و 18.9% في أوروبا و 11.3% في آسيا، و 1.9% في مناطق أخرى¹. وتتوزع استثمارات هذه الاحتياطات بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها، وتختلف نسب كل منها اعتماداً على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، التي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات، إذ أن جزءاً هاماً من الصناديق الادخارية كصندوق الأجيال في الكويت أو هيئة أبو ظبي للاستثمار أو هيئة الاستثمار القطرية يتجه إلى استثمارات طويلة الأجل وبأدوات ذات العائد ودرجة المخاطرة الأعلى، كالأستثمار في أسواق المال العالمية. أما استثمارات صناديق استقرار العائدات، فيفترض أن تكون للأجل القصير أو المتوسط، وأن تتجه إلى الاستثمار في أدوات ذات درجة مخاطر وعائدات أقل كالسندات الحكومية مثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي، وتشكل الأصول المقيمة بالدولار نسبة عالية من الاستثمارات الخارجية².

الشكل (4-1): تطور حجم الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية النفطية خلال الفترة 2000-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وما تجدر الإشارة إليه أيضاً، أنه خلافاً للطفرات النفطية السابقة والتي كانت تتوجه فيها معظم الاحتياطات المالية من الفوائض النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لكن خلال هذه الطفرة لم يحدث ذلك، إذ أن جملة

¹ Institute of International Finance, summary Appraisal, Gulf cooperation Council Countries, 21 december 2007, pp8-9.

² ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 261-262.

استثمارات الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنها الدول العربية النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2003-2007 قد بلغت 308 مليار دولار، أي أقل من ربع استثمارات هذه المجموعة من الدول في الأسواق العالمية والتي بلغت 1300 مليار دولار حتى عام 2005¹، ويمكن أن نرجع أو نفسر تدني استثمار الدول النفطية (وتحديدًا دول العربية النفطية) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب:²

- زيادة حالة عدم اليقين بخصوص أداء الاقتصاد الأمريكي في مقابل نمو قوى اقتصادية جديدة في آسيا وأوروبا.
- انخفاض العائد أو الفائدة على أذون الخزانة الأمريكية مقارنة بما كان عليه الوضع في السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث كان العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات يزيد عن 7.5% خلال الحظر النفطي العربي عام 1973، و11% خلال أزمة النفط الثانية عام 1979، بينما لا يتعدى العائد 4% في الوقت الراهن.

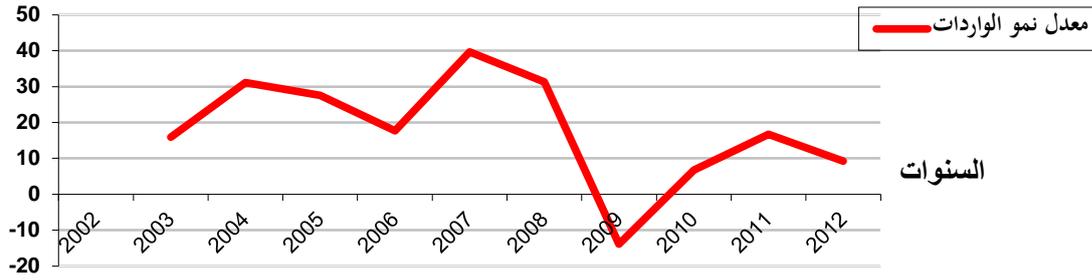
- دخول معظم الدول العربية النفطية في خطط وبرامج تنموية طموحة، تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة، وهو الأمر الذي يتطلب تخصيص جانب كبير من الفوائض لهذا الغرض.
- ترتب على التراجع الحاد في أسعار النفط في فترة التسعينات، مواجهة الكثير من الدول العربية النفطية بعجز كبير وتضاعف في الدين العام لمواجهة هذا العجز، ولهذا كانت هذه الطفرة متنفساً وفرصة سانحة لخفض الدين العام وإبقائه في حدود أمانة.

2-تغطية الواردات: لقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الدول المصدرة للنفط ومنها الدول العربية النفطية، والتي حققت عوائد ضخمة أمام خيارين لاستثمار تلك العوائد، أولهما أن تتوسع في الواردات، وثانيهما يتمثل في توجه هذه الدول نحو شراء الأصول الأجنبية المعروضة في سوق رأس المال الدولية، وفي هذا الإطار فقد وجهت الدول العربية النفطية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية جانباً كبيراً من فوائض عوائدها النفطية نحو تغطية فاتورة الواردات (51%) ومنها المتعلقة بتمويل مشاريع البنية التحتية، في حين تم توجيه 22% نحو الاحتياطات الدولية، وتوجه الجزء الآخر من الفوائض لسداد جزء من الدين المحلي. وهذه المؤشرات تناقض تماماً مؤشرات الطفرة الأولى في أسعار النفط في السبعينات، عندما تم توجيه الجزء الأكبر من الفوائض النفطية نحو شراء أذون الخزانة الغربية وتحديدًا الأمريكية. ولقد عرفت الواردات للدول العربية النفطية معدلات كبيرة أثناء الطفرة النفطية حيث تراوحت ما بين معدل نمو أدنى قدره 6.7% والمسجل سنة 2010 ومعدل نمو أقصى مسجل سنة 2007 والمقدر بـ39.62%.

¹ T. Ashby McCowne et al, petrodollars and global imbalances, US department of treasury, Office of International Affairs, Occasional paper no.1 (February 2006), p3.

² فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

الشكل (4-2): معدل نمو الواردات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 2002-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2003-2013.

وتفيد الدراسات المقارنة بأن المستفيد الأكبر من طفرة فوائض النفط الحالية هي دول الإتحاد لأوروبي و دول شرق آسيا وخاصة الصين منها، والتي تمثل فيها الواردات العربية (ومنها الدول العربية النفطية) ما نسبته 26.5% و 12.7% من إجمالي الواردات لسنة 2012 على التوالي، حيث تضاعفت واردات الدول العربية النفطية بنسبة 6.88 و 2.85 مرة خلال الفترة 2002-2008 لكل من الصين والإتحاد الأوروبي على التوالي، في حين لم تزد وارداتها زيادة ملحوظة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بـ 3مرات و 2.31 مرة والتي لا تمثل سوى 8.7% و 3.9% من إجمالي الواردات العربية على التوالي لسنة 2012.

3- خفض الديون الحكومية: بالإضافة إلى بناء أصول أجنبية، استخدم جزء من الفائض المالي لتصفية الديون الداخلية والخارجية على الحكومة. فلقد انعكس تحسن الأوضاع المالية في معظم الدول العربية المصدرة للنفط بشكل إيجابي على مستويات الدين العام لديها والذي تراجع بشكل كبير خلال الفترة 2002-2012، ويعود التحسن في مستويات الدين العام في جزء كبير منه إلى إتباع تلك الدول لسياسات مالية سليمة، اعتمدت فيها على استخدام جزء من فوائضها المالية في إطفاء ديونها المحلية والأجنبية. وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السعودية قد أحرزت نجاحا كبيرا بتخفيض مستوى دينها العام الداخلي من نحو 78% من ناتجها المحلي في عام 2002 إلى ما يقدر بنحو 13.4% سنة 2006، وكذلك نجحت الجزائر في تخفيض نسبة دينها العام الداخلي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من نحو 22% عام 2002 إلى نحو 6.7% عام 2008، أما ليبيا فقد تمكنت من تسديد دينها العام بالكامل منذ منتصف عام 2004 بعد أن كان يعادل ما يزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002. وفيما يلي جدول يبين تطور حجم الدين العام المحلي للدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول (1-4): تطور مستوى الدين العام الداخلي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2002-2008

الوحدة: * مليون دولار، **%

2005		2004		2003		2002		
النسبة إلى **PIB	الرصيد العام*							
13.8	14176.05	16.4	13877.13	18.8	12763.10	22.1	12330.3	الجزائر
39.6	122573.00	64.8	162393.22	70.4	176289.99	78	146735.9	السعودية
-	-	6.5	1565.12	6.8	1477.92	6.9	1395.3	عمان
-	-	38.2	10854.74	39.1	9222.38	44.9	7837.1	قطر
11.8	9551.10	18.5	10293.21	24.1	11135.20	32.4	11592.0	الكويت
00	00	00	00	24.3	5930.5	30.9	6115.1	ليبيا
2008		2007		2006				
النسبة إلى **PIB	الرصيد العام*							
6.7	11368	11.1	15052.39	21.8	25428.83	21.8	25428.83	الجزائر
-	-	-	-	13.4	47048.04	13.4	47048.04	السعودية
-	-	-	-	-	-	-	-	عمان
-	-	-	-	-	-	-	-	قطر
5.3	7933	7.5	8394.90	8.4	8567.92	8.4	8567.92	الكويت
00	00	00	00	00	00	00	00	ليبيا

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2002-2009.

4- الاستثمار في البنية التحتية: مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، شرعت حكومات الدول العربية النفطية في استغلال الأوضاع المالية المريحة لزيادة الإيرادات المخصصة لبرامج الاستثمارات الطموحة، بهدف تنويع اقتصادياتها وخفض نسب البطالة. وارتفع الإنفاق من الميزانية على المشاريع الرأسمالية بقوة، وبدأت الكيانات المرتبطة بالحكومة تسعى إلى أسواق رأس المال الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية على نطاق واسع، حيث ساعدها في ذلك النظرة الإيجابية في السوق إزاء قوة الأوضاع المالية العامة في الدول العربية النفطية وفرص نموها الاقتصادي، وهو ما شجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الوقت. وبحلول أوائل 2010 بلغت قيمة المشاريع المدرجة في الخطة أو الجاري تنفيذها في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 2.5 تريليون دولار، وكان أكثر من نصفها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعظمها مركز في مشاريع البناء والبنية التحتية والطاقة¹، وتشير تقديرات الشركة

¹ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات أخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص4.

العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب) في آخر مراجعة سنوية أعدتها لتقديرات حجم رأس المال المطلوب للاستثمارات الطاقة (أغلبها للاستثمار النفطية) للبلدان العربية والتي تغطي الفترة 2014-2018 إلى حجم الاستثمارات الرأسمالية سوف تصل إلى 765 مليار دولار¹ مقارنة بـ 650 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2009-2013، والذي يمول جزء كبير منها بالعوائد النفطية الفائضة، وكانت زيادة معدلات الإنفاق العام التي تم توجيهها لتحديث البنية الأساسية، عاملاً مهماً في تنوع اقتصاديات بلدان العربية النفطية نحو القطاع غير النفطي وإلى تحديث البنية الأساسية الصناعية.

5- شراء الذهب: يتجه جانب مهم من الفوائض المالية للدول العربية إلى شراء الذهب والمعادن النفيسة الأمر الذي ساهم بصورة أساسية في ارتفاع أسعار الذهب لمستوياتها القياسية الراهنة، وتحتفظ الدول العربية النفطية بمستويات عالية من الاحتياطيات الذهبية تتجاوز كثيراً ما تحتفظ به اقتصاديات أكبر منها بعدة مرات، فالجزائر تحتفظ بنحو 5.6 مليون أوقية، وليبيا تحتفظ بنحو 4.6 مليون أوقية، والسعودية بنحو 4.6 مليون أوقية، والكويت بنحو 2.5 مليون أوقية، في حين أن بلداً مثل كوريا الجنوبية تحتفظ بنحو 0.5 مليون أوقية من الذهب ضمن احتياطياتها، رغم أن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي يزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان مجتمعة².

وإذا تأملنا المضمون الاقتصادي لعملية شراء وتكديس الذهب والاعتماد عليه كمخزن للقيمة، نلاحظ أنه يتلخص في تعطيل جزء مهم من ثروة الأمة في معدن نفيس يمكن لأسعاره أن تتراجع أو تنهار مما يؤدي لتبديد جزء مهم من الثروة المخترنة فيه، وحتى في حالة استمرار أسعاره مرتفعة فإن ذلك لا يعني أي تطوير للاقتصاد بل مجرد المزيد من الأموال التي يمكن أن تتحول لقوة تضخمية تثير الاضطراب في الاقتصاد.

المطلب الثاني: صناديق الثروة السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية.

لقد مكن ارتفاع الإيرادات النفطية بالدول العربية النفطية مع بداية القرن الحالي من تحسين مؤشراتهما الاقتصادية على غرار تسجيل موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة لفوائض معتبرة، ومن أجل استغلال وتوظيف الفوائض المالية أنشئت معظم الدول العربية النفطية صناديق سيادية، وذلك بهدف استثمار تلك العوائد من أجل تجميع آثار التذبذب واللايقين المتعلقة بالإيرادات النفطية، وبما يخدم الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية لأجيال المستقبلية.

أولاً: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية: ارتبط إنشاء أغلب صناديق الثروة السيادية بطفرة أسعار النفط الأولى، ثم تضاعف عددها وتنوعت أهدافها ومسمياتها، وقد تصاعد الاهتمام مؤخراً بتلك الصناديق وبمبررات

¹ الشركة العربية لاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، نشرة أبحاث (يناير 2013).

² سيد أحمد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، كراسات إستراتيجية، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد 165، مصر، جويلية 2006، ص 28.

إنشائها، وكذا طرق إدارتها، وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، وما نجم عن ذلك من فوائض غير متوقعة وفرت للحكومات فرصة الادخار في الوقت الراهن بغية الإنفاق في المستقبل عندما تتراجع أسعار النفط، وبشكل عام فإن إنشاء تلك الصناديق يصبو إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة، والحفاظ على جزء من ثروات الموارد الحالية للأجيال المستقبلية¹.

1- تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة (تحييد آثار التقلب واللايقين في الإيرادات): إن إنشاء صناديق الثروة السيادية للبلدان العربية النفطية مرتبط إلى حد كبير بموضوع أهم وهو إدارة المالية العامة في تلك البلدان، فالمعروف أن الإيرادات المتأتية من النفط تتصف بالتذبذب وعدم اليقين، ومصدرها خارجي، وهذه الخصائص تؤثر في مسار الإنفاق العام، وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في ذلك الإنفاق، وبالتالي في النمو والاستقرار الاقتصادي.

لقد عملت البلدان النفطية في سبيل تحييد آثار التقلب واللايقين في الإيرادات النفطية، إلى إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية كنوع من أنواع الصناديق السيادية، ويؤكد أنصار هذا النوع من الصناديق على أهميتها في تحقيق الاستقرار المالي للسياسة المالية والموازنة العامة، حيث لا يترتب في حصولها على الفوائض المفاجئة حصول اضطراب أو توسع غير منتظم في الإنفاق العام والتي ستتبعه الكثير من الإختلالات، كما أن صناديق الاستقرار تدعم السياسة المالية خلال سنوات التراجع في عوائد النفط، بحيث لا تعطل خطط وبرامج التنمية، وبذلك يتحقق الاستقرار شبه الدائم في السياسة المالية العامة والوضع الاقتصادي كله، كما أن وجود هذا النوع من الصناديق يحد من فرص الفساد والضيائية عند إنفاق الفوائض بطرق غير منتظمة خلال سنوات الطفرة²، وتتبع البلدان طرقاً عدة لبناء هذا النوع من الصناديق، إما بالإيداع فيه عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها للإيداع فيه أو وسائل أخرى، أما السحب من تلك الصناديق فيأخذ أشكالاً عدة منها السحب في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، أو يترك للسلطات المالية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسحب، أما قرارات استثمار أموال تلك الصناديق فتختلف بين البلدان، إذ يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج بأدوات وآجال يتم تحديدها أو تترك لاجتهادات القائمين على تلك الصناديق، والبعض الآخر من الصناديق يتم استثمار إيداعاته في الداخل والخارج³.

2- التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال: يعتبر موضوع إدارة الموارد النفطية على المدى الطويل أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال، فبالإضافة إلى معضلة المالية العامة في البلدان النفطية والمتمثلة في تذبذب الإيرادات النفطية وأبعادها التنموية، تضاف معضلة أخرى لتلك الدول تتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد

¹ أحمد الحوشان، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² رضا عبد السلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية)، دراسات إستراتيجية، العدد 138، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 28.

³ ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 250.

نضوب النفط، لذلك تعمل حكومات الدول النفطية إلى ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآتية، وتنميتها بالاستثمار لتشكيل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال إنشاء صناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات للمستقبل والتي تعرف بصناديق الادخار أو صناديق الأجيال القادمة، خلافا لصناديق استقرار العائدات المشار إليها سابقا. إلا أن بعض صناديق استقرار المالية العامة قد تطورت لكي تصبح صناديق ذات أهداف ادخارية، لأن الاحتياطات المتراكمة تجاوزت على نحو متزايد المبالغ المطلوبة لتحقيق استقرار المالية العامة على المدى القصير أو الحد من تأثير تدفقات العملات الأجنبية¹.

ثانيا: مفهوم صناديق الثروة السيادية وعوامل نموها:

1-عوامل نموها: تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة، حتى وإن عرفت نموا سريعا في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، حيث تعود هذه الصناديق إلى خمسينيات القرن العشرين عندما أنشأت دولة الكويت هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953، لتتوالى إثر ذلك في السبعينات وما بعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، ومنذ سنة 2000 ظهر 20 صندوقا منها 12 منذ 2005 فقط، وتقدر مؤسسة ستانلي مورغان عدد الصناديق السيادية إلى غاية ماي 2008 بـ53 صندوقا، وبالرغم من الملاحظات على تصنيفها لبعض الهيئات كصناديق سيادية كما هو الحال بالنسبة لصندوق ضبط الموارد الجزائري، فإن ذلك يدل على النمو المطرد لهذه الصناديق. ويفسر هذا النمو في عدد الصناديق وأحجامها إلى ما يلي:²

- ارتفاع أسعار البترول ابتداء من العقد الأزل من القرن الحالي بوتيرة غير مسبوقة.
- تباطؤ النمو العالمي وانعكاساته على الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وشركائها التجاريين الرئيسيين الآسيويين.

-تزايد تخصيصات الاحتياطات وتحويلات فوائض الميزانية لصالح هذه الصناديق.

-ظهور صناديق سيادية جديدة (تايوان، البرازيل، الصين، اليابان.....)

وتتمثل أهم صناديق الثروة السيادية المنشأة خلال الفترة 1953-2013 فيما يلي:

¹أوداير داس، عدنان مزراعي، أليسون ستوارت، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية "فضايا لصناع السياسات"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 10 ديسمبر 2010، ص59.

²عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر، 2005، ص4.

الجدول (4-2): أهم صناديق الثروة السيادية في العالم لسنة 2013. الوحدة: مليار دولار أمريكي

اسم الصندوق	البلد	تاريخ الإنشاء	قيمة الأصول	مصدر التمويل
صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	النرويج	1990	818	نفط
هيئة الإستثمار لأبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة	1976	773	نفط
الشركة الفايضة الخارجية SAMA	العربية السعودية	-	675.9	نفط
شركة الإستثمار الصينية	الصين	2007	575.2	إحتياطي الصرف
شركة الإستثمار SAFE	الصين	1997	567.9	إحتياطي الصرف
هيئة الإستثمار الكويتية	الكويت	1953	410	نفط
هيئة الإستثمار لمقاطعة هون كونك	الصين-هون كونك	1993	326.7	إحتياطي الصرف
الشركة الفايضة " Temasek "	سنغافورة	1974	173.3	إحتياطي الصرف
شركة الإستثمار الحكومية السنغافورية	سنغافورة	1981	320	إحتياطي الصرف
هيئة الإستثمار القطرية	قطر	2005	170	نفط
صندوق المستقبل الأسترالي	أستراليا	2006	90.2	إحتياطي الصرف
صندوق الثروة الروسية	روسيا	2008	88	نفط
Samruk-kazyna JSC	كازخستان	2008	77.5	إحتياطي الصرف
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	2000	77.2	نفط وغاز
الشركة الإستثمارية الكورية	كوريا الجنوبية	2005	72	إحتياطي الصرف
الصندوق الوطني لكازخستان	كازخستان	2000	68.9	نفط
الهيئة الليبية للإستثمار	ليبيا	2006	66	نفط
الصندوق الوطني للتنمية الإيراني	إيران	2011	58.6	نفط وغاز
الصندوق الدائم لألسكا	الولايات المتحدة الأمريكية	1976	49.5	نفط
صندوق " Khazanah National "	ماليزيا	1993	40.5	إحتياطي الصرف
وكالة الإستثمار لبروناي	بروناي	1983	40	نفط
صندوق إحصاء النفط	أذربيجان	1999	34.1	نفط
صندوق الإستثمار الإستراتيجي	فرنسا	2008	25.5	إحتياطي الصرف
كازخستان	الشركة الوطنية للإستثمار	2012	20	نفط
الصندوق الإجتماعي والإقتصادي للإستقرار	الشيلي	2007	15.2	نحاس
صندوق البترول لتييمور الشرقية	تييمور الشرقية	2005	14.6	نفط وغاز
صندوق الإستثمار المباشر الروسي	روسيا	2011	13	إحتياطي الصرف
صندوق الإستثمار العماني	عمان	2006	6	نفط
صندوق البترول لتييمور الشرقية	أنغولا	2012	5	نفط
صناديق سيادية أخرى			1068.9	متنوعة
مجموع أصول الصناديق السيادية النقطية			3813.5	
المجموع الكلي			6365.8	

Source: Fund Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute, "www.swfinstitute.org", January 2014..

2- مفهومها: لا يوحد اتفاق عالمي على ما يمكن أن يعتبر صندوق سياديا ولهذا فقد تعددت التعاريف في هذا الشأن. وتعرف صناديق الثروة السيادية بوجه عام بأنها صناديق استثمار تملكها الحكومات وتشمل الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتعرفها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنها " قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الأسواق بالخارج"¹، وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي، أو صادرات الموارد الطبيعية، أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى"²، وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك " أنها تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية".

ولقد أعطى صندوق النقد الدولي تعريفا أكثر دقة للصناديق السيادية حيث عرفها بأنها " صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك إستراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتلك الصناديق يتم بنائها من عمليات الصرف الأجنبي أو عائدات عمليات التخصيص أو فوائض المالية العامة"³، ويستبعد من جملة الأمور أصول احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات أو السياسة النقدية، والمنشآت التقليدية المملوكة للدولة، وصناديق المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة، والأصول التي تدار لصالح الأفراد. واستنادا إلى أهدافها البارزة قسم صندوق النقد الدولي هذه الصناديق إلى خمسة (5) فئات رئيسية:

- **صناديق استقرار المالية العامة :** والتي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد من تقلب أسعار السلع الأساسية (النفط عادة)⁴.
- **صناديق المدخرات للأجيال القادمة:** والتي يطلق عليها أحيانا صناديق الميراث أو الأجيال، والهدف منها هو ضمان حصة من الثروة للأجيال القادمة، بحيث يكون في مقدورهم التمتع بمستويات معيشة لا تقل عما تتمتع به الأجيال الحالية، وخاصة بعد النضوب الطبيعي للنفط⁵.

¹United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2008, (Geneva: UNCTAD, 2008).

²A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France, P:04.

³أوداير داس، عدنان مزراعي، أليسون ستوارت، مرجع سبق ذكره، ص60.

⁴INTERNATIONAL MONETARY FUND, Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda, Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments, February 29, 2008, P10.

⁵E.Christian and N.Budina, Governance framework of oil funds: the case of Azerbaijan and Kazakhstan (Columbia University), Earth Institute: 2005, p:04: <http://www.earth.columbia.edu/cgsd/stp/oil>

● **مؤسسات استثمار الاحتياطات:** وتنشأ هذه النوعية من الصناديق عندما تكون المشروعات غير متيقن منها أو أن القدرة الاستيعابية للاقتصاد محددة، ويعد صندوق أذربيجان وتيمور الشرقية أحدث مثالين لتلك الصناديق¹.

● **صندوق التنمية:** التي تقدم المساعدة في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية أو تعزيز السياسة الصناعية التي قد تزيد الإنتاج المحتمل في بلد ما.

● **صناديق طوارئ احتياطات التقاعد:** غير المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة في الميزانية العمومية للحكومة.

وينبغي في واقع الأمر توخي المرونة في استخدام هذا النظام الفئوي، نظرا إلى أن أهداف صناديق الثروة السيادية قد تكون متعددة، أو متداخلة، أو قد تتغير بمرور الوقت، وكمثال على ذلك أن بعض صناديق استقرار المالية العامة قد تطورت لكي تصبح صناديق ذات أهداف ادخارية، في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض. كما تجدر الإشارة إلى أن اختيار شكل معين من أشكال الصناديق السيادية يتوقف على ظروف كل دولة وأوضاعها، فالدول صغيرة الحجم كالنرويج مثلا من مصلحتها إنشاء صناديق ادخارية أو ما يسمى صناديق الأجيال لتستثمر في الخارج، أما البلدان الكبيرة مثل روسيا فسيكون من مصلحتها اعتماد صناديق للاستقرار².

وبسبب اختلاف التعاريف وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية، والذي مصدرها يعود إلى إنتاج وتصدير المورد الناضب، وتلك التي تعود إلى حكومات دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزانها الجاري، بسبب الزيادة في صادراتها، وتراكم احتياطي صرف أجنبي لديها (مثل الصين وكوريا الجنوبية)، ولا تفرق بين الوجود المؤسسي للصندوق أو وجود الفوائض، لذلك يجب التفرقة بين صناديق الثروة السيادية ذات الأصل السلعي (الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية) ومعظمها صناديق للبلدان النفطية، والتي أنشئت لغرض الادخار عبر الأجيال أو لغرض استقرار العائدات، وصناديق الثروة السيادية ذات الأصل غير السلعي والناجئة عن تحويل جزء من موجودات الصرف الأجنبي بالنسبة إلى الدول التي لديها فوائض في موازين المدفوعات (كالصين) إلى أدوات استثمارية³.

مما سبق ونظرا لاختلاف المفاهيم المتعلقة بصناديق الثروة السيادية فإنه يمكن تعريفها بأنها أصول مالية مملوك ومدارة من طرف الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يتم تمويلها عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائدات الخصخصة والمدفوعات التحويلية الحكومية،

¹ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

² M.Lewin and J.Devlin, Issues in oil revenue management, Workshop on petroleum revenue management, The world Bank, Energy sector management Assistance program (ESMAP/IFC), (Washington, DC: October 2002), p:3.

³ ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 259.

الفوائض المالية العامة، لها أهداف قد تكون متعددة (ادخارية، استثمارية، تحقيق الاستقرار المالي)، أو متداخلة، أو قد تتغير بمرور الوقت، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي.

3- نشاط صناديق الثروة السيادية عالمياً: لقد ارتفعت القيمة الإجمالية للرأس المال المستثمرة من قبل كافة الصناديق السيادية في العالم من حوالي 500 مليار دولار أمريكي في عام 1996، بحسب تقديرات المصرف المركزي الأوروبي إلى 3971,7 مليار دولار أمريكي في سبتمبر من العام 2010 بحسب ما أعلنه المعهد الدولي للصناديق السيادية، وقد أصدر هذا الأخير تحدياً حول تطورات قيمة صناديق الثروة السيادية في العالم من 2010 إلى 2013، وكشف هذا التحديث عن ازدياد قيمة أصول الصناديق السيادية إلى 5.2 تريليون دولار سنة 2012 ثم قفزت إلى 6.36 تريليون دولار سنة 2013، وبذلك فقد سجلت أصول هذه الصناديق في سنة 2013 نوا بلغ معدله 22.3% مقارنة بالعام 2012. وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما المقصد الرئيسي لاستثمارات صناديق الثروة السيادية العالمية، حيث إنهما قد استحوذتا على 19% و 17% على التوالي من تلك الاستثمارات خلال ست سنوات وسابقة. وحددت شركة «ستاندرد تشارترد» أن حجم الموجودات في الصناديق السيادية يعادل 12% من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة نيويورك و 42% من إجمالي القيمة المتداولة في بورصة طوكيو.¹

تشير بيانات معهد صناديق الثروة السيادية الصادرة في شهر جانفي 2014 إلى أن عدد الصناديق السيادية الناشطة في العالم يقارب 75 صندوق ترجع ملكيتها إلى 49 دولة، تستحوذ 10 دول منها على 35 صندوق وهي: الإمارات، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، سنغافورة، روسيا، كازخستان، أستراليا، الشيلي، عمان. حيث يقدر حجم أصول صناديق هذه الدول بـ 4833.33 مليار دولار وبذلك فإنها تساهم بنسبة 75.92% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم، وتساهم خمس دول لوحدها (الصين، الإمارات، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، سنغافورة) بنسبة 53.07% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم.

¹ معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة دورية، السلسلة السادسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر 2013، منشورة

الجدول (3-4): قائمة البلدان المتعددة الصناديق لسنة 2013.

البلد	عدد الصناديق	قيمة الأصول (مليار دولار)	النسبة (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	7	568.8	8.93
الإمارات	7	975	15.31
الصين	5	1635.4	25.69
روسيا	3	187.4	2.94
كازخستان	3	166.4	2.61
السعودية	2	681.2	10.7
سنغافورة	2	493.3	7.75
أستراليا	2	90.5	1.42
الشيلي	2	22.2	0.34
عمان	2	13.1	0.2
الدول متعددة الصناديق	35	4833.33	75.92
باقي الدول	39	1532.74	24.08
المجموع الكلي	74	6365.8	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Fund Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute, Ibid

وتمثل الصناديق السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية 3/2 من الحجم الكلي المقدر للصناديق السيادية، حيث تعتبر أن إيرادات الصادرات النفطية المورد الرئيسي لـ 42 صندوق سيادي من بين 75 صندوق الموجودة حالياً وبنسبة تقدر بـ 59.9% من إجمالي أصول الصناديق السيادية، مما يؤكد استحواذ البلدان النفطية على معظم صناديق الثروة السيادية المتواجدة في العالم.

الجدول (4-4): تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب المورد لسنة 2013.

نوع الصندوق	عدد الصناديق	قيمة الأصول (مليار دولار)	النسبة
صناديق سيادية نفطية	42	3813.5	59.9
صناديق سيادية غير نفطية	33	2552.3	40.1
المجموع	74	6365.8	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Fund Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute, Ibid

ثالثاً: نشاط صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية.

أدت الارتفاعات المستديمة في أسعار النفط إلى تكوين فوائض مالية كبيرة لدى الدول العربية المصدرة للنفط، كانت المحرك الأساسي لإنشاء صناديق الثروة السيادية، وتتنوع تلك الصناديق بين الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر، وسلطنة عمان، وليبيا، والكويت، والجزائر، وبحسب تقديرات معهد صناديق الثروة السيادية فإن أصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية بلغ في نهاية سنة 2013 ما قيمته 2.4

ترليون دولار وهو ما يعادل 37.58% من إجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية العالمية، حيث تمثل فيها دول مجلس التعاون الخليجي النصيب الأكبر منها، وذلك بما يقدر بـ 94%، تأتي في مقدمتها دولة الإمارات التي تساهم بـ 40.75% ثم السعودية بـ 28.47% والكويت بـ 17.13%.

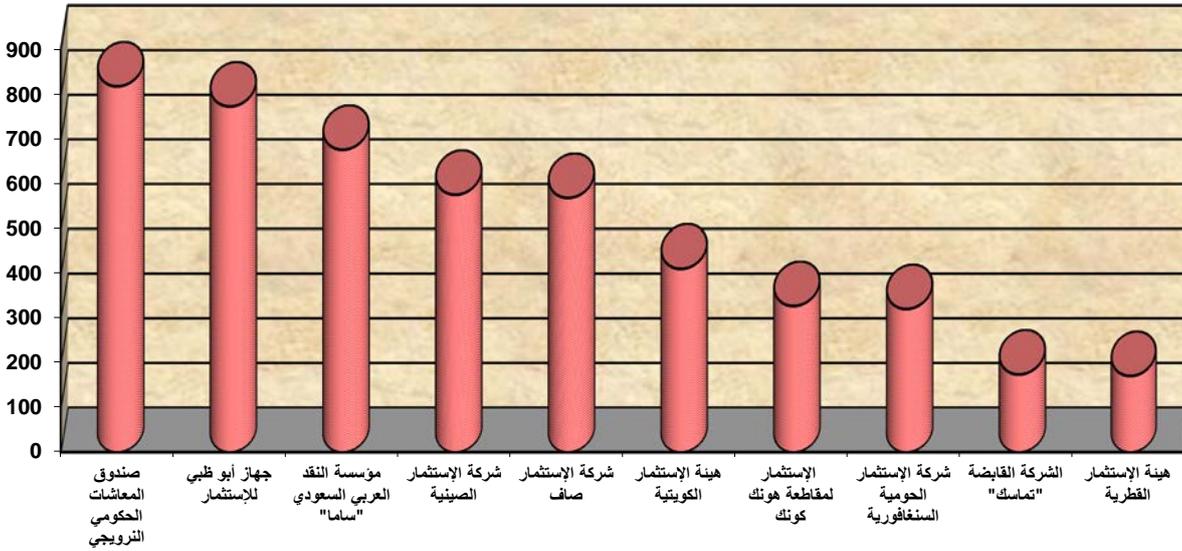
الجدول (4-5): أصول صناديق الثروة السيادية للدول العربية النفطية لسنة 2013.

الدولة	حجم أصول (مليار دولار)	النسبة (%)
الإمارات	975	40.75
السعودية	681.2	28.47
الكويت	410	17.13
قطر	170	7.1
عمان	13.1	0.54
إجمالي بلدان مجلس التعاون الخليجي	2249.3	94
الجزائر	77.2	3.22
ليبيا	66	2.76
مجموع البلدان العربية النفطية	2392.5	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Fund Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute, Ibid

يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار ثاني أكبر الصناديق السيادية في العالم بما يقدر بـ 773 مليار دولار خلف صندوق المعاشات الحكومي النرويجي الذي حل أولاً بمقدار 818 مليار دولار، وقد أتت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" في المركز الثالث بمقدار 675.9 مليار دولار، بينما حلت "الهيئة العامة للاستثمار الكويتية" سادساً بـ 410 مليارات دولار، و"جهاز قطر للاستثمار" عاشراً بموجودات قدرها 170 مليار دولار، وبذلك فإن أصول الأربع صناديق التي تمتلكها دول الخليج العربي تمثل ما نسبته 31.87% من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية العالمية، وما يمثل 84.8% من أصول صناديق الدول العربية النفطية لسنة 2013.

الشكل (4-3): ترتيب أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم لسنة 2013. الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: Fund Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute, Ibid

وما تجدر الإشارة إليه فإنه خلافا لبعض صناديق الثروة السيادية مثل صندوق التقاعد الحكومي في النرويج الذي تتوفر عن أصوله واستثماراته معلومات وبيانات مفصلة، لا تتوفر هذه البيانات عن صناديق أو استثمارات الدول العربية النفطية في الخارج (وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة) مما جعل بعض ما يكتب عن أوجه تلك الاستثمارات وأدائها، أقرب إلى الانطباعات المستقاة أحيانا إعلانات امتلاك هذا الصندوق أو ذاك في هذه الشركة أو تلك، وأحيانا أخرى من تصريحات بعض مسؤولي الدول المعنية.

تنوع استثمارات الدول العربية النفطية بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية، وتشكل الغالبية العظمى استثمارات بالدولار القصير الأجل في الأوراق المالية الأمريكية، وتختلف نسب كل منها اعتمادا على إستراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، والتي هي الأخرى تتوقف على الهدف من إنشاء الصندوق. فتنوع أهداف صناديق الثروة السيادية إنما يعني اختلاف آفاق الاستثمار، والموازنة بين المخاطر والعائدات، وهو ما أدى إلى إتباع مناهج متباينة في إدارة هذه الصناديق، ومثال على ذلك أن الصناديق التي تتوخى هدف استقرار المالية العامة تؤكد بدرجة أكبر على السيولة، وتكون آفاقها الاستثمارية أقصر أجلا، بالمقارنة بالصناديق التي تتوخى أهدافا تتعلق بالادخار (صناديق الأجيال القادمة)¹.

تشكل الأصول المقيمة بالدولار نسبة عالية من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي والتي تقدر بـ35% من إجمالي استثماراتها، وإن تفاوتت تقديراتها بين 80% لمؤسسة النقد العربي السعودي (والتي تعتبر الغالبية العظمى منها استثمارات قصيرة الأجل) و40% لهيئة الاستثمار الكويتية.

¹ أوداير داس، عدنان مزراعي، مرجع سبق ذكره، ص61.

الجدول (4-6): توزيع استثمارات دول مجلس التعاون المقيمة بالدولار والعملات الأخرى

أصول مقومة بالدولار الأمريكي (%)	35	أصول مقومة بعملات أخرى (%)	47
سندات	47	سندات	26
أسهم	37	أسهم	51
عقارات	3	عقارات	8
أخرى	13	أخرى	15

المصدر: ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 262.

ويلاحظ أن الاستثمارات المباشرة للصناديق السيادية تعتبر ضئيلة، إذ تقدرها لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بحوالي 39 مليار دولار فقط، ثلثها في الدول الصناعية، وحوالي 73% منها في قطاع الخدمات¹. أما بالنسبة للاستثمارات الغير مباشرة فيتراوح الاستثمار في السندات والتي تشكل الحجم الأكبر من الاستثمارات ما بين 80% لمؤسسة النقد العربي السعودي و 16% لهيئة أبو ظبي للاستثمار، في حين تتراوح الأسهم ما بين 60% لهيئة الاستثمار الكويتية، و 10% لمؤسسة النقد العربي السعودي، أما الأصول الأخرى فلا تمثل إلا نسبة قليلة من إجمالي الاستثمارات.

الجدول (4-7): تقدير النسبة المئوية لأوجه استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي.

سندات (%)	أسهم (%)	أخرى (%)	
25	60	15	هيئة الاستثمار الكويتية
(12-16)	(55-67)	(5-10)	هيئة أبو ظبي للاستثمار
20	60	20	هيئة الاستثمار القطرية
30	20	50	صندوق الاحتياط العام لعمان
80	10	10	مؤسسة النقد العربي السعودي

المصدر: ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 262.

لقد تعرضت الصناديق السيادية خاصة الخليجية منها إلى خسائر كبيرة من جراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، قدرتها مجلة الإيكونومست بـ 400 مليار دولار، وهو مبلغ يمثل 4% من حجم الخسائر التي تحملها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة حسب تقديرات بنك إنجلترا، الذي قدرها بنحو 10 ترليون دولار². وكانت أكبر الخسائر في الاستثمارات في الأسواق المالية ومنها صفقات شراء حصص في بعض المصارف في الدول الصناعية التي قام بها بعض الصناديق خلال الفترة 2007-2008 كمشراء هيئة أبو ظبي للاستثمار حصصا في بنك سيتي غروب الأمريكية في 26/11/2007 بمقدار 7.5 مليار دولار، أو هيئة الاستثمار القطرية لخصص في بنك باركليز في

¹ United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2008, (Geneva: UNCTAD, 2008).

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2008/10/31 بقيمة 6.94 مليار دولار، وفيما يلي جدول لمساهمة الصناديق السيادية للدول العربية النفطية في إعادة رسملة مصاريف الدول الصناعية.

الجدول (4-8): رسملة مصاريف الدول الصناعية من طرف الصناديق السيادية العربية

البنك	جنسية البنك	الصندوق السيادي	التاريخ	المبلغ بـمليار دولار
باركليز	بريطانية	هيئة الاستثمار القطري تحدي	2008/10/31	6.94
باركليز	بريطانية	هيئة الاستثمار القطري	2008/10/31	4.84
سي تي غروب	أمريكية	هيئة الاستثمار أبو ظبي	2007/11/26	7.5
سي تي غروب	أمريكية	هيئة الاستثمار الكويتية	2008/01/15	5.6
القرض السويسري	سويسرية	هيئة الاستثمار القطري وآخرون	2008/10/16	8.71

Source: Banque de France, Bilan et perspectives des fonds souverains pecus; 28nov 2008, p:3

وفي ظل الأزمة لم تستفد الصناديق السيادية للدول العربية النفطية من فرصة تدهور الأصول في الدول الصناعية، كما لم تبادر إلى استغلال ظروف الأزمة إذ لم تتم ملاحظة انخراط أي صندوق سيادي في أي مؤسسة مالية. بل على العكس حيث أعاد الكثير منها توجيه أمواله نحو توظيفات أقل مخاطرة، أو إلى أسواقها المحلية، وهذا بسبب ضعف الأداء في الدول الصناعية ولاحتياجات التمويل المتزايدة في دولها الأصلية بفعل الأزمة.

الجدول (4-9): تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية 2008 الوحدة:مليار دولار

الصندوق السيادي	تقدير الأصول ديسمبر 2007	تقدير الأصول ديسمبر 2008	الإضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر %
هيئة أبو ظبي للاستثمار	453	328	59	183	40
هيئة الاستثمار الكويتية	262	228	57	94	36
هيئة الاستثمار القطرية	65	58	28	27	41
أصول مدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي	385	501	162	46	12
إجمالي بلدان مجلس التعاون	1282	1200	273	350	30

المصدر: ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 265.

وفي العام 2007-2008 الذي شهد انفجار الأزمة المالية العالمية، كانت استثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية تتركز بقوة في الأسواق المالية الغربية، أو ما يسمى بالأسواق الناضجة، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بنسبة 20% من هذه الاستثمارات، فيما كانت بريطانيا تحظى بحصة تقدر بـ 16.5% وتوزع نسب أخرى على سويسرا وألمانيا، غير أن هذه الاستثمارات ذات الوجهة الغربية تراجعت بعد الأزمة المالية لتدل التوقعات والوقائع إلى احتمال ارتفاع حصة استثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية مستقبلاً في الأسواق الناشئة نظراً للعائد الكبير والمضمون الذي يمكن أن يتحقق من هذه الأسواق.

ويؤكد ماسلاكوفيك كبير المديرين والباحث الاقتصادي في إدارة أبحاث شارع المال اللندني في دراسة له أن الخسائر التي تكبدها بعض الصناديق الخليجية في البنوك العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، خصوصاً في

السوق الأميركية التي شهدت إقفال أبواب نحو 250 بنكاً رئيسياً، جعلها تعيد حساباتها، وتغير وجهتها نحو التركيز أكثر في إستراتيجية استثماراتها على الأسواق المحلية في الخليج نفسه، وهذا من شأنه أن يدعم الاقتصاديات الخليجية ويضمن زيادة نموها. غير ان ماسلاكوفيك يرى أن صناديق الثروة السيادية الخليجية عادت مرة أخرى للاستثمار في أوروبا، ولاسيما في بريطانيا التي باتت تحوز على حصة الأسد من التدفقات الاستثمارية الخليجية، وما يفوق حجم التدفقات المالية الخليجية على كل من سويسرا وألمانيا وفرنسا مجتمعة. ولعل أكبر دليل على ذلك الصفقات الكبرى التي نفذها جهاز قطر للاستثمار في بريطانيا خلال العامين الماضيين (2011 و2012).

رابعاً: معايير نجاح صناديق الثروة السيادية في إدارة الموارد.

إن وجود صندوق سيادي في بلد ما لا يعني وجود قواعد مالية واضحة، ودرجة من المساءلة والشفافية في صياغة وإدارة المالية العامة، والمشكلة في ذلك لا تعود إلى هذه الصناديق بحد ذاتها، لأن المالية العامة في غياب وجودها لن تكون أحسن حالاً، وإنما تكمن المشكلة في نمط تصميم الصندوق وآليات الرقابة عليه وطريقة إدارته. وقد لاحظت دراسة لباحثين من صندوق النقد الدولي من خلال استعراض تجارب العديد من صناديق الثروة السيادية أن وجود تلك الصناديق بحد ذاته لا يساهم في الانضباط المالي، وفي تجنب الاقتصاد مثالب تقلبات الإيرادات، إلا أن وجود صناديق سيادية في العديد منها ساهم في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية. وأن التجارب الناجحة مثل النرويج لا تعود إلى وجود الصندوق، ولكن إلى الانضباط المالي ووضوح السياسات المالية والنقدية والشفافية في تلك الدولة¹. وبشكل عام فإن نجاح صندوق الثروة السيادية في تحسين إدارة الإيرادات النفطية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانضباط المالي يعتمد على معايير عدة تتمثل فيما يلي:

- 1- ينبغي توخي الوضوح في تحديد الآليات المعنية بالتنسيق بين عمليات الصناديق وغيرها من أنشطة المالية العامة، بحيث لا ينبغي أن تضطلع هذه الصناديق بمعاملات الإنفاق المحلي مباشرة لما فيها من مخاطر خلق "موازنة مزدوجة" وخفض شفافية المالية العامة. فمن الأفضل إدارة الصناديق المعنية بالموارد كجزء لا يتجزأ من إطار سياسة المالية العامة متوسطة الأجل، بغية التأكد من وضع خطط للإنفاق على مسار قابل للاستمرار.
- 2- مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق، فالقواعد التشغيلية الجامدة، مثل شرط إيداع نسبة محددة سلفاً من موارد إيرادات معينة في الصندوق، أو ربط الإيداعات والسحوبات بمستوى الأسعار والإيرادات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد سياسة المالية العامة أو في بعض الأحيان التعارض معها.
- 3- تعتبر الحوكمة المؤسسية السليمة لصناديق الثروة السيادية مسألة حاسمة للأطراف المعنية المحلية، فمن المسلم به أن جوانب كثيرة من الحوكمة المؤسسية السليمة قابلة للتطبيق بوجه عام على هذه الصناديق²، فالمبادئ العامة

¹ ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص256.

² أوداير داس، عدنان مزراعي، مرجع سبق ذكره، ص62.

المتعلقة بوظائف الملكية الرئيسية، والإفصاح والشفافية، وتدفق المعلومات بين الإدارة العليا ومجلس الإدارة كلها مسائل تنطبق على صناديق الثروة السيادية، ويتعين على هذه الصناديق أيضا أن تضمن وجود عمليات كافية لإدارة المخاطر، والموارد البشرية والنظمية، لأغراض إدارة المخاطر المالية والتشغيلية على نحو سليم.

4- إنه من الضروري وضع سياسات استثمارية سليمة ومحددة المعلم، وبناء أطر لإدارة المخاطر من أجل ضمان اتساق القرارات الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية مع أغراضه وأهدافه الاستثمارية، لذا فإنه ينبغي أن تهدف القرارات الاستثمارية إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع سياسته الاستثمارية. ففي غياب إستراتيجية واضحة لاستثمار الفوائض وإدارتها من المحتمل أن يواجه الاقتصاد حالة من عدم الاستقرار الكلي.

المطلب الثالث: التجارب الدولية في إدارة الفوائض النفطية.

لقد تعددت التجارب العالمية واختلفت في طريق استثمارها للفوائض المالية، إلا أنها اختلفت في مدى نجاحها، وتأتي في مقدمة التجارب الناجحة في استثمار الفوائض المالية النفطية التجربة النرويجية، التي استطاعت توظيف فوائضها المالية توظيفاً أمثل يضمن لها الاستمرار في عملية التنمية، ويجنبها أثار نقمة النفط وتقلبات أسعاره، وسنقوم من خلال هذا العنصر باستعراض هذه التجربة الرائدة، كما أننا سنقوم باستعراض التجربة السعودية في استثمار فوائضها المالية النفطية باعتبارها من أكبر الدول المصدرة للنفط عالمياً والأولى عربياً، والتي حققت فوائض مالية ضخمة.

أولاً: التجربة النرويجية في إدارة الفوائض المالية النفطية

رغم تباين التجارب العالمية واختلافها في استثمار الفوائض فإن القاسم المشترك بينها يكمن في أن إدارة هذه الموارد توكل إلى مؤسسات عامة أو إلى صناديق، وفي هذا الإطار فقد عكفت النرويج طيلة العقد الماضي على استثمار عوائد النفط وغيره من الفوائض من خلال صندوق التقاعد الحكومي (صندوق النفط سابقاً)، والذي يستثمر أمواله في الكثير من دول العالم وفي أكثر من ثلاثة آلاف شركة. وقد أكد نائب مدير صندوق النقد الدولي في عام 2006 أنه ليس هناك مثال يعطى للعالم أفضل من مثال النرويج التي قدمت للعالم نموذجاً لكيفية استثمار العائد من الموارد الطبيعية بما يخدم المصالح الطويلة المدى. وسنقوم باستعراض هذه التجربة من خلال ما يلي:

1- أهمية النفط والخدمات النفطية في صادرات النرويج: بدأت النرويج في إنتاج النفط خلال سبعينيات القرن العشرين¹، وقد أصبح النفط منذ الثمانينات يشكل أهمية بارزة في الإنتاج الوطني النرويجي، حيث انتقلت قيمة صادرات النفط والغاز من 41.39 مليار كرونة نرويجية والذي يمثل 45.16% من إجمالي الصادرات سنة 1980 إلى ما قيمته 534.83 مليار كرونة نرويجية عام 2013 والتي تمثل 59% من إجمالي الصادرات، وبذلك

¹ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص33.

فإننا نلمس زيادة إسهام النفط في إجمالي الصادرات، ونتيجة لجملة من الخطوات التي اتبعتها النرويج فقد تمكنت من خلق صناعة لتجهيز عمليات النفط على مستوى دولي مرموق، إذ أصبح تصدير التجهيزات النفطية حالياً من أهم مصادر التصدير في النرويج، حيث بلغت صادراتها في عام 2013 نحو 6993 مليون كرونة نرويجية. ومع هذا فإن نسبة التصدير من النفط والخدمات البترولية إلى مجمل الصادرات النرويجية تدل بوضوح على أن القطاعات غير النفطية مازالت مزدهرة وتؤدي الدور الرئيسي في اقتصاد النرويج، إذ كانت صادرات النرويج الغير مرتبطة بالنفط قد ساهمت بنسبة 40.22% في إجمالي الصادرات عام 2013.

الجدول (4-10): أهمية النفط والمنتجات النفطية في اقتصاد النرويج الوحدة: مليون كرونة نرويجية

السنوات	1970	1980	1990	2000	2004
النفط الخام والغاز الطبيعي	0	41399	88540	306625	322779
السلع والخدمات البترولية	2179	3826	10488	7798	6313
صادرات غير مرتبطة بالنفط	15371	46447	112551	215388	225805
إجمالي الصادرات	17549	91672	211579	529811	732669
السنوات	2006	2008	2010	2012	2013
النفط الخام والغاز الطبيعي	473640	583868	447581	569858	534836
السلع والخدمات البترولية	7370	10998	7052	5729	6993
صادرات غير مرتبطة بالنفط	301934	358288	333486	359705	364570
إجمالي الصادرات	782943	953154	788119	935292	906398

Source: Norway's central institution for producing official statistics:
<https://www.ssb.no/statistikkbanken/SelectVarVal/Define.asp?>

2- خطوات تجنب نقمة النفط في النرويج: لا تعني نقمة النفط أن وفرة الموارد الطبيعية (خاصة النفط) تنعكس بالضرر على تطورات النمو الاقتصادي، إذ تعتبر النرويج من التجارب المهمة في التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد الطبيعية، وتتلخص أهم الخطوات التي ساعدت النرويج على تجنب نقمة النفط فيما يلي:¹

- إتباع سياسة التأني والتخطيط والحذر في البداية من تعجيل عمليات النفط، فبعد ثبوت وجود النفط بكميات وافرة منذ العام 1970، تحولت سياسة البلد إلى مزيد من التأني في تصعيد عمليات التنقيب ريثما يتهيأ البلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها.
- دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط، سواء كان ذلك مباشرة كمستثمر، أو بصورة غير مباشرة عن طريق تزويد عمليات النفط بالمعدات والخدمات، وكان الهدف من ذلك هو تحقيق مبدأ السيطرة الوطنية على أهم القرارات المتعلقة بصناعة النفط، وكذا خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج منبثقة من وجود النفط النرويجي.

¹ فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، مرجع سبق ذكره، ص 397-403.

- دعم الصناعة النرويجية وزيادة تجهيز الخدمات المحلية لعمليات النفط، حيث شجعت الحكومة النرويجية شركات النفط الدولية على دعم عملية تطوير التقنية النرويجية، وخصوصاً داخل قطاع النفط من أجل اللحاق بالتقنية العالمية وتجهيز الخدمات لعمليات النفط في النرويج.
- الإجماع السياسي المبكر على ضرورة استعمال النفط كوسيلة لتنمية صناعات جديدة مستدامة، غير معتمدة على استمرار عمليات النفط في النرويج.
- شرط موافقة البرلمان على خطط تطوير الحقول، وقد كان ذلك مهماً جداً كوسيلة فعالة لغرض سيادة البلد وتحقيق أهدافه وخططه الإستراتيجية في قطاع النفط.
- لقد ساعد اشتراك وزارة المالية الفعال في تخطيط الصناعة النفطية، وبدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل كثيراً على حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات العفوية التي كان من الممكن أن تبتق عنها صناعة النفط، وتفادي المخاطر قبل وقوعها.

3- إستراتيجية إدارة الفوائض من خلال صندوق التقاعد النرويجي: بعد 17 سنة من بداية عمليات النفط، وبعد 7 سنوات من بداية الربيع الإيجابي، عينت الحكومة النرويجية في عام 1982 لجنة خاصة لبحث موضوع زخم العمليات النفطية وتأثيرها في الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية بصورة عامة، وبعد دراسات ومناقشات شاملة، قدمت اللجنة تقريرها عام 1983، ومن جملة ما أوصت به اللجنة ما يتعلق بضرورة خلق صندوق لعائدات النفط يفصل عائدات الدولة من النفط عن الاقتصاد الوطني وعن الاستهلاك الداخلي، ويشكل في الوقت نفسه احتياطياً يحمي اقتصاد البلد من التذبذبات العنيفة المحتملة في أسعار النفط، غير أن السلطات لم تتبع هذه التوصية مباشرة وإنما أخذت الوقت الكافي للتفكير في الأمر، وتصميم الصندوق قبل تشكيله عام 1990.

أ- نشأة الصندوق: نشأ صندوق النفط عام 1990 بالقانون رقم 36 الصادر عن البرلمان النرويجي (والمعدل بالقانون رقم 2 لعام 2006)، ولكن لم يبدأ العمل به إلا في عام 1996، وقد تغير إسمه في عام 2006 من "صندوق النفط النرويجي" ليصبح "صندوق التقاعد الحكومي العالمي" وذلك بعد إدماجه في صندوق التأمين العام¹، وقد بلغ حجم أصول الصندوق في نهاية 2013 مقدار 818 مليار دولار، ليصبح تقريباً بحجم الناتج المحلي الإجمالي للنرويج، وأكبر صندوق استثماري وادخاري في العالم.

الجدول (4-11): تطور رأس مال صندوق السيادي النرويجي خلال الفترة 1996-2013. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1996	1998	2000	2001	2004	2006	2007	2010	2013
أصول الصندوق	7.9	28.7	64.6	141.4	170.1	241.6	314	443	887

المصدر: - السنوات من 1996-2007: رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص34. - السنوات من 2010-2013: Fund

Rankings, Sovereign Wealth Fund Institute

¹ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص357.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن حصة الفوائض النفطية تستحوذ على النصيب الأكبر من رأس مال الصندوق، حيث تبلغ أكثر من 75% في المتوسط، إلا أن أكثر من 20% من رأسماله يأتي من مصادر أخرى غير النفط، وربما كان ذلك من بين أسباب تغيير اسم الصندوق من صندوق النفط إلى صندوق التقاعد الحكومي ليعكس تلك التركيبة، وبهذا فقد أصبحت النرويج إحدى أعلى نسب احتياطي رأسمالي لكل فرد على مستوى العالم، بعد أن تعدت حصة الفرد النرويجي من هذا الصندوق 81.5 ألف دولار في عام 2008¹، كما أن الصندوق النرويجي يعد أكبر صندوق من نوعه في أوروبا، وثاني أكبر صناديق الثروة السيادية عالمياً بعد صندوق أبو ظبي للاستثمار وهذا قبل سنة 2012، ليتصدر قائمة صناديق الثروة السيادية الموجودة في العالم سنة 2013. ومن المتوقع أن يفوق رأسمال الصندوق النرويجي إلى 900 دولار بحلول عام 2017².

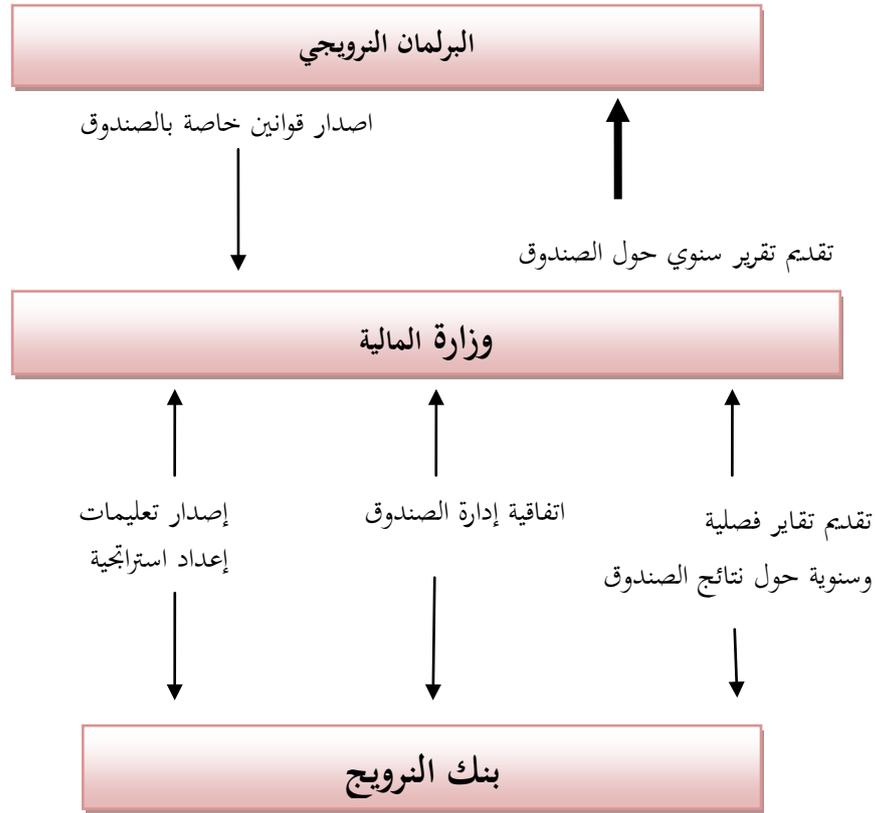
ب- إدارة الصندوق: يعتمد نظام الرقابة والإشراف والتسيير لصندوق الثروة السيادي على تدخل ثلاثة هيئات تتمثل في:

- البرلمان الذي تتمثل مهمته الأساسية في مراقبة ومساءلة وزارة المالية.
- وزارة المالية التي تعتبر الجهة المالكة للصندوق.
- البنك المركزي الذي توكل إليه مهمة تسيير وإدارة الصندوق.

¹ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009، ص 358.

المحط (4-1): إدارة صندوق المعاشات الحكومي النرويجي



Source: Norges Bank Investment Management, GPFG annual Report, 2008, p12.

تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لصندوق التقاعد، وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل في عائدات النفط تقدمه الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد عهدت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي¹ ولهذا الغرض قام البنك بتأسيس وحدة فرعية تابعة له تحت مسمى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي "NBIM"²، وقد أنشئ مجلس إشرافي في عام 2004 ليراقب أوجه الاستثمار. ويخضع الصندوق النرويجي في سياسته الاستثمارية لرقابة البرلمان الذي يتعين أن تعرض عليه ميزانية الصندوق السنوية وإنتاجيته، ويلزم أن تحظى إدارة الصندوق باعتماد وموافقة البرلمان على برامجه المستقبلية³، وقد رأت الكثير من الدراسات أن في خضوع وإدارة موارد الصندوق لرقابة البرلمان سبيلا لمزيد من الشفافية في إدارة الصندوق واستثمار موارده. كما أنه من حق الحكومة أن تلزم الصندوق بعدم الاستثمار في دول معينة لاعتبارات متعددة، كأن تكون الدولة خاضعة لعقوبات دولية أو ما إلى ذلك، مثلما حدث مع مينمار عندما حظر عليه الاستثمار فيها.

ج- السياسة الاستثمارية لصندوق التقاعد النرويجي: يستثمر الصندوق رأسماله خارج النرويج، وذلك نظرا لصغر حجم السوق النرويجية، وتحدد وزارة المالية إستراتيجية الاستثمار من خلال تحديد حافظة معيارية يسعى البنك

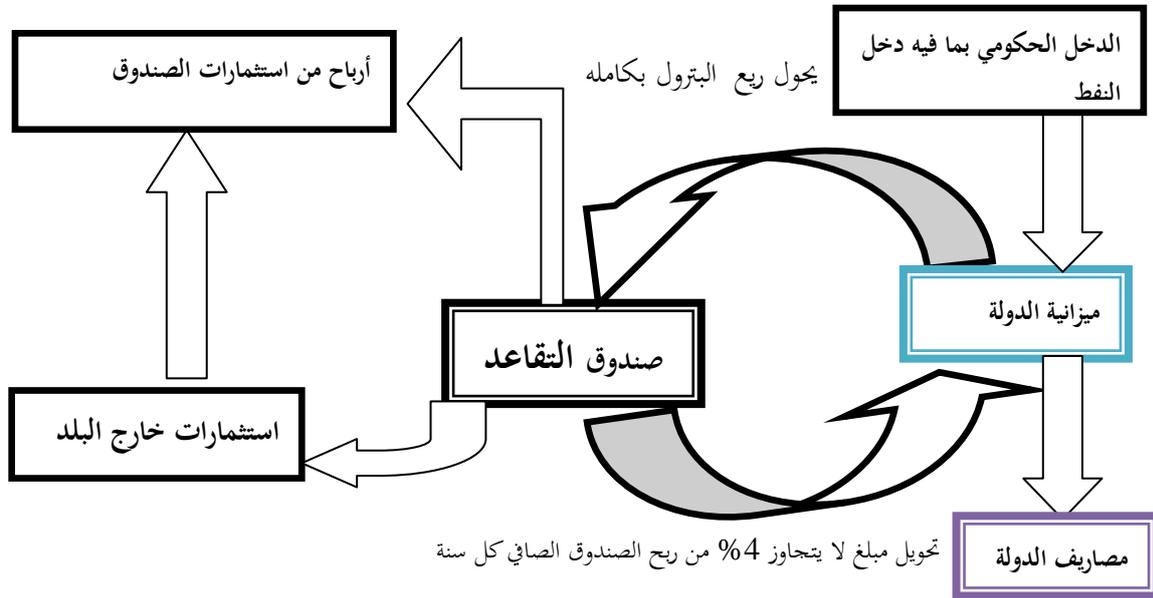
¹ رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص35.

² NBIM: Norges Bank Investment Management

³ فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنب نقمته، مرجع سبق ذكره، ص358.

المركزي في ضوءها إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، غير أن وزارة المالية تتحكم أيضا في مدى التعرض للمخاطر حتى يظل العائد الفعلي في حدود عائدات الحافظة المعيارية¹. والجدير بالإشارة إلى أن سياسة المالية العامة في النرويج هي التي تقود عمليات صندوق التقاعد النرويجي وليس العكس، حيث يجمع صندوق التقاعد النرويجي جميع إيرادات النفط وعائدات الاستثمارات المالية، ولا يقوم بأي تحويلات للموازنة إلا بالقدر الضروري لتمويل العجز غير النفطي (4%) الذي يتحدد حسب الأهداف السنوية ومتوسطة الأجل للسياسة المالية، وبهذا فإن صندوق التقاعد النرويجي العالمي هو بمثابة صندوق تمويلي. وتحقق أهداف التثبيت والاستمرارية من خلال سياسة المالية العامة وليس من خلال صندوق التقاعد النرويجي العالمي²، كما يتضح أن الصندوق هو جزء من ميزانية الدولة.

المخطط (4-2): العلاقة بين ميزانية الدولة وصندوق المعاشات الحكومي الإجمالي



المصدر: فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، مرجع سبق ذكره، ص359.

لقد سجلت المحفظة الاستثمارية للصندوق عدة تعديلات منذ بدأ النشاط الاستثماري للصندوق بالاستثمار (1996) في السندات فقط، وفي عام 1998 تم إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح: 60% سندات موزعة على النحو التالي: 35% في السوق الأمريكي، 55% في الأسواق المالية الأوربية، 10% في الأسواق المالية لآسيا وأقيونييسيا، أما النسبة المتبقية والتي تشكل 40% من أصول الصندوق فهي مستثمرة بشكل أسهم موزعة على نحو 50% في السوق المالي الأمريكي و50% في السوق المالي الأوربي³.

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، ص49.

² صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، مرجع سبق ذكره، ص49.

³ بوفليخ نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، جامعة الشلف، 2010، ص89.

وفي 2007 تم تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح 60% أسهم موزعة على نحو يمثل 60% في منطقة أوروبا، 35% في منطقة أمريكا وإفريقيا، 15% في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أما النسبة المتبقية والتي تشكل 40% من أصول الصندوق فهي تستثمر في شكل سندات موزعة على نحو يمثل من 60% في منطقة أوروبا، 35% في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، 5% تستثمر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ¹.

وفي 1 مارس عام 2010 أصدرت وزارة المالية تعديلا جديدا يتمثل إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية يمكن أن يصل إلى 5% من إجمالي المحفظة من خلال إجراء تخفيض مماثل في الاستثمارات ذات الدخل الثابت (السندات)، وبذلك فإن مكونات المحفظة تكون على النحو التالي: الأسهم: 60%، السندات: 35-40%، العقارات: 0-5%²، وحسب تقرير بنك النرويج لسنة 2012 فقد توزعت محفظة الاستثمار ما بين 56% أسهم، 39% سندات، 5% عقارات، وأن إجمالي استثمارات الصندوق توزعت جغرافيا على الشكل التالي: 48% في منطقة أوروبا، 32.2% أمريكا الشمالية، 2.7% أمريكا اللاتينية 12.9% آسيا، 0.7% إفريقيا، 2.3% أوقيانوسيا، 0.3% الشرق الأوسط³. وبشكل عام فإن المحافظة المعيارية تتألف من أسهم في مؤشرات أسهم الفايانانشال تايمز (فوتسي) (FTSE) في 27 بلدا، والسندات في مؤشرات سندات (ليمان) العالمية المجمعة (Lehman global Aggregate) بعمالات 21 بلدا⁴.

ومن بين أهم المؤشرات التي يمكن اعتمادها في تقييم مستوى نجاح الصندوق السيادي النرويجي هي تطور العائد (ربحية) على محفظة الاستثمار الخاصة بالصندوق، وفي هذا الشأن فقد سجل العائد الحقيقي لمحفظة الصندوق تطورات متباينة منذ إنشائه إلى حد الآن، فبعد أن سجلت الفترة 2000-2005 ارتفاعا في قيمة العائد الصافي، شهدت سنة 2008 تسجيل عائد سلبي قدر بـ (-23.3%) ويعود ذلك إلى التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على استثمارات الصندوق، لتسجل سنة 2009 رقما قياسيا بلغ 25.62% وهو أعلى عائد حققه الصندوق منذ بداية نشاطه، ويمكن تفسير ذلك بتحسّن أوضاع الأسواق المالية العالمية وبداية تعافيتها من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بها، بالإضافة إلى نجاح الإستراتيجية الجديدة للصندوق التي رجحت كفة الأسهم على حساب السندات، إلا أن العائد ما فتى أن عرف انخفاضا كبيرا سنة 2011 بتسجيله لمعدل سلبي قدر بـ (-1.39%) ومرد ذلك يعود إلى تأثيرات أزمة الديون السيادية في أوروبا والتي تمثل أهم منطقة لاستثمارات الصندوق، ومع عودة التعافي المالي لهذا المنطقة بدأ العائد الحقيقي في التحسن التدريجي ليسجل رقما كبيرا في سنة 2013 قدر بـ 15.95%. ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه لا يمكن أن نحصر تقييمنا لمستوى نجاح الصندوق

¹ بوفليخ نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية "الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص133.

² Norges Bank Investment Management, 2012, p26.

³ Norges Bank Investment Management, 2012, p28

⁴ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

السيادي النرويجي في مجرد مؤشرات ربحيته وإدارته، ولكن من المهم أن نشير كذلك إلى الدور الذي لعبه في تحقيق الاستقرار المالي، والارتقاء بمعدل الاستثمار.

الجدول (4-12): تطور العائد الحقيقي لعناصر المحفظة الاستثمارية للصندوق السيادي النرويجي خلال الفترة 2000-2013. الوحدة: %

السنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العائد على الأسهم	5.82-	22.49	6.82-	40.7-	34.27	13.34	8.84-	18.06	26.28
العائد على السندات	8.41	3.82	2.96	0.52-	12.49	4.11	7.03	6.68	0.1
العائد على العقارات	-	-	-	-	-	-	4.37-	5.77	11.79
العائد الكلي	3.47	3.79	0.15	23.3-	25.62	9.62	2.54-	13.42	15.95

Source: Norges Bank Investment Management, GPF annual Report, 2000-2013.

وفي نهاية 2004 استعانت إدارة استثمارات بنك النرويج بخدمات 19 شركة استثمار متخصصة لإدارة حافظة أسهم الصندوق بمقتضى 44 تكليفا مختلفا، وأوكلت إدارة حافظة الدخل الثابت (السندات) للصندوق إلى 16 شركة أخرى بمقتضى 21 تكليفا، وتمثل دوافع استثمار أصول الصندوق في الخارج إلى ما يلي:

- الفصل بين الصندوق والموازنة العامة لتثبيت التداخل الذي قد يحصل بينها وبين الصندوق من حيث الأهداف والوظائف.

- تجنب التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع المداخل النفطية على الاقتصاد النرويجي، والتي تتمثل في عوارض المرض الهولندي.

- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق التقاعد النرويجي لا يعول فقط على اعتبارات الربح، وإنما يضع في حسبانته الاعتبارات الإنسانية، وفي هذا المجال فقد قامت وزارة المالية عام 2004 بتكوين مجلس لآداب المهنة يوجهها نحو أداء الشركات في ظل التوجهات الأخلاقية للصندوق التقاعد الحكومي¹، وذلك بغية تشجيع الحكمة السليمة في قطاع الشركات، وكذلك لفحص الشركات المخالفة لمبادئ السلوك الأخلاقي واستبعادها من خيارات استثمار الصندوق.

4-عوامل نجاح صندوق التقاعد النرويجي في إدارة الفوائض النفطية: يعتبر صندوق التقاعد النرويجي من أهم الصناديق الرائدة في تسيير وإدارة الموارد النفطية، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل تتمثل فيما يلي:

¹ محمد رضا العدل، نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص119.

- تتمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس السياسي، ودرجة عالية من الشفافية في العملية السياسية، وبذلك فإن هناك قلة قليلة جدا من النرويجيين الذي يشككون في قدرة الحكومة على إدارة العوائد النفطية بكفاءة، وقد يكون هذا هو الدافع لدى الحكومة النرويجية لعدم لجوءها إلى توزيع العوائد النفطية في شكل حصص نقدية على المواطنين كما جرى في دول نفطية أخرى خاصة العربية منها.

- يدار صندوق التقاعد النرويجي بطريقة تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية وبتطبيق معايير الحوكمة، إذ أن الصندوق يخضع لمعايير الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما يعطي أهمية بالغة لقضايا البيئة وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد.

- أكدت الدراسات أن السبب الرئيسي وراء نجاح النرويج في إدارة عوائدها النفطية يكمن في إصلاح بيئة الاقتصاد الكلي قبل شروعها في عمل الصندوق.

- يمكن اعتبار عمليات صندوق التقاعد النرويجي العالمي من أفضل الممارسات للصناديق المعنية بالموارد، لأنها تشكل جزءا من إستراتيجية متماسكة لسياسة المالية العامة، وتتألف هذه الإستراتيجية من دعمتين رئيسيتين، أولاهما تهدف إلى تخفيف مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت، وفك ارتباطه بإيرادات النفط المتقلبة، وثانيها تسعى لاستبدال ثروة النفط بأصول مالية ينتظر ازدياد قيمتها مع مرور الوقت لكي تتمكن من التعامل مع الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام المصاحبة لزيادة عدد المسنين¹، والأهم من ذلك أن سياسة المالية العامة هي التي تقود عمليات الصندوق وليس العكس.

- يمكن أن يعزى جانب من نجاح صندوق التقاعد النرويجي العالمي إلى مواطن قوة تاريخية لدى النرويج مثل إطار مؤسسي راسخ، وباع طويل في مجال شفافية المالية العامة وأنشطة البنك المركزي، وقاعدة عريضة من الإيرادات المتنوعة.

- توفر النرويج مثالا لأفضل ممارسة في إدارة أصول صناديق النفط، والتي تعتبر عنصرا مهما في سياسة المالية العامة التي تجمع أصولا مالية من مدخرات وإيرادات النفط، حيث تعكس هذه الممارسة أهداف الصندوق النهائية، مثل الأهمية النسبية لأهداف المدخرات والاعتبارات الاقتصادية الكلية مثل الرغبة في تجنب آثار المرض الهولندي، وكذا تطبيق وظيفة إدارة الأصول وفق مبادئ توجيهية تتسم بالوضوح والعلانية والمساءلة حول أداء الصندوق.

- لقد ساعدت تدفقات رأس المال الخارجة عبر الصندوق على الحفاظ على هيكل صناعي متنوع، ما مكن من وضع الأساس لتنمية متوازنة في الاقتصاد النرويجي²، ومن ثم فهناك سياسة استقرار هامة ومبادئ منطقية للسياسة النقدية الخاصة بالقاعدة المالية وآلية صندوق النفط.

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، مرجع سبق ذكره، ص 44

² محمد رضا العدل، نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

وفي الأخير فإن الأمر في اعتبار أن الفوائض النفطية قد تكون نقمة أو نعمة على مستوى الاقتصاد، يتوقف على طريقة إدارة الأصول المجمعمة واستثماراتها، إذ يكمن نجاح التجربة النرويجية في إدارة عوائدها النفطية بشكل عام في منظومة الصندوق وطريقة إدارته ومسؤوليته أمام البرلمان، وفي دوره في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد النرويجي. ويمكن للدول العربية في هذا الشأن أن تسترشد بهذه التجربة وتطبيقها وذلك بما يتفق وخصائصها الاقتصادية، إذ لا يمكن لأي بلد أن يطبق النهج النرويجي مباشرة، كون أن هناك دروس كثيرة من هذا النهج يجدر بالدول الأخرى أن تدرسها قبل اختيار الحلول التي تناسب ظروفها الخاصة.

ثانياً: التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية النفطية.

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر مصدري النفط، وصاحبة أكبر احتياطي منه في العالم، وبهذا فإنها تقع في مقدمة المستفيدين من الطفرات في أسعاره. فلقد مكن ارتفاع الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة للحكومة من زيادة الإنفاق المالي الجاري والرأسمالي على حد سواء، غير أن ذلك الارتفاع الذي شهدته الإيرادات النفطية قد ساهم بشكل كبير في خلق الكثير من التحديات للحكومة، فمن جهة برزت الاحتياجات العاجلة لتنويع الاقتصاد مما يعني إنفاق جزء كبير من الثروة النفطية، ومن جهة أخرى، مراعاة حقيقة أن الموارد النفطية غير متجددة وبالتالي كان لزاماً عليها أن تسعى إلى مراكمة الأصول الأجنبية من أجل تحقيق الاستقرار في الميزانية والحفاظ على جزء من الثروات للأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار فإن المملكة العربية السعودية تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في كيفية انتهاز فرصة طفرة أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي وما ولدته من فوائض مالية ضخمة، من خلال إيجاد إستراتيجية مثلى في إدارة تلك الفوائض بطريقة أكثر إنتاجية مما كان عليه الوضع خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن خلال ما سبق فإننا سنقف في هذا العنصر على كيفية استثمار وتوظيف المملكة العربية السعودية لفوائضها المالية التي تحققت خلال سنوات الطفرة من العقد الأول من القرن الحالي، وتقييم هذه التجربة.

1- تطور الإيرادات والنفقات السعودية خلال الفترة 2000-2012.

تعتمد الموازنة العامة السعودية على النفط بشكل شبه كلي في توفير الموارد اللازمة لتغطية أبواب الإنفاق العام، وبناءً على ذلك فإن نجاح المملكة في إنجاز أهداف الخطط التنموية المتعاقبة ارتبط بمخصصات الإنفاق العام الذي ارتبط بدوره بأسعار النفط، والذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات النفطية، ولهذا فقد أثبتت التجربة أنه في سنوات الطفرة تتعدى أرقام الإنفاق الفعلي ما خصص في الموازنة، وفي المقابل فإنه في سنوات تديني أسعار النفط ومن ثم تراجع الإيرادات تتراجع معها أرقام الإنفاق الحكومي الفعلي، وإن كان التراجع في الإنفاق العام خلال سنوات تراجع الإيرادات النفطية يتم بمعدل أقل من تراجع الإيرادات، حيث تتوسع الحكومة السعودية في الدين العام لتغطية جانب من الفجوة.

أ- أهمية الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية: يتحدد مسار الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية بعائدات النفط الخام، إذ أنه ومن خلال تتبع تطور هيكل الإيرادات السعودية يلاحظ على أنه بالرغم من تزايد الإيرادات الحكومية من القطاعات الغير النفطية التي انتقلت من مستوى 11.6 مليار دولار سنة 2000 وهو ما يمثل 16.92% من إجمالي الإيرادات إلى مستوى 27.1 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل 8.15% من إجمالي الإيرادات، إلا أن الإيرادات النفطية ما تزال تسيطر على تدفقات الإيرادات الحكومية، إذ انتقلت من مستوى 57.2 مليار دولار عام 2000 وهو ما يمثل 83.08% من إجمالي الإيرادات العامة إلى مستوى 305.3 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل 91.84% من إجمالي الإيرادات العامة.

الجدول (4-13): تطور هيكل الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012
الإيرادات العامة	68.8	56.8	104.6	179.6	292.8	197.8	298.	332.4
الإيرادات النفطية	57.2	44.3	88	161.2	261.1	178.7	275.8	305.3
الإيرادات غير النفطية	11.6	12.5	16.6	18.4	31.3	19.	22.2	27.1

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة. (تم تحويل جميع القيم من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي حسب سعر صرف الريال مقابل الدولار)

ب- تطورات الإنفاق العام ورسيد الميزانية.

لقد عرفت حجم النفقات العامة السعودية تطوراً كبيراً خلال الفترة 2000-2012 والذي تزامن مع التطور الذي شهدته الإيرادات العامة، حيث انتقل مستوى الإنفاق العام من 60.4 مليار دولار عام 2000 إلى مستوى 232.9 مليار دولار عام 2012، وتمثل النفقات الجارية النصيب الأكبر من إجمالي النفقات العامة، والتي انتقلت من مستوى 56.7 مليار دولار سنة 2000 وهو ما يمثل 94% من إجمالي النفقات إلى مستوى 163.1 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل 70%، في حين انتقل مستوى النفقات الرأسمالية من 2.7 مليار دولار عام 2000 والتي تمثل 6% من إجمالي النفقات، إلى مستوى 69.8 مليار دولار عام 2012 وهو ما يمثل 29.96%.

الجدول (4-14): تطور هيكل النفقات العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012.

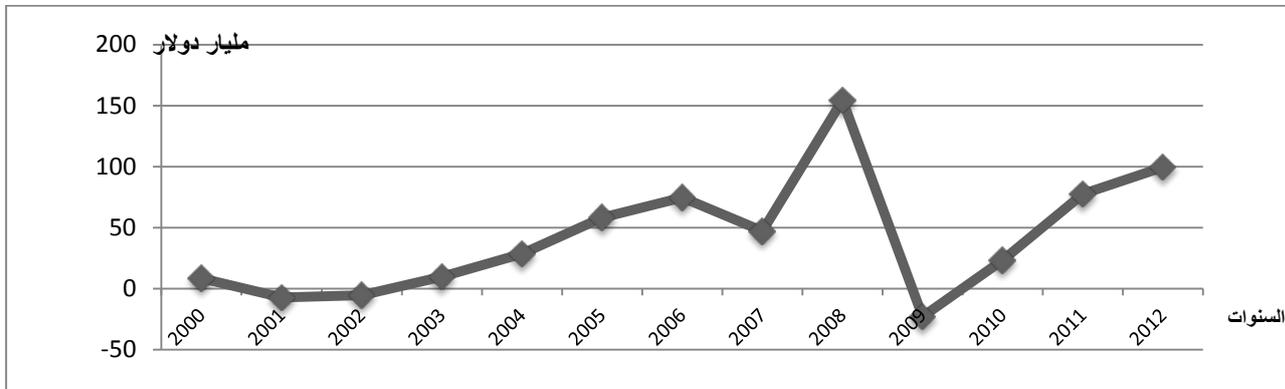
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012
النفقات الإجمالية	60.4	62.3	76	104.9	138.3	174.4	220.4	232.9
النفقات الجارية	56.7	54.7	66.	86	103.4	121.3	146.8	163.1
النفقات الرأسمالية	3.7	8	10	18.91	34.9	53	73.6	69.8

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سبق ذكره، أعداد مختلفة. (تم تحويل جميع القيم من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي حسب سعر صرف الريال مقابل الدولار).

وبالرغم من إجمالي الإنفاق بشكل ينمو يتوازى مع الإيرادات منذ عام 2000، إلا أن معدل نمو الإيرادات قد تجاوز معدل نمو الإنفاق بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسط المعدل النمو السنوي المركب للإيرادات نحو 31.43% خلال الفترة 2002-2008، مقابل نمو في الإنفاق قدره 14.22% خلال نفس الفترة، ونتيجة لذلك فقد شهد حساب الميزانية الحكومية نقلة كبيرة من عجز بواقع 7.19 مليار دولار عام 2001، ليسجل رقما قياسيا جديدا بفائض قدره 154.5 مليار دولار عام 2008، ومع تسجيل الإيرادات العام لمعدل نمو سالب قدره (-53%) بسبب انخيار أسعار النفط نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، و نمو الإنفاق العام بمعدل يقدر بـ 15% نتيجة انتهاج الحكومة السعودية لخطة توسعية معاكسة للدورة الاقتصادية بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي عام 2009، فإن رصيد الميزانية سجل عجزا يقدر بـ 23.10 مليار دولار لنفس السنة. ومع عودة التعافي للاقتصاد العالمي وتحسن أسعار النفط خلال هذه الفترة 2010-2012 فقد سجلت الإيرادات العامة متوسط معدل نمو سنوي قدره يقدر بـ 34.71%، في حين سجلت النفقات العامة متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 13.55% خلال نفس الفترة، وهو ما أدى إلى تسجيل فائض في ميزانية الحكومة قدر بـ 67 مليار دولار كمتوسط للفترة 2010-2012.

الشكل (4-4): تطور رصيد الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2012.

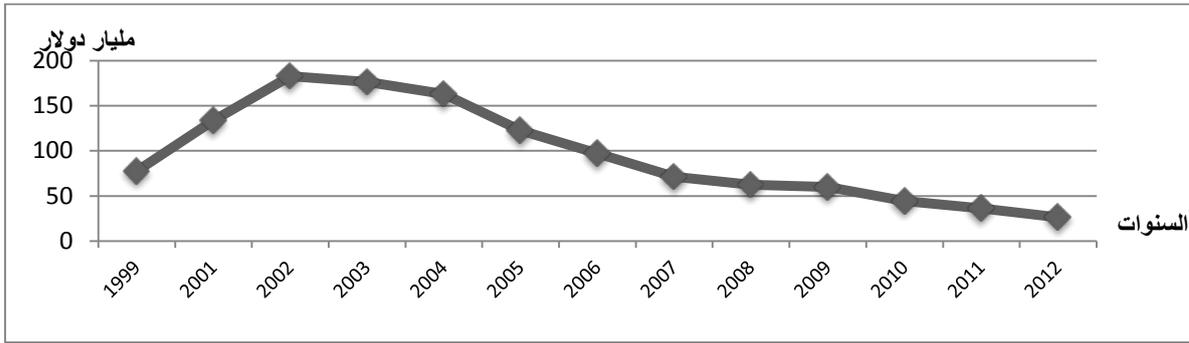


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سبق ذكره، أعداد مختلفة. (تم تحويل جميع القيم من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي حسب سعر صرف الريال مقابل الدولار).

ج- الدين الحكومي السعودي، وإدارة الفوائض القياسية الحديثة.

كان للسيطرة الكبيرة للإيرادات النفطية على الإيرادات العامة تأثير سلبي على الإنفاق خلال عقد التسعينات، مما تسبب في سلسلة من العجز المالي في الميزانية الناتج عن انخفاض الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى حاجة الحكومة للاقتراض لتمويل ذلك العجز ويبين الشكل التالي مقدار العجز الحكومي خلال الفترة 1995-2012.

الشكل (4-5): تطور رصيد الدين المحلي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2012.



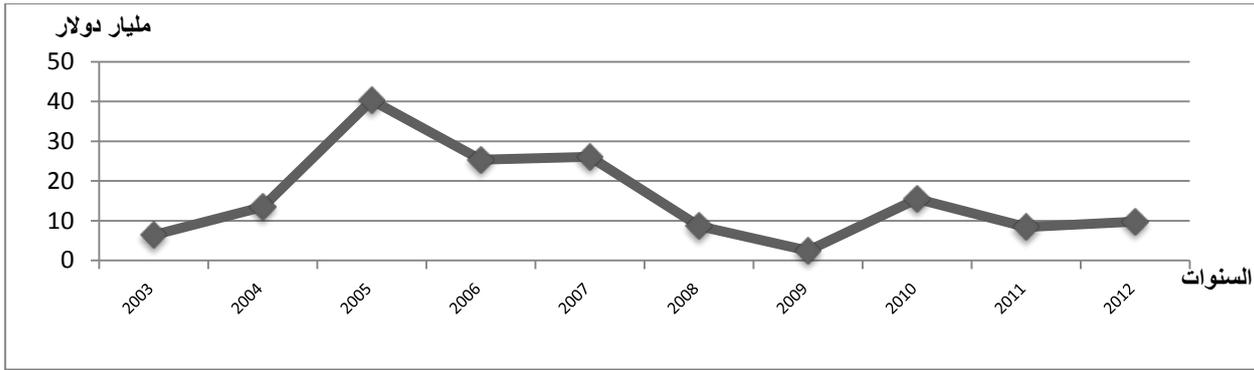
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 1998-2001 التقرير العربي الموحد، أعداد مختلفة، من سنة 2003-2010 تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة.

يلاحظ من خلال الشكل (4-5) بلوغ الديون المحلية ذروتها سنة 2002 وهو آخر عام شهدت فيه الحكومة عجزاً مالياً، ومن ثم شهد الدين المحلي القائم منذ عام 2002 انخفاً كبيراً حيث انتقل من 182.66 مليار دولار ليصل إلى 26.36 مليار دولار عام 2012 أي بمتوسط معدل انخفاض سنوي ثابت قدره 17.59% خلال الفترة 2002-2012، غير أن تراجع الدين المحلي خلال تلك الفترة يعد أقل مما كان متوقعاً، نظراً إلى الفوائض المالية الكبيرة التي شهدتها الحكومة .

وفيما يتعلق بالمقدار الحقيقي من الفائض السنوي في الميزانية الذي تم صرفه لسداد الدين، فإنه لم يتم تخصيص فائض مالي سنوي بالكامل لسداد الدين خلال الفترة 2002-2012، حيث بلغ إجمالي الفائض التراكمي خلال نفس الفترة ما يقدر بـ 487.464 مليار دولار، في حين شهد الدين الحكومي انخفاضاً بنحو 156.3 مليار دولار (من 182.66 مليار دولار عام 2002، لـ 26.36 مليار دولار عام 2012) ويشكل هذا farkاً بنحو 331.16 مليار دولار، ويمثل ما يقارب 27.73 مليار دولار (104 مليار ريال) من تلك المبالغ المتراكمة قد خصصت للإنفاق المستقبلي في مجالات محددة، في حين تحول الباقي منها إلى الصناديق الخالية من الالتزامات¹.

¹ حمد الحوشان، جون كوالز، مرجع سبق ذكره، ص 227.

الشكل (4-6): تطور تخفيضات الدين المحلي السعودي خلال الفترة 2003-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الشكل (4-5).

ووفقاً لحساباتنا يعتبر عام 2007 العام الذي شهد تجاوز صافي الفائض المالي التراكمي الدين الحكومي القائم، وبعبارة أخرى فقد كان بإمكان الحكومة سداد جميع ديونها، والخروج بفائض مالي كبير أيضاً، وعلى الرغم من أن الدين القائم ما يزال يبلغ 26.36 مليار دولار عام 2012 إلا أن الحكومة تعبر قادرة بشكل فعلي على تسديد ديونها.

الجدول (4-15): تطور تخفيضات الدين المحلي مقابل الفائض المالي التراكمي في السعودية خلال الفترة 2003-2012
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تخفيضات الدين المحلي	176.3	162.8	122.6	97.2	71.1	62.5	60	44.5	26.4	36.1
الفائض المالي التراكمي	9.6	38.2	96.2	171	218.1	372.6	349.5	372.9	424.1	487.5

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سبق ذكره، أعداد مختلفة. (تم تحويل جميع القيم من الريال السعودي إلى الدولار الأمريكي حسب سعر صرف الريال مقابل الدولار).

2- إستراتيجية المملكة السعودية في إدارة الفوائض المالية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما".

بعد أن تعرفنا على أهمية الإيرادات النفطية ضمن هيكل الميزانية العامة، وتطور هذه الإيرادات خلال العقد الأول من القرن الحالي، نحاول في هذا العنصر التعرف على أبواب استثمار مؤسسة النقد العربي السعودي للفوائض المتبقية بعد تغطية أبواب الإنفاق العام، وتخفيضات الدين الحكومي المحلي.

وجهت المملكة السعودية على مدى العقود الأربع الماضية، الجانب الأكبر من الفوائض نحو إنجاز خطط التنمية، إلا أنها شأن الكثير من الدول النفطية، وجهت ما تبقى من الفوائض نحو الاستثمار في الخارج، ولقد سعدت استثمارات المملكة للفوائض في الخارج من أقل من 5 مليارات دولار في منتصف السبعينات إلى أكثر من 120 مليار دولار عام 1982، ثم بدأت الاستثمارات السعودية الخارجية في التراجع إلى أن وصلت إلى أقل من مليار دولار عام 1993، ومنذ ذلك الحين بدأنا نشهد عودة تلك الفوائض من الخارج لتغطية العجز المتنامي في الموازنة، حيث بلغت الاستثمارات العائدة حوالي 30 مليار دولار بحلول عام 1999¹.

ومع عودة أسعار النفط للارتفاع مع بداية الألفية الثالثة، وبروز طفرة أسعار النفط الثالثة شهدت حجم الاستثمارات السعودية للفوائض النفطية تطوراً كبيراً حيث انتقلت من مستوى 22.62 مليار دولار عام 2002 إلى مستوى 656.464 مليار دولار عام 2012²، وقد تزامن ذلك مع حجم الفوائض المالية المتراكمة المسجلة في الموازنة العامة التي انتقلت من مستوى 9.6 مليار دولار عام 2003 (بعدها سجل عجزاً يقدر بـ 5.4 مليار دولار عام 2002) إلى مستوى 487.464 مليار دولار عام 2012. وتوضح هذه التحولات في حجم الفوائض المالية المستثمرة في الخارج جانبين رئيسيين هما:

- الإرتباط الشديد بين حجم الفوائض وبين العوائد النفطية، ومن ثم العلاقة بأسعار النفط صعوداً ونزولاً.
- أن حجم الفوائض يرتبط بوضع الموازنة العامة السعودية بين العجز والفائض، وكذلك خطط التنمية.

أ- نشأة مؤسسة النقد العربي السعودي: أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب مرسومين ملكيين صدرتا بتاريخ 1952/4/20 الأول برقم 30/4/1/1046 وقضى بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي وأن تكون مدينة جدة مقراً لها وتفتح لها فروعاً في المدن والأماكن التي تدعو إليها الحاجة، والثاني برقم 1047/1/4/30 باعتماد وثيقة النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الملحقة بالمرسوم والأمر بوضعها موضع التنفيذ، وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA)³ وهو المصرف المركزي للسعودية، وتعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي، جهاز التنظيم الأكثر جدية ومهنية في القطاع المصرفي في منطقة الخليج. أوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي:⁴

- القيام بأعمال مصرف الحكومة.
- إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.

¹ رضا عبد السلام علي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، أعداد 2002، 2011.

³ Saudi Arabian Monetary Agency

⁴ مؤسسة النقد العربي السعودي على الموقع: <http://www.sama.gov.sa/AboutSAMA/Pages/SAMAFUNCTION.aspx>

- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
- مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين. وشركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية.

يتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة فيما يلي:

المخطط (4-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة النقد العربي السعودي

مؤسسة النقد العربي السعودي



شعبان ١٤٣٥ هـ

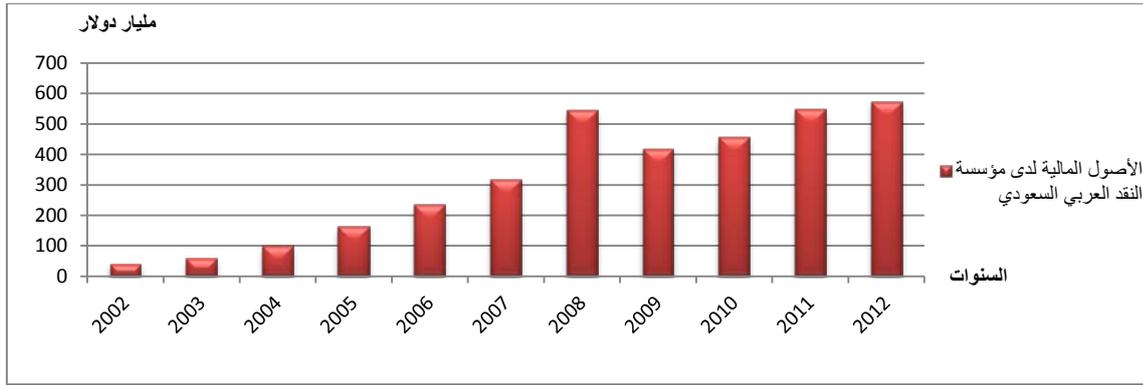
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي على الموقع:

<http://www.sama.gov.sa/AboutSAMA/Pages/SAMAFuction.aspx>

ب- السياسة الاستثمارية لمؤسسة النقد العربي السعودي: تقوم الحكومة السعودية باستثمار أموالها عن طريق إيداعها في حسابات مختلفة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، التي بدورها تستثمر جزء من ومجوداتها بالتشاور مع وزارة المالية، ويتبين من خلال إضافة الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل (والتي تشكل الاحتياطات الرسمية للملكة مع صندوق النقد الدولي) بأن الأصول المالية الأجنبية تشكل نحو 98% من إجمالي أصول مؤسسة النقد العربي السعودي¹. ويبين الشكل رقم (4-7) تطور أصول المؤسسة التي عرفت تطوراً كبيراً حيث انتقلت من مستوى 41.89 مليار دولار عام 2002 إلى مستوى 574.41 مليار دولار عام 2012.

¹ حمد الحوشان، جون كوالز، مرجع سبق ذكره، ص229.

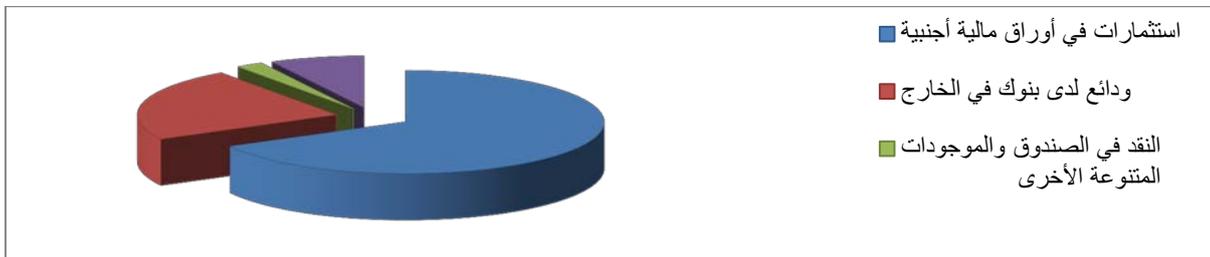
الشكل (4-7): تطور حجم الأصول المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2002-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة، 2006-2013.

وبالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والدلائل المتوفرة للسنة 2012 يتبين أن ما قيمته 385.76 مليار دولار من إجمالي أصول المؤسسة استثمار في الأوراق المالية الأجنبية وهو ما يمثل 67.15% من إجمالي الموجودات، وأن 132.06 مليار دولار أمريكي استثمار في ودائع لدى بنوك في الخارج، وهو ما يمثل 23% من إجمالي الأصول، في حين يتوزع ما تبقى من أصول المؤسسة ما بين النقد في الصندوق، والموجودات المتنوعة الأخرى بـ 2.19%، و الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتداول بـ 7.66%.

الشكل (4-8): التوزيع النسبي لمختلف أصول مؤسسة النقد العربي السعودي لسنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة، 2006-2013.

وقد نمت هذه الاستثمارات نموًا يوازي نمو الفوائض المالية، فلقد نمت الاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية بمتوسط نمو سنوي قدره 28.27% خلال الفترة 2004-2012 منتقلتا من مستوى 52.62 مليار دولار عام 2004 إلى مستوى 385.76 مليار دولار عام 2012، في حين عرفت الودائع في البنوك الأجنبية متوسط معدل نمو سنوي قدره 33.74% إذ انتقلت من مستوى 12.9 مليار دولار عام 2004 إلى مستوى 132.06 مليار دولار عام 2012.

الجدول (4-16): تطور بنود الأصول المالية الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة 2004-2012
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أوراق مالية أجنبية	52.62	98.66	166.84	210.81	307.8	285.74	315.17	380.75	385.76
ودائع لدى بنوك بالخارج	12.9	30.89	32.89	65.81	101.19	89.51	91.7	110.4	132.06

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، أعداد مختلفة، 2006-2013.

ووفقاً للمعطيات والدلائل المتوافرة، نستنتج أن الغالبية العظمى من استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي الخارجية هي استثمارات بالدولار في الأوراق المالية الأمريكية قصيرة الأجل، حيث ستؤدي الاستثمارات في أوراق البلدان الأخرى إلى التعرض لمخاطر الصرف، كما ستؤدي الاستثمارات في السندات الثابتة الدخل والقصيرة الأجل في القطاع الخاص إلى مخاطر التخلف عن الدفع، نظراً لكون تلك السندات في العادة غير مؤمنة من قبل الحكومة، في حين سترتب على الاستثمار في السندات الحكومية الطويلة الأجل، التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ولذا- ونظراً لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي- تمثل استثمارات مؤسسة النقد العربي السعودي في الأوراق المالية الأمريكية قصيرة الأجل (الدولار) أقل الاستثمارات البديلة مخاطرة. كما تعكس الأرقام السابقة الذكر إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي باتت أكثر نشاطاً في مجال الاستثمارات الخارجية، وهو ما يعكس التوجه الاستراتيجي القاضي بحماية الاقتصاد السعودي من عوارض المرض الهولندي الذي سبق وأن تبنته النرويج.

3-تقييم التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية مقارنة بالتجربة النرويجية.

لاحظنا من خلال عرض تجربتي النرويج والمملكة العربية السعودية أن لكل بلد ظروفه ومتطلباته الخاصة، ولهذا فإن الإستراتيجية التي تصلح لبلد ربما لا تفلح في بلد آخر، ولكن الأمر الثابت أن التجارب العالمية الناجحة تؤكد أن إنشاء الصناديق -أيا كان مسماها وأولويات استراتيجياتها الاستثمارية سواء في الداخل أو الخارج- لإدارة واستثمار الفوائض تعتبر أفضل وسيلة لضمان استثمار تلك الفوائض بالطريقة المثلى، ومن هذا المنطلق فإننا سوف نقوم بتقييم التجربة السعودية في إدارة الفوائض المالية النفطية بناء على التجربة النرويجية التي تعتبر الرائدة في هذا المجال.

تعتبر التجربة النرويجية في إدارة الفوائض المالية شديدة الوضوح فيما يتعلق بدقة وشفافية إجمالي الفوائض والجهات المعنية باستثمارها وكيفية إدارتها واستثمارها للموارد، وذلك من خلال التنظيم القانوني المنشأ لصندوق التقاعد النرويجي، كما أن مجلس إدارة الصندوق مسؤول أمام البرلمان من خلال تقرير أدائه السنوي عن نشاطه وإنتاجيته. أما بالنسبة لمؤسسة النقد العربي السعودي فإنه وبالرغم من الضخامة الكبيرة لحجم استثماراتها إلا أن

استراتيجياتها الاستثمارية غير معروفة على وجه الدقة، إذ أنه ليس لها كيان أو نظام قانوني واضح وشفاف مشابه لذلك الذي رأيناه في التجربة النرويجية من شأنه توضيح أبواب استثمار تلك الفوائض ومستوى المخاطرة ومسؤولية مجلس الإدارة، كما أن مؤسسة النقد لا تستند على تقارير سنوية أو نصف سنوية تقييم أداء المؤسسة في استثمار تلك الفوائض، وتوجهات وخطط تلك الاستثمارات، حتى يتمكن لكافة المعنيين والباحثين تحليل وتقييم نشاط المؤسسة ومن ثم تقديم التوصيات والمقترحات بما يدفع إلى المزيد من الكفاءة في استثمار هذه الفوائض.

كما أنه وفي ضوء المهام والمسؤوليات المتشعبة لمؤسسة النقد العربي السعودي التي تشمل إصدار العملة الوطنية، والقيام بمراقبة المصارف التجارية، وإدارة السياسة النقدية وغيرها من المهام، فإنه من المفيد إعادة النظر في دور مؤسسة النقد، بحيث تسند مسؤولية استثمار هذا الرقم الضخم من الفوائض لصندوق يعمل وفقا لمعايير علمية مثل صندوق التقاعد النرويجي.

وأخيرا فإنه وفي ظل ضخامة حجم استثمار مؤسسة النقد العربي السعودي في الخارج، وفي ضوء التوقعات بتضاعف حجم الفوائض النفطية مستقبلا بات من الضروري تغيير منهجية وإستراتيجية استثمار الفوائض من خلال رؤية جديدة تضع في اعتباراتها متطلبات التنمية في المملكة واحتياجات الأجيال القادمة والمتمثلة في استحداث جهاز جديد يتولى إدارة تلك الفوائض، ويكون مسئولا مسؤولية كاملة أمام الهيئات الحكومية الرسمية عن أدائه في إدارة ما لديه من فوائض مالية واستثماره لها، كما يتعين أن يكون هذا الجهاز مسئولا عن الإفصاح عن نشاطه من خلال تقارير دورية وسنوية تكون متاحة لكافة المعنيين لدراستها والحكم عليها.

المبحث الثالث: إستراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة آثار تذبذب الإيرادات النفطية.

تواجه الدول العربية النفطية تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادياتها المفرط على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على اقتصادياتها، حيث يشكل المورد الأساسي لتمويل موازنتها، وكذلك المصدر الأساسي لتمويل ميزان المدفوعات، إضافة إلى أنه يشكل جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن ارتباط النشاط الخاص الإنتاجي والخدمي بالإنفاق الحكومي الذي هو الأساس محدد بالمداخيل النفطية، وذلك في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن تراجع قوتها الشرائية لفترات ممتدة من الزمن، وتتطلب مواجهة هذه الإشكاليات والتحديات معالجة أسباب الخلل في اقتصادياتها من خلال التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: أهمية التنويع الاقتصادي في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية.

يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرف القسم الأخر التنويع بأنه عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي¹. كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات². وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.³

- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات.

- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الاقتصادي.

- **زيادة إنتاجية رأس المال:** وهذا ما يؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.⁴

- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية.

¹ فوزان عبد الرحمان الهبتي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص156.

² Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04, July 2008

³ Acemoglu, Daron & Zilibotti, Fabrizio, " Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, 4, Academic Publishers, Boston, March1999, p5-6.

⁴ Herzer, D. and Nowak-Lehmand, F .2002. "Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile".Leibniz Information Centre for Economics, Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006 / Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, No. 12: <http://www.econstor.eu/bitstream/10419/19840/1/Herzer.pdf!>

ويعتبر التنوع الاقتصادي الشعار المردد والقول المأثور في السياسة الاقتصادية للبلدان العربية النفطية منذ طفرة الازدهار النفطي الأولى في السبعينات، وقد أملتته بادئ البدء دواعي القلق من الأجل المحدود لاحتياطات النفط، كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الاقتصاديات التقليدية وتنويعها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات السريع التنامي. في حين اتبعت هذه الإستراتيجية خلال العقدين الماضيين، كهدف استراتيجي للتغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للاعتماد الشديد على الصادرات النفطية المتصلة بدورها بعدم الاستقرار في أسعار النفط. ويمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة، فيما يلي:

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

ولذلك يعني التنوع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية على أنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

تبنى الدول العربية النفطية وخاصة الخليجية منها رؤية مشتركة بشأن التقدم الاقتصادي، تتجسد في خطط التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنوع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، ولخطط التنمية الوطنية تاريخ طويل في بعض الدول العربية النفطية بوصفها وسيلة لتحديد أهداف التنمية¹، وأن هذا الهدف يعني بصورة عامة، تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها في هذه البلدان بغية تحفيظ الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية والصادرات والحسابات الخارجية. وانطلاقاً مما سبق فإن نطاق التنوع الاقتصادي يشمل ما يلي:²

¹ جو شوا شاراب، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين " استراتيجيات النمو، "قضايا"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011، ص1.

² أنظر إلى: -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص10. -الأمانة العامة لمجلس التخطيط، التنوع الاقتصادي في دولة قطر، نشرة التخطيط والتنمية، العدد 7، قطر، 2002، ص1.

- تطوير البنى التحتية، المادية والاجتماعية كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي.
- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الشركاء التجاريين.
- تطوير صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، تستفيد من مزية المنطقة النسبية من الموارد النفطية.
- تطوير سائر القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة والقطاع المصرفي، وفي المرحلة الأخيرة السياحة.
- تقليص ما للقطاع العام من دور مباشر كعامل من عوامل النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاع الخاص.
- ويتصل اتصالاً وثيقاً بالأهداف المبنية أعلاه التركيز على التعليم والتدريب، وتنمية القوى العاملة المحلية، لاسيما بالنظر إلى التزايد السريع في عدد العمال الأجانب، والمخاوف الناشئة من أضرار الاعتماد الشديد على اليد العاملة الأجنبية.

لقد تابعت الدول العربية النفطية خلال الأربعة عقود الماضية بدرجة متفاوتة من الجدية والنجاح في سعيها إلى تحقيق الأهداف المتبنية سلفاً، حيث نفذت طائفة من التدابير لدعم نشاط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وقد تم الإقرار بنجاحها في عدد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف بيئات الأعمال والقدرة التنافسية العالمية¹. وكان من أهم نتائج أنشطة التنوع الاقتصادي ومنجزاتها إنشاء صناعات ناجحة تدرج في مجالات البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وتنمية الموارد الزراعية، ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات المالية، فضلاً عن السياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة مؤسسات، ومرافق القطاع العام. وفي السنوات الأخيرة تزايد الاتجاه إلى تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي سعياً إلى تشجيع هذه الاستثمارات في مشاريع التنوع.

المطلب الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

من الضروري الإشارة إلى حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية في اقتصاديات الدول العربية النفطية، إذ استخدمت هذه الدول عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، وخلق فرص العمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية. وعلى الرغم من استمرار الدور المسيطر للنفط، تسير اقتصاديات هذه المجموعة من الدول في اتجاه أكثر تنوعاً من خلال زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتغيير هيكل اقتصادياتها، وتكوين صادراتها نحو مزيد من التنوع، حيث شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين، والتجارة والسياحة، والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن إجمالاً الاستناد إلى مجموعة من المقاييس والمؤشرات لتقييم نجاح سياسات التنوع وتقديمها والمتمثلة فيما يلي:

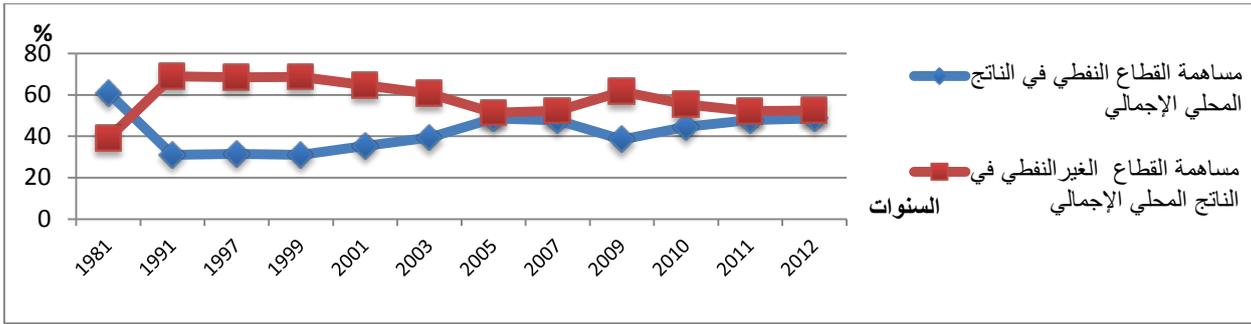
¹ سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص 1.

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، والتي تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن.
 - درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.
 - تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع في الدول العربية النفطية هو تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
 - نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة لها، وبصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مظللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
 - تطور إجمالي العمالة بمحملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
 - الإسهام النسبي للقطاعات العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن التنوع الاقتصادي في هذه البلدان يعني ضمناً نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- ونظراً لمحدودية البيانات فإنه لا يمكن أن ندرس من هذه المؤشرات إلا بعضها، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً- الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنوع الاقتصادي، كلما زادت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين من خلال الشكل (4-9) أن ثمة انخفاضاً تدريجياً في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت نسبة مساهمته سنة 1981 تمثل 60.9% والتي تمثل نسبة كبيرة جداً، لكن هذا الإسهام انخفض بالتدرج إلى أن بلغ ما نسبته 31% سنة 1991 و1999. ليبدأ في التصاعد خلال العقد الأول من القرن الحالي إذ انتقل من مستوى 35.32% سنة 2001، إلى ما نسبته 47.75% سنة 2007 وذلك المنحى التصاعدي التي عرفته أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008، إلا أن سنة 2009 شهدت انخفاض مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج إلى ما نسبته 38.48% نتيجة تراجع أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ومع عودة التحسن وارتفاع أسعار النفط عادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي للارتفاع المستمر خلال الفترة 2010-2012 حيث وصلت إلى نسبة 48.58% لسنة 2012.

الشكل (4-9): تطور مساهمة القطاعين النفطي والغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.

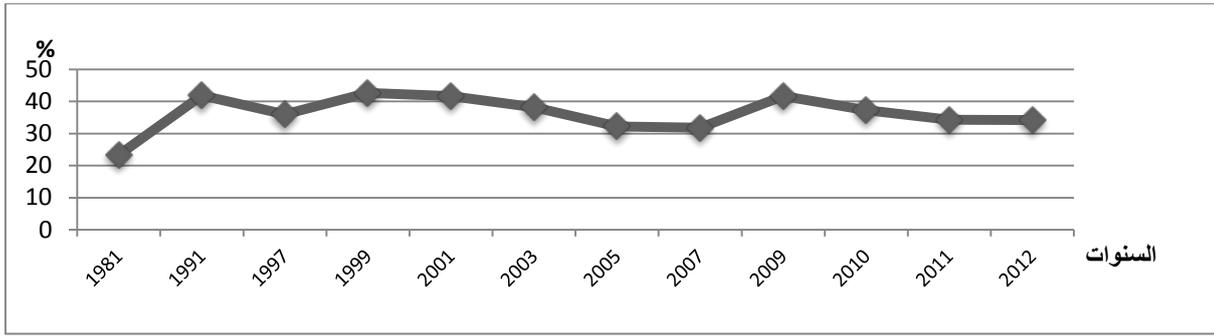


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنوع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص3، السنوات من 2001-2012: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1981-2009 من نسبة 60.9% إلى نسبة 38.48%، يدل على تزايد تنوع قاعدة الإنتاج في البلدان العربية النفطية، ولكن لا بد من إيراد ملاحظتين أساسيتين على هذا الاستنتاج وهما:

- ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الإسهام غير المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (ارتباط القطاع الغير النفطي بالقطاع النفطي) وهو إسهام يصعب قياسه، لكنه إسهام كبير يتجلى من خلال الارتباط الشديد بين القطاع الغير النفطي والقطاع النفطي.
 - بالرغم من أن هناك اتجاه نحو التناقص التدريجي في الحجم النسبي لقطاع النفط لاقتصاديات الدول العربية النفطية، فإنه من الواضح أن تقلبات هذا الحجم النسبي على المدى القصير هو رهن تقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض سنة 1986 إلى 27.24% نتيجة تراجع أسعار النفط، في حين أنه و خلال الفترة 2002-2008 قد شهد تصاعدا مستمرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث انتقل من 35.6% سنة 2002 إلى 53.29% سنة 2008.
- ويبين تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي أن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي قد تحقق من إسهام قطاع الخدمات التي انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 23.4% سنة 1981، إلى 42.63% و 41.67% خلال سني 1999 و 2009 على التوالي.

الشكل (4-10): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنوع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص3-6، السنوات من 2001-2012: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وقد شهدت الدول العربية النفطية تسارعا قويا في تنمية قطاع الخدمات الذي عرف متوسط نمو سنوي قدره 4.88% خلال الفترة 1981-1991، و 11% خلال الفترة 1991-1999، و 12.07% خلال الفترة 1999-2012، حيث تلعب الخدمات المصرفية والمالية دورا رئيسيا في جميع هذه الاقتصاديات، وقد سهل هذا التطور السياسات التحررية وتحسين الهياكل التنظيمية في المنطقة، كما نمت خدمات التجارة والنقل بصورة مستمرة من خلال قيامها بتوسيع منشآت الحاويات، وكذلك شبكات خطوطها الجوية، وحققت السياحة أيضا نمو سريعا لاسيما في دولة الإمارات العربية، وبشكل متزايد أيضا في عمان¹. والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات قد أسهم بنحو نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة العقد الماضي، وبما لا يقل عن ثلاثة أرباع نمو القطاع غير النفطي، وقد شهد قطاع الخدمات المالية نموا سريعا في كل من الكويت وقطر والإمارات، في حين حقق قطاع الخدمات العقارية نموا سريعا في الإمارات العربية المتحدة².

بالإضافة إلى قطاع الخدمات فقد شهدت الدول العربية النفطية قفزة نوعية في تنمية قطاع الصناعة التحويلية والتي تشكل سبيلا من سبل التنمية الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتتبع هذه الدول في سبيل تحقيق ذلك مسارين رئيسيين، يشمل أولاهما تنمية الصناعات الثقيلة الكثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة، بينما يشمل الثاني الصناعات التحويلية المتوسطة والصغرى التي تنتج لأسواقها المحلية فضلا عن سوق التصدير الإقليمية. وقد ركزت تنمية الصناعات الثقيلة على الصناعات البتروكيمياوية، وصناعة الصلب والألمنيوم، وفي هذا الصدد فإن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكبر منتجي المواد البتروكيمياوية في العالم، وقد أعطت تنمية الصناعة الثقيلة دعما قويا لمجموع قيم ومنتجات صادرات الدول العربية النفطية خارج النفط.

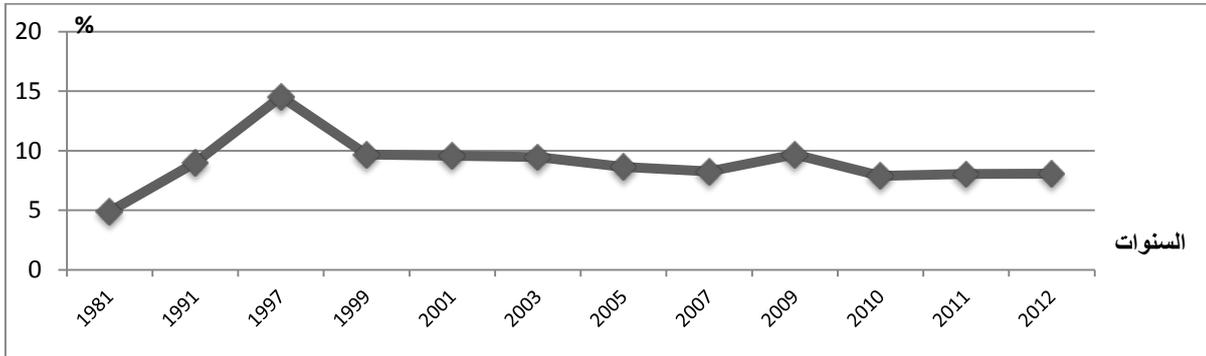
¹ تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص7.

² جو شوا شاراب، مرجع سبق ذكره، ص3.

وبالإضافة إلى الصناعات الثقيلة طورت قاعدة لا بأس بتنوعها من الصناعات التحويلية المتوسطة والصغيرة خلال فترة امتدت على مدى ثلاثة عقود الماضية، والتوجه الرئيسي لهذه الصناعات هو نحو إنتاج بدائل الواردات والإنتاج المخصص للأسواق المحلية، ولأسواق التصدير في البلدان العربية، وهي تشمل صناعات تنتج الإسمنت، ومواد البناء وتجهيزاته، والمنتجات المعدنية والكهربائية والمنسوجات وغيرها.¹

لقد أسهمت تنمية الصناعة التحويلية في الدول العربية النفطية إلى ارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 4.89% سنة 1981 إلى نسبة 9% سنة 1990 ثم إلى 9.8% خلال سنتي 1998 و2009، لسنخفض إلى 8.07% خلال سنة 2012. غير أن التغيير كان أشد وضوحاً في بعض البلدان فخلال الفترة 1980-2000 تضاعف هذا الإسهام عملياً بمقدار الضعفين في الكويت والمملكة العربية السعودية، وتضاعف إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات العربية المتحدة.² وعلى صعيد الدول العربية النفطية فرادى تمثل عمان أعلى نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ضمن الدول العربية النفطية والتي بلغت سنة 2012 ما يمثل 11.02%، تليها للسعودية 10.03%، ثم قطر بـ 9.1% ثم الإمارات بـ 8.82%، الجزائر بـ 3.67%، بينما تمثل دولة ليبيا أدنى نسبة مساهمة والتي تقدر بـ 2.17%.

الشكل (4-11): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص21، السنوات من 2001-2012: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويلاحظ على أنه بالرغم من تطور الصناعة التحويلية في الدول العربية التي نمت بمعدل متوسط قدره 12.54% خلال الفترة 1981-2012، غير أنه لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن اعتباره فيها قوة محركة للاقتصاد القومي، كما لم تصل الصناعات التحويلية في الدول العربية النفطية إلى درجة من التقنية والجودة تمكنها من المنافسة في أسواق التصدير العالمية، باستثناء بعض السلع القليلة وخاصة المنتجات البتروكيمياوية، حيث أن الهيكل

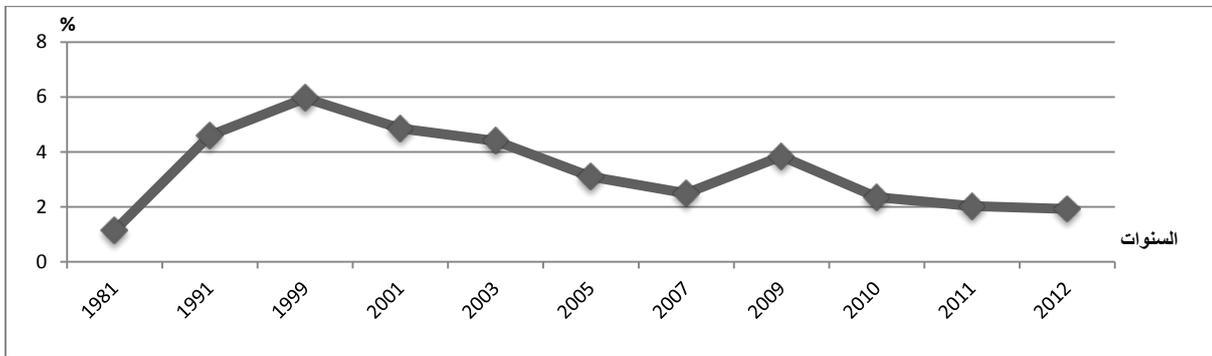
¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

² نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص164.

الصناعي لهذه المجموعة من الدول يعاني من اختلال عميق، وضعف شديد بالنسبة إلى القطاعات الأساسية التي تنتج السلع الرأسمالية والتي هي عماد القاعدة الإنتاجية، واعتماده الشديد على الصناعة الاستهلاكية التي تعتمد في الغالب على التكنولوجيا المستوردة من الخارج لإقامة هذه الصناعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناعات يجد ذاتها كانت مصدر عد استقرار اقتصادي، لأن أسعار منتجاتها تتأثر بتقلبات أسعار النفط، أو هي معرضة لحالات تأرجح دورية حسب الأحوال الاقتصادية السائدة في أسواق التصدير الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعي فما زالت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، إذ أن سياسة التنويع الاقتصادي لم تقود إلى تطور حقيقي في هذا القطاع، نظرا لوجود بعض المعوقات منها عدم توفر قاعدة زراعية ومصادر مياه جيدة، وقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية من 1.13% سنة 1981 إلى 5.96% سنة 1999، لتتخفف إلى 1.92% سنة 2012 وهذه النسبة تعد منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى التي قدرت مساهمة قطاع الزراعة في ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2010 بـ 12.91%. وعلى الصعيد الفردي للدول العربية النفطية فقد ارتفعت هذه النسبة بالنسبة للسعودية من 1.19% عام 1980 إلى 5.45% سنة 2000 ثم انخفضت إلى 1.92% عام 2012، ومن 0.95% إلى 2.9% سنة 2000 ثم انخفضت إلى 0.73% سنة 2012 في الإمارات. وتمثل الجزائر أعلى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي من ضمن الدول العربية النفطية والتي بلغت سنة 2012 ما يمثل 8.10%، بينما تمثل دولة قطر أدنى نسبة مساهمة والتي تقدر بـ 0.09%¹.

الشكل (4-12): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: السنوات من 1981-1997: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص19، السنوات من 2001-2012: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

2-نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات: يدل الانخفاض في نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (ارتفاع نسبة الصادرات غير النفطية) على ازدياد التنويع الاقتصادي من حيث نمو أنشطة الإنتاج الأخرى. وقد انتقلت هذه النسبة من 65.33% سنة 1995 إلى 77.28% سنة 2000 وذلك بسبب ارتفاع

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.

العائدات النفطية وتزامنه مع ارتفاع أسعار النفط، لتتخفف إلى نسبة 62.59% و 55.72% سنتي 2005 و 2012 على التوالي والذي يعكس زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات رغم ارتفاع قيمة الصادرات النفطية والناجحة عن ارتفاع أسعار النفط وهو ما يعكس جهود الدول العربية النفطية في تنمية صادراتها خارج قطاع النفط. وعلى مستوى الدول العربية النفطية فرادى فقد حققت كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر وعمان والجزائر جهود معتبرة في سعيها لتنمية صادراتها الغير نفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث انتقلت نسبة هذه الأخيرة من 77.7% عام 2000 إلى 61.28% سنة 2010 في عمان، وانتقلت من 67.6% عام 2000 إلى 17.24% عام 2012 في قطر، وفي الإمارات العربية المتحدة انتقلت من 52.5% إلى 31.18% خلال نفس الفترة السابقة، أما في الجزائر فقد انتقلت من 65.5% إلى 48.39%. وبالرغم من الجهود التي قامت بها الدول العربية النفطية لتنويع هيكل الصادرات ومعالجة الاختلال فيه، غير أننا نجد أن الأهمية النسبية للصادرات النفطية في إجمالي الصادرات لهذه المجموعة من الدول مازالت مرتفعة.

الجدول (4-17): تطور مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1995-2012. الوحدة: %

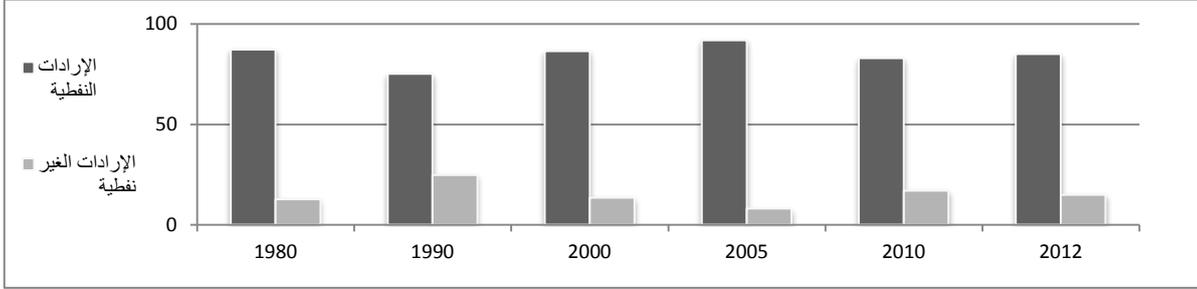
البلد	1995	2000	2005	2010	2012
السعودية	85.4	91.5	75.7	73.43	80
الكويت	93	93.2	62.9	92.2	67.75
الإمارات	46	52.5	38.5	27.27	31.18
قطر	70.6	67.6	52.2	28.52	17.24
عمان	79.6	77.7	70.5	61.28	66.08
ليبيا	90.5	90.7	92.7	83.70	81.68
الجزائر	43.4	65.5	47.8	49.1	48.39
المجموع	65.33	77.28	62.59	55.72	55.73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

3- نسبة العائدات الغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العام: لقد شهدت مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية في الدول العربية النفطية انخفاضا طفيفا خلال الفترة 1980-1990 حيث انخفضت هذه النسبة من 87.3% سنة 1980 إلى 75.2% سنة 1990، إلا أنها عرفت زيادة معتبرة خلال عقد التسعينات، والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة من 75.2% سنة 1992 إلى 85.09% سنة 2012، ومما لاشك فيه أن هذا التحول نحو مزيد من الاعتماد على الإيرادات النفطية يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط على مدار العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. غير أن هذا الارتفاع يختلف من دولة إلى أخرى حيث نجد أنه باستثناء دولتي الإمارات وقطر التي

شهدتا انخفاض في مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة 1990-2012، فإن جميع الدول العربية النفطية الأخرى شهدت ارتفاعا ملحوظا في هذه النسبة.

الشكل (4-13): نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة لدول العربية النفطية خلال الفترة 1980-2012



المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على: السنوات (1970-1993): عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره ص: 99، السنوات (2000-2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويتضح من الشكل (4-13) أن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة قد ساهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 12.7% إلى 31% خلال الفترة 1980-2012¹، مقارنة بمساهمة الإيرادات النفطية التي تبقى تسيطر على هيكل الإيرادات العامة تقريبا منذ اكتشاف النفط في هذه الدول. ويلاحظ تفاوت الدول العربية النفطية في هذا الشأن، حيث حققت كل من عمان وقطر والإمارات أفضل النتائج، إذ تضاعفت النسبة بأكثر من ثلاث مرات في الإمارات وأكثر من أربع مرات في قطر، وبما يقارب ثلاث مرات في عمان، في حين انخفضت هذه النسبة بشكل كبير في الكويت حيث انخفضت منتقلات من مستوى 35.9% سنة 1980 إلى مستوى 5.5% سنة 2012، و انخفضت بشكل طفيف في ليبيا. توضح هذه البيانات هامشية الإيرادات غير النفطية و مدى خطورة وضع المالية العامة للدول العربية النفطية. حيث تمثل الإيرادات من النفط العمود الفقري للإيرادات.

وما يمكن استنتاجه في الأخير أنه بالرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي، ورغم إنجازات العقود الثلاثة الماضية، إلا أن النفط مازال يلعب الدور المسيطر على اقتصادياتها، ولا يزال أمام هذه البلدان العديد من التحديات إذا ما أرادت التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره على اقتصادياتها مستقبلا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم استقرار أسعار النفط قد أنقص أيضا من سرعة عملية التنويع والحديية التي كانت تتابع بها، ففي فترات تدني أسعار النفط جعل من التنويع هدفا أساسيا، وبالمقابل كانت فترات ارتفاع أسعار

¹ أنظر الجدول (2-2) في الفصل الثالث.

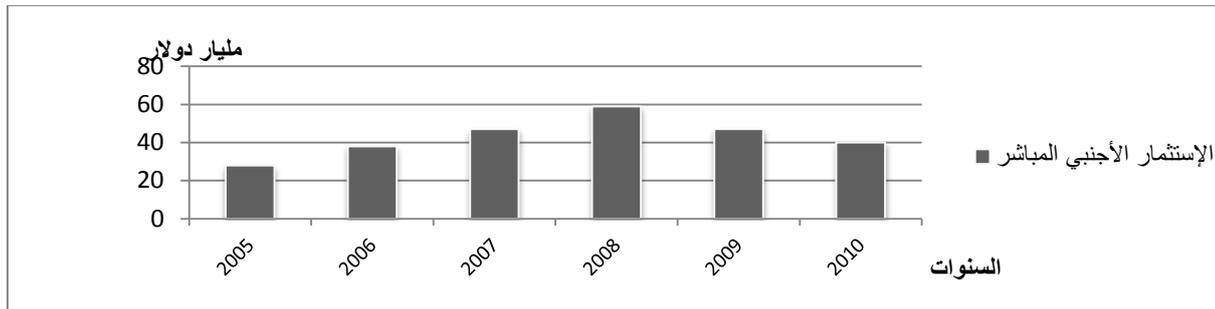
النفط وإيراداته في حالات كثيرة تصرف أنظار الحكومات ومقرري السياسات عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، لذلك يرى عدد من المراقبين أن الرغبة في التنويع كانت تتناسب عكسياً مع سعر النفط.¹

المطلب الثالث: شروط وعناصر نجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

من خلال تحليلنا السابق للمؤشرات الكمية للتنويع الاقتصادي فإنه يتبين أن الدول العربية النفطية قد حققت نجاحاً في بعض المؤشرات في حين أخفقت في مؤشرات أخرى، وبذلك فإنه ليزال هناك الكثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت هذه الدول تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات الأجنبية مؤشراً مهماً وعنصراً داعماً لجهود التنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذا ما أثبتته شواهد التنمية الاقتصادية، ودفعت هذه التجارب الناجحة بالعديد من دول العالم ومنها الدول العربية النفطية لتكثيف جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى خلق التنويع الاقتصادي وإلى التصدير لتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.² وفي هذا الصدد فقد فتحت الدول العربية النفطية وخاصة الخليجية منها أبوابها للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنتظر بنشاط في زيادة الروابط مع الأسواق الصاعدة (لاسيما في آسيا) التي تشكل مصدراً رئيسياً للنمو العالمي مستقبلاً. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية النفطية بقوة على مدى العقد الأخير، ووصلت في المتوسط إلى 43 مليار دولار سنوياً في الفترة 2005-2010 في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بلغ نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الأخيرة، عشرة أضعاف في اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين.³

الشكل (4-14): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.



المصدر: تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2011، ص7.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التنويع الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص11.

² نواز عبد الرحمان الهيبي، التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص169.

³ تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين، مرجع سبق ذكره، ص7.

2-الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية: رغم ما تحققه الدول العربية النفطية من تطور ملحوظ في مجال تنوع اقتصادياتها من خلال إطلاق برامج إنفاق كبيرة على البنية التحتية والتعليم والصحة، إلا أن هذه العملية تواجه تحدياً رئيسياً يتمثل في الحاجة إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان إتباع سياسة مالية مستدامة، وذلك باعتبار أن الإيرادات الحكومية في هذه الدول معتمدة اعتماداً كبيراً على عائدات النفط، وهي بذلك معرضة لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على المدى القصير، والخفض الحتمي لإنتاج النفط على المدى الطويل. و لذلك يظل دعم الأسس المالية واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الدول والتي يمكن تحقيقها من خلال خفض الإعانات وتوجيهها بصورة أفضل إلى مستحقيها، وتحسين الإدارة الضريبية، وخفض الإنفاق الجاري، وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي على حد سواء.¹

3-تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات: ويتمثل ذلك في تحسين البيئة الداخلية للمؤسسة وكذلك البيئة المحيطة بها والتي تتعامل معها للقيام بنشاطها الاقتصادي. وسوف يتطلب الأمر معرفة مستوى وأداء هذه البيئة الداخلية والخارجية وكذلك تحديد المعوقات الأساسية التي تفرضها هذه البيئة ون ثم قياس مستواها وتقديم الحلول لتخفيف حدتها.

ومن بين العوامل الأساسية المحددة لجودة البيئة الداخلية للمؤسسة هو كيفية استخدامها لعناصر الإنتاج المتوفرة، وذلك لكي تقوم بالعملية الإنتاجية وفق عناصر الكفاءة الاقتصادية، أما في مجال البيئة الخارجية المؤثرة مباشرة على القطاع الصناعي، فإن جودة البيئة الاقتصادية الكلية تأتي في المقام الأول لأنها تؤثر على عناصر التكلفة، وكذلك ثقة المستهلك والمستثمر في الاقتصاد، كما أن البنية التحتية الأساسية والتقنية تحدد جزءاً هاماً من مستوى التكاليف التي تتحملها الصناعة عبر الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات، وتعتبر المؤسسات والحاكمية من العوامل المحددة لتكاليف إضافية التي يتحملها المنتجون والمستثمرون.²

4-تحسين بيئة الأعمال: توضح معظم خطط التنمية في الدول العربية النفطية الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو وتنويع اقتصادياتها، وفقاً لهذا الصدد فإن العديد من الدراسات الاستقصائية التي تصنف القدرة التنافسية العالمية وبيئة الأعمال تشير إلى جهود الدول العربية النفطية نحو تسيير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال، فوفقاً لمؤشر التنافسية العالمية تحتل قطر والسعودية مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة، وأن المملكة العربية السعودية تسجل أداءاً مرتفعاً في مؤشرات " ممارسة الأعمال"، في حين يأتي أداء الدول العربية النفطية الأخرى في مرتبة أقل من متوسط الأداء في البلدان المتقدمة.³ وقد أظهر استقصاء البنك الدولي لمزاولة

¹ تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

² بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص4-5.

³ جوشوا شاراب، مرجع سبق ذكره، ص1.

الأعمال في العالم لسنة 2010 أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة 13 من بين أولى 20 دولة من حيث سهولة مزاولة الأعمال، وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر من بين أول 50 دولة، بينما تحتل الكويت المرتبة 61 وعمان المرتبة 65 من بين 183 دولة¹. ورغم ذلك فإن الدول العربية النفطية بحاجة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية، حيث ينبغي أن يستهدف الاستثمار في الطرق والكهرباء الاحتناقات التي مثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية وتفعيل التنوع الاقتصادي.

5- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة: تشكل سياسة الخصخصة في إطار اقتصاديات الدول العربية النفطية عناصر هامة في سياسات التنوع الاقتصادي، حيث توسع دور القطاع الخاص وتراكم رأس المال الخاص، وتساعد على تغير توجه الاقتصاديات المعنية من الاعتماد على القطاع العام كمحرك أولي للنمو، إلى نمو يقوده القطاع الخاص.

ومنذ سنين والخصخصة تشكل سياسة معلنة في خطط البلدان العربية النفطية، يرقى تنفيذها الفعلي إلى أواسط التسعينات، على أن هذه العملية كانت إجمالا ولا تزال عملية تدريجية وفي حالات عديدة عملية مترددة. ويعزى هذا الاهتمام بسياسة الخصخصة إلى عوامل واعتبارات متعددة من أهمها ما يلي:²

- تشير الدراسات أن القطاع العام يعاني انخفاضا في نسبة العائد على الاستثمار، بل كثيرا ما يكون عائدا سالباً.

- تمثل الكثير من مؤسسات القطاع العام عبئا على الاقتصاد ومصدرا لامتناس الثروة الوطنية من خلال ما سبق فإن ذلك كان من الأسباب الرئيسية للاهتمام والدعوة إلى إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في مؤسسات القطاع الخاص وإدارتها، وأن سياسة الخصخصة باتت في نهاية المطاف شرط مسبق أساسي للتغيير الهيكلي الذي له أهمية حيوية للتنوع الاقتصادي.

6- تفعيل دور الحكومة: يعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية و ضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني .

وفي أي دولة، يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية تنوع الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دورا بالغ الأهمية خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنوع الاقتصاد والمنضوية تحت إطار مفهوم الحكومة نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص

¹ تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مرجع سبق ذكره، ص16.

² محمد هشام خواجكية، لأحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي وعمليات الاندماج: التحديات والفرص، دراسات إستراتيجية، العدد94، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص34.

التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجون. كما يعتبر التدخل الحكومي ذا أهمية بالغة، خاصة عند اغتنامه للفرص التي من شأنها أن تتيح تنوعا اقتصاديا إضافيا، فمثلا كان للأزمة المالية الأخيرة تأثيرا كبيرا خاصة على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، و كان هذا حال دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، لكن حكومة هذا البلد تدخلت بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الأفريقي للتنمية، جزء من هذا التدخل تم تخصيصه لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد، و يعتبر هذا مثلا حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي¹.

خلاصة الفصل: لقد اتبعت البلدان العربية النفطية سياسات مختلفة لتحديد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة لأسعار وإيرادات النفط على موازنتها العامة، والتي تتمثل في تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية، كما أصبح هدف التنويع الاقتصادي، أي تنويع مصادر الدخل الوطني، بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية، هدفا معلنا لمعظم البلدان النفطية وخصوصا في بلدان الخليج العربية، وعلى الرغم من هذه السياسات المتبعة إلا أن النفط وإيراداته لا يزال طاغيا في الناتج المحلي والمالية العامة مما جعل هذه البلدان عرضتا للآثار السلبية الغير مرغوبة على الموازنة العامة.

يعتبر إنشاء صناديق سيادية أداة فعالة في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية في ظل الفوائض المالية المتراكمة في الدول العربية النفطية، وذلك بهدف استثمار تلك العوائد من أجل تحديد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، وبما يخدم الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية لأجيال المستقبلية. إلا أن المشكلة في ذلك لا تعود إلى هذه الصناديق بحد ذاتها، وإنما تكمن في نمط تصميم الصندوق وآليات الرقابة عليه وطريقة إدارته، والالتزام بالمعايير العامة التي تؤدي إلى الوصول إلى الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها، وفي هذا الصدد تتموقع النرويج على أعلى هرم التجارب الناجحة في إدارة الفوائض النفطية من خلال صندوق التقاعد الحكومي والتي يمكن للدول العربية النفطية الاستفادة منها.

لا يزال بالنسبة للدول العربية النفطية الكثير مما يلزم القيام به إذا ما أرادت تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات و تحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة المخصصة.

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفصل الرابع: مبادئ صياغة سياسة الموازنة

العامة لمواجهة تقلبات أسعار النفط

تمهيد: لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط، من أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعطي لسياسة الموازنة العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الجزائري، من خلال تأثير متغيرات سياسة الموازنة وخاصة سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية. لقد تعرضت السوق النفطية إلى صدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في نهاية المطاف على أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا، الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار في الموازنة العامة للدولة، حيث أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ أن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية. ونتيجة لأن الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط. انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

المبحث الثالث: تطور الإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الأول: واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية الأخرى، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر.

مر القطاع النفطي في الجزائر بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة باعتباره العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، والبداية كانت باسترجاع السيادة الوطنية والتي انطلقت بإنشاء شركة سوناطراك سنة 1963، ثم التوصل إلى اتفاقيات مع فرنسا في جويلية 1965 والتي على إثرها أنشأت الجمعية التعاونية "AS.coop"، وبتاريخ 24 فيفري 1971 تم امتلاك سوناطراك لحصص الشركات الفرنسية والأجنبية، وأصبحت الجزائر تتحكم في أهم ثرواتها النفطية، وقد ساهمت هذه التطورات في رفع قدرات الجزائر في الاستثمار النفطي خاصة في مجال البحث والتنقيب، مما عزز من احتياطاتها المؤكدة ومن إمكانياتها الإنتاجية، هذا ما أهل الجزائر لأن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أو في إطار السوق

النفطية. ومن خلال ما سبق فإننا سنخصص هذا المطلب للتطرق إلى تاريخ تطور القطاع النفطي في الجزائر، وإلى إمكانياتها النفطية من حيث الاحتياطيات والإنتاج والصادرات.

أولاً: لمحة تاريخية عن تطور القطاع النفطي في الجزائر

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف النفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقلمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" وذلك في 25 جوان 1956، ثم توالى الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر.

ومع استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام بشكل كبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، حيث كانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك "SONATRACH" وذلك بتاريخ 31-12-1963 والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق¹. وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءاً بالنقل، ثم التنقيب والإنتاج لاحقاً، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلى اتفاقيات في جويلية 1965 والتي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية "AS.coop" والتي حازت إيماناً خالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقييم الإنتاج المحصل². ثم شراء حقول بريتش بتروليوم "BP" وشركة ESSO.MOPILOIL في 24 أوت 1967، وشركة شل "SHELL" في ماي 1968، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، ويمكن ملاحظة تطور سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي من خلال الجدول (1-3).

¹ كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 89.

جدول (3-1): تطور سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي خلال الفترة 1966-1972. الوحدة: %

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق استثمار	12	21	51	65	92	100	100
انتاج النفط	11.5	11.8	13.7	17.75	35	56	77
احتياطي الغاز الطبيعي	18	19.5	19.5	19.5	23.5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
تكرير النفط	20.4	44	66	66	90	100	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100	100	100

المصدر: بلقاسم ماضي، العوائد البترولية مشاكل وأفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2007، ص16.

لقد تم تأميم الشركات البترولية الفرنسية في 24 فيفري 1974 وهذا بعد رفض الشركات الفرنسية رفعها لسعر البترول الذي كان يعتمد في تحديده على سعر النفط الليبي والمقدر آنذاك بـ 2.08 دولار للبرميل، لكن بناء على قرار الأوبك تم تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2.85 دولار للبرميل¹، وقد تم أخذ 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي. وبذلك فقد أرست الجزائر بعد قرار التأميم نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات². ولقد أثبتت النتائج المحققة المتواضعة جدا، على طول الفترة بين 1971 و 1985 محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع³.

نتيجة للأزمة البترولية لسنة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي مس جانبا منها قطاع المحروقات، قد تم صدور قانون المحروقات سنة 1986 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر

¹Marc Ecriment, "Indépendance politique et libération économique, paris, 1985, p26.

² هناك صنفان من هذه العقود، الصنف الأول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، أما الصنف الثاني فيعرف بعقود المساعدة التقنية.

³ Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures, (Alger: CREAD, 2005), p109.

وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في 30 نوفمبر 1991 قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة "ANADARCO"، و"AGIP"، و"PTRO CANADA"¹، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة 1987-2003 بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركات نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده. وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مكافئ بترول².

ثانيا: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تبوؤها لأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

1-الاحتياطات: تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السابعة "7" عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2012، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و17.12% من إجمالي الاحتياطي العربي³. ولقد شهد مستوى احتياطي النفط المؤكد من السبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف.

¹ هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص186.

² بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص108.

³ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك)، إحصائيات تقرير الأمين العام، 2012.

الجدول (3-2): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة 1973-2012. الوحدة: مليون برميل

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
احتياطي النفط المؤكد	7640	7700	7370	6800	6600	6300	8440	8200	8080	9440
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
احتياطي النفط المؤكد	9220	9000	8820	8800	8500	9200	9236	9200	9200	9200
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
احتياطي النفط المؤكد	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314	11314	11314	11314
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
احتياطي النفط المؤكد	11800	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

من خلال الجدول (3-2) يتبين أن حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم الجزائر لثرواتها النفطية وإلى غاية منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى بـ15.44% خلال الفترة 1973-1985، ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسيين هما:
-عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
-انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

وبعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986 والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991، مؤسستا بذلك لمرحلة جديدة تمثلت في انفتاح القطاع النفطي على الاستثمار الأجنبي، عرف الاحتياطي من النفط تطورا ملحوظا حيث نمت بنسبة 44.35% بين سنتي 1987 و2005، ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 اكتشافا نفطيا، وقد استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك على مستوى 12200 مليون برميل رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 55 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2012.

الجدول (3-3): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2012.

السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية
1995	4	2001	3	2007	5
1996	8	2002	3	2008	2
1997	5	2003	3	2009	4
1998	17	2004	3	2010	14
1999	3	2005	5	2011	10
2000	8	2006	12	2012	8

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أعداد مختلفة: 2000-2013.

2- إنتاج النفط: تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة (5) عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2012، حيث تساهم بنسبة 1.64% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 5.62% في حجم الإنتاج العربي¹.

الجدول (3-4): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1973-2012 الوحدة: ألف برميل/ي

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
إنتاج النفط	1097.3	1008.6	982.6	1075.1	1152.3	1161.2	1153.8	1019.9	797.8	704.8
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
إنتاج النفط	660.9	695.4	672.4	673.9	648.2	656.6	727.3	789.9	803	756.5
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إنتاج النفط	747.3	752.5	752.5	805.7	846.1	827.3	749.6	796	796.6	729.9
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج النفط	942.4	1311.4	1352	1368.8	1371.6	1356	1216	1189.8	1161.6	1199.8

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

لقد مر إنتاج النفط بعدة مراحل، فمع استعادة الجزائر زمام السيادة على ثرواتها النفطية بعد قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بدأ حجم إنتاج النفط في الارتفاع حيث انتقل من مستوى 1097.3 ألف ب/ي سنة 1971 إلى مستوى 1153.8 ألف ب/ي سنة 1979، وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات (ظرفتي أسعار النفط الأولى والثانية) والذي أدى إلى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن، والتي كانت ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة السبعينات، حيث بلغت حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات ما قيمته 68.2 مليار دج خلال الفترة 1973-1979.

¹ OPEC, Annual Statistical Bulletin

الجدول (3-5): تطور الاستثمار في مجال المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1973-1979

السنوات	1977-1973	1978	1979
حجم الإستثمارات في قطاع المحروقات (مليار دج)	36	14.7	17.5
حصة المحروقات من إجمالي الإستثمارات (%)	30	28	31.9

Source: Mohamed Nasser Thabet, op.cit, p122.

مع بداية الثمانينات بدأت مرحلة جديدة تميزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج حيث انخفض حجم الإنتاج بنسبة 36.46% بين سنتي 1980 و1987، ويعزى هذا السقوط الحر في حجم الإنتاج إلى تراجع أسعار النفط خلال فترة الثمانينات والتي قلصت من حجم العائدات المالية للبلد مما أثر في نهاية المطاف على حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات، كما يعود هذا التراجع في حجم الإنتاج النفطي أيضا إلى محدودية النتائج التي حققتها سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية. وخلال سنوات التسعينات تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بسنة الثمانينات غير أنه على العموم لم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي سجلتها خلال فترة السبعينات.

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي شهد إنتاج النفط تطورا وانتعاشا كبيرا وذلك بنموه بنسبة قدرها 50.73% بين سنتي 2000 و2012، وقد ساعد على هذا التطور المنحى التصاعدي لأسعار النفط المدفوعة بدورها بمستويات الطلب العالمية المرتفعة على النفط، وكذا ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية في قطاع المحروقات منذ سنوات التسعينات من خلال فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية، وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي تم إنجازها بالجزائر ما يعادل 4.612 و4.965 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على التوالي¹، لتبلغ سنة 2010 ما يعادل 14.4 مليار دولار حيث تمثل استثمارات المنبع 69% منها، إذ بذلت هذه الجهود أساسا في نشاط الحفر، مع حفر 242 من الآبار الاستكشافية منها 61% تم إنجازها عن طريق الجهود الذاتية لسوناطراك².

3- حجم الصادرات: قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها النفطية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على النفط الخام، ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لذلك نجد أن حجم الصادرات من النفط الخام يتقارب مع حجم الإنتاج النفطي والذي يعكس بدوره أن الحصة الأكبر من الإنتاج النفطي موجهة

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004، عدد 26، ص 73.

² التقرير السنوي لسوناطراك، 2010، ص 27.

للسوق الأجنبية وليس للسوق الوطنية، وقد تراوح حجم الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات ما بين 877.5 و 1034.5 ألف ب/ي.

الجدول (3-6): تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012.

الوحدة: ألف برميل/ي

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
النفط الخام	993.2	895	877.5	944.4	1034.5	1002.8	960.4	715.5	521.8	228.9
المشتقات النفطية	25	34	41.6	56.5	61.7	77.9	69.2	148.1	201.8	404.3
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
النفط الخام	260.4	181.6	272	255	240	244	280	280.6	344.7	279.4
المشتقات النفطية	291.6	399.9	320	376	365	375	393.3	452.8	400	419.1
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النفط الخام	308	329.2	232.8	390.8	373.1	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2
المشتقات النفطية	374.6	384	395.8	406.1	462.3	461.9	599.7	544.3	555.8	527.2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النفط الخام	741	893.2	970.3	947.2	1253	841	747	709	698	809
المشتقات النفطية	528.3	446	451.9	435.1	451	457	232	314	492	351

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات النفطية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من هيكل الصادرات النفطية وذلك على حساب صادرات النفط الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير، ولم يتعدى حجم الصادرات من النفط الخام مستوى 400 ألف ب/ي على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982-1997، في حين عرفت صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية بعد دخول وحدة التكرير بسكيدة مرحلة الإنتاج عام 1980 حيث ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1980 و1990، وبعد أن تدنت قيمتها إلى مستوى 374.6 ألف ب/ي عام 1993، عاودت تسجيلها للمنحى التصاعدي للسنوات المتبقية من فترة التسعينات.

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات النفط الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات النفطية وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007، وبذلك فقد شكلت صادرات النفط الخام ما نسبته 73.53% من إجمالي الصادرات النفطية سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 45% خلال فترة التسعينات، في حين تراجعت نسبة مساهمة المشتقات النفطية إلى 32% بعدما قد سجلت سنة 1999 ما نسبته 59.12% من إجمالي الصادرات النفطية. ولقد عرفت الصادرات النفطية إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008-2009 ومرد ذلك يعود إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق

النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لتعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

يشكل القطاع النفطي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات المتأتية منه المحرك الأساسي لعملية التنمية وذلك من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتشكيل الموارد الأساسية لموازنتها، التي تم استخدامها لتحديث وبناء الهيكل والبنية الأساسية التحتية، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية.

أولا: تطور العائدات النفطية للجزائر.

لقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي مرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو عائداتها المالية المتأتية من تصدير النفط، فلقد كان للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال المراحل التي مرت بها السوق النفطية وما لحقها من تداعيات على مستويات الإنتاج وحجم الصادرات النفطية انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية الجزائرية. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للجزائر تعطي صورة واضحة للعلاقة الطردية بينهما خلال مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية.

الشكل (3-7): تطور العائدات النفطية الجزائرية تبعا لتطورات أسعار النفط خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: * دولار للبرميل، ** مليون دولار

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
أسعار النفط*	9.1	10.4	10.4	11.2	12.2	29.2	36	36	34.2	31.7
العائدات النفطية**	1522	4267	4295	4791	6780	8746	12971	12971	13066	11149
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
أسعار النفط*	30.1	28.1	27.5	13	17.7	14.2	17.3	22.3	18.6	18.4
العائدات النفطية**	9655	9778	9668	5161	6555	5725	6815	9588	8464	7885
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
أسعار النفط*	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3
العائدات النفطية**	6902	6335	6938	8826	8352	5691	8314	14204	11736	12370
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أسعار النفط*	28.2	36	50.6	61	69.1	94.1	61	77.4	94	109.5
العائدات النفطية**	16476	23050	32882	38342	44481	53706	30584	38209	51405	48271

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

لقد عرفت العائدات النفطية للجزائر خلال فترة السبعينات وغلى غاية بداية الثمانينات تطورا كبيرا ونمو مستمرا حيث تضاعفت بأكثر من 8.5 مرة خلال الفترة 1973-1981 والذي تزامن مع النمو المتزايد لأسعار النفط . ومع مرور السوق النفطية لمرحلة جديدة تميزت بانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال الفترة 1982-

1986 وما تبعها من انخفاض في حجم الصادرات النفطية، وصلت قيمة العائدات النفطية لأدنى مستوى لها خلال فترة الثمانينات وهذا سنة 1986، فيما عرفت الفترة الممتدة ما بين 1987-1998 تقلبات مستمرة في قيمة العائدات النفطية ما بين الارتفاع والانخفاض والتي تزامنت مع التقلب وعدم الاستقرار التي شهدته أسعار النفط.

وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2008 باستثناء 2001 التي عرفت بعض الانخفاض، شهدت قيمة العائدات النفطية قفزة كبيرة وسجلت معدلات نمو جد مرتفعة أين تضاعفت بأكثر من 6 مرات خلال هذه الفترة. ولقد صاحب انخفاض أسعار النفط بنسبة 35% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، انخفاض في قيمة العائدات من الصادرات النفطية للجزائر بنحو 23122 مليون دولار أي بنسبة انخفاض قدرها 43.05% مقارنة بعام 2008. وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته والذي ترتب عنه تحسن ملحوظ في أسعار النفط عادت العائدات النفطية للارتفاع، وذلك بتسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ16.42% خلال الفترة 2010-2012.

ثانيا: انعكاس العائدات النفطية على الاقتصاد الجزائري

تمثل المداحيل المالية المتأتية من تصدير النفط محركا أساسيا للتنمية في الجزائر، حيث تلعب العائدات النفطية دورا محوريا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذا في تمويل ميزانية الدولة، بالإضافة إلى دورها الحيوي في التجارة الخارجية وفي تكوين الاحتياطيات النقدية، ويمكن إبراز دور الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية:

1- أهمية العائدات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي:

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر معدلات نمو متباينة خلال الفترة 1973-2012 ومتناسبة مع تباين أسعار النفط العالمية التي مارست تأثيرا مباشرا على قيمة العائدات النفطية، وهذا ما نتج عنه وجود علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو العائدات النفطية وهو ما يبينه الجدول (3-8).

الجدول (3-8): تطور العلاقة ما بين نمو العائدات النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة

الوحدة: %

2012-1973

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نمو الناتج المحلي الإجمالي	28.41	52.47	17.3	14.1	15.2	25.6	17.2	27.2	4.76	1.87
نمو العائدات النفطية	47.8	180	0.65	11.5	41.5	29	48.3	48.3	0.73	14.7-
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نمو الناتج المحلي الإجمالي	8	8.5	9.5	8.7	2.5	9.1-	5.6-	11.4	24.4-	5.1
نمو العائدات النفطية	13.4-	1.3	1.1-	46.6-	27	12.7-	19	40.7	11.7-	6.5-
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.9	16.9-	0.7-	11.4	3.08	0.02-	0.8	12.7	0.6	3.4
نمو العائدات النفطية	12.5-	8.2-	9.5	27.2	5.4-	31.9-	46.1	70.8	17.4-	5.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الناتج المحلي الإجمالي	19.6	25	20.6	13.3	15.9	26.1	19.2-	17.2	21.9	9.1
نمو العائدات النفطية	33.2	39	42.6	16.6	16	20.7	43.1-	24.9	34.5	6.1-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: -الجدول (3-7) فيما يتعلق بمعدلات نمو العائدات النفطية. -الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS) فيما يتعلق بمعدلات النمو (مع تحويل القيم بالدولار باستخدام أسعار الصرف).

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1973-1981 متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 22.72%، في حين كان متوسط معدل نمو السنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة 30.83%، وبذلك فقد كان للتطور الكبير الذي عرفته العائدات النفطية خلال هذه الفترة تأثير واضح على التطور الكبير الذي شهدته الناتج المحلي الإجمالي والذي شهد معدلات نمو مرتفعة تناسبت مع معدلات النمو المرتفعة للعائدات النفطية.

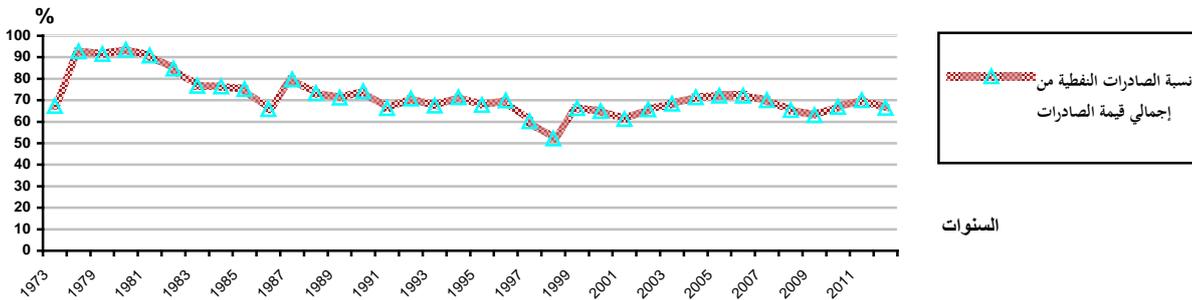
ومع هبوط قيمة العائدات النفطية وتسجيلها لمعدلات نمو منخفضة طيلة أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982 و1989 عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا محسوسا حيث لم تتجاوز معدلات نموه 10% بعدما كانت لا تقل عن 14% خلال الفترة 1972-1981، وخلال عقد التسعينات عرفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي تقلبا ما بين الانخفاض والارتفاع والذي ترافق مع التقلب الذي شهدته العائدات النفطية خلال هذه الفترة مما تولد عنه معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات وأخرى سلبية في السنوات الأخرى.

لقد سجلت الفترة 2000-2008 معدلات نمو إيجابية للناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك نتيجة للفورة التي عرفتتها أسعار النفط والتي انعكست على حجم وقيمة الصادرات النفطية، حيث قدر متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة بـ 26.51% في حين كان متوسط معدل نمو السنوي للعائدات النفطية خلال نفس الفترة 18.08%، ولقد صاحب انخفاض قيمة العائدات النفطية بنسبة 43.05% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 نتيجة لتداعيات الأزمة المالية، انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 19.2% مقارنة

مع عام 2008. وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عامي 2010 و 2011 وبعودة العائدات النفطية للارتفاع عادت الناتج المحلي الإجمالي بدوره للارتفاع مسجلا معدلات نمو ايجابية.

2- أهمية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: يتسم الاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية الريفية الأخرى، أن هيكله الإنتاجي يعتمد بصورة كبيرة على إنتاج وتصدير النفط إذ شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 69.26% من إجمالي صادرات الجزائر للمدة (1973-2012). وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه النسبة ترتفع مع ارتفاع قيمة العائدات النفطية أثناء تحسن أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها.

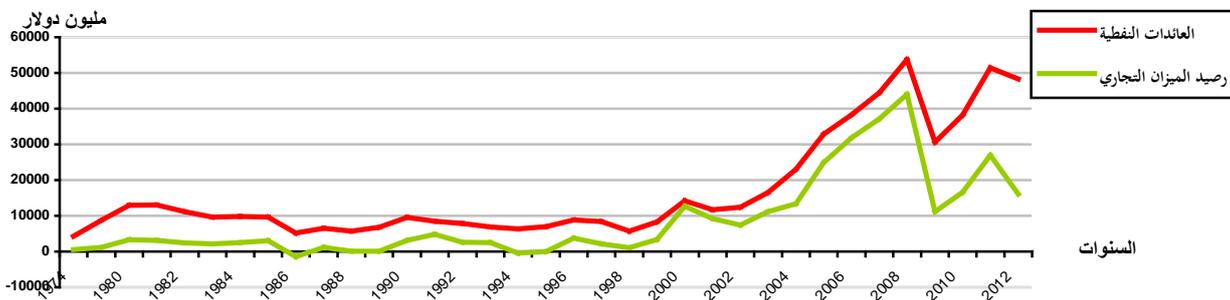
الشكل (3-1): تطور نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للجزائر خلال الفترة 1973-2012



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

3- انعكاس العائدات النفطية على رصيد الميزان التجاري: يلعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للجزائر، إذ تحتل الصادرات النفطية موقعا بارزا في الميزان التجاري للجزائر. تتبين لنا أهمية الإيرادات النفطية في تحديد قيمة العجز أو الفائض في الميزان التجاري للجزائر من خلال العلاقة الطردية بين تطور العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري وهو ما يظهره الشكل رقم (3-2).

الشكل (3-2): العلاقة ما بين العائدات النفطية ورصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1974-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع التالي: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

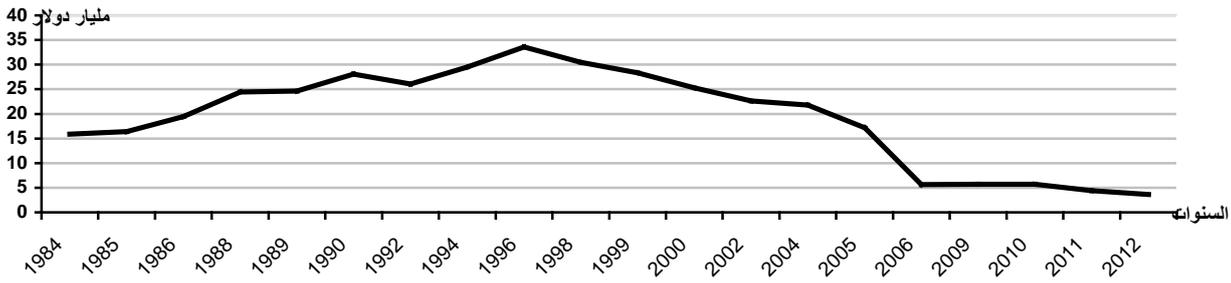
بعد أن سجل الميزان التجاري فائضا خلال أغلب سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، إلا أنه مالبت أن أخذ في التقلب خلال الفترة 1982-1999 وذلك نتاج التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات بمعدلات مختلفة ومتفاوتة والتي تعود بدورها إلى التقلب في قيمة العائدات النفطية، وقد سجل رصيد الميزان التجاري أول

عجز له خلال فترة الثمانينات سنة 1986 والمقدر بـ 1396 مليون دولار والذي تزامن مع التراجع الحاد في قيمة العائدات النفطية خلال هذه السنة بسبب الأزمة النفطية التي شهدتها السوق النفطية، بينما شهدت فترة التسعينات رصيда موجبا للميزان التجاري باستثناء سنتي 1994 و1995 والتي شهدت عجزا بمقدار 490 و10 مليون دولار على التوالي، وذلك نتيجة تراجع العائدات النفطية هذا من جهة، ونتيجة ارتفاع قيمة الواردات بنسبتي 20.59% و9.39% خلال نفس السنتين على التوالي من جهة أخرى.

وقد سجل الميزان التجاري رصيда موجبا خلال كل سنوات الفترة 2000-2012، كما شهد منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 حيث ارتفع بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 34.62% والذي تزامن مع المنحى التصاعدي الذي شهدته العائدات النفطية خلال هذه الفترة. هذا ما يبين مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات البترولية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ثالثا: علاقة العائدات النفطية بتطور المديونية الخارجية: لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف القدرات الإنتاجية والإدخارية خلال مراحلها الأولى للتنمية، الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة بغية تنفيذ السياسة الاقتصادية المتبعة منذ سنة 1970 والقائمة على الصناعات المصنعة، من خلال استيراد التكنولوجيا والمساعدات التقنية الأجنبية، والمواد الأولية مراهنة في ذلك على عوائدها النفطية. ونتيجة لانهايار أسعار النفط خلال منتصف الثمانينات بالشكل المفاجئ والسريع والذي أدى إلى انخفاض العائدات المتأتية من تصدير النفط، بالإضافة عدم وجود إستراتيجية واضحة لإدارة هذه القروض، وجدت الجزائر نفسها مجبرة من جديد للجوء إلى الاقتراض لتمويل الاستهلاك والاستثمار في بعض المشاريع. وكانت القروض في أغلبها تجارية قصيرة الأجل وبشروط غير ملائمة تماما، مما رفع من حجم المديونية الخارجية إلى مستويات لا يمكن للاقتصاد الجزائري أن يتحملها بانتقالها من مستوى 15.9 مليار دولار سنة 1984 إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994، والتي حددت في النهاية مساره فيما بعد، وذلك حين لجأت الجزائر مضطرة إلى صندوق النقد الدولي، قصد إعادة جدولة ديونها والخضوع بالتالي لشروطه القاسية والتي تتناقض في مجملها مع ما كانت تؤمن به الجزائر، وقد استمر رصييد الدين في الإرتفاع إذ تجاوز حاجز 30 مليار دولار خلال الفترة 1995-1998، والشكل التالي يوضح تفاقم أزمة المديونية في الجزائر:

الشكل (3-3): تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1984-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

وكما يظهر في الشكل أعلاه فإن مستوى الديون الخارجية بدأ بالانخفاض ابتداءً من سنة 2000، إذ انخفضت إلى 25.3 مليار دولار خلال هذه السنة لتعرف تراجعاً ملفتاً بعد ذلك حينما وصلت إلى مستوى 5.61 مليار دولار سنة 2006، وذلك بفضل عملية التسديد المسبق للديون مستغلة عملية ارتفاع العائدات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخارجية، لتعرف بعض الاستقرار بعد ذلك.

ومع أن المديونية الخارجية قد تقلصت كثيراً، ولم تعد تشكل عائقاً للاقتصاد الجزائري، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة حيث بلغ مجموع الديون التي سددتها الجزائر بين 1985 و 2007 ما قيمته 135 مليار دولار منها 34 مليار كفوائد، كما كانت السبب المباشر للعديد من المصاعب الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد الجزائري منذ منتصف ثمانينات القرن المنصرم، وتواصلت طوال سنوات التسعينات. ويعود العمل الرئيسي الذي أدى إلى التخلص من مشكلة المديونية الخارجية إلى الوضعية المالية المرعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع إيرادات المالية المتأتية من تصدير النفط.

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

تشكل النفقات العامة دوراً محورياً في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى الآن، وما يبرر هذا الدور هو توسع مجال تدخل الدول وزيادة نفوذها في الاقتصاد من خلال توجهاتها الإنفاقية التي عكستها خططها التنموية طيلة المدة 1970-2012 سعياً منها لتنمية الاقتصاد الوطني. لكن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات المالية النفطية، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وبالتالي انعكس ذلك على متغيرات السياسة الاقتصادية، والتي نعني بها المتغيرات الرئيسية المتمثلة في النمو، البطالة، التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات. ومن هنا فإننا سنخصص هذا المبحث للتطرق إلى مكانة النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، وعلاقة هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط، ثم انعكاس التطورات الحاصلة في النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: دور الدولة في تحديد حجم الإنفاق العام

ليس ثمة شك في العلاقة الموجبة بين نمو دور الدولة وحجم الإنفاق العام وهذا الفرض من أكثر الفرضيات التي شهد تقلبات حادة ضمن الفكر الاقتصادي، إذ أدرك التجاريون أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فكان مقياس قوة الدولة لديهم هو رصيدها من الثروة المتمثلة في الذهب والفضة، وإذا كانت الحكمة المألوفة لدى التجاريين هو ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد جاء الفكر الكلاسيكي على النقيض من ذلك ليحدد دورها بحيث وصفت بالدولة الحارسة¹، وفي عودة المذهب التدخلية في المدة التي أعقبت أزمة النظام الرأسمالي في الثلاثينات من القرن الماضي، فإن الإنفاق العام قد ازداد حجما وتنوعا، حيث أوجبت هذه المذهبية ضرورة تدخل الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ولم تعد الدولة تقتصر على الوظائف التقليدية بل امتدت إلى وظائف أخرى الغرض منها تحقيق التوازن الاقتصادي.

وفي معظم الدول المصدرة للنفط ومها الجزائر يرجع الدخل المتولد من الثروة النفطية إلى الحكومة إما بشكل ملكية مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب، ولذلك فإن الزيادة الكبيرة من عائدات النفط بسبب ارتفاع أسعاره في عقد السبعينات من القرن الماضي، وخلال العقد الأول من العقد الحالي قد أتاحت فرصة ذهبية للجزائر من أجل القيام بمشروعات طموحة من خلال سياسة الإنفاق العام من دون اللجوء إلى الضرائب أو الدين العام. ولقياس حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الجزائر، قمنا باختيار ثلاثة معايير رئيسية هي نسبة كل الإنفاق العام، الاستثمار العام والاستهلاك العام في الناتج المحلي الإجمالي، كونها تمثل الجوانب الأساسية من جوانب التدخل الحكومي.

¹ طاهر الجناي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، العراق، 2003، ص15.

الجدول (3-9): تطور مؤشرات تطور حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1973-2012. الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
الإستهلاك إلى PIB	3.1	10.7	12.9	12.5	13.3	13.9	13.6	13.7	13.8	14.8
النفقات العامة إلى PIB	28.9	24.1	31	27.1	29.2	28.7	26.1	27.1	30.1	34.9
الإستثمار إلى PIB	10.7	7.2	8.7	9.5	11.7	12.1	10.5	10.6	12.2	16.6
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الإستهلاك إلى PIB	14.8	14.9	15.7	17.8	18.5	18.7	16.8	16.2	14.9	17.2
النفقات العامة إلى PIB	36.3	34.7	34.2	34.3	33.2	48.3	29.5	24.6	24.6	39.1
الإستثمار إلى PIB	17.3	15.7	15.2	13.7	12.9	17.6	10.5	8.6	6.7	13.4
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإستهلاك إلى PIB	18.6	17.7	16.9	15.8	16.5	17.8	16.8	13.6	14.7	15.4
النفقات العامة إلى PIB	40.1	38.1	37.9	28.2	30.4	30.9	29.7	28.6	31.2	34.3
الإستثمار إلى PIB	15.6	15.9	14.3	6.8	7.2	7.5	5.8	7.8	8.4	10
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإستهلاك إلى PIB	14.8	13.8	11.5	11.2	11.4	13.2	16.1	17.2	20.7	20.1
النفقات العامة إلى PIB	32.2	30.7	27.1	28.8	33.4	37.8	42.3	37.4	40.3	45.2
الإستثمار إلى PIB	9.8	10.4	10.7	11.6	15.9	17.9	19.5	15.1	13.6	14.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني لتخطيط والإحصاء(ONS)

وفي عرضنا لهذه المؤشرات الثلاثة من خلال الجدول (3-9) نلاحظ أن درجة تدخل الدولة في الاقتصاد والذي يتجلى من خلال المؤشرات الثلاثة قد عرفت ارتفاعا واضحا خلال فترة السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات، والذي تزامن مع المستويات المرتفعة لأسعار النفط، إذ تولد عنها عائدات مالية كبيرة فرضت على الجزائر إتباع نموذج تنموي قائم على تدخل الدولة من خلال تبني سياسة التصنيع.

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فبعدما كانت دون حاجز 30% طوال عقد السبعينات، باستثناء عام 1975، فقد ارتفعت لتتراوح ما بين 33.2% و 48.3% خلال الفترة 1982-1988 ثم انخفضت دون 30% خلال الفترة 1989-1991، وهذا بسبب تطبيق الحكومة لسياسة مالية متشددة وتنفيذ سياسة صارمة لإدارة الطلب بسبب تطبيق شروط صندوق النقد الدولي في إطار تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989 و 1991) وشح الإيرادات العامة وضغط المديونية الخارجية، وبعد أن عرفت هذه النسبة مستويات كبيرة خلال الفترة 1992-1995 بلغت في المتوسط 38.8% انخفضت إلى ما دون 31% خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، وقد تزامن ذلك مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي "1994-1998" بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازي عن طريق ضبط النفقات العامة، في حين شهدت الفترة 2001-2012 مستويات مرتفعة لهذه النسبة تزامنت مع النمو المتزايد لحجم النفقات العامة الأمر

الذي يعكس زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك نتيجة السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة التي تجلت من خلال برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي وبرنامج الاستثمارات العمومية في ظل الفوائض المالية البترولية التي تمتعت بها الجزائر خلال هذه الفترة.

أما نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام فقد عرف نموا متواصلا منذ بداية السبعينات وإلى غاية نهاية الثمانينات حيث انتقل من مستوى 3.1% سنة 1973 إلى مستوى 18.7% سنة 1988 ليشهد استقرار نسبيا في المحمل بعد ذلك حيث تراوحت نسبته بين 14.9% و 18.6% خلال فترة التسعينات، وبعد أن شهد انخفاضاً محسوساً على طول الفترة 2000-2007 مقارنة بفترة التسعينات بحيث وصل إلى أدنى نسبة له سنة 2006 والمقدرة بـ 11.2% إلا أنه عاد للارتفاع بعد ذلك لتصل إلى نسبة 20.7% سنة 2011.

وفيما يتعلق بنسبته الاستثمار الحكومي إلى الناتج الداخلي فقد شهد معدلات كبيرة خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وذلك بانتقاله من نسبة 10.7% سنة 1973 إلى 17.3% سنة 1983، وهذا شيء منطقي كونها تعبر عن مرحلة عرفت فيها الجزائر توسعا في الاستثمارات الحكومية، بالنظر للموارد المالية المعتبرة التي تحصلت عليها نتيجة تأميم صناعتها النفطية وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى النموذج المتبع في التنمية والقائم على التصنيع، ثم بدأ هذا المؤشر بعد ذلك في الانخفاض التدريجي إلى أن وصل 6.7% سنة 1991، ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة شح الموارد الناتجة عن انخفاض أسعار النفط والتي أجبرت الدولة على ضغط وتقليص حجم النفقات الاستثمارية وتحليلها على النهج التنموي السابق، غير أن نسبة الاستثمار الحكومي إلى الناتج عاودت الارتفاع من جديد بداية من عام 2001 لتبلغ أعلى نسبة على الإطلاق عام 2009 بـ 19.5%، ليعرف بعض الاستقرار بعد ذلك، ويعود الأمر في ذلك التخصيصات الاستثمارية الضخمة التي رصدتها الدولة في إطار برنامج التنمية التي اعتمدها.

وبشكل عام فإن معدلات النمو المتزايدة في الاستهلاك العام والاستثمار في عقد السبعينات وبداية الثمانينات تعود إلى اهتمام الدولة الجزائرية باستغلال فرصة ازدهار العوائد النفطية في توفير السلع والخدمات ذات الصبغة العامة وإلى الاهتمام ببناء مشروعات البنية الأساسية التي كانت تفتقر لها قبل ذلك، فضلا عن أن ما يزيد في حجم النفقات العامة على السلع الاستهلاكية والاستثمارية هو ارتفاع تكاليفها، خاصة أن إمكانية تطوير إنتاجها تعتبر محدودة، وإضافة إلى أن انخفاض الاستثمار العام بعد بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات يتناغم مع كافة الأدبيات الاقتصادية وخاصة مع نظرية موسغريف (Musgrave) حول الاحتياطات الاجتماعية، إذ يكون الاستثمار العام عاليا في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية وهذا من أجل تطوير رأس المال الاجتماعي ومن أجل توفير بعض السلع الخاصة بسبب غياب المهارات الأساسية والتراكم الرأسمالي لدى القطاع الخاص، وفي المراحل المتوسطة تكون الاستثمارات الحكومية مكتملة لإستثمارات القطاع الخاص، وفي المراحل الأخيرة فإن إجمالي

الاستثمارات العامة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي تتجه إلى الانخفاض¹، وفي الوقت الذي انخفض فيه مؤشر الاستثمار العام بسبب الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ عام 1986، واستمرت فيما بعد، حيث تميزت تلك المرحلة بشح الموارد المالية، فإن مؤشر الاستهلاك قد عرف تزايدا مستمرا حتى في فترات الأزمة الاقتصادية وعلى الرغم من أن الموازنة العامة للدولة كانت تعاني من عجز، وقد كان ذلك حرصا من السلطات بعدم الإخلال بالنمط الاستهلاكي السائد خلال فترة ازدهار العائدات النفطية لاعتبارات سياسية واجتماعية.

ومع أن تلك المؤشرات وحدها لا تعكس بصورة كاملة مدى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي إلا أنها عكست جوانب مهمة لدور الدولة وأثرها في تحديد حجم الإنفاق العام. ويمكن القول بأن التدخل الحكومي سواء في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري كان ضروريا في السنوات الأولى للتنمية بسبب محدودية إمكانية القطاع الخاص، وأن التفاوت الحاصل في نسبة التدخل الحكومي بعد ذلك يعود إلى عوامل خارجية وبالذات التقلبات التي عرفتتها السوق النفطية والتي انعكست على أسعار النفط وحجم الإيرادات المتأتية منه.

المطلب الثاني: توجهات النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1973-2012

إن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات المالية النفطية، جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية، وقد انعكس ذلك على توجهات الدولة الإنفاقية، ولمعرفة مسار هذه النفقات سنقوم في البداية بتحليل العلاقة ما بين النفقات العامة وأسعار النفط، ثم نشير بعد ذلك إلى تطور هيكل النفقات العامة.

أولاً: تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط.

يشبه الكاتبان بيكوك ووايزمن وفقا لفرضية الأثر الإزاحي (displacement effect) أن الإنفاق العام خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تتناجها ارتفاعات، وأن هذه الارتفاعات متزامنة مع فترات الحروب أو الإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي²، وفي بلدان الربيع النفطي ومنها الجزائر يضاف إلى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحني النفقات العامة هو اعتمادها إلى حد بعيد على الإيرادات الربعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فإن ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الإنفاق العام الجزائرية، فلو تتبعنا المسار الإنفاقي طيلة العقود الأربعة الماضية وحتى هذا التاريخ لوجدنا أن النفقات العامة تتبع تذبذبات عائدات النفط وأسعاره، وهو ما يبينه الجدول (3-10).

¹ حامد عباس محمد مزوك، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² Ramachandra Naidu Chereddi, Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh), PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishakhapatnam, INDIA, Chapter 1, 1993 , p 10.

الجدول (3-10): تطور العلاقة بين النفقات العامة و أسعار النفط خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: * دولار للبرميل، ** مليون دولار

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
أسعار النفط*	9.1	10.4	10.4	11.2	12.2	29.2	36	36
النفقات العامة**	2522.47	3207.65	4839.59	4836.05	6152.89	7652.27	8705.19	11492.42
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
أسعار النفط*	34.2	31.7	30.1	28.1	27.5	13	17.7	14.2
النفقات العامة**	13377.03	15783.22	17745.81	18393.17	19888.64	21663.19	21527.32	20253.8
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
أسعار النفط*	17.3	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3
النفقات العامة**	16381.57	15234.37	11489.7	19210.37	20412.29	16157.74	15944.94	13237.28
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أسعار النفط*	18.7	12.3	17.5	27.6	23.1	24.3	28.2	36
النفقات العامة**	14655.73	14911.27	14446.17	15656.1	17098.47	19460.91	21840.03	26253.12
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أسعار النفط*	50.6	61	69.1	94.1	61	77.4	94	109.5
النفقات العامة**	27975.46	33769.27	44589.1	64896.25	58456.77	60047.04	80263.26	92479.04

المصدر: - النفقات العامة: بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) مع تحويل قيمة النفقات إلى الدولار الأمريكي باستعمال أسعار الصرف.

-أسعار النفط: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، أعداد مختلفة

على غرار باقي الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية، ظلت إستراتيجيات التنمية في الجزائر تعاني من التبعية الكلية لإيرادات المحروقات، إذ ارتكزت كل السياسات التنموية على ما تُدرُّه إيرادات هذا القطاع -خاصةً بعد عملية تأميمه عام 1971- لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى¹، وبذلك فقد أدت زيادة المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال طفرتي النفط الأول والثانية إلى حدوث ارتباط شديد بين الاقتصاد والإيرادات النفطية من خلال سياسة الإنفاق المتبعة في الجزائر، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج إنفاقية حكومية ضخمة وباهظة التكلفة والتي تجسدت على وجه الخصوص ضمن إطار الخطط التنموية المعتمدة، كانت جهود الدولة منصبة فيها على أمرين أساسيين هما الاستثمار الحكومي الفعال في الاقتصاد بقطاعيه النفطي والغير النفطي، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي يغطي مستلزمات التنمية التحتية وتنمية الموارد البشرية. وبهذا فقد شهد الإنفاق الحكومي مداً تصاعدياً كبيراً خلال الفترة 1973-1985 والتي تعكسها معدلات النمو المرتفعة لحجم النفقات العامة، التي سجل متوسط معدل نموها سنوي ما يقارب 18.77%

¹ A. Bouzidi, «Emploi et Chômage en Algérie(1967-1983)», les Cahiers du CREAD, N°02, 2° Tri 1984, P. 57.

لقد كان للأزمة النفطية العكسية التي عرفها عام 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار مباشرةً بعد التراجع الرهيب الذي شهدته أسعار النفط، والذي أظهر ضعف وهشاشة تركيبة النظام الاقتصادي الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد. وحيال هذا الوضع العسير سجلت النفقات العامة معدلات نمو سلبية خلال معظم سنوات الفترة 1986-1990 حيث سجلت أكبر معدل انخفاض سنة 1990 بـ 19.11%، وعلى الرغم من تراجع معدلات الإنفاق العام إلا أنه لم يتناسب مع التراجع الكبير في الإيرادات العامة التي تعود إلى تراجع أسعار النفط، وهو ما يعكس بعض الجمود النسبي للنفقات، وذلك مرده للاعتقاد السائد لدى أصحاب القرار بأن الانخفاض بأسعار النفط وقتي وسرعان ما تعود الأسعار إلى حالتها الطبيعية، فضلا عن صعوبات ضغط وتقليص النفقات الجارية للمحافظة على المستوى المعيشي المعتاد عليه من قبل المجتمع الجزائري.

لقد تميزت سياسة الإنفاقية بالانكماش خلال فترة التسعينات وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها الجزائر، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وتطبيقا لمخطط التعديل الهيكلي (1994-1998) والتي ركزت على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، وهذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وإتباع سياسة الدُخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة وذلك نتيجة شح الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط والتي سجلت مستويات في أغلب سنوات التسعينات. وبذلك فإن معدلات نمو النفقات العامة والمقيمة بالدولار الأمريكي عرفت مستويات منخفضة خلال الفترة 1991-1999 إذ سجلت نسبا سالبة خلال السنوات 1991، 1994، 1995، 1996، 1999. غير أن سنة 1992 عرفت زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة فاقت 67% نتيجة عوامل عديدة تأتي في مقدمتها رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية والتي بلغت سنة 1992 ما قيمته 16.69 مليون دولار، وذلك من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية والتي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وكذا المخصصات المالية المتعلقة بعملية التطهير المالي للمؤسسات والتي بلغت سنة 1992 ما قيمته 110500 مليون دج¹.

لقد سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة نتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار النفط في تحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لأزمة شح الموارد المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات وإلى غاية نهاية عقد التسعينات، والتي تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، بالإضافة إلى برامج واعتمادات مالية أخرى، وقد كرس هذه الوضعية أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد. وبذلك فقد شهدت النفقات العامة

¹ محمد طويلب، السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 110.

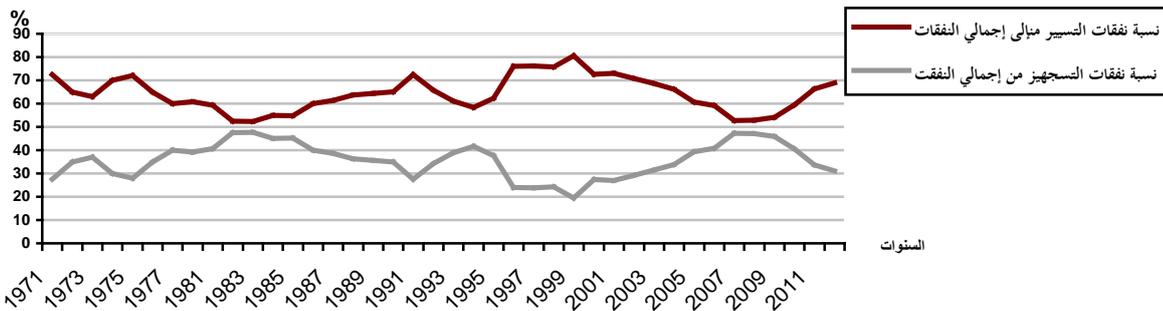
تطورات هامة ميزها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة والتي شهدت أرقاما قياسية لم تسجل من قبل ببلوغها نسبة 32% و 45.54% سنتي 2007 و 2008، إضافة إلى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 15.95% خلال الفترة 2000-2012.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تزامنت مع أسعار النفط المنخفضة ابتداء من النصف الأول من عقد الثمانينات وحتى نهاية فترة التسعينات، وقد تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ بداية السبعينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات، وخلال بداية الألفية الثالثة وحتى الآن والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدها المستويات المرتفعة لأسعار النفط. كما يجب التنويه في الأخير أن تكرار الجزائر لنفس السياسة التوسعية المعتمدة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية في ظل الاعتقاد بأن أزمة انحسار الموارد لن تتكرر نتيجة استمرار المستويات المرتفعة لأسعار النفط، أمر سنتجر عنه انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري مستقبلا حيث أن توقع عدم تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية صحيح فقط في المدى القصير أو حتى المتوسط، أما على المدى الطويل فإن تراجع إنتاج النفط أو انهيار أسعاره بسبب حدوث اضطرابات سياسية أو أزمة اقتصادية عالمية هو ليس أمر محتمل فقط، بل وارد جدا، وهو ما حدث فعلا خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ثم أزمة منطقة الأورو، أو اكتشاف وتطوير طاقات بديلة يبقى احتمال وارد جدا، مما يجعل الاعتماد الكلي والمستمر على قطاع المحروقات رهنا لمستقبل الأجيال القادمة وتكرار لنفس أخطاء الماضي.

ثانيا: تطور هيكل النفقات العامة بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

لغرض تكوين تصور واضح عن توجهات الدولة الإنفاقية فإنه من المناسب أن ننتقل إلى تحليل هيكل النفقات العامة من خلال تقسيمها إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز لما ينطوي عن هذا التحليل من أهمية وما يفرزه من مؤشرات تعبر عن توجهات السياسة الحكومية الإنفاقية وأهدافها. ومن أجل تبيان ذلك سيتم تقسيم الفترة 1970-2012 إلى ثلاثة فترات جزئية، حيث تميزت كل فترة بظروف تختلف عن ظروف الفترات الأخرى.

الشكل (3-4): تطور نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1971-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء

1-الفترة 1971-1985: لقد شهدت هذه الفترة معدلات نمو عالية في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إذ بلغ متوسط معدل نموها السنوي نسبة 18% و 24% على التوالي وهذا ما يعكس سرعة نمو نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، وقد جاء ذلك إثر التحولات الكبيرة في الاقتصاد الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الإمكانيات المالية للدول بعد أن استطاعت الجزائر السيطرة على مقدراتها النفطية وارتفاع أسعار النفط بعد التصحيح السعري لسنة 1973، وقد مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة على امتداد هذه الفترة، إلا أنه عند تحليل تطور حصة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات يتبين ارتفاع نمو حصة هذه الأخيرة مقارنة بنفقات التسيير.

2-الفترة 1986-1999: خلال بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات كانت اهتمامات الدولة امتداد لجهود الفترة السابقة، إلا أنها واجهت ظرفا ماليا صعبا نتيجة لتدني أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي انعكس بالسلب على مجمل النفقات الحكومية، غير أن ما أصاب نفقات التجهيز من تراجع في معدلات نموها خلال هذه الفترة كان أكبر من التراجع في معدلات نمو نفقات التسيير، حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي لكل منهما بما يقدر بـ 12.45% و 21.59% على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى أن إمكانية ضغط النفقات الاستثمارية أمر أيسر على الدولة من تعرضها للنفقات الجارية، إذ أن هناك التزامات على الدولة ليس من السهل تأجيلها أو عدم الوفاء بها لأسباب سياسية واجتماعية، وبذلك فإن مواجهة مشكلة شح الموارد قد تم مواجهتها بإلغاء وتأجيل المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي أدى في الأخير إلى ميل كفت نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.

3-الفترة 2000-2012: مع عودة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع المالي للدولة ابتداء من السنة الأولى للعقد الأول من القرن الحالي، جاءت توجهات الدولة بما يتماشى مع الحاجة لمواجهة المتغيرات المحلية والدولية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، من خلال إحداث تغيرات هيكلية تستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال تبنيها لسياسة مالية توسعية تتميز برشادة الإنفاق العام عكستها عودة ميلان كفت نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، والتي كانت نتاجا لتسجيل نفقات التجهيز لمعدلات نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، حيث سجلت متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 29% و 13.53% على الترتيب خلال الفترة 2000-2008، وقد جاء ذلك على إثر برامج تنفيذ المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تم مباشرتها، فيما عرفت الفترة 2009 - 2012 ارتفاعا مستمرا في حصة نفقات التسيير التي ارتفعت من 54.1% سنة 2009 لتبلغ نسبة 68.84% سنة 2012 وذلك على حساب حصة نفقات التجهيز التي انخفضت من نسبة 45.9% سنة 2009 إلى ما نسبته 31.16% سنة 2012، ويعود ذلك إلى أن وتيرة الزيادة في نفقات التسيير كانت أسرع من وتيرة الزيادة في نفقات التجهيز وهذا الارتفاع راجع إلى الزيادات الضخمة في الأجور ومرتببات موظفي القطاع الحكومي، وارتفاع فاتورة الغذاء.

وما يمكن استخلاصه بشكل عام حول اتجاهات الإنفاق الكلي في الجزائر، هو أن الإنفاق الاستثماري يعتبر من أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي، حيث يتضح من التحليل السابق أن هذا الإنفاق يميل إلى التقلب بصورة واضحة من سنة إلى أخرى، وهو ما لا يستطيع أن يوقر أساسا متينا لإحداث إقلاع في عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و خاصة أن أحد أهم الخصائص الأساسية لخطط التنمية التي تتبناها الدول المختلفة تتمثل في ضرورة تخصيص إنفاق كبير على مشروعات التنمية الأساسية، مثل مشروعات البنية التحتية ومشروعات تقديم الخدمات الأساسية من التعليم إلى الرعاية الصحية وغيرها من المشاريع الهامة. و يعزى تقلب حجم الإنفاق الاستثماري إلى التقلبات في حصيلة الإيرادات النفطية، وذلك بفعل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع النفطي في اقتصاد البلد.

المطلب الثالث: انعكاس النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

من خلال دراستنا لتطور النفقات العامة في الجزائر لاحظنا أنها تتميز بوجود تبعية شديدة لتقلبات أسعار النفط، وباعتبار أن سياسة الإنفاق العام تمثل حجر الزاوية بالنسبة للدولة في التأثير الاقتصادي، فإننا نتساءل عن مدى تحقيق النفقات العامة لأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتبيان مدى كفاءة استغلال المال العام في الجزائر، ومدى الالتزام بالضوابط اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب فيها الحكومات في ظل تقلبات أسعار النفط، ولذلك فإننا سنخصص هذا المطلب لتبيان انعكاس سياسة الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي والبطالة وكذا استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي.

أولا: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

دأبت الدراسات التي ترد تحت ما يسمى بالأدب الاقتصادي التنموي على إقامة علاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، وكأن النمو دالة في متغيرات عديدة يأتي في مقدمتها الإنفاق العام، حيث يتطلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق سواء كان استثماريا أو استهلاكيا من أجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي¹. وعلى الرغم من أن العلاقة الموجبة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تلازم الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن ما يميز الدول الريعانية والتي تعتبر الجزائر واحدة منها عن البلدان الأخرى، هو وجود الريع النفطي الذي يجعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة. ولتبيان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر نستخدم مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 15

الجدول(3-11): تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل النمو	3.8	7.5	5.05	8.4	5.2	9.2	7.5	0.8	3.8	6.4
الإنفاق العام إلى PIB	28.9	24.1	30.9	27.1	29.2	28.7	26.1	27.1	28.9	34.9
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
معدل النمو	5.4	5.6	3.7	0.4	0.7-	1-	4.4	0.8	1.2-	1.8
الإنفاق العام إلى PIB	36.3	34.7	34.2	34.3	33.2	48.3	29.5	24.6	24.6	39.1
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7
الإنفاق العام إلى PIB	40.1	38.1	37.9	28.2	30.4	30.9	29.7	28.6	31.2	34.3
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	5.2	3.3	3.1
الإنفاق العام إلى PIB	31.2	30.7	27.1	28.8	33.4	37.8	42.3	37.4	46.4	45.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

وبالتعمق أكثر في تحليل العلاقة بين نمو النفقات العامة والنمو الاقتصادي من خلال استعمال مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الناتج المحلي الحقيقي ونسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، يتبين أن النفقات العامة في الجزائر لم يكن لها الدور الحاسم في التأثير في معدلات النمو الحقيقية، وذلك على الرغم من ارتفاع تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الأهمية التي تكتسبها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد هذا الاستنتاج هو أنه على الرغم من أن نسبة النفقات العامة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين سنوات 1973-1980 حيث لم تتجاوز 30% إلا أن معدلات النمو الحقيقية كانت مرتفعة حيث سجلت ما نسبته 9.2% و 7.5% سنوي 1978 و 1979 على الترتيب، مقارنة بالسنوات 1987، 1988، 1993، 1994 والتي على الرغم من أن نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي بلغت ما نسبته 33.2%، 48.3%، 40.1%، 38.1% على الترتيب، إلا أن معدلات النمو الحقيقية كانت كلها سالبة خلال هذه السنوات. كما أنه و على رغم من تسجيل النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسب معتبرة خلال الفترة 2007-2012 تراوحت ما بين 33.4% و 46.4% إلا أن معدلات النمو الحقيقية تراوحت ما بين 2.4% و 5.2% فقط. ومن خلال ما سبق، يتبين أن العلاقة بين النفقات العامة ونمو الاقتصادي الحقيقي قد أخذت شكلا عشوائيا ولم يكن لها دورا حقيقيا في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد تتمثل في تحقيق معدلات نمو مستدامة ومستقرة.

ثانيا: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: إن تأثير النفقات العامة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي حتما إلى التأثير على مستويات العمالة ولو بمعدلات غير متناسبة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة،

وبذلك فإن تخفيض معدلات البطالة يعتبر من الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق العامة. وتتبع تطور كل من نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة 1973-2012 في الجزائر، يتبن وجود علاقة عكسية قوية ما بين معدلات البطالة والنفقات العامة.

الجدول(3-12): تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل البطالة	20	22.7	21	21.6	22.3	11.2	11.1	12	13.2	16.3
نمو النفقات	37.8	27.2	50.9	0.07-	27.2	24.4	13.8	32	16.4	18
الإنفاق العام إلى PIB	28.9	24.1	30.9	27.1	29.2	28.7	26.1	27.1	28.9	34.9
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
معدل البطالة	13.1	8.7	9.7	11.4	21.4	20.5	18.1	19.7	21.2	23.8
نمو النفقات	12.4	3.6	8.1	8.9	0.6-	5.9-	19.1-	7-	27.5-	72.5
الإنفاق العام إلى PIB	36.3	34.7	34.2	34.3	33.2	48.3	29.5	24.6	24.6	39.1
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة	23.2	24.4	28.1	28	26.4	28	30	28.9	27.3	25.7
نمو النفقات	5.9	20.9-	1.3-	16.9-	10.7	1.8	3.2-	8.4	9.2	13.9
الإنفاق العام إلى PIB	40.1	38.1	37.9	28.2	30.4	30.9	29.7	28.6	31.2	34.3
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	23.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10
نمو النفقات	12.2	19.8	6.9	20.7	32	45.5	9.9-	2.7	33.6	15.2
الإنفاق العام إلى PIB	31.2	30.7	27.1	28.8	33.4	37.8	42.3	37.4	46.4	45.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

لقد انعكس التزايد الكبير للنفقات العامة خلال الفترة 1973-1985 والتي عكسها زيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها المرتفعة بالإيجاب على التشغيل، حيث انتقلت معدلات البطالة من 20% سنة 1973 إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق سنتي 1984 و1985 بـ 8.7% و9.7% على التوالي. هذا التحسن في مستوى التشغيل لم يكن يعكس النمو الحقيقي للاقتصاد الجزائري، إذ أنه كان قائما على حجم الإنفاق الممول بشكل شبه كلي من عائدات النفط، مما جعل الاقتصاد الجزائري عموما، ونظام التشغيل بشكل خاص نظاما هشاً وعرضنا لأية صدمة خارجية متعلقة بأسعار النفط، فمع بداية انحسار الموارد النفطية خلال أزمة انخفاض أسعار النفط شهدت الفترة 1986-1990 تدهورا كبيرا في مجال التشغيل حيث سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 11.4% و21.4%، وقد تزامن ذلك مع الجمود النسبي التي عرفته النفقات العامة والتي عكسه انخفاض معدلات نموها وانخفاض حصتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1991-1994 التي بلغت في المتوسط 38.67%، وتسجيل النفقات العامة لمتوسط معدل نمو سنوي قدره 38.73%¹، وكذا محاولات معالجة الوضع المتردي للفترة السابقة من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بداية من فترة التسعينات، إلا أن افتقار هذه الإصلاحات إلى الرؤية الشاملة، إضافة إلى الضائقة المالية التي رافقتها، قد انعكس بالسلب على مستوى التشغيل للجزائر، حيث سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة تراوحت ما بين 21.2% و 24.4% خلال نفس الفترة. إذ لم يتم خلق سوى 459000 منصب شغل -بزيادة سنوية قدرها 1.2%- خلال الفترة 1990-1994².

مع انتهاج الجزائر لسياسة مالية تقشفية خلال فترة تبني برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى التحكم في جانب الطلب بغية إعادة التوازن للاقتصاد الجزائري والذي ترتب عنه انخفاض في معدلات نمو النفقات العامة وانخفاض نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1999، مما أدى إلى تعمق مشكلة البطالة بتسجيلها لأعلى المستويات على الإطلاق حيث تراوحت ما بين 26.4% و 30% خلال نفس الفترة، فقد كان لإجراءات التعديل الهيكلي دورا كبيرا في ازدياد عدد العاطلين، ليس من خلال تقليص فرص إنشاء مناصب الشغل فحسب، بل كذلك من خلال التسبب في فقد مناصب عمل كانت موجودة من قبل، حيث كشفت أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بفقدان 130000 عامل لمناصب عملهم خلال الفترة 1994-1996³.

نتيجة للانفراج المالي الذي شهدته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة والمرتبب بارتفاع أسعار النفط تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية عكستها معدلات النمو الكبيرة لحجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها ضمن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت أعلى مستوياتها خلال السنوات 2007 و 2012 تراوحت ما بين 33.4% و 46.4% الأمر الذي أدى بمعدلات البطالة إلى تسجلها لانخفاض شبه مستمر حيث انتقلت من 28.9% سنة 2000 إلى 10% سنة 2012.

من خلال سبق يتبين لنا بشكل قاطع أن سياسة الإنفاق العام كان لها تأثير كبير على مستوى التشغيل و معدلات البطالة، إلا أن ارتباط النفقات العامة بالإيرادات المتأتية من النفط والتي هي عرضة لتقلبات أسعاره في السوق النفطية يجعل من نظام التشغيل هشاً وعرضاً لهذه الصدمات الخارجية.

ثالثاً-تحليل العلاقة بين النفقات العامة والتضخم: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والتحكم في معدلات التضخم من الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويمثل التحكم في جانب الإنفاق العام والتوجيه الجيد لها من بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف، وذلك نظراً لما للتغيرات الحاصلة في

¹ الزيادة في النفقات العامة لم تكن حقيقية وإنما كانت نتاج انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

² ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2010، ص 185-186

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997، السادس الثاني، 1997، ص 240.

النفقات العامة من تأثير كبير على العرض النقدي والذي يعتبر من المحددات الأساسية للمستوى العام للأسعار وبالتالي لمعدلات التضخم. ومن أجل إبراز العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر سننعمد على تتبع تطور كل من معدلات نمو النفقات العامة والكتلة النقدية وكذا معدلات التضخم خلال الفترة 1973-2012.

الجدول(3-13): تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
معدل نمو الكتلة النقدية	26.4	12.4	30.9	29.2	19.1	29.8	18.1	17.4	16.7	26.3
معدل التضخم	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6	10.4	9.2	14.7	6.2
نمو النفقات	37.8	27.2	50.9	0.07-	27.2	24.4	13.8	32	16.4	18
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
معدل نمو الكتلة النقدية	20.3	17.3	14.9	1.4	13.6	13.6	5.2	11.3	21.1	24.2
معدل التضخم	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	17.9	25.9	31.7
نمو النفقات	12.4	3.6	8.1	8.9	0.6-	5.9-	19.1-	7-	27.5-	72.5
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل نمو الكتلة النقدية	21.6	15.3	10.5	14.4	18.2	47.2	12.4	13	22.3	17.3
معدل التضخم	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.7	0.3	4.2	1.4
نمو النفقات	5.9	20.9-	1.3-	16.9-	10.7	1.8	3.2-	8.4	9.2	13.9
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الكتلة النقدية	15.6	11.4	10.9	19	21.5	16	3.1	15.4	19.9	10.9
معدل التضخم	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89
نمو النفقات	12.2	19.8	6.9	20.7	32	45.5	9.9-	2.7	33.6	15.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS)

بشكل عام فإن مستويات الأسعار خلال الفترة 1973-1989 تميزت بالاستقرار النسبي، عكستها معدلات التضخم المنخفضة والتي سجلت معدلا قدرها 9% لمتوسط هذه الفترة وذلك على الرغم من نمو الكبير بالنسبة للكتلة النقدية والنفقات العامة خاصة خلال فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. إلا أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة تميزت بالكبت، والتي تجسدت ملامحه من خلال الإجراءات الإدارية التي عمدت السلطات الوصية إلى وضعها والمتعلقة بتثبيت الأسعار، والارتفاع المفرط للادخار العائلي كمنفذ من للضغط على الفائض الحاصل في القدرة الشرائية أمام العجز الفادح في عرض السلع، وهي كلها مؤشرات تعكس مظاهر "التضخم المكبوت"¹.

¹ خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، أبريل 1996، ص 209.

مع شروع الجزائر في القيام بالإصلاحات الاقتصادية مع بداية فترة التسعينات والتي مسا جانبا منها رفع الدعم عن الأسعار وتحريرها استجابة لتغيرات العرض والطلب، تجلّى تأثير الزيادة في حجم النفقات العامة على نمو الكتلة النقدية ومن ثم على عدم الاستقرار في مستويات الأسعار التي عكستها معدلات التضخم المرتفعة والتي تراوحت ما بين 17.9% و 31.7%.

إن تبني برنامج التعديل الهيكلي الهادف إلى استعادة التوازن الكلي للاقتصادي الجزائري والمتمثلة أساسا في إزالة الشبهات السعوية التي شهدتها الفترة السابقة من عقد التسعينات، من خلال الإجراءات المتمثلة في تقليص عجز الموازنة العامة عن طريق تجميد نمو النفقات، والصّرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، إضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصّرف لغرض تدعيم قيمة العملة الوطنية، ممّا تجلّى بداية من سنة 1996 في انخفاض معدلات التضخم أين سجلت معدل 18.7% خلال هذه السنة، ثم واصلت انخفاضها التدريجي إلى أن وصلت إلى معدل قياسي وأدنى معدل مسجل في تاريخ الاقتصاد الجزائري بتسجيلها لمعدل 0.34% سنة 2000. وتجدد الإشارة إلى أن هذا الأداء كان مُدهشًا بوجه خاص، لأنه جاء في خضم عمليات تحرير الأسعار، حيث عزّزت هذه النتائج من قدرة السّلطة النقدية -متمثلة في مجلس النقد والقرض- على إدارة السياسة النقدية¹.

لقد أدى التوسع في الإنفاق العام والذي ترتب عنه ضخ المزيد من النقود في الاقتصاد نتيجة تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات التضخم من جديد بتسجيله لمعدل قدره 4.2% وباستثناء هذا العام، فإن معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة 2002-2007 تراوحت ما بين 1.4% و 3.6%، إلا أن المستويات العامة للأسعار بدأت في الارتفاع بدءا من سنة 2008 وإلى غاية 2012 والتي عكستها معدلات التضخم المتزايدة خلال هذه الفترة، ومرد هذا الارتفاع في معدلات التضخم يعود إلى ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصّلة بالواردات، والتي كانت عُرضة للصّدمة القوية في الأسعار العالمية، والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط، وكذا إلى الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة التي تعكسها معدلات نموها المرتفعة خلال هذه الفترة.

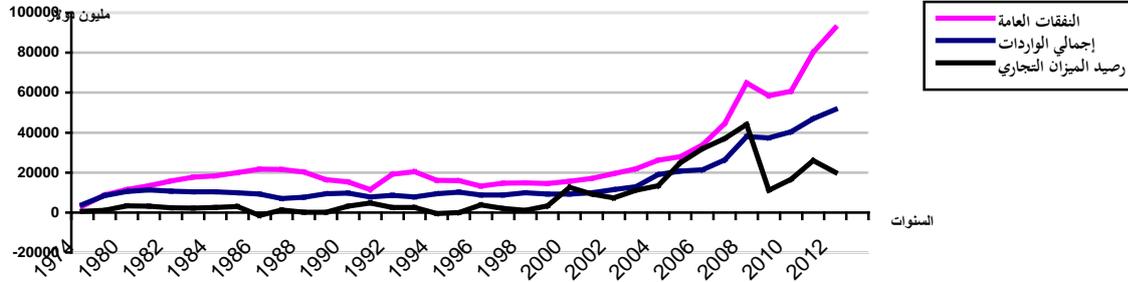
رابعا: تحليل العلاقة ما بين النفقات العامة والتوازن الخارجي: على اعتبار أن الميزان التجاري جزء أصيل من الحساب الجاري، فإننا نكتفي في هذه النقطة على وجه التحديد بتحليل الأثر المتبادل المتوقع بين النفقات العامة ورصيد الميزان التجاري، وبذلك فإنه سيتم الإشارة إلى العلاقة ما بين النفقات العامة والتوازن الخارجي من خلال إدراك طبيعة العلاقة ودرجة الارتباط بين تطور كل من النفقات العامة وحجم الواردات، وذلك باعتبار أن النفقات العامة في الجزائر تشكل جزءا هاما من الطلب الكلي، والذي يتم تلبية جزءا كبيرا منه من خلال الاستيراد نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي من جهة، و نتيجة أن المصدر الرئيسي لتمويل هذه النفقات يتمثل في الإيرادات النفطية

¹ بجات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 214.

والتي تسمح بتمويل النفقات بشكل سلس من جهة أخرى. واعتبارا من أن رصيد الميزان التجاري يتمثل في الفرق بين الصادرات والواردات فإنه بعلاقة متعددة تظهر العلاقة ما بين النفقات العامة ورصيد الميزان التجاري.

الشكل (3-5): تطور العلاقة بين النفقات العامة والواردات و رصيد الميزان التجاري في الجزائر

خلال الفترة 1974-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الجدول (3-10) فيما يتعلق بقيمة النفقات العامة - فيما يتعلق بالواردات ورصيد الميزان التجاري: OPEC, Annual Statistical Bulletin: 1995-2010. Rapport de Banque d'Algérie 2012.

من خلال الشكل أعلاه يتبين الارتباط الشديد بين حجم النفقات العامة والواردات حيث أن تطور منحني النفقات يتلازم مع تطور منحني الواردات، الأمر الذي نجم عنه توافق وتناسق أيضا بين حركة رصيد الموازنة الميزان التجاري والنفقات العامة في أغلب سنوات الدراسة. وبشكل عام فإن العوامل التي ساهمت في أن يكون هناك ارتباط وثيق ما بين النفقات العامة والواردات من جهة وما بين الميزان التجاري من جهة أخرى تتمثل فيما يلي:¹

- تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة عندما ارتفعت بشكل كبير في مراحل منفصلة من مراحل التطور الاقتصادي، هذا الارتفاع نجم عنه حصول الجزائر على موارد مالية معتبرة.
- بما أن حصول الجزائر على تلك الموارد المالية، حدث في مراحل حساسة ومؤثرة من مراحل التطور ونعني بها مرحلة السبعينات، المتزامنة مع بناء الدولة والاقتصاد، وفي السنوات الأخيرة التي جاءت بعد أزمة اقتصادية وتأخر في كافة الميادين، فقد كان من البديهي أن يوجه جزءا كبيرا من هذه الموارد إلى دفع عجلة التنمية، وما ينتج عن ذلك من زيادة مضطردة في الإنفاق العام على وجه الخصوص وزيادة بالتالي الطلب المحلي.
- مشكلة العرض الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد، قد دفع للجوء إلى الاستيراد.

¹ سعد أولاد العيد، ترشيده سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 3، 2012-2013، ص 248.

المبحث الثالث: الإيرادات العامة وتوازن الميزانية في ظل تقلبات أسعار النفط.

إن المتتبع لمسيرة وأوضاع الاقتصاد الجزائري، يجد أن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي، والعجز الموازي كان دائما مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعتبر الوجه الأخر للنفقات العامة، حيث أن نمو الإنفاق العام يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات ماثلة، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، فمن شأن ذلك أن يغير الكثير من الفرضيات السائدة في أدبيات المالية العامة، وأن يجعل القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الموازي مرهونة بتقلبات أسعار النفط. ووفقا لهذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث للتطرق في البداية إلى دور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري، ثم نشير إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة، وفي الأخير سنشير إلى إجراءات الدولة في احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

المطلب الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار، ومن هنا فإننا سنشير في هذا المطلب إلى أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة، ثم نبين تأثير تطور الجباية البترولية المرتبطة بأسعار النفط على تطور مجمل الإيرادات العامة.

أولاً: أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة.

يتبين من خلال الجدول (3-14) أن هيكل الإيرادات العامة يتميز بسيطرة إيرادات الجباية البترولية خلال أغلب فترات الفترة 1971-2012.

الجدول(3-14): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1971-2012. الوحدة: %

السنوات	1971	1974	1978	1982	1986	1990	1994
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات	23.81	57.16	47.21	55.83	23.9	49.96	46.56
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	62.06	34.13	48.97	37.7	58.7	46.62	36.92
السنوات	1998	2002	2006	2008	2010	2011	2012
نسبة الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات	48.87	62.86	76.89	78.77	66.12	68.73	65.26
نسبة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات	42.58	30.75	20.48	18.59	29.54	26.37	30.95

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005

-Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2012.

بعد أن كانت إيرادات الجباية البترولية لا تشكل سوى 23.9% من إجمالي الإيرادات العامة خلال سنة 1971 شكلت مساهمتها قفزتا نوعية بعد التصحيح السعري لسنة 1973 وذلك بتجاوزها حصة النصف من إجمالي الإيرادات العام في سنة 1974، ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة الجباية البترولية شكلت نسبة هذه الأخيرة من إجمالي الإيرادات الكلية نسبة مرتفعة بلغت 55.83% سنة 1982، مقابل انخفاض مساهمة إيرادات الجباية العادية على الرغم من ارتفاع قيمتها. إن هذا التحول الهام في هيكل الإيرادات العامة له حتما ما يفسره، ألا وهو ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى تأميم الصناعة النفطية، كما أن هذا التحول كرس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية مما يهدد استقرارها.

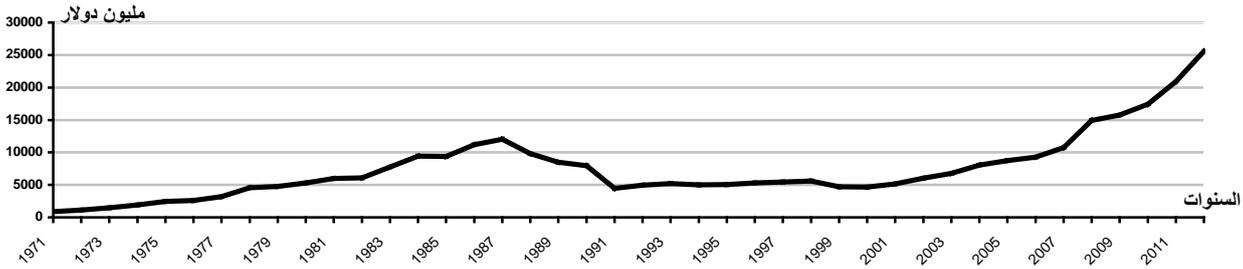
لقد أدى انخفاض الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى اتساع الفجوة بينها وما بين إجمالي الإيرادات بداية من النصف الثاني من فترة الثمانينات وحتى نهاية التسعينات إلى انخفاض مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات، في مقابل ارتفاع مساهمة إيرادات الجباية العادية، وجدير بالذكر أن زيادة مساهمة إيرادات الجباية العادية لا يعني إتباع سياسة ضريبية جديدة أو تحسن في إيرادات القطاع العام من النشاطات الاقتصادية وإنما هي زيادة ظاهرية كانت نتاج انخفاض مساهمة إيرادات الجباية البترولية في مجمل الإيرادات العامة.

لقد أدت فورة أسعار النفط خلال بداية الألفية الثالثة إلى تعزيز أهمية مساهمة إيرادات الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة، فخلال هذه الفترة عرفت الإيرادات النفطية زيادات كبيرة وتسارعا في معدلات نموها مما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة بتجاوزها لنسبة 62% للفترة 2000-2012 ووصولها إلى مستويات قياسية ببلوغها نسبة 78.77% سنة 2008، وذلك في مقابل انخفاض مساهمة إيرادات الجباية العادية على الرغم من ارتفاع معدلات نموها وذلك نتيجة أن إيرادات الجباية البترولية كانت تنمو بوتيرة تفوق بكثير وتيرة نمو إيرادات الجباية العادية.

نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبة عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، أما فيما يخص الجباية العادية فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد الجباية البترولية، وأن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سعيا منها إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا قاسية أمام هذه المساعي.

ثانيا: تحليل تطور الجباية العادية: عرفت الجباية العادية تطورا هاما في حصيلتها خلال الفترة 1971-2012 وذلك نتاج الجهود التي قامت بها الجزائر في سبيل تنويع مصادر إيرادات الخزينة العامة وفك الارتباط المفرط بإيرادات الجباية البترولية.

الشكل (3-6): تطور حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1971-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005

-Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2012.

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 1971-1987 بانتقالها من مستوى 882.68 مليون دولار سنة 1971 إلى مستوى 12052.79 مليون دولار سنة 1987 أي بمتوسط معدل نمو سنوي يقارب 17.75%، وتجدد الإشارة إلى أن هذا الارتفاع في حصيلة الإيرادات العادية مرتبط بشكل أساسي بإيرادات الجباية البترولية التي أسهمت بشكل كبير في الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وكذا الرفع من القيمة المضافة المولدة من طرف القطاعات الغير نفطية (قطاع الصناعة، الزراعة، والقطاع الخدمي) الأمر الذي وسع من حجم الوعاء الضريبي، كما أن ارتفاع قيمة العائدات النفطية قد أسهم في زيادة حجم الواردات مما أدى إلى الزيادة في حجم حصيلة البلد من الإيرادات الجمركية.

لقد أدت لمشاكل المالية التي عرفتها الجزائر بسبب شح الموارد المالي إلى تراجع كبير ومستمر في إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 1988-1991 بلغت نسبته 54.53%، حيث وصلت إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة 1978-2012، وهذا يعود إلى انخفاض معدلات النمو والقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وكذا الضغط على الطلب، مما أدى إلى انخفاض حجم الوعاء الضريبي، كما أن تقليص حجم الواردات أسهم في تقليص حصيلة الجمركية، لتشهد الجباية العادية بعض الاستقرار خلال الفترة اللاحقة لعقد التسعينات.

وباعتبار أن الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات العامة يعود بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2012، فإن ذلك كان أيضا سببا رئيسيا في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي والقيمة المضافة المتولدة من القطاعات المشككة للاقتصاد الوطني، بما نجم عنه ارتفاع في معدلات نمو عناصر الإيرادات الجباية العادية، وكذلك المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في الرفع من حصيلة الواردات التي تطورت بشكل كبير خلال هذه الفترة والذي ولدت مداخيل جمركية هامة، حيث سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدره 15.28% خلال هذه الفترة.

وتجدد الإشارة إلى أن التطور في حصيلة الجباية العادية خلال الفترة 1971-2012 قد أدى إلى حدوث

تطورا هاما في هيكل الجباية العادية وهذا ما يبينه الجدول رقم (3-15)

الجدول (3-15): تطور هيكل الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012. الوحدة: %

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995
ضرائب مباشرة	26.2	21.75	23.6	31.7	30.4	23.8
ضرائب. غ مباشر	58.9	59.35	61.8	57.2	46.4	44.1
ضرائب جمركية	14.9	18.9	14.6	11.1	16	32.1
السنوات	2000	2003	2005	2008	2010	2012
ضرائب مباشرة	23.4	24.36	26.25	34.34	43.23	44.64
ضرائب. غ مباشر	51.5	44.56	48.21	45.09	39.65	34.51
ضرائب جمركية	24.7	27.39	22.47	17.08	14.01	17.9

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

-Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005

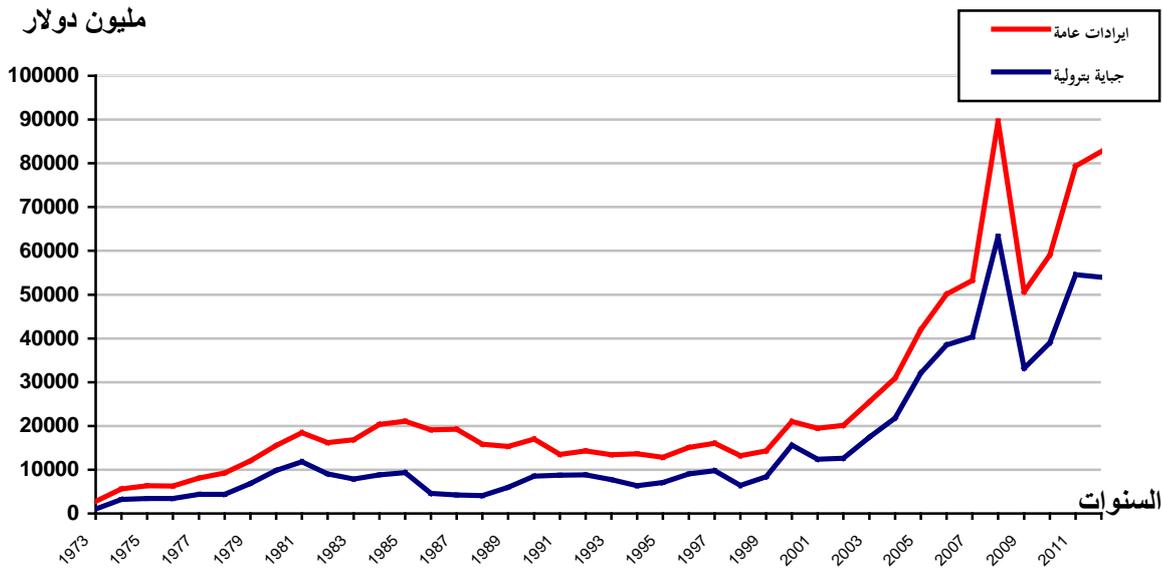
-Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2012.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الضرائب الغير المباشرة هي المسيطرة على إجمالي إيرادات الجباية العادية خلال أغلب فترات الدراسة، ثم تأتي الضرائب المباشرة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وتأتي حصيلة الضرائب الجمركية في المرتبة الثالثة، غير أن تطور هيكل الجباية العادية خلال الفترة 1970-2012 تحول لصالح الضرائب المباشرة حيث زادت أهمية هذه الأخيرة في المساهمة في الضرائب العادية، وذلك بارتفاع مساهمتها من 21.75% سنة 1975 إلى 30.4% سنة 1990، وبعد انخفاض مساهمتها خلال سنة 1995 و2000 عادت للارتفاع المستمر بعد ذلك إلى أن وصلت إلى ما نسبة 44.64% سنة 2012 لتعرف استقرار بعد ذلك. في حين انخفضت أهمية الضرائب الغير مباشرة ضمن هيكل الجباية العادية وذلك نتيجة انخفاض مساهمتها من 61.8% سنة 1980 إلى 44.1% سنة 1995، وعلى الرغم من ارتفاعها مساهمتها الطفيفة سنة 2000 إلا أنها عادت للانخفاض المستمر بعد ذلك إلى أن وصلت إلى أدنى نسبة لها سنة 2012 والمقدرة بـ34.51%، ومن خلال ذلك يتبين أن جهود الإصلاح الضريبي قد منحت الأولوية للضرائب المباشرة أكثر من الضرائب الغير المباشرة. أما فيما يخص أهمية الضرائب الجمركية ضمن هيكل إيرادات الجباية العادية فقد كانت متذبذبة بين الصعود والنزول.

ثالثا: انعكاس تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة.

تأكيدا لما توصلنا إليه حول أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة والمرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط، فإن الشكل (3-7) يبين التلازم الشديد بين تطور كل من الإيرادات الكلية وإيرادات الجباية البترولية، وهو ما يعكس أهمية هذه الأخيرة في تطور الإيرادات العامة، وبذلك فإن انعكاسات تقلبات أسعار النفط وتذبذب مستويات إنتاجه تظهر بشكل واضح على إيرادات الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر.

الشكل (3-7): تطور العلاقة بين الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1973-2012



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس مصادر الجدول (3-15).

على الرغم من أن الإيرادات البترولية كانت في البداية متواضعة بسبب شروط الامتيازات المحففة وانخفاض أسعار النفط وتواضع الإنتاج، إلا أن تمكن أوبك من إحكام السيطرة على قطاع النفط بداية من عام 1973 ولاسيما فيما يتعلق بالأسعار نجم عنه وفرة في الموارد المتأتية من الجبابة البترولية وهو ما أسهم في الارتفاع المتواصل في الإيرادات الكلية التي انتقلت من مستوى 2793.28 مليون دولار سنة 1973 إلى مستوى 18418.56 مليون دولار عام 1981. غير أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط ومستويات الإنتاج بدءاً من سنة 1982 قد انعكس بشكل كبير على إيرادات الجبابة البترولية التي وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال عقد الثمانينات والمقدر بـ 4077.83 مليون دولار سنة 1988 الأمر الذي نجم عنه انخفاض في مجمل الإيرادات الحكومية المشكّلة للميزانية العامة، والتي سجلت أدنى مستوى لها سنة 1989 خلال عقد الثمانينات بمقدار 15315.78 مليون دولار.

نتيجة للتقلب الذي شهدته أسعار النفط ومستويات إنتاجه لعقد التسعينات فإن مستويات إيرادات الجبابة البترولية عرفت بدورها تقلباً بين الانخفاض والارتفاع الأمر الذي ترتب عنه تذبذباً في قيمة الإيرادات الإجمالية تبعاً لذلك. ومع بداية الألفية الثالثة ونتيجة للطفرة التي عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 بانتقالها من مستوى 24.3 دولار للبرميل سنة 2002 إلى مستوى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 عرفت إيرادات الجبابة البترولية ارتفاعاً مستمراً حيث سجلت متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 23.96% خلال هذه الفترة، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستمر في قيمة الإيرادات الكلية والتي انتقلت من مستوى 25512.34 مليون دولار سنة 2002 إلى مستوى 89663.98 مليون دولار سنة 2008، ومع انخفاض أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية

انخفضت قيمة الجباية البترولية والإيرادات الكلية بنسبتي 47.53% و 43.56% على الترتيب، لتعاود الارتفاع بعد ذلك نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تعتبر متغيرا تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة 1973-2012، كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرّس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

المطلب الثاني: دور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري.

لقد اعتمدت الجزائر في سياستها الإنفاقية على الإيرادات العامة خلال تنفيذ مخططاتها التنموية التي كانت تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، هذا ما جعل الإيرادات العامة تشكل محور عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. وفيما يلي سنحاول إبراز الدور الذي تلعبه الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

أولا: علاقة الإيرادات العامة بالنتائج المحلي الإجمالي.

تعتبر نسبة الإيرادات العامة للنتائج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر لقياس الدور الذي يمكن للجزائر أن تلعبه من خلال أداة الإيرادات العامة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للجزائر فإن الإيرادات العامة والتي تأتي في أغلبها من مصدر خارجي متمثل في عائدات النفط، هي من أهم العوامل المؤثرة في النتائج المحلي الإجمالي، والمحددة لمعدلات نموه، هذا ما جعل التقلبات التي شهدتها هذه الإيرادات من جراء عدم استقرار أسعار النفط في السوق النفطية العالمية، أو التذبذب في الكميات المصدرة منه، تعكس نفسها في قيمة هذا المؤشر حيث يلاحظ أن قيمته غير مستقرة تماما والجدول (3-16) يبين ذلك. في حين أنه بالنسبة لجميع دول العالم فإن حجم النتائج المحلي الإجمالي يعتبر المحدد الرئيسي للإيرادات التي عادة ما يتم تحصيلها من خلال الضرائب، هذا ما يبرز التأثير الكبير للإيرادات على النتائج المحلي الإجمالي في اتجاه واحد بالنسبة للجزائر.

الجدول (3-16): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	32.0	42.2	40.7	35.4	38.4	35.1	36.2	36.7	41.5	35.8
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	34.5	38.4	36.3	30.2	29.7	37.7	27.6	27.5	28.9	29.0
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	26.4	32.1	30.5	32.1	33.3	27.4	29.3	38.3	35.6	35.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الإيرادات العامة إلى PIB	37.6	36.2	40.7	42.7	39.6	47	36.9	36.6	39.9	40.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) للفترة 1973-2002، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

لقد عرفت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تغيرات مستمرة خلال الفترة 1973-2012 وذلك وفقا لمراحل المختلفة التي شهدتها أسعار النفط خلال نفس الفترة.

1-الفترة 1973-1985: نتيجة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال طفرتي النفط الأولى والثانية والذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة من جهة، ونتيجة أن معدلات نمو الإيرادات العامة كانت أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، فإن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت مستويات عالية خلال الفترة 1973-1985 تراوحت ما بين 32% و42.2%.

2-الفترة 1986-1999: لقد كان للصدمة النفطية العكسية التي عرفتتها السوق النفطية عام 1986 والمتمثلة في التراجع الرهيب الذي شهدته أسعار النفط الوقع الكبير على حجم الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد الجزائري، وحيال هذا الوضع العسير فإن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا ملحوظا ابتداء من سنة 1986 والتي سجلت خلالها ما نسبته 30.24%، لتظل هذه النسبة متدنية مقارنة بالفترة السابقة حيث كانت دون مستوى 30% في أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين 1987-1999.

3-الفترة 2000-2012: نتيجة للمستويات المرتفعة التي سجلتها أسعار النفط خلال هذه الفترة والذي أدى إلى ارتفاع مستمر في حجم الإيرادات العامة فقد سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات مرتفعة تراوحت ما بين أدنى نسبة المقدرة بـ 35.44% والمسجلة خلال سنة 2002 وأعلى نسبة على الإطلاق المقدرة بـ 47% والمسجلة سنة 2008 المتزامنة مع الأرقام القياسية التي سجلتها أسعار النفط والإيرادات العامة خلال هذه السنة، وهذا ما يعكس زيادة أهمية ودور الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري وارتباط هذه الأهمية بتقلبات أسعار النفط.

ثانيا: علاقة النفقات العامة بالإيرادات: ترتبط النفقات العامة بشكل كبير بالإيرادات العامة في الجزائر وذلك نتاج أن تطور معدلات نموها لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، كون أن الجزء الأعظم من الإيرادات العامة يعتمد على إيرادات الجباية البترولية.

الجدول(3-17): تطور العلاقة بين معدلات نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012
الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نمو الإيرادات العامة	20.6	111.8	6.9	4.6	27.7	9.9	26.2	28.3	33.2	-6.5
نمو النفقات العامة	21.9	34.2	42.2	5.5	26.6	18.2	11.3	31.3	31	25.6
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نمو الإيرادات العامة	8.6	25.7	4.4	-15.3	3.7	0.5	24.5	31	63.2	25.3
نمو النفقات العامة	17.1	8	9	2	2.1	15.1	4	9.6	55.4	98.1
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نمو الإيرادات العامة	0.6	52	28.2	34.9	12.3	-16.4	22.7	66.0	-4.6	6.5
نمو النفقات العامة	13.4	18.8	34.0	-4.6	16.6	3.6	9.8	22.5	12.1	17.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو الإيرادات العامة	23.1	12.9	38.2	18.1	1.3	40.7	-29.2	19.5	31.8	10.7
نمو النفقات العامة	9	11.9	8.5	19.5	26.7	34.8	1.3	5.2	31	22.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) للفترة 1973-2002، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

وكما يوضح الجدول(3-17) فإن هناك ارتباط موجب بين معدلات نمو الإيرادات العامة و معدلات نمو النفقات العامة، حيث أن مستوى النفقات العامة كان يميل إلى الارتفاع (أو الانخفاض) مع ارتفاع الإيرادات (أو انخفاضها) في الغالب، إلا أن التغير في النفقات العامة كان أقل بشكل عام من التغير في الإيرادات العامة وهو ما يعكسه متوسط معدل النمو السنوي لكليهما خلال الفترة 1971-2012 إذ سجل هذا المعدل ما نسبته 10.73% بالنسبة للنفقات العامة في حين سجل هذا المعدل ما نسبته 11.24% للإيرادات العامة، وبالتفصيل في ذلك بشكل أكبر نجد أن معدلات نمو الإيرادات العامة قد فاقت معدلات نمو النفقات خلال الفترة 1973-1974، في حين عرفت الفترة 1975-1982 تفوق معدلات نمو النفقات العامة على نمو الإيرادات العامة والذي يعكس السياسة التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة التي تجلت في التخصيصات الكبيرة لحجم الاستثمارات في إطار مخططاتها التنموية المعتمدة، بينما عرفت الفترة 1983-1999 انخفاضا كبيرا في كل من معدلات نمو النفقات والإيرادات العامة على حد سواء ومرد ذلك يعود إلى المستويات التي المنخفضة التي عرفت أسعار النفط، إلا أن معدلات نمو النفقات العامة كانت أعلى من معدلات نمو الإيرادات العامة في أغلب سنوات هذه الفترة، وهو ما يعكس الجمود النسبي في اتجاه النفقات العامة نحو الانخفاض والتي يصعب خفضها بالشكل الأمثل مع التراجع في أسعار النفط.

وقد عرفت الفترة 2000-2008 عودة تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة على النفقات وهذا توافقا مع المستويات المرتفعة لأسعار النفط والتي أدت إلى الانفراج المالي الكبير، مما يوضح أن سياسة المالية العامة خلال هذه الفترة عملت على ادخار جزء من الإيرادات النفطية غير المتوقعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وذلك تفاديا لتقلب النفقات العامة عند تراجع الإيرادات أثناء انخفاض أسعار النفط أو الاحتفاظ بها للأجيال القادمة.

ثالثا-علاقة الإيرادات برصيد الموازنة العامة: يظهر الجدول (3-18) أن سلوك الموازنة العامة يتطور تبعا لسلوك تطور الإيرادات العامة والتي تشكل الإيرادات البترولية الجزء الأعظم فيها، وهذا ما يظهر أثر العامل الخارجي في الموازنة العامة، حيث يسجل رصيد الموازنة فائضا عندما ترتفع أسعار النفط وتزداد الإيرادات النفطية، في حين تكون الموازنة في حالة عجز عند انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة وحجم الجباية النفطية، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الميزانية العامة في الجزائر والتي بدورها تستعمل برامج الميزانية العامة في توليد الدخل لتحريك عملية التنمية.

الجدول (3-18): تطور العلاقة بين الجباية البترولية برصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012

الوحدة: %

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
نسبة الجباية البترولية إلى PIB	11.9	24.1	21.7	19.2	20.6	16.6	20.7	23.2	26.6	20
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى PIB	3.1	18.1	9.7	8.2	9.2	6.4	10.1	9.6	11.3	0.9
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
نسبة الجباية البترولية إلى PIB	16.1	16.6	16.0	7.2	6.5	9.7	10.8	13.7	18.7	18.0
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى PIB	1.8-	3.7	2.1	4.1-	3.5-	10.6-	1.9-	2.9	4.3	10.1-
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة الجباية البترولية إلى PIB	15.1	14.9	16.8	19.3	20.3	17.3	28.4	22.6	22.3	25.7
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى PIB	13.7-	6-	7.4-	3.9	2.9	0.3-	9.7	4.4	1.2	5.4
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الجباية البترولية إلى PIB	25.7	25.5	31.1	32.8	30.1	37.0	24.0	24.2	27.4	26.4
نسبة رصيد الموازنة العامة إلى PIB	5.4	5.5	13.6	13.9	6.2	9.1	5.7-	0.6-	0.4-	4.8-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) للفترة 1973-2002، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

لقد سجلت الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1973-2012 أربعة عشر حالة عجز، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية، بينما تراكمت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها. فبعد أن شهدت جل سنوات الفترة الممتدة ما بين 1973-1982 حالات فائض تراوحت نسبها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.9% و18.1% والمتزامنة مع القيم المرتفعة للجباية البترولية التي بلغ متوسط نسبتها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 18.97% خلال نفس الفترة، إلا أنه ابتداء من

1983 -والتي سجلت أول حالة عجز- دخلت الموازنة العامة في حالة عجز شبه دائم امتد إلى غاية نهاية تسعينيات القرن المنصرم، والذي ترافق مع الانخفاض في حجم الجباية البترولية التي انخفضت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياتها البالغة 6.5% سنة 1987 في الوقت الذي لم يجري فيه تخفيض مماثل في الإنفاق العام يتناسب مع هبوط تلك الإيرادات.

لقد دخلت الموازنة العامة بداية من العقد الأول من القرن الحالي وحتى عام 2008 مرحلة جديدة تميزت بتحقيق فوائض في أرصدها وصلت نسبتها من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي معدلات قياسية ببلوغها 13.92% سنة 2006، ووصولها لأعلى فائض على الإطلاق والمسجل سنة 2008 بما يقدر بـ 154.77 مليار دولار، وذلك تزامنا مع المستويات العالية لإيرادات الجباية البترولية في أعقاب فورة أسعار النفط، والتي بلغت نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي بدورها معدلات قياسية معتبرة لم تبلغها في أية مرحلة من المراحل السابقة، بوصولها لأعلى نسبة على الإطلاق سنة 2008 والتي بلغت 36.9%، ومنذ عام 2009 عاودت حالة العجز لتخيم على رصيد الموازنة، وقد استمر هذا العجز بعد ذلك رغم ارتفاع قيمة الجباية البترولية وذلك بسبب المستويات المرتفعة لحجم النفقات العامة حيث تفوقت معدلات نمو النفقات على معدلات نمو الإيرادات، أي أن العجز هذه المرة كان من جانب النفقات وليس من جانب الإيرادات التي كانت كبيرة، وهذا عكس مرحلة الثمانينات والتسعينات الذي كان فيها العجز بسبب تقاعس الإيرادات عن تغطية النفقات.

المطلب الثالث: إجراءات احتواء آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

نتيجة أن الموازنة العامة للجزائر تتميز بعدم الاستقرار، كونها تخضع لعوامل خارجية شديدة التقلب، كما أنها تعتمد على مورد ناضب وغير متجدد، هذا ما دفع بالجزائر إلى السعي نحو تنويع مصادر إيرادات الموازنة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات، ومحاولة تنويع اقتصادها، وبهدف تقييم مدى نجاح هذه الإجراءات ستطرق إلى كل عنصر على حدى.

أولا- إصلاح النظام الجبائي: سعيًا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها، كان على الجزائر رد الاعتبار لدور الجباية العادية في هيكل تمويل الخزينة العامة، وفي سبيل تحقيق ذلك شرعت في إصلاح نظامها الجبائي منذ عام 1992 وهذا تماشيا ومتطلبات المرحلة الجديدة التي عرفت إصلاحا شاملا للنظام الاقتصادي بكل مكوناته، والتحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق. وقد تمثل الهدف الجوهرى لهذا الإصلاح-بالإضافة طبعا إلى أهداف مالية واجتماعية واقتصادية أخرى- في إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية، وتخليص الموازنة العامة من عوامل عدم الاستقرار المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

1-أهداف الإصلاح الضريبي: لقد تعدى هذا الإصلاح التغيرات المعتادة التي كانت تعتمد من خلال قوانين المالية السابقة بزيادة أو تخفيض معدلات بعض الضرائب وإلغاء أو إضافة لضريبة معينة إلى تغيرات جوهرية تعلقت ببنية النظام الجبائي برمته، حيث أنشأت في هذا المجال ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني، زيادة على إدخال الضريبة على القيمة المضافة، كما أولت الإصلاحات الاهتمام بالجباية المحلية لتمكين الجماعات المحلية من المشاركة في عملية التنمية من خلال استفادتها الكلية أو الجزئية من حصيلة بعض الضرائب والرسوم. وشمل الإصلاح بذلك كل من الضرائب المباشرة وغير مباشرة نظرا لأهمية كل منها في وضع سياسة جبائية متكاملة، وتمحورت الأهداف المتوخات من هذا الإصلاح عموما حول ما يلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، وتخفيف العبء الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى¹.
- تعبئة الموارد الكامنة من خلال زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة.
- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى، من خلال إلغاء مختلف الضرائب المعقدة والتي لا تحقق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف في ضريبة واحدة، لإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح للنظام الضريبي.
- تقليص تبعية الموازنة العامة لتغيرات السوق الدولية للنفط، وذلك بزيادة الأهمية النسبية للجباية العادية على حساب الجباية النفطية.

2-تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية: كان من بين الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي هو السعي قدر الإمكان لتحسين مردودية الجباية العادية وفك الارتباط المفرط للموازنة العامة بالجباية البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار. ولمعرفة مدى فعالية الإصلاح الضريبي في تحقيق هذا الهدف الجوهري سننعمد على بعض المؤشرات التي تتمثل فيما يلي:

1-2-تقييم تطور الحصيلة المالية لجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية: بعد أكثر من عشرين سنة على تبني إصلاح النظام الضريبي في الجزائر الساعي إلى زيادة حصيلة الجباية العادية وفك الارتباط المفرط بالجباية البترولية، فإننا نتساءل عن مدى نجاح الإصلاح الضريبي في تحقيق هذا الهدف، وبغية الوصول إلى ذلك فإننا سنستعرض تطور حصيلة كل من الجباية العادية والبترولية ونسبتهما إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة 1992-2012.

¹ عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع سعد دحلب بالبلدية، ماي 2003، ص70.

الجدول (3-19): تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1992-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	1992	1994	1996	1998	2000
جباية عادية	108864	176174	290603	329828	349500
نسبة الجباية العادية(%)	34.9	36.9	35.2	42.5	22.14
جباية بترولية	193800	222176	495997	378556	1213200
نسبة الجباية البترولية(%)	62.14	46.56	60.10	48.62	76.87
السنة	2003	2005	2008	2010	2012
جباية عادية	524900	640400	965200	1298000	19843000
نسبة الجباية العادية(%)	26.58	20.77	18.59	29.54	30.95
جباية بترولية	1350000	2352700	4088600	2905000	4184000
نسبة الجباية البترولية(%)	68.37	76.32	78.77	66.13	65.26

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) للفترة 1990-2002، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

لقد عرفت الجباية العادية ارتفاعا ملحوظا بعد الإصلاحات حيث سجلت معدل نمو سنوي قدره 20.29% خلال الفترة 1992-1998 والذي فاق المعدل السنوي لنمو الجباية البترولية الذي سجل معدل نمو سنوي قدره 11.80% وهو ما نتج عنه ارتفاع في نسبة الجباية العادية ضمن هيكل الإيرادات العامة من 34.9% سنة 1992 إلى 42.5% سنة 1998 في مقابل انخفاض مساهمة الجباية البترولية الذي انتقلت من 62.14% سنة 1992 إلى 48.62% سنة 1998، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000-2008 إلا أنها سجلت تراجعا واضحا في نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات حيث سجلت أدنى نسبة لها على الإطلاق سنة 2008 بـ 18.59%، ويعود ذلك إلى نمو قيمة الجباية البترولية بمعدلات تفوق معدلات نمو الجباية العادية، حيث سجلت هذه الأخيرة معدلا نمو سنوي قدره 13.53% خلال الفترة 2000-2008، في مقابل معدل النمو السنوي للجباية البترولية قدره 16.40% خلال نفس الفترة، غير أن نسبة الجباية العادية إلى إجمالي إيرادات الموازنة استأنفت الارتفاع بعد ذلك بشكل مستمر، لتتجاوز إلى حدود 30% في عام 2012.

من خلال التحليل السابق تبين أن الإصلاح لم ينجح إلا جزئيا في إحداث تغيير هيكلي في طبيعة الإيرادات، ولم ترتفع حصة الجباية العادية بالنسبة المأمولة، فزيادة مساهمة إيرادات الجباية العادية في إجمالي الإيرادات خلال فترة التسعينات لم يرتبط فقط بنجاح الإصلاح الضريبي في زيادة حصيلة الجباية العادية، وإنما يعود أيضا إلى انحصار والجمود النسبي في قيمة الجباية البترولية، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، يفرض قيودا قاسية أمام هذه المساعي، إذ أدى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال العقد

الأول من القرن الحالي إلى تقليص مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات. وبهذا فإن الإصلاح الضريبي لم يستطع في فك الارتباط المفرط للموازنة العامة بالجباية البترولية وضمان استقرارها، وذلك على الرغم من التطور الإيجابي الذي حققته إيرادات الجباية العادية.

2-2- أهمية الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة: يمثل هدف حشد وتعبئة الموارد الكامنة من خلال زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة من بين أهم الأهداف التي يسعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيقها، كون أن الاقتصاديات المتطورة أو الناشئة تهيمن عليها الضرائب المباشرة، كما أن للضرائب غير المباشرة عيوب عديدة سواء من الناحية الاقتصادية، حيث تمثل عامل من عوامل التضخم، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كونها تقع على كاهل الطبقات المتوسطة (أصحاب الأجور والمرتبات والفقراء)، مما يخل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة.

ويتضح من خلال تحليل النتائج المبينة في الجدول (3-15) الذي أشير إليه سابقا أن هيكل الجباية العادية عرف تطورا هاما، بحيث زادت أهمية النسبية للضرائب المباشرة حيث ارتفعت نسبتها من 23.6% سنة 1995 إلى 44.64% سنة 2012، ومن خلال ذلك يتبين أن جهود الإصلاح الضريبي قد منحت الأولوية للضرائب المباشرة أكثر من الضرائب غير المباشرة، وهذا مؤشر إيجابي على التقدم الذي أحرز في هذا الصدد، غير أن الضرائب الغير مباشرة مازلت تشكل نسب مرتفعة من حيث مساهمتها في إجمالي إيرادات الجباية العادية، وبذلك فإن جهود الإصلاح مازلت بعيدة عن المستويات المثلى.

2-3- الضغط الضريبي: إن فرض الضرائب بمختلف أشكالها وأنواعها يحدث بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تختلف عمقا وإنشاء تبعاً لحجم الاقتطاع الضريبي من جهة، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، بحيث تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر حياة المجتمع، هذا التأثير هو الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي، والذي يعتبر من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث في الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيللة ممكنة، دون إحداث ضرر بالاقتصاد الوطني، ويكون ذلك بتحديد الأسعار المناسبة والبحث عن الأوعية الكامنة، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الإجمالي¹، وقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك C.Clark مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%².

¹ بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 140.

² ALLAIN Barrère, Cours d'économie financier, Paris, 1981, p204.

الجدول (3-20): تطور الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1989-2012

الوحدة: مليون دينار جزائري

الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات (%)	الضغط الضريبي (%)	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي	الجباية العادية	مجموع الإيرادات الجبائية	
18.54	26.06	347754.6	422043	64500	110000	1989
16.56	26.56	429194.4	554388.1	71100	147300	1990
13.20	28.32	824293.3	1074695.8	108864	302664	1992
15.18	26.78	1160056.9	1487403.6	176174	398350	1994
15.97	30.60	1819613.7	257028.9	290603	786600	1996
15.04	25.02	2192269.2	2830490.7	329828	708384	1998
13.93	38.12	2507198.9	4123513.9	349500	1562700	2000
15.85	33.46	3045739.3	4522773.3	482900	1490800	2002
15.15	35.05	3830629.5	6150453.5	580400	2151100	2004
15.54	41.31	4638329.3	8520557.3	720800	3519800	2006
15.96	45.76	6046100	11043700	965200	5053800	2008
16.61	53.80	7811200	11991600	1298000	4203000	2010
18.65	38.93	10634600	15843000	1984300	6168300	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS) للفترة 1989-2002، وتقارير بنك الجزائر للفترة 2003-2012.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الضغط الضريبي الإجمالي المسجل في الجزائر أعلى من القيمة النموذجية الذي تمثل 25% خلال جميع فترات الدراسة، مما يجعلنا نعتقد أنه لا توجد أي إمكانيات متاحة لاقطاعات ضريبية أخرى من أجل زيادة الحصيلة الضريبية، لأن ذلك سيحدث ضرر في الاقتصاد الوطني. كما تجدر الإشارة إلى أن مستوى الضغط الضريبي الإجمالي في الجزائر يتأثر تأثر كبيراً بحجم الجباية البترولية والتي ترتبط بدورها بتقلبات أسعار النفط، حيث أن زيادة مستوى الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2012 قد أسهم بشكل كبير في زيادة الضغط الضريبي الذي وصل إلى أعلى نسبة له سنة 2010 والمقدرة بـ 53.80%.

نظراً لكون أن جزءاً كبيراً من الناتج المحلي يساهم في قطاع المحروقات حيث بلغت مساهمته سنة 2010 ما نسبته 34.86%، كما أن نسبة الجباية البترولية تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة حيث بلغت نسبتها سنة 2010 ما نسبته 66.3%، فإن معدلات الضغط الضريبي الإجمالي لا تعكس حقيقة ما يتحمله الاقتصاد من ضريبة مقارنة بما ينتجه من ثروة، وبهذا فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات يكون أكثر دلالة. ومن خلال الجدول أعلاه فقد تراوحت مستويات الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات بعد تبني النظام الضريبي الجديد ما بين 13.20% و 18.65% وهذه النسب ضعيفة مقارنة

مع المستوى النموذجي، الأمر الذي يؤكد على وجود إمكانية لزيادة الجباية العادية دون الإضرار في الاقتصاد الوطني، وبهذا فإن الإصلاح الضريبي المعتمد لم يؤدي إلى تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني، ويمكن ارجاع ذلك إلى العوامل التالية:¹

-ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة.

-ضعف الاقطاعات الضريبية نتيجة انخفاض متوسط الدخل الفردي، وعدم انتشار الوعي الضريبي مما نتج عنه ظاهرة الغش والتهرب الضريبي

-تواضع مساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.

وكخلاصة يمكن الوصول إليها فإنه على الرغم من البساطة والشفافية التي أضفها الإصلاح النظام الجبائي والنجاح النسبي الذي أحرزه، إلا أنه لم يستطع من الرفع من مردودية الجباية العادية بالمستوى الذي يمكن من فك الارتباط بالجباية البترولية وضمان الاستقرار للموازنة العامة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من دعم الطاقة الضريبية بمكافحة أوسع للتهرب الضريبي، وعقلنة التحفييزات الضريبية للرفع من حجم الاستثمارات، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من دعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات التي تساهم في تنويع مصادر الدخل بغية توسيع الوعاء الضريبي.

ثانيا: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: لقد مكن الارتفاع المستمر لأسعار النفط منذ نهاية عام 1999، من حصول الجزائر على إيرادات استثنائية، ما فتئت تتزايد من سنة إلى الأخرى، مما نتج عنه فوائض مالية ضخمة. واعتبارا من أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية ترتبط بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط، كون أن الجباية البترولية تشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها الإجمالية، الأمر الذي حتم على الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، والمتمثلة في صندوق ضبط الموارد الذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا.

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات: تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات "Fonde de Régulation des Recettes" بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، في المادة رقم 10 والتي نصت على ما يلي: (يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد")، تتمثل مصادر تمويله في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق²، وقد

¹ ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004، ص 29.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 37، المادة 10، بتاريخ 28 جوان 2000، ص 4.

أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق¹. وقد حددت مهمته الأساسية في امتصاص هذه الفوائض المالية واستعمالها في تسوية العجز في الموازنة العامة الذي قد يحدث في المستقبل في حالة انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى تسديد الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي. وقد عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي: " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"² وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية مهما كان سبب هذا العجز، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار، وبهذا فقد أصبح صندوق ضبط الموارد أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، تستعملها الحكومة بهدف التقليل من آثار الصدمات الخارجية، والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط، ومن ثم المحافظة على استقرار الموازنة العامة، كما يمثل الحل الأمثل، على الأقل جزئيا، لمشكلة تخصيص الموارد وذلك لعدم قدرة الاقتصاد الجزائري في استيعاب كل هذه الفوائض المالية التي نزلت فجأة، وتحويلها لاستثمارات تأتي أكلها بسرعة.

2-تطور وضعية الصندوق: اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة احتياطا من تقلبات أسعار النفط وذلك باعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار النفط تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية³. وباعتبار أن صندوق ضبط الموارد يعمل على امتصاص فائض الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر الفعلي والمرجعي، فإن تطور وضعية هذا الصندوق قد ارتبطت بتطور فائض الجباية البترولية والتي يبينها الجدول التالي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 83، وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ص 28.

² بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 7.

³ تم اعتماد سعر مرجعي قدره 19 دولار للبرميل من طرف الحكومة لتقدير الإيرادات العامة للدولة منذ سنة 2000 وإلى غاية 2007، وقد ارتفع هذا السعر إلى 37 دولار للبرميل في قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وقد استمرت الدولة في تبني هذا السعر بعد ذلك.

الجدول (3-21): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2011

الوحدة: مليون دج

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1842686	721688	320892	27978	171534	232137	0	رصيد السنة السابقة
1798000	1368836	623499	448914	26504	123864	453237	فائض الحباية البترولية
0	0	0	-	-	-	-	تسبيقات بنك الجزائر
3640686	2090524	944391	476092	198038	356001	453237	مجموع الموارد
618111	247838	222703	156000	170060	184467	221100	سداد الدين العمومي
91530	0	0	0	0	0	0	تمويل عجز الخزينة
607956	0	0	0	0	0	0	سداد تسبيقات بنك الجزائر
709641	247838	222703	156000	170060	184467	221100	مجموع الاستخدامات
2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	رصيد الصندوق
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
	5381702	4842837	4316466	4280073	3215530	2931045	رصيد السنة السابقة
	2535309	2300320	1318310	400675	2288159	1738848	فائض الحباية البترولية
	0	0	0	0	0	0	تسبيقات بنك الجزائر
	7917011	7143157	5634776	4680748	5503690	4669893	مجموع الموارد
	0	0	0	0	465437	314455	سداد الدين العمومي
	2283259	1761455	791939	364282	758180	531952	تمويل عجز الخزينة
	0	0	0	0	0	607956	سداد تسبيقات بنك الجزائر
	2283259	1761455	791939	364282	1223617	1454363	مجموع الاستخدامات
	5633752	5381702	4842837	4316466	4280073	3215530	رصيد الصندوق

Source: ministre des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009 et 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن وضعية صندوق ضبط الموارد قد عرفت تطورا هاما منذ إنشائه، حيث انتقلت قيمة رصيده من مستوى 232.137 مليار دينار (أي ما يعادل 3.83 مليار دولار) سنة 2000 إلى مستوى 5633.752 مليار دينار (أي ما يعادل 72.66 مليار دولار) سنة 2012، وتعتبر فوائض الحباية البترولية المساهم الوحيد في تمويل الصندوق حتى عام 2012، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء هذا الصندوق حتى هذا التاريخ ما مقداره 15424.476 مليار دينار، في حين لم يتلقى الصندوق أي تسبيقات من بنك الجزائر والذي أضيف كمورد جديد له وفقا للتعديلات التي تم اعتمادها منذ سنة 2004.

لقد ارتبط تطور رصيد الصندوق بشكل أساسي بتطور فائض الجباية البترولية المسجلة. حيث شهدت سنتي 2001 و 2002 تراجع هام في رصيد الصندوق بنسبتي 26.10% و 83.68% على التوالي والذي ترافق مع انخفاض فائض الجباية البترولية بنسبتي 72.67% و 78.60% خلال نفس السنتين على الترتيب، ليشهد رصيد الصندوق بعد ذلك ارتفاعا مستمرا بانتقاله من مستوى 320.892 مليار دينار سنة 2003 إلى مستوى 5381.702 مليار دينار سنة 2011 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 42.25%، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في قيمة فائض الجباية البترولية التي انتقلت من مستوى 448.914 مليار دينار سنة 2003 إلى مستوى 2288.159 مليار دينار سنة 2008، وعلى الرغم من تراجع فائض رصيد الجباية البترولية لسنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط، إلا أن رصيد الصندوق قد عرف ارتفاعا ملحوظا بسبب اقتصر استخداماته على تمويل عجز الميزانية، بدون تسجيل أي عملية لتسديد الدين خلال هذه السنة، لتعاود قيمتها في الارتفاع خلال الفترة 2010-2012.

3- تقييم مدى نجاح الصندوق في تحقيق استقرار الموازنة العامة: سنقوم في هذا العنصر بالتركيز على دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق الاستقرار للموازنة العامة للدولة من خلال تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، وبغية الوقوف على هذا الهدف لا بد من تحديد وضعية الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2012 وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول (3-22): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة للدولة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	1124.9	1381.6	1576.7	1525.5	1606.2	1713.8	1841.8
النفقات العامة	1178.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2453
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	-53.2	60.6	26.1	-164.7	-285.6	-338.2	-611.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الإيرادات العامة للدولة دون فائض إيرادات الجباية البترولية	1949	2902.3	3272.3	3074.59	3489.78	3876.3	
النفقات العامة	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7169.9	
رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	-1159.5	-1288.7	-947	-1392.31	-2363.82	-3293.6	

المصدر: من إعداد الطالب وفقا لبيانات مأخوذة عن وضعية الخزينة العمومية لتقرير بنك الجزائر للسنوات 2005-2012.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد الموازنة العامة دون فائض قيمة الجباية البترولية قد حقق عجزا في معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2002، وقد تعمق هذا العجز بشكل مستمر وذلك بانتقاله من

مستوى 164.7 مليار دينار سنة 2003 إلى مستوى 1288.7 مليار دولار عام 2008 وعلى الرغم من انخفاضه إلى 947 مليار دينار سنة 2009، إلا أنه عاد للارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستوى قياسي قدره 3293.6 مليار دينار سنة 2012، ويعود هذا الارتفاع في العجز إلى عاملين أساسيين يتمثل الأول في السياسة المتحفظة للدولة في اعتماد أسعار نفط مرجعية منخفضة في تقدير الإيرادات وذلك تفاعليا للصدمات العكسية لأسعار النفط التي تهدد استقرار الموازنة العامة، أما العامل الثاني فيتمثل في الزيادة الكبيرة للنفقات العامة التي نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة دون فائض الجباية البترولية والذي يدخل ضمن إطار السياسة التوسعية التي اعتمدها الدولة من خلال برامج التنمية التي اعتمدها الدولة خلال هذه الفترة بهدف تحفيز الاقتصاد الوطني. وفيما يخص كيفية تمويل العجز فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين وبالتالي طريقتين مختلفتين لتمويل الصندوق للعجز وهما:

أ- المرحلة الأولى (2000-2005): لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز وفقا لما يوضحه الجدول (3-21)، وهذا ما يتوافق مع القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي يحدد استعمال موارد الصندوق فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل. وقد تبانت سياسة تمويل العجز المتبعة من طرف الحكومة بين الاعتماد على القرض العام الداخلي " التمويل الغير بنكي " أو الإصدار النقدي " التمويل البنكي " إلا أن هناك أفضلية نسبية للقرض العام الداخلي على حساب الإصدار النقدي¹، وذلك بهدف التحكم في معدلات التضخم وضمان استقرار المستوى العام للأسعار، وفي المقابل فقد امتنعت الحكومة عن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وهو ما أد إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازي، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول (3-23): دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض تسديد الدين الداخلي خلال الفترة 2000-2005. الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدين العمومي الداخلي	1022.9	999.4	980.5	982.2	1000.0	1094.3
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156000	165.559	247.83

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2003-2005.

¹ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص208.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن تحويلات الصندوق لتسديد الديون العمومية الداخلية خلال الفترة 2000-2005 فقد بلغت ما قيمته 1145.016 مليار دينار. فبعد أن انخفض حجم الدين العام خلال سنة 2001، ارتفع بعد ذلك بوصله إلى مستوى 1094.3 مليار دينار سنة 2005، وهو ما يعكس اعتماد الدولة على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز، كما يعكس اهتمام الدولة بشكل أكبر بتسديد الديون الخارجية على حساب الديون الداخلية، كما تجدر الإشارة إلى أن جزءا من مستوى الدين الداخلي لهذه الفترة قد تم تسديده في الفترة اللاحقة.

ب-المرحلة الثانية (2006-2012): وفقا للتعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في سنة 2006، والقاضية بتوسيع تمويله ليشمل أي عجز الخزينة العمومية مهما كان سببه، بالإضافة إلى أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار، فقد تم تمويل العجز ابتداء من سنة 2006 مباشرة من الصندوق بنسب معينة وفي هذا الصدد فقد بلغت حجم التخصيصات المتعلقة بتمويل العجز من طرف الصندوق خلال الفترة 2006-2012 ما قيمته 6582.597 مليار دينار وهذا وفقا للجدول رقم (3-21) المشار إليه سابقا. وقد تم تمويل الجزء الآخر من العجز عن طريق القرض العام الداخلي "التمويل الغير بنكي" وبدرجة أقل الإصدار النقدي "التمويل البنكي"¹، وقد تم تسديد الدين الداخلي عن طريق الصندوق وهو ما يعكس مرة أخرى دور الصندوق في تمويل العجز بطريقة غير مباشرة أيضا وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول (3-24): دور صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين الداخلي خلال الفترة 2006-2012.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدين العمومي الداخلي	1847.3	1103.9	734	816.3	1107.4	1214.8	1312.1
تحويلات الصندوق لسداد الدين العمومي	618111	314455	465437	0	0	0	0

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2006-2012.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن تحويلات الصندوق لتسديد الديون العمومية الداخلية خلال الفترة 2006-2011 فقد بلغت ما قيمته 1398.0 مليار دج وقد فاقت هذه القيمة نظيرتها المسجلة في المرحلة السابقة، كما أن قيمة الدين الداخلي قد عرفت تراجعا واضحا بتسجيلها لأدنى قيمة لها سنة 2008 منذ إنشاء الصندوق والمقدرة 734 مليار دينار، وهو ما يعكس دور الصندوق في تسديد الدين بعد تقليص المديونية الخارجية لمستويات آمنة منذ سنة 2006، كما يعكس تقليص دور القرض الداخلي في تمويل عجز الموازنة بعد اعتماد التخصيص المباشر من صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز، ثم عاد الدين العمومي للارتفاع بعد ذلك إلى أن وصل إلى مستوى 1312.1 مليار دينار سنة 2012، وذلك نتاج اعتماد الدولة على الدين العام في تمويل العجز

¹ بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الكبير الذي سجل في هذه الفترة من جهة، وعدم القيام بأي تسديد للدين العمومي من طرف الصندوق خلال نفس الفترة من جهة أخرى.

وما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن استخدام الحكومة لصندوق ضبط الموارد كأداة لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى قد ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة نتيجة تعرضها للصدمات الخارجية أو لمواجهة ظاهرة زيادة النفقات العامة ولو بصفة مؤقتة، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة من أدوات السياسة المالية التي يمكن للدولة الاعتماد عليها في التأثير على الاقتصاد الوطني.

ثالثا: مجهودات الدولة في تنويع الاقتصاد الوطني: لقد ارتبط الاقتصادي الجزائري بشكل وثيق بقطاع المحروقات منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973)، وتطلب مواجهة هذا الإشكال بالنسبة للجزائر ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي تركز على تحديث القطاعات غير النفطية و تنميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثلة في إنشاء صناعات ناجحة في مجال البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية، وكذا في تنمية منتجاتها الفلاحية، وتنمية قطاع الخدمات، وإحراز بعض التقدم في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال. ويهدف تقييم الوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات في تنويع الاقتصاد الوطني سوف نعلم على ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في مدى إسهام مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تطور نسبة إيرادات النفط من مجموع الإيرادات الكلية، ونسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات.

أولا- مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: لقد أدى الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط خلال طفرة أسعار النفط الأولى (1973) والثانية (1979) إلى أولى المؤشرات حول ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، إذ ارتفعت نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي من 9.18% سنة 1971 إلى 33% سنة 1973، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد مكنت العوائد الضخمة المتأتية من قطاع المحروقات من تبني إستراتيجية تنموية طموحة تقوم على الصناعات المصنعة اعتبارا من أن التصنيع يعتبر بمثابة المفتاح وحجر الزاوية لتحقيق التكامل والاستقلال الاقتصادي، والقاعدة التي يقوم عليها هدف تحقيق تنمية شاملة ونمو متسارع، والأداة التي تستطيع المساعدة في إدخال تغييرات هيكلية في القطاع الفلاحي من خلال توفير الإمكانيات المادية والتقنية التي تسمح بتطويره، وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الخدمي. وهكذا فقد انصب الاهتمام على صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والصناعة البتروكيميائية، وساد الاعتقاد أن تطويرها يؤدي بصورة عفوية إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن.

من خلال الجدول (3-25) الذي يشير إلى تطور مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن ملاحظة التغييرات الهيكلية التي أحدثتها السياسة التنموية المنتهجة من خلال مخططات التنمية المعتمد، بحيث ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 10% خلال الفترة 1974-1979 إلى 13.64% خلال الفترة 1980-1989 والتي لم تتوافق مع المستويات المأمولة بالرغم من الاستثمارات الضخمة الذي استفاد منها القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات والنصف الأول من الثمانينات، في حين ارتفعت مساهمة الفلاحة من 8.26% سنة 1974-1979 إلى 10.66% خلال الفترة 1980-1989. أما قطاع الأشغال العمومية و البناء فقد عرف ازدهارا كبيرا، فمساهمته في الإنتاج قد ارتفعت من 7.41% سنة 1974 لتصل إلى أعلى نسبة لها على الإطلاق سنة 1987 بـ 20.24%، أما مساهمة قطاع الخدمات فقد كانت شبه مستقرة حيث تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 22% و 26% خلال الفترة 1974-1989. في مقابل ذلك شهدت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا خلال فترة الثمانينات نتيجة انخفاض عائدات النفط المتأثرة بانخفاض أسعاره في سوق النفط الدولية.

الجدول (3-25): مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1974-

الوحدة: %

2012

السنوات	1979-1974	1989-1980	1999-1990	2005-2000	2010-2006	2011	2012
الفلاحة	8.26	10.66	10.61	9.00	7.9	8.1	9
المحروقات	26.91	23.33	25.07	37.20	40.14	36.1	32.9
الصناعة خارج المحروقات	10.00	13.46	10.07	6.67	5.17	4.6	4.6
البناء والأشغال العمومية	9.58	13.78	9.38	8.12	9.38	9.2	9.3
الخدمات	24.37	23.09	23.4	29.82	31.24	36.1	37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء (ONS).

ابتداء من سنوات التسعينات ومع تراجع إيرادات البترول بدأت تظهر بوادر و مؤشرات تراجع مساهمة القطاع الصناعي المحلي خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تداعيات كل من أسعار البترول و ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، و بالتالي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري الذي يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الصناعة المحلية، وذلك في إطار تبني خيارات بدت مخالفة وفي أحيان كثيرة مناقضة لخيارات المرحلة السابقة (فترة السبعينات وبداية الثمانينات)، أملتها النتائج المحققة التي لم ترقى إلى مستوى الطموحات، وأيضا التحديات الجديدة التي أفرزها السياق العالمي في عالم يتغير ويتجدد باستمرار، وبهذا فقد انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل شبه مستمر خلال الفترة 1990-1999 مسجلتا في متوسط الفترة نسبة تقدر بـ 10.07%، وقد استمر تراجع مساهمة قطاع الصناعة بعد ذلك إلى أن وصل إلى 4.6% سنة 2012، وذلك على الرغم من تبني سياسة مالية توسعية تنموية تتمثل في برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي

والبرنامج الخماسي المعتمد خلال الفترة 2010-2014 والتي كانت تهدف إلى تدارك التأخر الكبير الذي عرفته كل القطاعات كنتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات. وبشكل عام فإن أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع مساهمة القطاع الصناعي هي:¹

- الفارق الكبير في معدلات نمو الصناعة البترولية وقطاع المحروقات مقارنة بأنشطة القطاعات الصناعية الأخرى.
- أن قطاع الصناعة كان محميا من المنافسة الأجنبية بسبب القيود والرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الأجنبية خلال فترة السبعينات والثمانينات، وباعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد و تحرير التجارة الخارجية أدت إلى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية.
- ارتباطه الكبير بواردات المواد الأولية والتجهيزات، غير أنه مع بداية التسعينات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلة انخفاض إيرادات الدولة و تقلص حجم الواردات ما أدى إلى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي.
- العامل التقني والتأثيرات على قائمة المنتجات التي انتهت لكونها قديمة و غير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة و لكن أيضا لوجود المؤسسات حيث اضطرت الجزائر إلى حل مؤسساتها العمومية الصناعية تحت وطأ الأزمة وتفاقم مشكلة الدفع الخارجي.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي فبعد أن شهدت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبيا خلال فترة التسعينات، عرف تراجعا معتبرا خلال الفترة 2000-2012 حيث تراوحت مساهمته ما بين 6.6% و9.7%، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فبعد أن شهد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا خلال فترة التسعينات بتسجيله لنسبة 9.38% والذي كان كنتيجة حتمية أملتها أزمة شح الموارد خلال هذه الفترة والتي ترتب عنها جمود نسبي في هذا القطاع، لتعرف مساهمته بعد ذلك استقرار نسبيا.
وفيما يتعلق بالقطاع الخدمي فقد شهدت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمر بانتقاله من 23.4% خلال فترة التسعينات إلى 37% خلال سنة 2012 وذلك نتيجة للتسارع القوي الذي عرفته الجزائر في تنمية قطاع الخدمات والتي تشمل خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية خاصة خلال بداية الفترة 2000-2012 التي تزامنت مع النمو الكبير في قطاع المحروقات خلال هذه الفترة، وتمثل مساهمة هذا القطاع القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي .

وأمام تراجع مساهمة قطاعات الصناعة والفلاحة وكذا البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدت نسبة مساهمة قطاع المحروقات ارتفاعا كبيرا بانتقالها من 25.07% خلال فترة التسعينات إلى 40.14% خلال الفترة 2006-2010 لتتخفف إلى 32.9% سنة 2012، كما أنه من الواضح أن تقلبات مساهمة هذا القطاع على المدى القصير هو رهن تقلبات أسعار النفط، وما يعزز ذلك هو أن متوسط إسهام هذا القطاع في

¹ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص88.

الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض سنة 1986 إلى 13.16% نتيجة تراجع أسعار النفط، في حين أنه و خلال الفترة 2000-2012 قد شهد تصاعدا مستمرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وبهذا فإن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل مفرط بقطاع المحروقات ولم تستطع الجهود المبذولة في سبيل دعم القطاعات خارج قطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الوطني، كما يعكس تراجع مساهمة القطاع الصناعي والفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل زيادة مساهمة القطاع الخدمي تعرض الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي¹ والذي يتمثل في تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بزيادة وتوسع القطاعات خارج التبادل التجاري.

2- مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات: لقد انعكست الهيكلة القطاعية للاقتصاد الجزائري على تركيبة الصادرات، حيث مازالت صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات الجزائرية، إذ فاقت نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات نسبة 95% في أغلب سنوات الفترة (1973-2012)، وهذه الوضعية لهيكلة الصادرات في الجزائر لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص، أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج وتصدير النفط وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول(3-26): تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات للفترة 1973-2012

السنوات	1973	1975	1980	1985	1990
إجمالي الصادرات	2349.6	5244.84	14541.43	13650.11	14467.53
صادرات المحروقات	1949.698	4845.70	14316.04	13311.59	13956.83
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات(%)	82.98	92.93	98.45	97.52	76.47
السنوات	1995	2000	2005	2012	
إجمالي الصادرات	11183.73	23050.17	48714.92	71736	
صادرات المحروقات	10575.34	22409.38	47755.24	70583	
نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات(%)	94.56	97.22	98.03	98.39	

المصدر: -البنك العالمي (World Development Indicators (WDI) Data2010) للفترة 1973-2008-تقرير بنك الجزائر 2012.

3- مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة: من خلال ما أشرنا له سابقا فإن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبة عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية في هيكل ميزانية الدولة، وأن هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط، أما فيما يخص الجباية العادية فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في مرتبة ثانية بعد

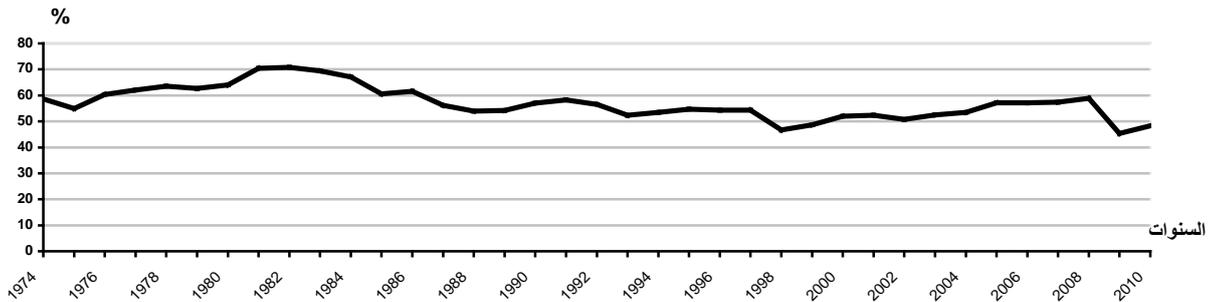
¹ سنتعرض إلى مفهوم المرض الهولندي بمزيد من الدقة في الفصل الخامس.

الجباية البترولية، وأن ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات مرهون بانخفاض قيمة الجباية البترولية، وذلك على الرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سعيا منها إلى تنويع مصادر إيرادات الموازنة، بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا قاسية أمام هذه المساعي.

4- مساهمة القطاعين الخاص والعام في تكوين القيمة المضافة: لقد عملت الجزائر في إطار نموذجها التنموي خلال المراحل الأولى من مراحل التطور الاقتصادي على إعطاء القطاع الاقتصادي العمومي الدور الرئيسي في قيادة قاطرة التنمية، باعتبارها مرحلة إقامة وبناء القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، ويظهر ذلك جليا من خلال مساهمة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة والتي تجاوزت 60% في أغلب سنوات الفترة الممتدة ما بين 1974-1980، وقد بلغت نسبته 70.4% و70.8% خلال سنتي 1981 و1982 وهي أعلى النسب على الإطلاق، إلا أنها بدأت في الانخفاض منذ سنة 1983 إلى أن بلغت نسبة 53.9% سنة 1988 وقد كان ذلك محصلة للشروع للدولة في التخلي عن الاقتصاد المخطط المسير إداريا، وبداية عهد جديد، عهد أزمة اقتصادية خانقة مهدت الطريق وأوجدت الظروف والمبررات العملية للانتقال إلى مرحلة جديدة، مرحلة إصلاحات اقتصادية عميقة بعد فشل النموذج التنموي السابق الذي يعتمد على القطاع العام، وذلك من خلال مباشرة عملية استقلالية المؤسسات العمومية، وإعادة تأطير الاقتصاد بما يتناسب وذلك، بالإضافة إلى منح مكانة أكبر للقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ولكن على العموم وبالرغم من هذا التغير النسبي إلا أن مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي بقية تحتل المكانة الأهم، وتحظى بحصة الأسد إلى غاية تلك اللحظة.

الشكل رقم (3-8): تطور مساهمة القطاع العمومي في تكوين القيمة المضافة في كل القطاعات بالجزائر خلال الفترة

2010-1974



المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ONS.

نتيجة لفشل النموذج التنموي المعتمد خلال حقبة السبعينات والثمانينات وأمام تفاقم المشاكل، قررت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن المنصرم، ترك المجال لآليات السوق والاقتصاد الليبرالي، ومن ثم تحول فيه نشاطات ووسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، والبداية كانت بقانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي سمح من خلاله ولأول مرة، ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل عن تسييرها لفائدة مسيرين خواص، بمساهمة القطاع الخاص في رأسمالها بنسبة لا تتعدى 49%، ليتم فيما بعد تجاوز حدود هذه النسبة إلى الخوصصة الكلية من خلال

الأمر رقم 95-22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية¹، وبحلول منتصف عام 1998 كانت عملية الخوصصة قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية². وقد انعكست هذه التطورات على نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة التي ما فتئت تنخفض على طول الفترة الممتدة لعقد التسعينات، فبعدما كانت تشكل 58.3% عام 1991 انخفضت إلى 52.3% عام 1993، وعلى الرغم من معاودة ارتفاعها بشكل طفيف سنتي 1994 و1995 إلا أنها عاودت الانخفاض لتصل إلى أقل نسبة لها على الإطلاق سنة 1998 بـ 46.7% وهذا ما يعطي مؤشرا واضحا حول انخفاض إسهام القطاع العام مقابل ارتفاع إسهام القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة، لكن ذلك لم يكن بالشكل المطلوب الذي كان يرجى نتيجة تبني سياسة الخوصصة، ولقد جاء الأمر الرئاسي رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم وتسيير خوصصة المؤسسات العمومية، ليوسع عملية الخوصصة لتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي، لكن رغم ذلك فإن مساهمة القطاع العام في تكوين القيمة المضافة عرفت ارتفاعا مستمر منذ سنة 2002 وحتى سنة 2008 أين وصلت نسبتها إلى 58.9% ومرد الأمر في ذلك يعود إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تتجلى من خلال برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين وبرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة مقارنة بفترة السبعينات والثمانينات، ثم انخفضت هذه النسبة لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2009 بـ 45.3%.

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي بقية تحتل المكانة الأهم، وتحظى بحصة الأسد في تكوين القيمة المضافة. و ذلك بالرغم من التغير النسبي الذي طرأ خلال فترتي التسعينات وبداية الألفية الثالثة الناتج عن تبني سياسة الخوصصة والتحول إلى اقتصاد السوق.

وفي الأخير فإنه من خلال استعراض المؤشرات الأربعة يتبين فشل الدولة الجزائرية في تنويع اقتصادها رغم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، حيث تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن ارتباطها اقتصادها المفرط بالقطاع النفطي، وذلك لما يشكله هذا الأخير من أهمية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ضعف إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى، والذي ترتب عنه ضعف الإيرادات المتأتية من الجباية العادية والمرتبطة بالقطاعات الغير نفطية، وكذا ارتباط النشاط الاقتصادي بالقطاع العمومي مقابل ضعف إسهام القطاع الخاص، هذا ما جعل الموازنة العامة للجزائر تتميز بعدم الاستقرار. و بالتالي فإن نطاق التنويع الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ينبغي أن يشمل :

-تطوير البنية التحتية التي تعتبر قاعدة أساسية لنمو قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات .

-تطوير كافة قطاعات الاقتصاد بما في ذلك الصناعة ، الزراعة ، التجارة و القطاع المالي ، بالإضافة إلى القطاع السياحي

¹ الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 48 لسنة 1995، ص3.

² سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص172.

-العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو .

-تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم و التدريب ، وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر .

خلاصة الفصل: ان اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل الموازنة العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من جهة ، ومن جهة أخرى اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الأخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، حيث أدت المداخيل النفطية الضخمة خلال طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة، إلا أن انحسار أسعار النفط و من ثم العائدات المتأتية منه منذ سنة 1986 وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى اتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش، ومع عودة أسعار النفط للارتفاع مع بداية القرن الحالي ووصولها لمستويات قياسية ، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغيير في الإيرادات إذ ينظر إلى أسعار النفط الموازية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حينما ظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية، بينما تراكمت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، ومحاوله تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية و تحمل العجز الموازي ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

الخاتمة

الخاتمة

تحتل البلدان العربية موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، حيث تعتبر إيراداته المالية أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة لها، لذلك فإن معالجة موضوع التقلبات في أسعار النفط وما يشكله من مخاطر على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط يكتسب بعدا استراتيجيا بسبب ضعف التنوع في مصادر الإيرادات، ولضخامة حجم التخصيصات الإنفاقية في الموازنة لاستيعاب الزيادات في الأسعار، لاسيما وأن خطر سعر النفط لم يعد مفهوما ضيقا أو محصورا ضمن تقلبات موسمية أو عرضية معينة بحيث يمكن حصرها بين رقمين، أو مبنيا على طلب مفاجئ، أو عرض إضافي، أو حدث سياسي غير متوقع، أو غير ذلك من الأسباب التي تؤثر في سلوك أسعار النفط، وإنما أصبح مفهوم أوسع وأشمل ويكتنفه التعقيد في الوقت نفسه حيث تتداخل فيه الأسباب السياسية والاقتصادية والبيئية، والتي جعلت من هذا الخطر خطرا مركبا يعرض في ظاهره سعرا نفطيا متقلبا.

وضمن هذا السياق فقد حاولنا إبراز السياسات والآليات التي من شأنها أن تسمح من الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وللوصول إلى هذه الغاية اعتمدنا في بحثنا على خطة مكونة من أربعة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول منها إلى محددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، وأشرنا في الفصل الثاني إلى تحليل وضعية الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى محاولة قياس آثار تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية لهذه الدول، وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى تحليل وضعية الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط بشيء من التدقيق والتعمق، حيث أشرنا في البداية إلى واقع وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، ثم إلى تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، ثم تعرضنا إلى الإيرادات العامة وتوازن الميزانية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، أما في الفصل الرابع فقد تطرقنا إلى مختلف الآليات التي من شأنها تقييم سياسة الموازنة العامة لمواجهة تقلبات أسعار النفط، حيث أشرنا في البداية إلى المبادئ العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة، ثم تعرضنا إلى خيارات إدارة أوضاع المالية العامة في ظل طفرة موارد النفط المحققة، ثم تطرقنا في الأخير لإستراتيجية التنويع الاقتصادي باعتبارها داعما سياسيا في تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة.

1-نتائج الدراسة : يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

-تتمتع الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الصناعات، تتمثل في الكثافة العالية من رأس المال والتكنولوجيا العالية، وازدياد التركيز الإنتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الإستنفادي للنفط، واحتمالية عملية اكتشافه.

-من خلال استعراضنا لمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة، فإن النفط سيبقى تحديدا من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستخف، ورغم بعض التقدم الذي أحرزته

مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي، إلا أن معظم التوقعات تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن يتغير بشكل محسوس في المدى المنظور.

- إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

- يمكن أن يكون للهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية على المستوى العالمي تأثير حاد على طلب النفط، وبأبي تأثير ذلك على السوق النفطية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو أو من خلال تأثيراتها على التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.

- تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للمتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.

- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقاً لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضيف الطابع الريعي على اقتصادياتها.

- تحتل الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، كما تبرز أهمية النفط العربي عالمياً باعتباره مصدراً هاماً للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية.

- تتميز الدول النفطية ومنها العربية بشكل خاص عن غيرها من دول العالم بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي الذي يظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد البلد من خلال أثري الإنفاق وانتقال الموارد، إذ تتجلى عوارضه من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية من جهة، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل) من جهة أخرى.

- تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة ضالة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، ومن أهم هذه المصادر الإيرادات الضريبية التي تعتبر مصدراً ثانوياً للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساساً من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى.

- إن هامشية المصادر التقليدية للإيرادات العامة، أي الضرائب المباشرة والغير المباشرة تجعل الصلة بين الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة مفقودة، وبالتالي حرمان صانع السياسة المالية من أحد أهم الأدوات للتأثير على مستويات النشاط الاقتصادي.

- يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان العربية المصدرة للنفط إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصددمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.

- تعتمد حكومات الدول العربية النفطية في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة لهذه المجموعة من الدول، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط، ومن العوامل المسؤولة عن الارتباط الوثيق والموجب بين إيرادات النفط و نفقات الحكومة هو أن مستويات الضرائب المفروضة على القطاع غير النفطي ظلت شديدة الانخفاض تاريخياً.

- تمثلت سمة دائمة من سمات السياسة المالية في البلدان العربية النفطية تتمثل في العجز عن كبح جماح الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار النفط، وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي، حيث أن التقليل فيه كان يطال أوجه الإنفاق الرأسمالي على عكس الإنفاق الجاري الذي تميز باستمرارية نموه.

- يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية النفطية، ومؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق مثل هذه الأهداف، وينبثق هذا الدور للإنفاق العام نتيجة ضعف ومحدودية السياسة المالية للدول العربية النفطية في جانب الإيرادات، بحكم أنها تتأثر بالعوامل الخارجية، ولا ترتبط إلا بالقليل مع النشاط الاقتصادي المحلي، وهو ما يضفي أهمية خاصة على سياسة الإنفاق العام في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وعلى الاستقرار الاقتصادي.

- لقد تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار صدمات أسعاره طيلة فترة أربعين سنة الماضية في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، وذلك في الوقت التي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الإيرادات العامة، مما أحدث تذبذبا كبيرا في أرصدة المالية العامة لهذه الدول خلال هذه الفترة.

- بعد أن حققت البلدان العربية النفطية فائضا في موازنتها العامة لمعظم عقد السبعينات ومطلع الثمانينات، والذي يعود بشكل أساسي إلى الفورة التي عرفتها أسعار النفط خلال هذه الفترة، فإنه وبعد هذه الفترة أي طيلة عقدي الثمانينات والتسعينات قد عانت من عجز في موازنتها العامة، وقد جاء ذلك نتيجة للتدهور المتواصل

الذي عرفته الإيرادات النفطية على إثر التقلبات في السوق النفطية، كما يعود ذلك أيضا استمرار حكومات هذه المجموعة من الدول في الإنفاق بنفس الوتيرة التي اعتادت عليها في السنوات الطفرة النفطية.

-لقد بينت حدة التراجع في الأوضاع المالية في معظم الدول العربية النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية أن جميعها ليست بمنأى عن الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية، حتى لو كان في إمكان بعضها الاعتماد على الفوائض المالية التي نمت خلال السنوات القليلة التي سبقت الأزمة، حيث يبقى استخدام هذه الفوائض مقتصرًا على المدى القصير وضمن هوامش ضيقة، وبذلك فإنه من الضروري إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة.

- إن التغيرات في أرصدة المالية العامة الكلية بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط كانت أقل من التغيرات في الإيرادات العامة، مما يوضح أن سياسة المالية العامة عملت على ادخار جزء من الإيرادات النفطية غير المتوقعة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وذلك تباديا لتقلب النفقات العامة عند تراجع الإيرادات أثناء انخفاض أسعار النفط أو الاحتفاظ بها للأجيال القادمة.

-كما تعكس سياسة ادخار جزء من الإيرادات العامة أثناء فترات ارتفاع أسعار النفط الجمود النسبي في اتجاه النفقات العامة نحو الانخفاض والتي يصعب خفضها مع التراجع الكبير في أسعار النفط. فلقد أفضت سياسات مالية مسابرة للاتجاهات الدورية وعجوزات مالية مستمرة إلى مراكز مالية أقل مواتاة وإلى مخاوف متكررة بشأن القدرة على الاستمرار ماليا تربط بالاستخدام المفرط للإيرادات النفطية.

- يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الحماية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط.

-اعتبار من أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، حيث أدت المداخيل النفطية الضخمة خلال طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة، إلا أن انحسار أسعار النفط ومن ثم العائدات المتأتية منه منذ سنة 1986 وحتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش، ومع عودة أسعار النفط للارتفاع مع بداية القرن الحالي ووصولها لمستويات قياسية، تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة.

- تخضع النفقات العامة في الجزائر شأنها شأن الدول العربية النفطية الأخرى للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغيير في الإيرادات، إذ ينظر إلى أسعار النفط الموازية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل الأمر الذي قاد إلى مستويات من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حينما ظهر أن الطفرة لم تكن إلا حالة مؤقتة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حدوث تذبذبات كبيرة في أرصدة المالية العامة، حيث تزامنت حالات العجز في أغلب الفترات مع المستويات المنخفضة لإيرادات الجباية البترولية، بينما تراكمت حالات الفائض مع الحالات المرتفعة لها.

- على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة وفك ارتباطها المفرط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتناس فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الموازنة من جهة أخرى، ومحاوله تنوع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل العجز الموازني ما زالت مرهونة بتقلبات أسعار النفط.

- تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات خاصة في إدارة اقتصادياتها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتدايعات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل.

- يواجه إعداد الموازنة العامة وتصميمها بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط على المدى الطويل تحديين أساسيين، الأول مرتبط بالتأثير الاقتصادي للتدفقات إيرادات النفط في ظل إمكانية ظهور آثار ما يعرف بالمرض الهولندي، والثاني يتمثل في عدم اليقين المميز للثروة النفطية والمستمد من الطابع الإستنفادي للنفط.

- يمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، و إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق.

- إن التحدي الأكبر بالنسبة للدول العربية النفطية يتمثل في مدى الحكمة من استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد إيرادات النفط القابل للنفاد، وبالتالي تقدير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال، وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق توجيه سياسة مالية تصون ثروة البلد من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من النفط التي يجب إنفاقها، وادخارها، واستثمارها.

-لقد أدت الطفرة النفطية الأخيرة التي مرت بها الدول العربية النفطية إلى بروز ظواهر وقضايا عدة سواء ما تعلق بإدارة المالية العامة والاقتصاد الوطني في هذه البلدان خلال مرحلة الطفرة، أو ما تعلق بعملية توزيع عائداتها للقطاعات المختلفة أو بين الأجيال (المدخرات المالية)، وصاحبها أيضا اهتمام من الدوائر العالمية بأحجام تلك العائدات وسبل التصرف فيها.

-يرتبط موضوع ما أصبح يعرف بالصناديق الثروة السيادية للبلدان النفطية إلى حد كبير بموضوع أهم وهو إدارة المالية العامة في تلك البلدان، وكيفية تحييد آثار التذبذب واللايقين في الأجل القصير في النفقات العامة والمتعلقة بدورها عن تذبذب الإيرادات النفطية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بخاصية النضوب، والتي ترتبط بتحويل الإنتاج النفطي والعائدات المتأتية منه إلى أصول منتجة أكثر ديمومة والتي تتعلق بموضوع تحقيق العدالة بين الأجيال.

-يعتبر إنشاء صناديق سيادية أداة فعالة في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية في ظل الفوائض المالية المتراكمة في الدول العربية النفطية، وذلك بهدف استثمار تلك العوائد من أجل تحييد آثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، وبما يخدم الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على جزء من الثروات النفطية الحالية لأجيال المستقبلية.

-إن وجود صندوق لاستقرار العائدات النفطية في دولة ما لا يعني بالضرورة وجود قواعد مالية واضحة، ودرجة من المساءلة في صياغة وإدارة المالية العامة عموما، إذ أن المشكلة في ذلك لا تعود إلى هذه الصناديق بحد ذاتها، وإنما تكمن في نمط تصميم الصندوق وآليات الرقابة عليه وطريقة إدارته، والالتزام بالمعايير العامة التي تؤدي إلى الوصول إلى الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها.

- تتموقع النرويج على أعلى هرم التجارب الناجحة في إدارة الفوائض النفطية من خلال صندوق التقاعد الحكومي والتي يمكن للدول العربية النفطية الاستفادة منها. وهذا بسبب توفر بيئة اقتصادية وسياسية سليمة ووجود إستراتيجية استثمار واضحة المعالم والأهداف، كما تتوفر على قدر عال من الشفافية والمساءلة حول نشاطات الصندوق يؤدي إلى سرعة اكتشاف وتصحيح الأخطاء المرتبطة باستثماراته .

- بالنسبة للتجربة السعودية في إدارة فوائضها المالية النفطية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي فإنه وبالرغم من الضخامة الكبيرة لحجم استثماراتها إلا أن استراتيجياتها الاستثمارية غير معروفة على وجه الدقة، إذ أنه ليس لها كيان أو نظام قانوني واضح وشفاف مشابه لذلك الذي رأيناه في التجربة النرويجية والذي من شأنه توضيح أبواب استثمار تلك الفوائض ومستوى المخاطرة ومسؤولية مجلس الإدارة، كما أن مؤسسة النقد لا تستند على تقارير سنوية أو نصف سنوية تقييم أداء المؤسسة في استثمار تلك الفوائض، وتوجهات وخطط تلك الاستثمارات، كما أنه لا توجد جهة محددة تعمل على إدارة الفوائض المالية النفطية في ظل المهام والمسؤوليات المتشعبة لمؤسسة النقد العربي السعودي.

-تبنى الدول العربية النفطية رؤية مشتركة بشأن تطوير اقتصادها، تتجسد في خطط التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع النفط، وأن هذا الهدف يعني بصورة عامة تحديث القطاعات غير النفطية، وتنميتها في هذه البلدان بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والميزانيات الحكومية والصادرات والحسابات الخارجية.

- بالرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، ورغم إنجازات العقود الماضية، إلا أن النفط مازال يلعب الدور المسيطر على اقتصادياتها، وأن القطاعات غير نفطية والتي تعتبر الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي، وبهذا فإنه لا يزال أمام هذه البلدان العديد من التحديات إذا ما أرادت التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره على اقتصادياتها مستقبلاً.

2-التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العامة التالية:

-ضرورة عمل الدول العربية النفطية على استقرار أسعار النفط لما لها من تأثير على خطط التنمية وموازنتها العامة من جهة، وعلى حصتها في أسواق النفط العالمية من جهة أخرى، وذلك لما لها من ثقل في السوق المالية العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز الحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، بالإضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة من أوبك ومن خارج أوبك.

- يمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع المالية العامة التحدي الأهم أمام السلطات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط وذلك بالعمل على أكثر من صعيد في هذا الإطار، ففي جانب الإيرادات العامة، فإن الضرورة تقتضي العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل التقلبات في الإيرادات النفطية، وفي مجال النفقات العامة، تبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات ورفع كفاءتها، ففي مجال الإنفاق الرأسمالي، ينبغي العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والابتعاد عن تنفيذ مشاريع ضخمة ذات مردود اقتصادي ضئيل، أما فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، فالتحرك المتاح أمام السلطات المالية هو ترشيد الإنفاق الجاري، وعدم التمادي في السخاء فيما يتعلق بنظام الرفاه الاجتماعي، والاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها.

- ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

-ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام في البلدان العربية النفطية وتغليب كفة الإنفاق الاستثماري وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والقطاع الخدمي يقابل ذلك ضغط لحصة الإنفاق الدفاعي والأمني إلى الحد الذي لا يجعله يلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

- ضرورة مراجعة تدفق الفوائض المالية النفطية إلى الدول المتقدمة (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) لأنها أصبحت من الضخامة التي لا يمكن الاطمئنان معها بعودتها أو حتى تحصيل فوائدها. وإذا كانت هناك مصلحة متبادلة في الوقت الحاضر بين الدول الكبرى والدول النفطية فإنه لا توجد مثل هذه المصلحة بعد زوال النفط. وعليه يجب إعادة النظر في مسألة مجال عمل الصناديق السيادية ليشمل الاستثمار في أسواق البلدان الناشئة على غرار بلدان منطقة إفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا و البلدان العربية لضمان سلامة تلك الصناديق هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على بناء اقتصاد عربي متين يمكن أن يكون الضمانة الحقيقية لأموال النفط في المستقبل.

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخصخصة.

- ضرورة استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة في إدارة الفوائض النفطية والتي تأتي في مقدمتها النرويج التي استطاعت استغلال عوائدها النفطية على أحسن وجه، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية وسياسية سليمة، والتزام الوضوح فيما يتعلق بدقة وشفافية إجمالي الفوائض والجهات المعنية باستثمارها وكيفية إدارتها واستثمارها للموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتطلبات الخاصة بكل بلد، إذ أن الإستراتيجية التي يمكن أن تصلح لبلد ما ربما لا تفعل في بلد آخر.

- ضرورة تبني نظرة شاملة على مستوى جميع الدول العربية النفطية وحتى الغير نفطية منها، وليس فقط بالنظر إلى اقتصاد كل قطر عربي على حدا فيما يتعلق بتحقيق التنمية المنشودة وفك الارتباط المفرط بقطاع النفط، وهنا تبرز الأهمية الحيوية للتعاون العربي من أجل توطين الفوائض المالية النفطية في الاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تُخدم أهداف التنمية للبلدان العربية النفطية وغير النفطية مجتمعة، وفي إطار خطة شاملة تدرس احتياجات تلك التنمية ومتطلباتها على المدى الطويل.

3-آفاق الدراسة: إن البحث في موضوع آثار تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية النفطية وسبل الحد منها متشعب ويحمل عدة أبعاد، وبهذا فقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث مستقبلية، نذكر منها ما يلي:

- إستراتيجيات تنويع هيكل إيرادات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط.
- سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ودورها من الحد من آثار التذبذب في أسعار النفط.

- آليات توطين الفوائض النفطية العربية لمواجهة تقلبات أسعار النفط.
- دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في ميزانية الدولة.
- دراسة مقارنة بين الدول العربية النفطية والنرويج في إدارة العائدات المالية النفطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1-الكتب.

- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، العراق، 2003.
- إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية، مصر، 2005.
- إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- أحمد الحوشان، جون كوالز، الفائض المالي السعودي، مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
- أسامة عبد الرحمان، المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد، ط1، مركز الدراسات والبحوث العربية، بيروت، لبنان، 1988.
- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، أبريل 1996.
- جمال سند السويدي، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، ماي 2000.
- حسني علي خريوش، الملامح الرئيسية للسياسات المالية في الدول العربية وآثارها على عمليات التنمية الاقتصادية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، مارس، 1986.
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- رياض الشيخ، خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت، الجمعية الاقتصادية، الكويت، 1983.
- زكريا بيومي، عزت عبد الحميد البرعي، مبادئ الاقتصاد السياسي -نظرية التوزيع والتحليل في الاقتصاد الكلي -، جزء2، بدون ناشر، القاهرة، 1993.
- سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل، لبنان، 2007.
- سيث دن، أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط، "مستقبل النفط كمصدر للطاقة"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط9، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003.
- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى، الجزائر، 1990.
- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

- عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، مركز المحروسة، القاهرة، مصر، 2002.
- عبد الرزاق الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2001.
- عبد القادر سيد أحمد، توقعات الطاقة، الفوائض المالية والتنمية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979.
- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
- عدنان شهاب الدين، المحافظة على تماسك منظمة أوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
- فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت نقمته، "الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
- فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت، مارس 2010.
- فهاد محمد علي الأدهن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبتترول، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1999.
- فليح حسين خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
- ماجد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، نوفمبر 2009.
- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1، دار شعوع الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية، 2003.
- محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، دار الكتب للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2002.
- مصطفى حسين مصطفى، تطور نظرية الربح، ط1، جامعة المنوفية، مصر، 1990.
- منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات - النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات-، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.
- موهان كليكار، تطورات جديدة في صناعة النفط، "مستقبل النفط كمصدر للطاقة"، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

- ناصر داداي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغدادوي، الجزائر، 2004.
- نواف الرومي، منظمة أوبك وأسعار النفط العربي الخام، ط1، الدار الجماهيرية، مصراتة، الجماهيرية العربية الليبية، 2000.
- هيل عجمي جميل، إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2005.
- يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، طبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

2-الرسائل والأطروحات.

- أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.
- العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2006-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقددة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.
- بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010/2011.
- حامد عباس محمد المرزوك، اتجاه الإنفاق العام في الدول العربية الريعانية (المملكة العربية السعودية نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، قسم الاقتصاد، العراق، 2008.
- سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- مفتاح الصغير عبد الله السيوي، العوامل المؤثرة في تطور الموازنة العامة في ليبيا، رسالة ماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.
- هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- يوسف أبو الفضل محمد مصطفى، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2007.

3-المجلات والندوات.

- الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 142، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك)، صيف 2012.
- ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط (أوابك)، الكويت، 25 مارس 2008.
- ابراهيم نور، تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق، السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، أبريل 2006.
- أحمد شاکر العسكري، سعد خضر عباس، القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة وآفاقها المستقبلية، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 34، السنة العشرون، جامعة أسيوط، مصر، جويلية 2003.
- الجميلي عاطف، الهيكل البنوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك)، الكويت، ربيع 2004.
- الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الإقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك)، الكويت، شتاء 2010.
- أوداير داس، عدنان مزراعي، أليسون ستوارت، اقتصاديات صنایق الثروة السيادية "قضايا لصناع السياسات"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 10 ديسمبر 2010.
- بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.

- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- بيدرو رودريغيز، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011.
- جاسم المناعي، الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة، صندوق النقد العربي، بيروت، 12-14 ماي، 2001.
- جاسم خالد السعدون، مستقبل النفط والمالية العامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 102، بيروت 1987.
- جميل الطاهر، أفاق التعاون العربي الصيني في مجال النفط والغاز حتى عام 2030: تحديات وفرص، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الربع والثلاثون، العدد 124، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، الكويت، شتاء 2008.
- جميل الطاهر، دور النفط والغاز في التنمية العربية-الاستهلاك والعائدات البترولية-، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 30، العدد 111، الكويت، حريف 2004.
- جميل الطاهر، عبد الفتاح دندي، النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 113، المجلد 31، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع 2005.
- جو شوا شاراب، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين " استراتيجيات النمو، "قضايا"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011.
- حسام الدين محمد، المضاربات على أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، غرفة التجارة الأمريكية بواشنطن، 2008.
- حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005.
- حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياتها ومستقبلها، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41، القاهرة، أبريل 2006.
- حسين عبد الله، أسعار النفط، "التصحيح عبر آليات السوق"، سلسلة كراسات اقتصادية، السنة الخامسة عشر، العدد 154، مصر، 2005.
- حسين عبد الله، النفط العربي خلال المستقبل المنظور "معالم محورية على الطريق، ط1، دراسات إستراتيجية، العدد 14، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1998.

- رضا عبد السلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية (دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية، دراسات إستراتيجية، العدد138، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- روبرت لوئي، اقتصاد الخليج إلى أين؟ فرص التكيف مع الطفرة النفطية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2007.
- سامي عجم، بشير البستاني، منظور شركات النفط العالمية للاستثمار في البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث والثلاثون، العدد 123، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، خريف 2007.
- ستيفن بارنيت ورولان دو أوسووسكي، ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 40 صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.
- سيد أحمد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، كراسات إستراتيجية، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد 165، مصر، جويلية 2006.
- عبد الرزاق فارس الفارس، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2009.
- عبد الفتاح دندي، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصص الأقطار الأعضاء منه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 131، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، الكويت، خريف 2009.
- عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف، الجزائر، 2005.
- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع سعد دحلب بالبيدة، ماي 2003.
- علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد127، المجلد 34، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، الكويت، خريف 2008.
- فاتح بيروز، الأفاق المستقبلية للطاقة العالمية: الانعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق الأوسط، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- فوزان عبد الرحمان الهبتي، التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع الراهن والإستراتيجية المطلوبة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

- كريستوفر آلسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 135، المجلد 36، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف 2010.
- ماجد المنيف، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 83، جامعة الكويت، 1996.
- ماجد بن عبد الله المنيف، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، نشأتها، تطوراتها، التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء 2008.
- محمد هشام خواجكية، أحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي وعمليات الاندماج: التحديات والفرص، دراسات إستراتيجية، العدد 94، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004.
- مظفر البرازي، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية: واقعه وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 124، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، شتاء 2008.
- هيثم عبد الله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، "إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى نفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2008
- وحدي محمود حسين، متراكم إيرادات البترول العربية بين سلبيات الحاضر وإيجابيات المستقبل، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد 9، المملكة العربية السعودية، 1983.
- يوسف خليفة يوسف، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 32، العدد 01، جامعة الكويت، الكويت، 2004.

4-تشريعات، تقارير ودوريات.

- الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 48 لسنة 1995.
- التقرير السنوي لسوناطراك، 2010.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 37، المادة 10، بتاريخ 28 جوان 2000.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية رقم 83، وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004.
- الشركة العربية لاستثمارات البترولية (أبيكوب)، تنوع الإستثمارات... فرص تدعيم النمو، التقرير السنوي، المملكة العربية السعودية، 2013.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض لتطورات والاتجاهات في القطاعات النقدية والمالية في منطقة الإسكو، 1994، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكو "الديون والاستثمار والنمو الاقتصادي المحفز ذاتيا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الطرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 1997.
- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2011.
- سلسلة تقارير سامبا، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات أحذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أبريل 2010.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الأعداد 1999-2013.
- لأمانة العامة لمجلس التخطيط، التنوع الاقتصادي في دولة قطر، نشرة التخطيط والتنمية، العدد 7، قطر، 2002.
- معهد الدراسات المصرفية، صناديق الثروة السيادية، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة دورية، السلسلة السادسة، العدد5، الكويت، ديسمبر 2013.
- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك)، التطورات الدولية في مجال النفط والغاز، تقارير الأمين العام، الكويت، الأعداد 2000-2013.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء، ماي 2009.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1-الكتب:

- Abdelkader sid-ahmed , L'OPEP passé present et perspectives, Office des publications universitaires, alger 1980.
- ALLAIN Barrère, Cours d'économie financier, Paris, 1981.

-Jean-pierre, FAVENNEC, le raffinage du pétrole: exploitation et gestion de la raffinerie, Edition Technip, Paris,1998.

-Nassima Hamidoche, l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005

-Marc Ecriment, "Indépendance politique et libération économique, paris, 1985.

-Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures, CREAD, Alger, 2005.

-Sevestere Patrick, Econométrie des données de panel, Dunod, Paris, 2002.

-Sylvie fauchaux, jeun-françois noel , economie des ressources naturelles et de l'environnement ,armand colin éditeur, paris , 1995

-بحوث ، مقالات ، تقارير و مجلات:

-A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France.

-A. Bouzidi, «Emploi et Chômage en Algérie(1967-1983)», les Cahiers du CREAD, N°02, 2^e Tri 1984

-Acemoglu, Daron & Zilibotti, Fabrizio "Information Accumulation in Development," Journal of Economic Growth, 4, Academic Publishers, Boston, March1999.

-Arzelier, Marie-Pierre, "Dépenses Publiques, Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1, Janvier 1998 .

-Barnett S.& Ossowski R., "Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil-Producing Countries" IMF Working Paper ,Fiscal Affairs Department, October 2002.

-Corden W.Max , "Exchange Rate Policy and Resource Boom ",Australian National University, Canberra ,ACT 2600 ,1982.

-Clément Gignac, Mondialisation Prix des Matière Première « Dutch Disease » Congres de ASDEQ Rellexions Préliminaires. Québec, Canada 04 Mai 2006.

-E.Christian and N.Budina, Governance framework of oil funds: the case of Azerbaijan and Kazakhstan (Columbia University, Earth Institute: 2005).

- Espinoza, Rafael and Abdelhak Senhadji, "How Strong are Fiscal Multipliers in the GCC? An Empirical Investigation," IMF Working Paper 11/61 (Washington: International Monetary Fund), 2011.
- Farouk AL-Kasim, "managing petroleum resources, the Norwegian model in a broad perspective, oxford institute for energy studies, UK 2006.
- Ghazi M. Haider, "Economies of oilfields development ventures in Iraq, in Middle East Economic" Survey "MEES",February 23,2004,D1.
- Gylfason T.," Natural Resources ,Education, and Economic Development" , European Economic Review 45, 2001.
- Herzer, D. and Nowak-Lehmand, F .2002. "Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile".Leibniz Information Centre for Economics, Proceedings of the German Development Economics Conference, Berlin 2006 / Verein für Socialpolitik, Research Committee Development Economics, No. 12
- Institute of International Finance, summary Appraisal, Gulf cooperation Council Countries,21 december 2007.
- International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2009
- INTERNATIONAL MONETARY FUND , "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007.
- INTERNATIONAL MONETARY FUND, Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda, Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments, 29February, 2008.
- M.Lewin and J.Devlin, Issues in oil revenue management, Workshop on petroleum revenue management, The world Bank, Energy sector management Assistance program (ESMAP/IFC), (Washington, DC: October 2002).
- Manasse Paolo , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , International Monetary Fund , working Paper ,2006.
- Marc-antoine adam, "la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole, université de montréal, 2003.
- Mayer J.et al(eds), development policies in natural resources economies, U.K: Edward Elgar,1999.

- Norges Bank Investment Management, 2012.
- Olivire Riebel " l'OPEC: une organisation face a ses défis pétrole et technique, association française de technicien et professionnels du pétrole, N418 janvier/février 1999.
- Organization of Opec, Annual Statistical Bulletin, 2007.
- Organization of Petroleum Exporting Countries(OPEC), World Oil Outlook 2009, 2010.
- Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion Paper 2008/04, July 2008
- Perry Guillermo, "Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region? ",Prepared for the IMF/World Bank, Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca, Mexico, February 2002.
- Ramachandra Naidu Chereddi, , Control and Management of Government Expenditure (A Study of the Government Expenditure in Andhra Pradesh): Chapter 1 , PhD Thesis – Faculty of Commerce and Management Studies, Andhra University, Vishkhapatmam, INDIA,1993.
- Rudolfs Bems and Irineu Carvalho Filho , current account and precautionary savings for exporters of exhaustible resources, Research Department; IMF Working paper 09/33, Washington, February 2009.
- Sachs J.D. &Warner A.M., " Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995 .
- Sid Ahmed, Abdelkader," Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques ",Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris,1991.
- Steven Barnett and Rolando Ossowski, Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries, fiscal Affairs Department: IMF Working paper, October 2002.
- T. Ashby McCowne et al, petrodollars and global imbalances, US department of treasury, Office of International Affairs, Occasional paper no.1(February 2006),

-United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2008, (Geneva: UNCTAD, 2008).

-United Nations Committee on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2008, (Geneva: UNCTAD, 2008).

ثالثا: المراجع الإلكترونية.

-الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

-وزارة المالية : www.mf.gov.dz

- البنك المركزي الجزائري: www.bank-of-algeria.dz

-بنك إدارة الاستثمار النرويجي: www.nbim.no

-معهد صناديق الثروة السيادية: www.swfinstitute.org

-مجموعة العمل الدولية حول صناديق الثروة السيادية: www.iwg-swf.org

-صندوق النقد الدولي: www.imf.org

-صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae

-منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): www.opec.org

-منظمة الدول العربية المصدرة للبتروول(أوابك): www.oapecorg.org

-وكالة الطاقة الدولية: www.eia.doe.gov

الملاحق

الملحق (1): تطور الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
54873	47824	39060	34442	37769	45299	39646	47117	السعودية
14479	11598	10388	9325	7844	2210	944	11106	الكويت
15301	17557	14271	12528	10901	13954	13030	11004	الإمارات
4050	3066	3315	2805	2924	3387	2848	3299	قطر
5896	5155	4766	4571	4483	4369	4837	5305	عمان
13451	9946	10407	7370	6982	8894	7960	10759	ليبيا
14789	15065	12607	12385	13711	14508	14745	17884	الجزائر
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
150489	104611	78133	56800	60842	68817	39321	37812	السعودية
30482	23540	20866	17556	16170	9197	9197	11837	الكويت
39184	25800	20984	15580	18688	12182	12182	11630	الإمارات
17852	15174	8438	8091	5517	4196	4196	4176	قطر
11731	10508	8596	7827	6605	4671	4671	4802	عمان
28347	17759	12636	8947	9973	11809	11809	10812	ليبيا
42016	30936	25508	20188	19485	14268	14268	13189	الجزائر
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات	
332395	298004	197537	135527	293598	171413	179649	السعودية	
109632	75585	61518	76968	70838	54557	47014	الكويت	
133533	116082	71932	54839	67109	62120	54651	الإمارات	
77731	60465	42860	46467	34439	32360	21423	قطر	
36620	27633	20589	17551	19867	15398	12952	عمان	
63062	14418	52690	33428	58662	42354	35863	ليبيا	
82672	79477	59042	50603	79158	53164	50103	الجزائر	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة: 1991-2013.

الملحق رقم (2): تطور النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
59085	52897	46385	45681	50171	56433	71302	53626	السعودية
12819	13780	14048	14250	13023	20837	26328	12477	الكويت
17533	19479	16926	14926	14749	14051	16196	13157	الإمارات
4972	3912	3673	3591	3840	3693	3234	3129	قطر
6001	5660	6062	5859	5832	5874	4859	4909	عمان
13880	9857	10314	8245	8756	9534	11455	11428	ليبيا
13644	13697	13197	14245	18021	15067	13972	15629	الجزائر
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
92393	76053	68533	62267	68037	60406	49024	50750	السعودية
28436	18750	16532	15615	10382	13136	13281	13051	الكويت
21479	26215	24914	23585	25993	22891	20222	19461	الإمارات
13965	9782	7422	6443	5393	4862	4841	4698	قطر
10943	9909	8294	7645	7439	6908	5901	5778	عمان
16305	13254	10362	8230	9497	10816	11176	11444	ليبيا
29798	24887	19843	19986	17272	15651	14516	15035	الجزائر
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
	232881	220453	174369	159049	138685	124833	104886	السعودية
						3		
	61667	57021	39130	66915	52041	43492	34918	الكويت
	113127	101268	90682	76486	36114	36255	23500	الإمارات
	57336	52240	45535	31478	24608	23277	18202	قطر
	35254	27927	20716	19485	19663	15286	12838	عمان
	42929	20037	46689	28542	35577	24510	16282	ليبيا
	92455	80348	60037	60420	66670	46781	34265	الجزائر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة: 1991-2013.

الملحق (3): تطور النفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
4212-	5073-	7325-	11239-	11239-	11133-	31656-	2509-	السعودية
1660	2182-	3660-	4925-	5219-	18627-	25384-	1371-	الكويت
2232-	1923-	2655-	2368-	3848-	61-	3166-	2152-	الإمارات
922-	847-	375-	786-	916-	306-	385-	70	قطر
105	504-	1297-	1289-	1349-	1505-	21-	397	عمان
429-	89	93	915-	1742-	740-	3495-	668-	ليبيا
1145	1368	590-	1860-	4309-	559-	774	2255	الجزائر
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
58096	28558	9600	5647-	7195-	8411	9703-	12938-	السعودية
9003	4800	4334	1942	5788	4033	4084-	1214-	الكويت
10748	415-	3930-	8005-	7305-	2636-	-8004	7831-	الإمارات
3887	5391	1016	1648	124	181	645-	522-	قطر
788	599	302	182	834-	952-	1230-	976-	عمان
12042	4505	2274	717	476	928	633	632-	ليبيا
12218	6049	5665	132	2213	5294	248-	1846-	الجزائر
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
	99514	77550	23167	23522-	154913	47081	74763	السعودية
	47965	18564	22388	10053	34724	18302	23514	الكويت
	20406	14814	18750-	21647-	15094	18628	19733	الإمارات
	20395	8226	2675-	14990	9831	9083	3221	قطر
	1366	294-	127-	1934-	204	112	114	عمان
	20133	5619-	6001	4886	23085	17844	1981	ليبيا
	9783-	872-	995-	9816-	12488	6383	15838	الجزائر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة: 1991-2013.

الملحق (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 1990-2012

الوحدة: مليون دولار أمريكي

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
164994	157743	142458	120167	118516	123204	118034	104671	السعودية
30346	31493	27179	24798	23998	19865	10826	18296	الكويت
51189	47994	42807	38268	35745	35413	33920	33653	الإمارات
11298	9059	8138	7375	7157	7646	6884	7360	قطر
15838	15278	13803	12919	12493	12452	11342	11685	عمان
36363	33364	30511	24782	28807	36144	37250	32807	ليبيا
48177	46942	42047	41969	49767	47871	45715	62049	الجزائر
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
315337	250339	214339	188551	183257	188693	161172	145967	السعودية
80799	59267	47823	38111	34060	37017	30124	25942	الكويت
136613	106326	88536	74959	69546	70522	55194	48501	الإمارات
43040	31734	23534	19364	17742	17760	12393	10256	قطر
30905	24778	21784	20325	19949	19868	15710	14086	عمان
47635	31982	24545	20405	27822	32702	26167	33662	ليبيا
103100	85003	68007	57048	55181	54790	48641	48188	الجزائر
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات	
711049	669507	526812	429098	475094	384686	356155	السعودية	
183238	160626	119835	105993	148921	114608	101549	الكويت	
383799	348595	287422	254804	251857	204348	173525	الإمارات	
192402	171476	125122	97798	110712	80751	60497	قطر	
78111	69972	58813	48240	60299	41908	36804	عمان	
83195	36688	73824	62107	86506	68118	55520	ليبيا	
206395	198769	161734	137747	170270	134160	117290	الجزائر	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة: 1991-2013.

الملحق (5): دراسة استقرارية أسعار النفط عند المستوى

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:02
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.20685	0.0000	7	154
Breitung t-stat	-0.20426	0.4191	7	147
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.36700	0.0858	7	154
ADF - Fisher Chi-square	17.9058	0.2111	7	154
PP - Fisher Chi-square	37.4362	0.0006	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:03
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.83334	0.9977	7	154
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	4.81018	1.0000	7	154
ADF - Fisher Chi-square	0.54954	1.0000	7	154
PP - Fisher Chi-square	0.25818	1.0000	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:04
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: None
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.63482	0.9999	7	154
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	0.63739	1.0000	7	154
PP - Fisher Chi-square	0.20644	1.0000	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق (6): دراسة استقرارية أسعار النفط عند الفروق من الدرجة الأولى.

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:06
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.28091	0.0000	7	140
Breitung t-stat	-10.1159	0.0000	7	133
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.06836	0.0000	7	140
ADF - Fisher Chi-square	77.6346	0.0000	7	140
PP - Fisher Chi-square	180.096	0.0000	7	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:07
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.24150	0.0000	7	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.96081	0.0000	7	140
ADF - Fisher Chi-square	81.9662	0.0000	7	140
PP - Fisher Chi-square	106.282	0.0000	7	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
 Series: P_KSA, P_KWT, P_UAE, P_QAT, P_OMA, P_LYB, P_ALG
 Date: 06/10/14 Time: 09:07
 Sample: 1990 2012
 Exogenous variables: None
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.1888	0.0000	7	147
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	121.609	0.0000	7	147
PP - Fisher Chi-square	121.596	0.0000	7	147

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق (7): دراسة استقرارية رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى

Pool unit root test: Summary
Series: SB_KSA, SB_KWT, SB_UAE, SB_QAT, SB_OMA, SB_LYB,
SB_ALG
Date: 06/10/14 Time: 09:10
Sample: 1990 2012
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-4.77167	0.0000	7	153
Breitung t-stat	-3.25066	0.0006	7	146
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.47956	0.0000	7	153
ADF - Fisher Chi-square	43.6409	0.0001	7	153
PP - Fisher Chi-square	44.1262	0.0001	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
Series: SB_KSA, SB_KWT, SB_UAE, SB_QAT, SB_OMA, SB_LYB,
SB_ALG
Date: 06/10/14 Time: 09:12
Sample: 1990 2012
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.87784	0.0020	7	153
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.25720	0.0120	7	153
ADF - Fisher Chi-square	25.9701	0.0261	7	153
PP - Fisher Chi-square	26.7749	0.0206	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Pool unit root test: Summary
Series: SB_KSA, SB_KWT, SB_UAE, SB_QAT, SB_OMA, SB_LYB,
SB_ALG
Date: 06/10/14 Time: 09:13
Sample: 1990 2012
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-5.08953	0.0000	7	152
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
ADF - Fisher Chi-square	44.7759	0.0000	7	152
PP - Fisher Chi-square	51.1682	0.0000	7	154

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق (8): تقدير النموذج الاجمالي (Pooled)

Dependent Variable: SB?
 Method: Pooled Least Squares
 Date: 06/10/14 Time: 09:19
 Sample (adjusted): 1991 2012
 Included observations: 22 after adjustments
 Cross-sections included: 7
 Total pool (balanced) observations: 154

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P?)	22.73902	7.631738	2.979534	0.0034
C	-2.430345	1.880759	-1.292215	0.1982
R-squared	0.055182	Mean dependent var	-0.785550	
Adjusted R-squared	0.048967	S.D. dependent var	22.87879	
S.E. of regression	22.31161	Akaike info criterion	9.060993	
Sum squared resid	75666.79	Schwarz criterion	9.100434	
Log likelihood	-695.6965	Hannan-Quinn criter.	9.077014	
F-statistic	8.877625	Durbin-Watson stat	0.546208	
Prob(F-statistic)	0.003362			

الملحق (9): تقدير النموذج ذو التباين المتجانس

Dependent Variable: SB?
 Method: Pooled EGLS (Cross-section weights)
 Date: 06/10/14 Time: 09:50
 Sample (adjusted): 1991 2012
 Included observations: 22 after adjustments
 Cross-sections included: 7
 Total pool (balanced) observations: 154
 Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P?)	13.60032	2.741307	4.961255	0.0000
C	-1.155567	0.675565	-1.710518	0.0892
Weighted Statistics				
R-squared	0.139366	Mean dependent var	-0.102103	
Adjusted R-squared	0.133704	S.D. dependent var	23.08119	
S.E. of regression	21.47873	Sum squared resid	70123.04	
F-statistic	24.61405	Durbin-Watson stat	0.828079	
Prob(F-statistic)	0.000002			

الملحق (10): تقدير النموذج ذو الأثر الثابت للأفراد (الدول)

Dependent Variable: SB?
 Method: Pooled EGLS (Cross-section SUR)
 Date: 06/10/14 Time: 09:59
 Sample (adjusted): 1991 2012
 Included observations: 22 after adjustments
 Cross-sections included: 7
 Total pool (balanced) observations: 154
 Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P?)	14.44192	4.037644	3.576818	0.0005
C	-1.830186	0.995034	-1.839320	0.0679
Fixed Effects (Cross)				
_KSA--C	2.680642			
_KWT--C	-8.913532			
_UAE--C	-2.511286			
_QAT--C	2.110112			
_OMA--C	-2.102734			
_LYB--C	6.094041			
_ALG--C	2.642757			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.343115	Mean dependent var	-0.043576	
Adjusted R-squared	0.311621	S.D. dependent var	1.223918	
S.E. of regression	1.012853	Sum squared resid	149.7772	
F-statistic	10.89446	Durbin-Watson stat	1.590128	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.087926	Mean dependent var	-0.785550	
Sum squared resid	73044.52	Durbin-Watson stat	0.519818	

الملحق (11): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (للدول)

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: P_OIL
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.631706	(6,146)	0.0000

الملحق (12): تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي للأفراد (الدول)

Dependent Variable: SB?
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 06/10/14 Time: 10:20
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Cross-sections included: 7
Total pool (balanced) observations: 154
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P?)	22.73902	7.619978	2.984133	0.0033
C	-2.430345	1.943846	-1.250276	0.2131
Random Effects (Cross)				
_KSA--C	0.194544			
_KWT--C	-0.646888			
_UAE--C	-0.182253			
_QAT--C	0.153139			
_OMA--C	-0.152603			
_LYB--C	0.442267			
_ALG--C	0.191795			

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		1.328617	0.0035
Idiosyncratic random		22.27723	0.9965
Weighted Statistics			
R-squared	0.055343	Mean dependent var	-0.756508
Adjusted R-squared	0.049129	S.D. dependent var	22.84548
S.E. of regression	22.27723	Sum squared resid	75433.78
F-statistic	8.905047	Durbin-Watson stat	0.547896
Prob(F-statistic)	0.003315		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.055182	Mean dependent var	-0.785550
Sum squared resid	75666.79	Durbin-Watson stat	0.546208

الملحق (13): اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للأفراد (للدول)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: P_OIL
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000

الملحق (14): تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي للزمن (السنوات)

Dependent Variable: SB?
 Method: Pooled EGLS (Period random effects)
 Date: 06/10/14 Time: 10:26
 Sample (adjusted): 1991 2012
 Included observations: 22 after adjustments
 Cross-sections included: 7
 Total pool (balanced) observations: 154
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P?)	22.73902	10.17679	2.234400	0.0269
C	-2.430345	2.507961	-0.969052	0.3341
Random Effects (Period)				
1991--C	-17.14831			
1992--C	-7.454382			
1993--C	-3.167304			
1994--C	-2.817537			
1995--C	-2.639543			
1996--C	-2.576117			
1997--C	1.608004			
1998--C	2.611646			
1999--C	-6.069963			
2000--C	-2.531686			
2001--C	3.610006			
2002--C	0.973609			
2003--C	1.851661			
2004--C	2.726062			
2005--C	3.525324			
2006--C	4.714198			
2007--C	5.540333			
2008--C	5.256349			
2009--C	6.736733			
2010--C	0.059564			
2011--C	-1.386816			
2012--C	6.578168			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Period random			7.982809	0.1267
Idiosyncratic random			20.95504	0.8733
Weighted Statistics				
R-squared	0.031801	Mean dependent var		-0.553279
Adjusted R-squared	0.025431	S.D. dependent var		21.22669
S.E. of regression	20.95504	Sum squared resid		66745.25
F-statistic	4.992544	Durbin-Watson stat		0.536875
Prob(F-statistic)	0.026916			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.055182	Mean dependent var		-0.785550
Sum squared resid	75666.79	Durbin-Watson stat		0.546208

الملحق (15): تقدير النموذج الاجمالي (Pooled) باستخدام التباطؤ الزمني

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 01/01/07 Time: 00:29				
Sample (adjusted): 1995 2012				
Included observations: 18 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 126				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP?)	18.27452	3.110585	5.874948	0.0000
D(PP?(-1))	17.82038	3.092549	5.762359	0.0000
D(PP?(-2))	20.41480	3.162220	6.455844	0.0000
D(PP?(-3))	8.066339	3.069091	2.628251	0.0097
D(PP?(-4))	11.75701	3.223510	3.647268	0.0004
C	-3.542872	1.008835	-3.511844	0.0006
R-squared	0.426052	Mean dependent var		3.411562
Adjusted R-squared	0.402138	S.D. dependent var		9.769176
S.E. of regression	7.553679	Akaike info criterion		6.928394
Sum squared resid	6846.967	Schwarz criterion		7.063455
Log likelihood	-430.4888	Hannan-Quinn criter.		6.983265
F-statistic	17.81565	Durbin-Watson stat		1.273648
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (16): تقدير النموذج ذو الأثر الثابت للأفراد (الدول) باستخدام التباطؤ الزمني

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled Least Squares				
Date: 01/01/07 Time: 00:30				
Sample (adjusted): 1995 2012				
Included observations: 18 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 126				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP?)	18.27452	2.682336	6.812913	0.0000
D(PP?(-1))	17.82038	2.666783	6.682350	0.0000
D(PP?(-2))	20.41480	2.726863	7.486553	0.0000
D(PP?(-3))	8.066339	2.646555	3.047864	0.0029
D(PP?(-4))	11.75701	2.779715	4.229573	0.0000
C	-3.542872	0.869944	-4.072528	0.0001
Fixed Effects (Cross)				
_ALG--C	-0.443597			
_KSA--C	1.943081			
_KWT--C	5.281150			
_LYB--C	4.252664			
_OMN--C	-5.105733			
_QAT--C	0.043516			
_UAE--C	-5.971081			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.594549	Mean dependent var	3.411562	
Adjusted R-squared	0.555427	S.D. dependent var	9.769176	
S.E. of regression	6.513728	Akaike info criterion	6.676094	
Sum squared resid	4836.867	Schwarz criterion	6.946216	
Log likelihood	-408.5939	Hannan-Quinn criter.	6.785836	
F-statistic	15.19713	Durbin-Watson stat	1.802950	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (17): اختبار وجود أو عدم وجود أثر ثابت للأفراد (الدول) باستخدام التباطؤ الزمني

Redundant Fixed Effects Tests			
Pool: BB			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	7.896001	(6,114)	0.0000
Cross-section Chi-square	43.789866	6	0.0000

الملحق (18): تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي للأفراد (الدول) باستخدام التباطؤ الزمني

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 01/01/07 Time: 00:36				
Sample (adjusted): 1995 2012				
Included observations: 18 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 126				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP?)	18.27452	2.682336	6.812913	0.0000
D(PP?(-1))	17.82038	2.666783	6.682350	0.0000
D(PP?(-2))	20.41480	2.726863	7.486553	0.0000
D(PP?(-3))	8.066339	2.646555	3.047864	0.0028
D(PP?(-4))	11.75701	2.779715	4.229573	0.0000
C	-3.542872	1.754688	-2.019089	0.0457
Random Effects (Cross)				
_ALG--C	-0.387417			
_KSA--C	1.696997			
_KWT--C	4.612311			
_LYB--C	3.714079			
_OMN--C	-4.459110			
_QAT--C	0.038005			
_UAE--C	-5.214865			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			4.031736	0.2770
Idiosyncratic random			6.513728	0.7230
Weighted Statistics				
R-squared	0.499567	Mean dependent var		1.214087
Adjusted R-squared	0.478716	S.D. dependent var		9.021784
S.E. of regression	6.513728	Sum squared resid		5091.439
F-statistic	23.95849	Durbin-Watson stat		1.712802
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.426052	Mean dependent var		3.411562
Sum squared resid	6846.967	Durbin-Watson stat		1.273648

الملحق (19): اختبار وجود أو عدم وجود أثر عشوائي للأفراد (للدول) باستخدام التباطؤ الزمني

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BB			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	5	1.0000

الملحق (20): تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي للزمن (السنوات) باستخدام التباطؤ الزمني

Dependent Variable: SB?				
Method: Pooled EGLS (Period random effects)				
Date: 01/01/07 Time: 00:37				
Sample (adjusted): 1995 2012				
Included observations: 18 after adjustments				
Cross-sections included: 7				
Total pool (balanced) observations: 126				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PP?)	18.27452	3.158350	5.786098	0.0000
D(PP?(-1))	17.82038	3.140037	5.675212	0.0000
D(PP?(-2))	20.41480	3.210779	6.358209	0.0000
D(PP?(-3))	8.066339	3.116219	2.588502	0.0108
D(PP?(-4))	11.75701	3.273010	3.592108	0.0005
C	-3.542872	1.024327	-3.458732	0.0008
Random Effects (Period)				
1995--C	0.000000			
1996--C	0.000000			
1997--C	0.000000			
1998--C	0.000000			
1999--C	0.000000			
2000--C	0.000000			
2001--C	0.000000			
2002--C	0.000000			
2003--C	0.000000			
2004--C	0.000000			
2005--C	0.000000			
2006--C	0.000000			
2007--C	0.000000			
2008--C	0.000000			
2009--C	0.000000			
2010--C	0.000000			
2011--C	0.000000			
2012--C	0.000000			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Period random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			7.669671	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.426052	Mean dependent var	3.411562	
Adjusted R-squared	0.402138	S.D. dependent var	9.769176	
S.E. of regression	7.553679	Sum squared resid	6846.967	
F-statistic	17.81565	Durbin-Watson stat	1.273648	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.426052	Mean dependent var	3.411562	
Sum squared resid	6846.967	Durbin-Watson stat	1.273648	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews7*.